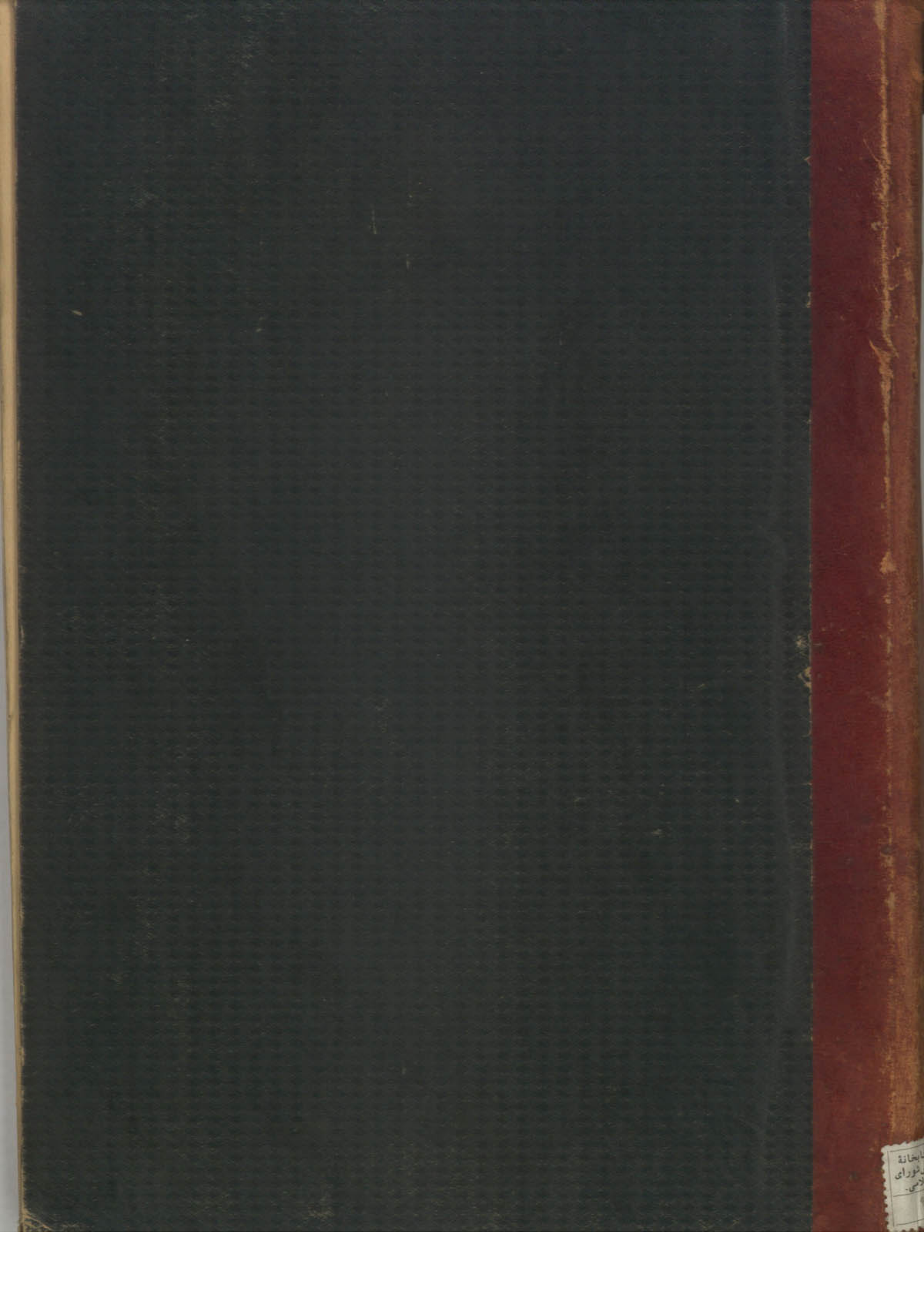
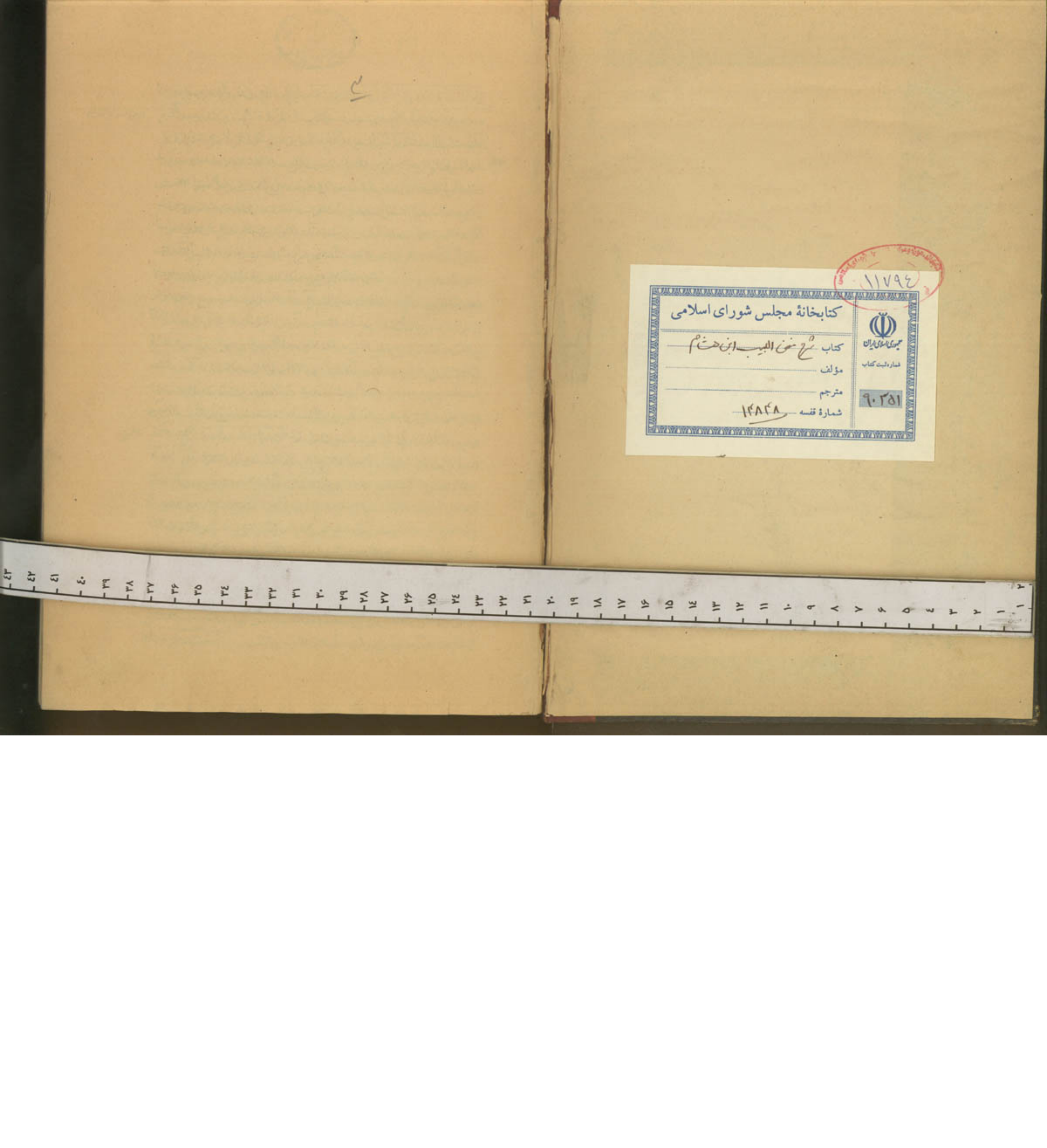
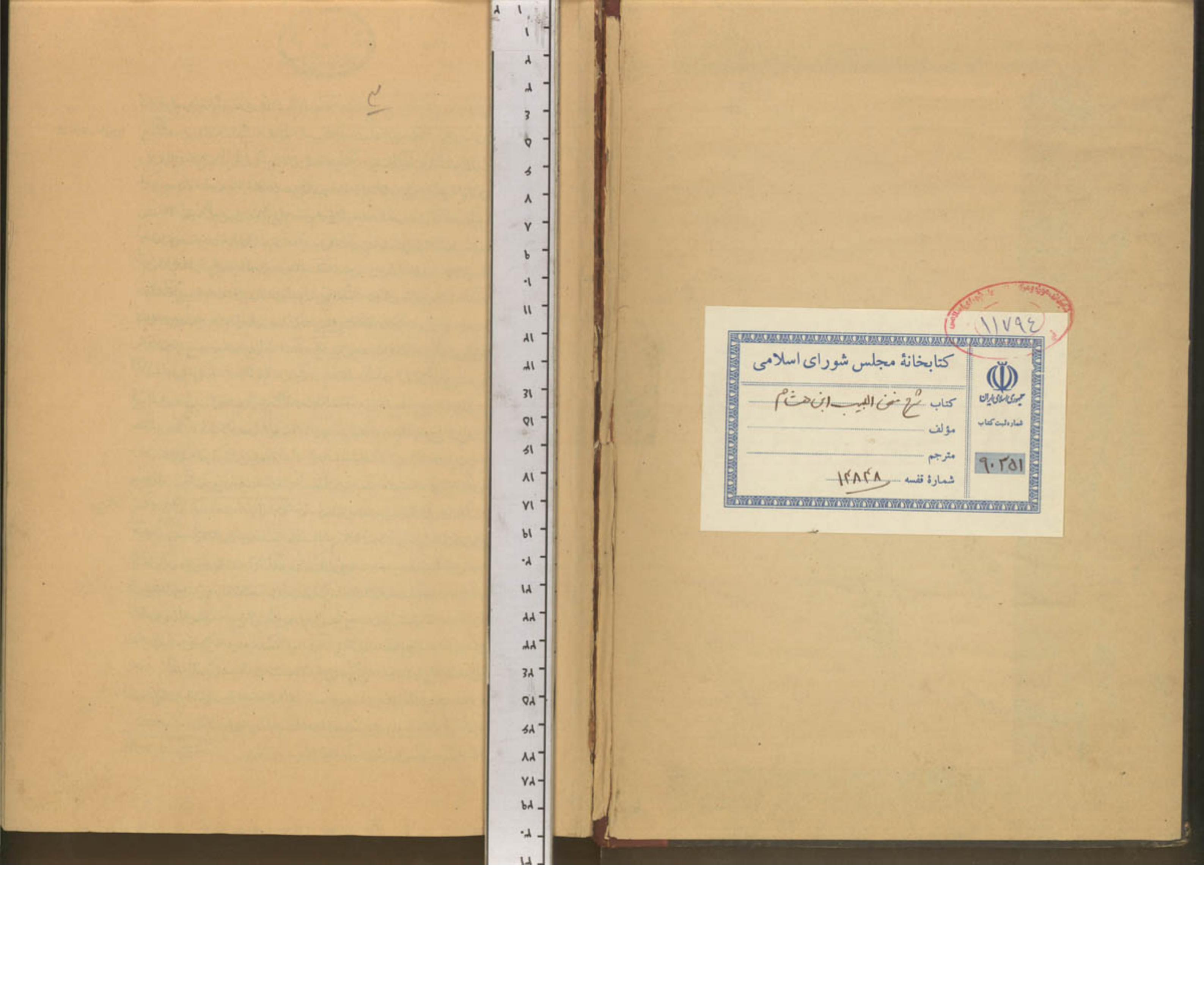
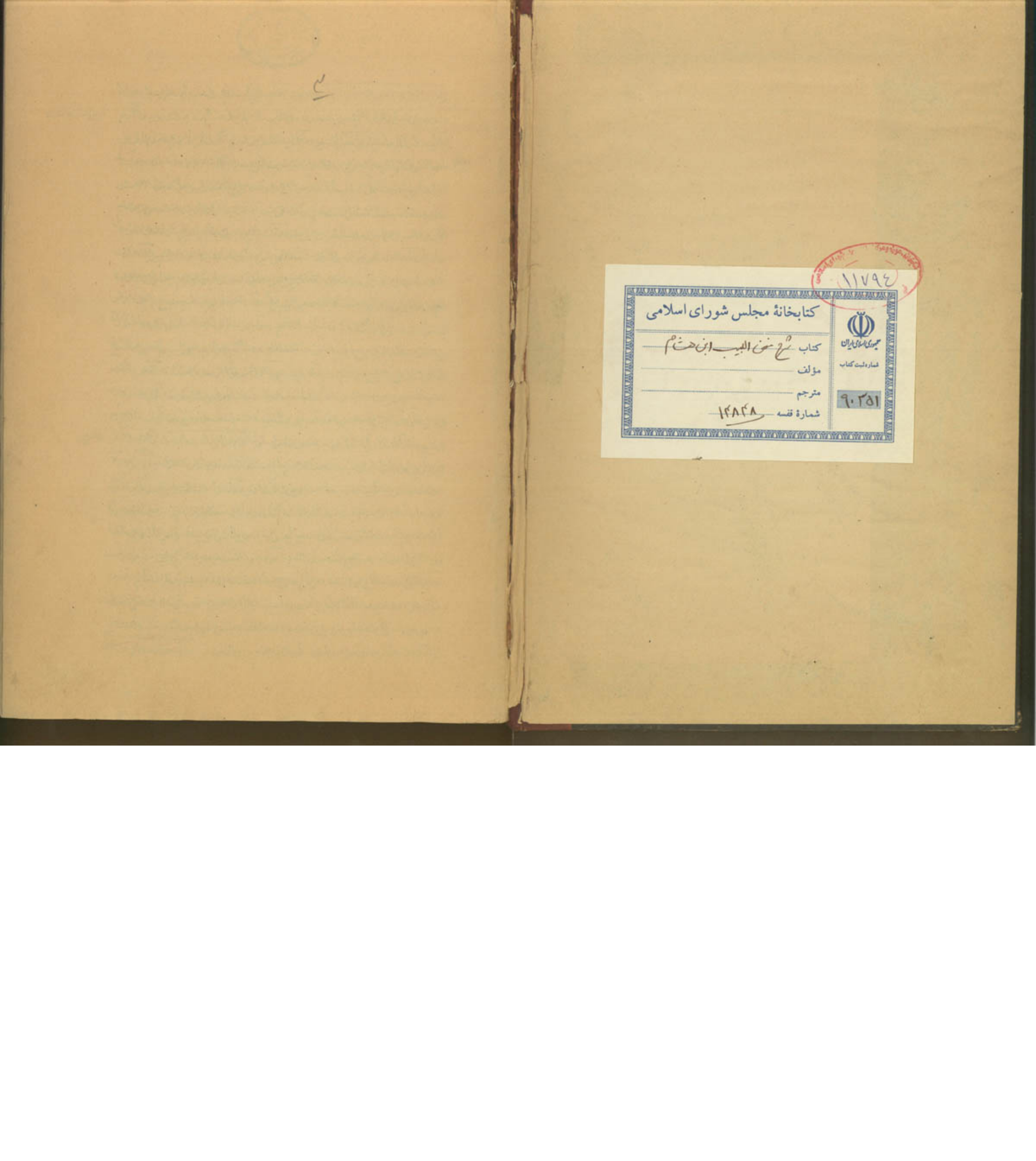




۱۱۷۹۴
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب شرح مغنی اللبیب ابن هشام
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۴۸۲۸
شماره ثبت کتاب
۹۰۳۵۱



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۹۰۳۵۱
کتاب شرح مغنی اللبیب ابن هشام
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۴۸۴۸
۱۱۷۹۴



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب شرح مغنی اللبیب ابن هشام
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۴۸۴۸
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۹۰۳۵۱
۱۱۷۹۴



قوله الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجمل يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجمل خبرا بعد خبر او خبر مبتدا
محذوف ويجوز ان يكون الباب الثاني خبر مبتدا محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفي تفسير الجمل خبر مبتدا محذوف وفي الشرح
الباب مبتدا والثاني صفة له وفي تفسير الجمل خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على
عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتدا على مذهب من اجازه سيبويه
في قول الشاعر لمية موحشا طلل فصاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا كما يقول الاخفش
والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به نحو كذا انتهى قيل واما صفة للمبتدا مؤكدة بان يقدر متعلقه موقوفا اي الباب
الثاني من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني اذ هو اسم فاعل
من ثنى يثني قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان بمعنى التصيير والقول في كون
~~الثاني هنا اسم فاعل من ثنى يثني ... مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان بمعنى التصيير والقول في كون الثاني هنا~~
اسم فاعل من ثنى يثني ولكنه لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى التصيير نظير ذلك ثم قال في باب العدد ويصاغ من اثنين فاعل الى
العشرة ... فاعل من الثاني التذكير ومتصلا به في التانيث ويستعمل مفردا نحو ثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة ومركبا
مع ما اشتق منه كثالث اثنين ومع ما قبله ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصيير ولا معنى هنا للصوغ
الا الاشتقاق على ان الشارح جعل الثاني وصفا للباب وجمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق قال الرضي ولذلك
استضعف سيبويه مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا لانهم شرطوا في الوصف لا في الحال الاشتقاق
في الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف والحال
في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول **قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد** اي القول على اللفظ
لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الرأي والا
الاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ انتهى ... القول وان اطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك
لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما
اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بل لا يوضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على ما صرحوا
ذكره الشارح في موضع المعارضة الصحيح للمعارضة ثم في الشرح واحترز بقيد القصد عن حديث النائم ونحو فانه عادم القصد
قال ابن الصائغ وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه نحو قول النائم زيد قادم
مثلا ووافق ذلك قد وهو فالفائدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم انتهى واقول كلام ابن الصائغ مبني على
ان معنى مفيد محصل فائدة للسامع ولم يعتبر المصنف بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك ان
قول النائم مثلا زيد قائم يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بقيد القصد **قوله** ويكون منها الحدها اي من الجنس ...

وانه تم الزيدان وكان زيد قائما وظننت زيدا قائما الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن الفاعل لا
فاعل كما هو مذهب الزمخشري والثاني والثالث يحتمل ان يكونا مما كان بمنزلة الفعل والفاعل وان يكونا مما كان بمنزلة المبتدا
والخبر اما كونه نحو اقائم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع
بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين واما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على ان المرفوع بكان ليس فاعلا وانما
هو بمنزلة الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدا وخبر في الاصل هذا ولكن كلامه في انقسام الجملة
الى اسمية وفعلية صريح في ان نحو اقائم الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بانه بمنزلة المبتدا والخبر وصريح في ان نحو كان
زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما الرابع وهو ظننت زيدا قائما فلان كان بمنزلة المبتدا
والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما في الاصل مبتدا وخبر في الشرح واما الثالث وهو كان زيد قائما فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل
والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لانه على اصطلاحه واما الرابع وهو ظننت زيدا قائما فان يراده فيما تنزل منزلة
احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما تنزل منزلة الفعل والفاعل ولا
منزلة المبتدا والخبر فان قلت لعله يشير الى انه مما تنزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعولين الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر في الاصل
وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدا والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونها جملة اسمية وهو باطل واغلاهما ابعد دخول الناسخ منزلة
بقيا على الحمل في كل واحد منهما او نقول لا نسلم انه لو كان كذلك للزم كونها جملة اسمية بعد دخول الناسخ وانما الذي يلزم انهما
بمنزلة الجملة الاسمية على انه في شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضي انهما بعد دخول الناسخ جملة تقبل الناسخ على حكمها
فانه قال في باب ظن ومن الافعال افعال داخلة معانيها على مضمون الجمل فيدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما
مفعولين انتهى قوله وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس قال الرضي والفرق بين الجملة
والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا فيخرج المصدر و
اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انهما مترادفان وراى الجميع فانه قال
في باب المبتدا والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف
الكلام في بحث الاصل فانه قال والجملة ما وضع لافادة النسبة وهذا لا يبعد لانهما فانه اصطلاح عام بين هؤلاء وتواطؤ
عليه وما قاله المصنف اصطلاح لقوم آخرين فليس فيه مشاحة لك بناء على اعتبار اصطلاح باولى من توهمه هو بناء على
اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح واقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يتأتى المشاحة فيه
وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فيتأتى المشاحة فيه والتوهيم قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد
ان فرغ من حد الكلام قال وتسمى الجملة في الشرح ليس في ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم

كلام

اعم منه على ما يدل واقول بل هو ظاهر كلامه هنا لان قوله وتسمى الجملة ظاهر في ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام
لان ذلك هو معنى التسمية واذا كانت لفظ الجملة موضوعا للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا
للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله وتسمى الجملة
احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة تطلق عليه لانها اعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما في
شرحه فقال وقوله تسمى يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظتين وضعتا لذات واحدة احدهما مؤنثة
والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنه في
في الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل على تسمى قوله ولهذا قال ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل في
الشرح بل كان من حقه ان يعدها على ساق رأي المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان قلت لم يعدها لانها خبر كان فهي
من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا يعد امنوا جملة لانها خبر ان ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله
وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله
ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال
في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف ان ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض
ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وافامن اهل القرى
وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى قوله على الخلاف في انها فعلية او اسمية في الشرح اي ان وان الخلاف فيهما غير ظاهر
لانه مقيد بالرد على كلام الزمخشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعل بثبت هكذا

قوله

وقع في اكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بان لفظها وهو مفعول اول ليرى وفاعله ومفعول ثان له وفي بعض النسخ يرى ان ان
وصلتها فاعله وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهي اسم ان الاولى وفاعله خبرها وان الاولى مع اسمها وخبرها
سدت مسد مفعولي يرى ولا يصح ان يكون فاعله خبر لان مع نصبه قوله وهذا هو التحقيق يعني عدم عد جملة وهم لا
يشعرون من جمل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة في الشرح وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو ان
اهل القرى امنوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام
هنا هو المجموع لا في مسائله بعضه لكن ذلك لا يمنع من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فاخذناهم بما كانوا يكسبون هو جزء لا
كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود حيث يترك اعتباره واقول لا نسلم ان جملة الاعتراض لا تكون الا
كلاما تاما ما نسا في جملة الاعتراض اضيف ان وان شئت فهل من قوله لعلي وان شئت فلا وهو جملة معترضة قوله
لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة فقيل لا ندري الى ان من ذلك الاعتراض هنا سبع جمل ما ادعى من الجمل العشر وهو ممنوع وانما
مراده من مطلق الجملة انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية قوله وجهات التحقيق قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء

الاعتراضية لزم

الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة لا خبر لها كما في قائم الزيدان وكيس شيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل
فيصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى لاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعيدي
مبتدأ وان كان لفظه فعلا وذكر بعضهم ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدر وقيل كيس شيء اذ لو كانت كذلك
كانت لافعال قبلها مقدرة لم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية قوله وكان زيد قائما قال التفتازاني في
قول صاحب الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة
ومن لم يجز الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن الاولى بالحكم الوفي انه عامل
اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن تاما به ولذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك
من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى
انما قيد النظر بالحق لان اهل الحق قالوا ان مثلها في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان الدالة على زمان
النسبة وهو قيد لمنطلقا قوله وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه في الشرح فيه نظر
لا انتقال الظرف في الضمير انما هو عند نقله اليه لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان اريد عمله فيه انتهى واقول
هذا النظر مبني على ان الضمير فيه عمل عايد على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون عايدا على الفعل المقدر من استقر ولو
سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا تنافي المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير المراد
استتاره فيه والضمير لاستقر لا يقع الا مستترا كما في المشتق في لكم والظرف والجار والمجرور بعد الحذف فيكون انتقال الضمير
الى الظرف بعد عمله فيه قوله والتقدير ادعوا زيدا هكذا وقع في بعض النسخ وهو سبق قلم والصواب
بدل زيدا عبد الله قوله ما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه لاحتمال الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير
او لاختلاف النحويين الضمير في عنه وفيه واحتماله عايد على ما والاحتمال الاول للتعليل وجب التفصيل والثانية
للتقوية دخلت على مفعول احتمال لتقوية عامله والثالثة للتعليل لاحتمال وتفصيل بكسر المهملة مبني للفاعل ولا
بد في قوله فيه من تقدير مضاف اي في جوابه وقيد باختلاف التقدير اختلافه من غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف
اختلاف النحويين عليه باو قوله وهذا مبني على الخلاف السابق تمامه كما في الشرح الذي يظهر لي ان سد ...
في هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها او ما في جوابها من فعل او شبهه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان
المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغي ان تقدر فعل
يدل عليه الجواب اي اكرم زيدا اذا قام واقول القائل بان العامل في اذا هو ما في جوابها من فعل ومعناه لم يعتبر الفاء
فيه المانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم المرفوع وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر وجوز ذلك قوله
فان قلنا جوابها اي ان في جوابها من فعل او شبهه وانما اطلق هنا اعتمادا على ما سبق في الكلام على اذا قوله ونظير ذلك
قوله

ثمانك يوم يسافر زيد ايا سافر وذلك ان يوم مضاف الى الجملة التي تليه فلا يكون معمولا لشيء منها وانما هو مقدم
من تأخير معمول لما بعده قوله فبينا نحن نرقبه اتانا هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد راع
ومعنى نرقبه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المعجمة قال في الصحاح هي شيء كالجعبة من
ادم ليس فيها خشب والجمع الوفاض وقال والزند العود الذي تقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها
ثقب وهي الانثى واذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد وفي القاموس والو
فضة خريطة الراعي لاداته والجعبة من ادم قوله الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان في الشرح يومان
على كل اعراب ذكره مفردا اما مبتدأ او خبرا او فاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة اسمية او فعلية نعم مذ
يومان يحتمل لهما لا يومان بمفرده واقول مراد المصنف يومان مع ما يصير بضميمته كلاما لا يومان بمفرده قوله
فقلت اهي سرت ام عادني حلم هذا عجز بيت صدره فقمت للطيف مرتاعا فارقني وقد تقدم الكلام عليه
في ام قوله ولم يذكر الزمخشري غيره اي غير مذهب الكوفيين الا انه يقدر الفعل مؤخرا ليكون معموله مقدما
فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة ويقدره مناسبا لما جعلت التسمية
مبدأ له لان حرف الجر يدل على ان له متعلقا وليس بمذكور هيهنا فيكون محذوفا وقرينة تعيين المحذوف
في بسم الله هو ما يتلوه ويتحقق بعده وهو هيهنا القراءة لان الذي يتلوه في الذكر مقروء فان قيل ينبغي ان يقدر
بسم الله ابتدى لان الابتداء لعمومه اولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحصول والكون اجيب بان اقتضى
ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدى والكوفيون انما يقدرون متعلق
الظرف المستقر عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص هذا ولكن قول الزمخشري بعد ذلك وجب ان يقصد الموحد معنى
اختصاص اسم الله بالابتداء التبرك بان المقدم وابتدى كما مر اشارة في الموضعين الى استواء الامرين كذا في حاشية
التفتازاني قوله التاسع قولهم ما جاءت حاجتك اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء رسولا
اليهم من علي عليه السلام وفي الشرح عد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس
مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى واقول هذا
المثال مما ينبغي ان يفصل في جوابه على القول بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعده غير ظاهر
فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين اعني جاء
في ما جاءت حاجتك وقعد في ما قعدت كانها حربة الموضع الذي استعملتها فيه العرب وطرح ذلك بعضهم قوله
وذلك اذا قدر ما مفعولا مقدما اي اذا قدرت منصوبة فهذا المثال مفعولا مقدما لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل يكون
المفعول معمولا منصوبا به فان قد وقد كان فاخبر ان قد وقد يصنع فالمفعول به قوله واما النصب فيجوز كونه على ...

او الحالية اما النصب على التمييز فعلى تقدير كيف يكون واما النصب على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع انقسام الجملة الى
الصغرى والكبرى قوله وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا ورد
المصنف هذا في الكلام على ان المكسورة المخففة بان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت وحينئذ يمتنع الادغام
لان الهمزة فاصلة في التقدير قوله كانّ صغرى وكبرى من فواقعها الخ هذا البيت لابي نواس والضمير
المضاف اليه فواقع عائد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلو الماء كالقارورة وفي الكشاف
وعن المأمون انه لما زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه فساد اد اللآلئ
اللؤلؤ نظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول
كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت قوله وقال بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان في الشرح ونقلت بهذه
البلاد الهندية في شرح المفصل للفخر الاسفندري ما نصه قلت لقول ابي نواس وجه صحيح وهو ان يكون
تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن الاخر
انهما البيان ونحو باب حديد وباب من حديد ودراهم وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح في شرح سقط الصناعد
في قوله ولا تك موقف منك لو داعا اي موقفك قوله بين ذراعي وجبهة الاسد هذا عجز بيت للفرزدق
صدره يا من رأى عارضا اسر به قوله اذا غاب عنكم اسود العين الخ المراد باسود العين هنا جبل ولا يجمع
الاسم بمعنى الشخص الا افاعل ويجمع على افاعل وفعيل لا يجمع عليه قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها قوله اذ يحتمل آتيك ان
يكون فعلا مضارعا بان يكون الف منقلبة عن همزة هي فاء الكلمة اذ اصله اأتي مضارع اتى قوله وينبغي ان يجري
هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها وهو ان الظرف الواقع في موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان
يكون مفردا وهو مذهب الاخفش ونص كلامه مذهب سيبويه ايضا والصحيح عند ابن مالك وتابعه والعامل
فيه فعل لان اصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والزمخشري وغيرهما ونسب الى سيبويه كذا وفي الشرح وهذا
الخلاف معروف ولم يذكر المصنف في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته فيحتمل وينبغي اشعار بانهم
لم يصرحوا به هنا ايضا انتهى ولا يخفى ان لم يذكره في المسئلة السابقة صريحا فقد اشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقدير
استقر وتقدير مستقر قوله الاعمر وجه تستطاع وجوهر هذا صدر بيت عجزه فيرأب ما اثأت يد الغفلات
وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزة وتخفيف اللام قوله بناء على ما قدمناه يعني في التنبيه الاول من التنبيهين
السابقين وهو قوله وقد يقال كما يكون الكبرى مصدرة بالمبتدأ يكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم
ابو الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله تعالى الخ في الشرح
مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها عما قبلها لفظا او معنى فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة الدعاء بالرحمة متعلقة

متعلقة بالاولى من جهة المعنى ولا رابط لفظيا بينهما والثاني نحو الم تر كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي
مفقود كما بين له المصنف بعد من ان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرروا به فيتهاما مع ان الربط اللفظي موجود وهو
حرف العطف قوله ويختص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا لسؤال مقدر قال لي وهو ثلاثة اضرب لان
السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل فانه جواب لسؤال
مقدر عن سبب علته مطلقا كانه قيل ما سبب علتك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته
مطلقا لا عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا او كذا ولا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب علته
السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد واما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام في الآية وصدق قوله في
البيت قوله زعم العواذل الخ في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما فيه
وفي شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل في غير الصحيح كقول
هو قول لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فيه وحتى لم يقم
الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير المذكرين والعواذل جمع عاذلة
وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكرين جائز في
لغتي زعم الجماعات العواذل المذكور انتهى وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على هذا البيت
وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا
ينجلي لا ينكشف قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع هذا تعليل لبطلان كون جملة لا يسمعون صفة او حالا
وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ
من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه حال كونه
لا يسمع واحدى الحالين لازمة للاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس
المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليمني بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من
حصولها للموصوف قبل وصفه والا لم يكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم وانما تسمية الشيء باسم ما يؤول
اليه فمجاز والاصل الحقيقة واقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا
يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك قوله وانما هي استيناف نحوي في الشرح ولك ان تقول
اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى

المبتدأ

للحفظ من هو في شر الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ
فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف يكون تحكما او
اقول يمكن الجواب عن اصل السؤال بانه اذا جعل استينافا نحويا بانه يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا يوصف
كونهم محفوظا منهم **قوله** ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى ايضا في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا
جوابا عن العلة كما اشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب
المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستيناف البياني لما يترتب عليه من
الفساد غير ظاهر **قوله** الا ايهذا الزاجري احضر الوغى هذا صدر بيت من معلقة طرفة وعجزه وان اشهد
اللذات هل انت مخلدي **قوله** واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين قال ابن المنير ان اجتماع حذفين
سائغ كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا لان الاصل لئلا تضلوا فحذفت الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا
غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا او لئلا ولو ذكره لا يرد عليه لانه ما الا اذا دخل
نزع الفعل واما او ورد ابن المنير عليه ليس كذلك **قوله** قلت والذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في
قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا حال الوصيد به اذ يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون
عدم السماع ولا يريدونه في الشرح وهو ضعيف اما اولا فلانا لا نسلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها
ولا يجوز ان يقدره غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا علم الصيد به في الغد على ان
يكون مقدرا اسم مفعول يصح سواء كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدره هو صاحب
الحال لا يمتنع في الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب
والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا
يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير للظالم ادخل السجن خالدا فيه ابدا وانما عدلت عن التمثيل
بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا مريدين بما ارتكبوه من جهة الكفر واقول
الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون مقدرا
الحال صاحبها ويمتنع ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم الحفظ منهم
والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم
سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها والحال المقدرة
لا متصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده كما في المثال وقوله ولا يريدونه فيه نفي لتقديرهم الحال بريدا
كما ان قوله لا يقدرون نفي لتقديرها مقدرا وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذا في الفصل الثاني

كونهم

والسؤال

استضعفه وجوزه

في مقدرا لكن لانه معناها فيجب ان يكون ... في الآية

ثالث في وجهها عن الاستقبال انهم يقدرون مقدرا الصيد به غدا وضح حتى انه يقال مريدا به الصيد غدا ثم الحق النحاة عدم
في الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به غدا واوضح منه ان يقال مريدا به الصيد غدا انه لا يخفى
ان كلا عدم في الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد طغيانا **قوله** الثالث ان الكوفة
شرحيا بعد فلا يتركت قوله في الشرح ثبت فيما رايته من نسخ الكتاب فلا يتركب بالفاء واللام فيهما انما هي بالياء ولا باللفا
قوله والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب يحكى الترمذي بين هذا وبين كلام السجاوندي بان مراد المنافي الواجب
عند الفقهاء ومراد المثبت الواجب عند القراء **قوله** الخامس زعم ابو حاتم انه من ذلك تثير الارض ابو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني
النحوي اللغوي نزيل البصرة قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي
كتب بعد وفاته بما وصل حوالى الف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين
ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستيناف الذي قد يخفى لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم انه الا ان استينافا تثير جديد
ويبقى كونه خفيا من قول المصنف لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشاف ولا الاولى للنفي والثانية
مزيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تثير الارض وتسقي على ان الفعلين صفتان لذلول كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية و
قال صاحب البحر تثير صفة لذلول وهو صفة وداخل في حيز النفي اي لا تثير الارض فنذلول لا تسقي الحرث نفي عنها الذلول
والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى متفقتان في الفعلية لان تثير منفي من حيث المعنى كما ان تسقي كذلك والمعنى لم يذلل
بالعمل لا في حرث ولا في سقي وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية وقيل المعنى تثير الارض من البطر اذ من عادة البقر اذا
بطرت ان تضرب بقرونها واظلافها فتثير تراب الارض **قوله** ورده ابو البقاء بان ولا انما تعطف على النفي في الشرح الكاف
انما هو الى وقت لا مجيء قوله ولو ان المصنف ترك هذا التعقيب مع ضعفه عنا قشر ابي البقاء واقول ولا يجاب ابو حاتم انه يمنع ان
تسقي معطوف وانما هو حال **قوله** وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول في الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قاله
الكوفيون وصحح به السخاوي وغيره مثل غضب من لا شيء وجئت بلا زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما لا
اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول لا كتفى به والتكرير انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف
واقول وقد يكون ابو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه **قوله** احدهما انا اذا حمل على الاستيناف احتيج
الى تقدير مبتدأ فيكون معمولا الى نحو ونيدهم ذلك ثم الى الجملة نيد في الشرح ليس نيد مما يحتمل ان يكون استينافا لانه مفرد والكلام
في الجمل واقول هذه مناقشة في غاية السهولة لانه يريد يحتمل الاستيناف لكن باعتبار ما ينضم اليه ويصير به كلاما **قوله** قال الزمخشري
الاحسن والابلغ ان يكون مستانفات على وجه التعليل في الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يحتمل ان يكون لا محل لها لكونها صفة
لبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كانه قيل بطانة غير مالكيكم خبالا وادين عنتكم بادية بغضاؤهم والاحسن والابلغ
ان يكون مستانفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني في قوله كيف موقع هذه الجمل الى الكلم

بل المطلق الاستيناف

ولذلك وصفت بانها لا تثير الارض بالحرث ولا يستقى عليها فتستقي

وعبارة ابي البقاء ليس فيها ان والعطف ... [illegible]
ولكن العطف ... [illegible]
هذا القول ... [illegible]
... كما في العطف ... [illegible]
... العطف عليها ... [illegible]
... المعطوف ... [illegible]
في المعنى واحد ... [illegible]
تام ... [illegible]
يجب ان يكون هنا ... [illegible]
الارض لكانت ذلولا ... **قوله**
... [illegible]
... [illegible]
العطف ... [illegible]
المعطوف عليه ... [illegible]
خلاف ... ابي حيان **قوله** وانما ... [illegible]

تدبرت البغضاء قد بدا لكم الظهور وان قوله وما تخفي صدورهم اكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يالونكم
خبالا فكيف حكم ولذا لم يذكر عند تفصيل الواقع وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله واحسن منه اي مما ذكره
ذلك لما في الاستيناف من التاكيد وما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود او ايهامه وهو تقييد النهي بكون البطانة
على هذه الصفات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهي بالاستقلال
ترك تعاطفها لينبه بها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم كانوا اذا ذلك بما عصوا او معنى انها مستانفات للتعليل
على الوجه التي تليت بان يكون اللاحق علة السابق الى ان يكون الاولى علة النهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة
لانهم لا يالونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد بدت البغضاء من افواههم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يحسن
ذلك في قد بدت لانه لا يصلح تعليلا لكون البغضاء من افواههم ويصلح تعليلا للنهي اي فانا بينا الآيات الدالة على وجوب
معاداة اعداء الله تعالى وان كان الاحسن ان يكون ابتداء الكلام ولا يبعد ان يكون مستانفات كلها اشارة الى ما سوى
انتهى **قوله** وتعبير على هذا وجه لاختصاص تفسيره اعرابا كما السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما
اعرابا لانهما اجتمعا على تلخيص اعراب كما قد يشير به عبارته **قوله** احدهما نحو ان قام من قال زيد تام زيد اقوم قال الرضي اذا كان الجزاء
مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لا ان الجزاء في الجواب للجواد فاذا
لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاجل وجهين اما كونه في التقديم واما التقدير الفا قبل الفعل
ولا ان هذين الوجهين مختصان بالضرورة ولا اصلا في حال السعة والاولى ان يقال بعد ان وضعفت في هذه الصورة عن
جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه لما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط
تشبيها بما لا يجزم سائر الجوازم الا واحدا اي معمولا واحدا نحو لم ولما ولام الامر ولا الناهية **قوله** ويشبه التزامهم في مثل ذلك كون
الشرط ماضيا وجه التاييد ضعف اداة الشرط حينئذ عن العمل في الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيتاتى
دعوى الاستيناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا فانه لم يضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط
حينئذ ولا يتاتى دعوى الاستيناف والضمير في قوله في يديه لابي سيبويه والاشارة بهذا الى قوله اقوم التمام زيد اقوم في الشرح
وجه التاييد انه استقر من قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم ولا يجيء على
خلاف ذلك الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها في الشرح هذا الكلام ظاهر في ان الجملة التي
بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما يأتي له من ان الجملة الواقعة بعد الفاء جواب الشرط جازم في محل جزم واقول بل هذا الكلام
ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان المحل للمجموع الفاء وما بعدها **قوله** وليس شيء لعدم الرابط
في الشرح بل هو شيء وجه ذلك ان المعنى عند بعضهم مبني وبين لعابر بين بان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يكفي كونه
بحسب اللفظ مفقودا واقول هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظا او تقديرا وهو اما الواو

الواو او الضمير او هما وسيذكره المصنف ذلك في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرابط **قوله** الجملة بعد حتى الابتدائية في الشرح
انا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب او لا فان القايل بان الجملة بعد حتى
في محل جر لا يرى حتى ابتدائية واقول قد نقل المصنف عن الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في محل جر
فيجيء ان قيل بالفرق حينئذ بينها وبين حتى الجارة قلنا ان هذه لا يقع بعدها الا المفرد **قوله** حتى ماء دجلة اشكل هذا بعض بيت
وهو فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وفي الصحاح دم اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة قال ابن دريد انما سمي الدم
اشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه **قوله** وقد تقدم يعني في حرف الحاء في الكلام على حتى **قوله الجملة التاسيسية** بعد **قوله** شجاك
اظن ربع الظاعنين هذا صدر بيت عجزه ولم تعبأ بعذل العاذلينا والربع الدار بعينها اين كانت ... ان شجاك
ومفعول به مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنين خبره على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنين مفعول
ثان لاظن على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجو الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا حزنه واشجاه يشجيه اشجاء اذا غصه تقول
منها اشجى يشجي شجا **قوله** وقد ادركتني والحوادث نائل الدهر والجمة بفتح الجيم الكثيرة والحول جمع احول وهو الذي لا يصلح
لاصلاح معاد وضعاف وعزل جمع واك بالتعيين للقوم **قوله** الم ياتيك الخ يقال نمى الخبر اذا شاع ولا يكون الا بخير ينا وهو الجزم واللبون
هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع ابن زياد واخوته وذكر بعضهم ان فاعل ياتيك ضمير يرجع الى الانباء والا لزم الانباء عليه
او انه لبون على حذف مضاف اي الم ياتيك خبر لبون بني زياد **قوله** وبدلت والدهر ذو تبدل الخ في الصحاح الهيف يعني
بفتح الهاء وسكون الياء مثل الحوت يعني بضم الهاء وهي ريح حارة ياتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور
من تحت مجرى سهيل والصبا في الصحاح الصبا ريح مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين وسكون الميم بعدها
همزة مفتوحة لغة في شمال بفتح الشين والميم وبعدها الف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور **قوله**
وفيهن والايام يعثرن بالفتى هذا البيت لمعن بن اوس وقبله رايت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن لا تكذب نساء صوالح وضمير عليهن
عايد الى النسوة المذكورة في البيت **قوله** والجملة الاختصاصية في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث
في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ايضا انها لا يكون الا بعد ضمير متكلم نحو انا افعل كذا ايها الرجل
منضم والرجل نوع كما في النداء والجميع في محل نصب على الحال وتقديره متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم
منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وبما يكون علما نحو بنا
تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المنصوب ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول
عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المنصوب فيكون منصوبا تقديرا اعني او اخص **قوله**
نحن بنات طارق هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة ابي سفيان بن حرب قالته قبل اسلامها في يوم احد تحرض المشركين
على قتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعده المسك في المفارق والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق او تدبروا

بين شيئين يعني سواء كانا مفردين او جملة او جملتين متصلتين معنا او سواء كانا الجملة المعترضة جملة واحدة او اكثر

تفاوق فراق غير وامق المراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت بياضة بن رياح ابن طارق الايادي قالته حين
لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس اياد بياضة بن رياح بن طارق الايادي وقيل غير ذلك وفي
الشرح قولها ونفرش النمارق يقتضي ان يكون الروي ساكنا في الكل وهذه الابيات من منهوك الرجز الا انه دخله
الطي والخبن شذوذا قوله والذي ام الى آخره شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر قوله وذلك على تقدير انه رهاجر
لعل وتقدير الصلة بحذوفة احترز بذلك عن ما ياتي في الثامن من تقدير انه رهاسلمة وتقدير خبر لعل محذوفا قوله لعلك
المرنوحي لقلوه اي التلكوء بفتح القاف التثاقل من الابل والبداء انتقال الراي من شي الى شي قوله باليت شعري اي الي
جمع منية وهي التمني وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف الكلام على ام ان معنى علمت
ازيد ثم علمت جواب ازيد ثم كذلك هيهنا المعنى جواب هل اغدون يوما وامري مجمع قوله اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر
اعني اسم ليت وهو شعري قوله ان التماثيل اي في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر ومنه الترجمان ولك ان
تضم التا الضمة الجيم وفي القاموس انه قد فتح التا والجيم كزعفران قوله وقول ابي هرمة ابن سليمي الى آخره هو هرم بفتح الهاء وسكون
الرا ويكلوها يحفظها وضنت بخلت وبن رقة نبتها وهذا بيت واحد من مقفى المشطور قوله انت امطار الى آخره هذان
بيتان من مشطور السريع ونصر الثالث بمعنى العطاء ونصر الاول منادى والثاني تاكيد له على اللفظ قال في الصحاح والنصر
والعطا قال رؤبة وانشد البيت الا انه انشده بنصب الثاني والثالث وفي العباب ان الصغاني قال انشد
سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية يا نصر نصر بالضاد المعجمة ونصر هذا
صاحب نصر بن سيار والاسطار جمع سطر بفتح الطا المهملة وهو الخط مثل سبب واسباب وسيتكلم المصنف على
هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق فيه قوله اي وتهيامي اي التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتغليبت بالخاء المعجمة
تحيت وتبوح اتخذ مباءة اي منزلا قوله على قول ابن الاعرابي في هذا البيت بجملة اسمية خبرية على الاجازة ابو الفتح
بجملة فعلية قسمية قوله والظاهر ان الجواب فاشهد ان اتعطى بها انفيه ادفرنوا وحسب اللفظ تيم مقام الجواب بحسب الحقيقة
لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة التي ذكر فيها المحذوف بالتحقيق انه من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله اي
فليبادر فان اجل الله لآت وذلك لانه لابد من كون الجواب مسببا عن الشرط وايتان اجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء الله
تعالى فكذلك هيهنا اولوية الله بها ليست مسببة عن الكون غنيا او فقيرا وهذا الذي استظهره المصنف هو قول
الاخفش انه او بمعنى الى او والمعنى فالله اولى بالغني والفقير حيث شرع الشهادة عليهما انظر لهما منكم ولولا ان
الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها وقال ابو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليه ولا يراعي الغني لغناه ولا الفقير لفقره
وليس فالله اولى بها هو الجواب بل لما جرى ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دلا عليه كانه قيل فالله اولى بجنسي الغني
والفقير اي بالاغنياء والفقراء وفي قراءة ابي فالله اولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال السفاقسي الجواب فالله اولى بها والضمير عائد

عطف البيان والبدل

وهو م

عائد على الغني والفقير المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا او فقيرا والمشهود عليه داخل في ما كما يقول ان يكن هذا الرجل زيدا او عمرا
فالله يجمعها اي احب زيدا وعمرا فلم يكن الرجل داخلا في ذلك قوله لان او هنا للتنويع اي التقسيم قوله فالمراد بمعنى لما
تقدم من ان او في الاية للتنويع وان حكمها وجوب المطابقة قوله نفح عليه الابدي في الشرح هو بهمزة مضمومة
وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال معجمة منسوب الى ابذة بلدة من بلاد الاندلس كذا ضبطه عن شيخنا برهان الدين
الاندلسي وهو معروف ببلده وفي القاموس في باب الدال المهملة وابدة كبرة بلد بالاندلس انتهى واقول اخبرني بعض فضلاء
الاندلسيين الاخبار انهم لا ينطقونها الا بالمهملة وانها بلدة الشيخ الآن وهم ينطقونها بالجيم مع توقف في لفظها والله يحكم وكونوا ايدا لله
ورسوله فانها الابوذوك حقيقة الا انه الوحدة قوله والثاني ان احق خبر في تفسير ابن عطية وتصحيح عند بعضهم
والله احق ان يرضوه ورسوله احق ان يرضوه كقول الاخر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ومذهب
المبرد ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتقديره والله احق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عائد على المذكور انتهى قوله
بل في موضع بدل لانه احد الاسمين وحذف من الاول مثل ذلك في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر ينبغي
تحرير النقل فيه انتهى ثم ان المصنف لم يتعرض بحذف البدل في الخاتمة التي ذكر المحذوف وقضية هذا انه لا يحذف واجاز
حذفه في هذه الاية وفي الخاتمة في حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء حيث قال ان التقدير
يقولون ما نعبدهم وان هذا المقدر يحتمل ان يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم قوله لعمرك اي في الصحاح
عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال الله عمرك
وعمرك وان كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح البطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلا اذا كان
غير حق وهو صغير تحذر حتى ينطلق بطلا ولا مدع بالقاف جمع افرع قوله على القول في لفظ لعمرو القسم وجرور
على بحيل الحكاية الذي في الكشاف منصور والحق اقوال اعدة اقول الا الحق على حكاية لفظ القسم قوله قيل اي فالحق قسمي او فالحق
مني او فالحق انا هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق مني فالحق يميني والصواب الاول لان معنى يميني قسمي فكيف
يعطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل الباطل ان كان التقدير مني واسم من اسماء الله تعالى ان كان التقدير قسمي ويحتمل ان يكون
التقدير قسمي قوله والتاسع بين اجزاء الصلة الظاهر ان يقول بين جملتين غير مستقلتين بان تكون الاولى صلة والثانية
عطفا عليها لان يوهم ذلك انه اذا كان معطوفا على الصلة يكون صلة والصلة جملة غير مستقلة قوله ثم انه اي كونه جملة الا من
من ما صح خبرا عن الذين كسبوا السيئات ليس بمتعين لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها بان يقدر فيها رابط يربطها
بالمبتدا كلام كما سيشير اليه المصنف قوله ويحتمل وهو الاظهر في الجر واجاز ابن عطية ان يكون الذين في موضع جر عطفا على
قوله للذين احسنوا ويكون جزاء قوله والذين على اسقاط حرف الجر اي والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فيعادل التقسيم
كما تقول في الدار زيد والقصر عمرو اي وفي القصر عمرو انتهى وهذا هو الاحتمال الذي ذكر المصنف الا ان تقرير ابن عطية

قوله احدها ان احق خبر عنهما فالكشاف عند
قوله تعالى يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله احق ان يرضوه وحقه افراد الضمير
على ان المعنى رضاء الرسول فانه اذكر الله
للافادة ترة افتضاح الرسول بعد كونهم منهم
بكلام [illegible]

ظاهر فانه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وتقرير المصنف ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى
تكلف حمله على قول سيبويه لان المصنف يجيز قول الاخفش لانه قال في الباب الرابع في امتناع العطف على
معمولي عاملين وبعد ذلك جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله وذلك نحو العطف على معمولي عاملين
مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين لا اشارة بذلك الى قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وقد لا
على اضمار الجار او عطف على خبر العطف قوله ولا اخا له على ان زيدت اللام وجاء على لغة لكن لا الا حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر
السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والجمع واثبات
الالف في الاب والاخ فيكون مضافا واللام زائدة فيكون مع ما بعدها مذهب الخليل وجمهور النحاة انه مضاف
حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يدخل بين المضاف والمضاف اليه بل يعتقدوا جوابا بان اللام ههنا ايضا مقدرة
وهذه الظاهرة تاكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه ان يقال انه شابه المضاف فاعطي حكمه من اثبات الالف في ابا
واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي قوله مكره اخاك لا بطل هذا الاصل هذا المثل ادنى في موقف حرب فقيل له في ذلك فقال
مكره اخاك لا بطل قوله كان وقد كان ولد كيلا الى الى السنة والكيل الكامل والاناثي بالمثلثة جمع اثنية بضم الهمزة وكسرها
مع تشديد المثناة التحتية وهي الحجر يوضع عليه القدر ويشد لها في الجمع وتخفيف وتلك من الاضداد ويطلق على
المنتصبات وعلى المنسقات بالارض قوله ويمكن ان يكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها هذا مبني على جواز
تقديم الحال الناسية بالواو وقد منعه المغاربة وجازه الجمهور قوله كان قلوب الطير الخ هذا البيت لامرئ القيس
يذكر فيه العقاب وهي موصوفة بانها لا تاكل قلوب الطير والحشف ادري التمر اليابس والبالي كاحالان من القلوب على
معنى وطبا بعضها ويابسا بعضها قوله ليت وهل ينفع شيئا ليت الخ ليت الثالثة مؤكدة للاولى واما الثانية فاريد
بها نفسها قوله وما ادري وسوف الخ تقدم الكلام عليه في ام قوله اخالد قد والله اوطات عشوة هذا صدر بيت عجزه
وما قائل المعروف فينا يعنف وقد تقدم الكلام عليه في قد قوله وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة
هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملتان لا يكون احدهما معمولا للاخرى ولا
في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبر انه وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين
مستقلتين وفي الشرح يحتمل ان يكون هذه الجملة خبرا لمبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيكون التمثيل
وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى فيه مثال لا دليل قوله وفي التنظير نظر لجواز ان في الاية الثانية
اعتراضا واحدا بجملتين لا بجموع جملتين قوله تعالى وانه لقسم وقوله تعالى لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا اقسم بمواقع
النجوم وقوله تعالى انه لقران كريم فهو احدى الجملتين وقعت معترضا بين خبر الجملة الاخرى ويعتبر ذلك لا يخرج مجموع الجملتين
عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين قوله وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك

ولو اقتصر نظرا الى ان التمثيل على الوجه المحتمل ليبين انه عليه لم يخالف ابن الحاجب منع ان المراد ان لا يكون احدهما معمولا للاخرى

مالك ورجح ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة في الشرح ظاهر هذا الكلام انه اخذ لابي علي من كلامه على هذا البيت القول بامتناع
الاعتراض باكثر من جملة وغيره نقل لانه ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث في هذا البيت
على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا
انتهى واقول قول ابي علي لا يلزم الاعتراض بجملتين ظاهر في منع الاعتراض بجملتين مطلقا وكذلك فهمه ابن مالك
كما دل عليه قول المصنف وقد مر عن ابن مالك الى آخره ثم في الشرح ولقائل ان يقول لا يلزم من تقديره انه مصدر ان لا يكون
الاعتراض بجملتين لاحتمال ان يكون هذه المقدرة مفعولا ثانيا لابن اي وقوله تك طالبت غير مثل حال من فاعل ادري
او مفعوله الاول ومثل اسم فاعل من ماثل اذا اعلى وانت خبير فقال انه كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل ليبين انه عليه ولم
يلتفت الى الجواب منع ان المراد لا يكون احدهما معمولا للاخرى قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا
معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين في الشرح بل يتخرج على قول
البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية من مانع لا
تقول يتعلق وللشان ان تقول لا يتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت ووجه الحذف ذكره مثل باحذف وجه
دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا قال وذلك
باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين
قلت فخرج الحديث على ما صرح به هنا عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك مخالف للحصر المفاد هنا بتقديم
المعمول من قوله وعلى قولهم اي قول البغداديين يتخرج الحديث واقول بعد تسليم ان تقديم المعمول من قوله وعلى قولهم لافادة
الحصر لا يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا على ما سيقوله في الباب الخامس وانما يريد تخريجه بتعليق
اللام باسم لا وذلك انما هو قول البغداديين واما على قول البصريين فيجب تنوينه قوله لعمري وما عمري علي بهين الخ الظعن
مصدر ميمي من ظعن اذا سار والمصدر ظعن باسكان العين وفتحها وبالبيت عدد منه واكثرت به وهو متعلق بنفس
قوله وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع
احتمال المقام لامور شتى ذكرها الزمخشري انها ان يتعلق بما ارسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا اي وما ارسلنا الا
رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان اصله ضربت زيدا بالسوط وانها برجالا صفة له اي رجالا ملتبسين
بالبينات واما بارسلنا مضمرا كانه قيل بم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بيوحى اي
يوحى اليهم بالبينات واما بلا يعلمون على ان الشرط في معنى التبكيت كالاجير كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي
وهب ان المصنف ابطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا في المسائل

وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل

الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بلا تحمل ظاهر لم يطلبه بشيء فثبت ان الوجه تعلقه بالمحذوف صفة لشيء انتهى الشرح

قوله لانه لا ينفى باداة واحدة شيئان في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام
الا زيد وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا جائز باتفاق وتقول لا حاجة الى الاحتراز عنه اذ يمكن ان ما قام الا
زيد وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا لم يستثن فيه باداة واحدة شيئان بل انما استثني شيء واحد واتبع بالعطف عليه
انتهى شرح الشيخ واما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسألة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجازه آخرون وعليه مشى صاحب
الكشاف في مواضع منها هذه الآية ومنها قوله فلا تكن [illegible] بين النبي الا [illegible] السقي الطوف [illegible] الاجمعا
وان الحصر في كل منها مقصود اي لا ندخل في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال قوله

او ما بعد الرفع ما قام احد الا زيدا افضل في الشرح يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو
ممتنع على ما صرح به المصنف في آخر هذا الباب نقلا عن الاخفش واو نقضاه [illegible] ذلك حيث يكون الصفة واقعة
في مركزه الاصلي كما اذا فتح التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر فيمتنع ذلك حيث يكون الصفة في [illegible]
الذي [illegible] لا من [illegible] اصالة المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في
التفسير نظرا الى الاصل كانه في [illegible] فان الصفة في قولنا ما قام احد الا زيدا افضل محلها ان يقع الى جانب احد الموصوف و
الفصل عرض [illegible] بعد دخول الفصل الذي عرض هنا [illegible] انه لا ينبغي ان لا يمتنع التفريغ اذا وقع
في النعت وحده وان كان المستثنى بعدم الاكتفاء بهذا العارض لا يؤدي الى لصوق الصفة بالموصوف وانما
يؤدي الى لصوقها بالا فينبغي ان يمتنع كلا الصورتين [illegible] ما سيقوله المصنف مذهب الاخفش
وما ذكره هنا مذهب غيره [illegible] في الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد
الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت ليس المستثنى
منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته ولا استثنا منه منظورا الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد اخر بعضه عن المستثنى
فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل تقدم على بعضه فلذلك نصب وان المعنى لا يظهر والتصديق بان احدا
اوتي من كتب [illegible] والتقدير [illegible] ذلك لا احد يحاجكم [illegible] في هذا التفسير الى ان يحاجوكم على هذا الوجه معطوف
على يؤتى وان [illegible] يحاجوكم عائد على احد [illegible] في معنى الجمع لكونه في سياق النفي [illegible] بالواو لان لا النافية اذا دخلت
على معطوف ومعطوف عليه [illegible] عم النفي كل واحد منهما [illegible] لا امرين [illegible]

قوله

بحيث منهما قوله وهو متعلق بمحذوف مؤخر لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك لتقديم المعمول ويحاجوكم
على هذا الوجه معطوف على يؤتى واو التنويع وجائز ان يكون هدى الله بدلا من الهدى لا خبرا لان الخبر قوله لم
ان يؤتى ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد او التي بمعنى حتى يحاجوكم عند ربكم فيغلبكم لانكم تقولون [illegible] دين الاسلام

بلغ

الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجمع لان ذلك لا يكون الا في النفي بل بمعنى الواحد وهو مفرد معنى بالمثنية قوله والثاني ان
في الوجه الاول يحمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة اتفاق الشرح غير قطعي وذلك ان المدعى اولا ان الوجهين
صحيحان وان الثالث منها ارجح من الاول فلا ينافي حينئذ تعليل ذلك بما اورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث
اشتماله على المحذور الذي اشار اليه فتأمله واقول لم يدع المصنف صحة الوجهين ولم يصرح في كلامه بذلك وكون الثالث ارجح
من الاول لا ينافي كون الاول اشتمل على محذور وكونه ليس في الثاني بل ان ذلك سبب لرجحانه على الاول ولم يحكم المصنف
هنا على الاول بانه ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ما قبل الا فيما بعدها وليس من احدى الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده
بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه ارجح من الاول لخلوه عن هذا الذي قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه قوله
ان الثمانين الخ تقدم الكلام عليه وعلى البيتين الذين بعده من قريب قوله فيمن ضم اليا ينبغي ان يقول وقرا بياء الغيبة
احترازا عن ضمها وقرا بالتاء خطابا للمؤمنين فان هذه القراءة ليست من تقدير فصل الضمير المتصل وكان المصنف لم يحترز
عنها لان مراده فيمن ضم اليا من السبعة وهذه ليست منهم قوله فانما يصح في الآية العطف هذا جواب شرط مقدر اي اذا
تقرر هذا فانما يصح في الآية العطف ولقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكره لان التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره
قوله وقد فهم مما اورد تقرير ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع قال الرضي انما وجب كون
الحال الجملة خبرية فان مقصود المجيء تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا
ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف
معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلب لست على يقين من حصول مضمونها فكيف
تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى
وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل ان زمان
التلفظ وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح ورد الحديث وجه اشتراط الخبرية في الحالية
بان الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيد قد يكون ثابتا باقيه مع ما قيد بها او لا
خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة الا ان كانت الجملة لو وقع
الانشاء خبرا او صفة بالتاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق انتهى ما قاله هو كذلك فقد قال
السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا تصلح ان تقع حالا الا في مقوله بالقول كما في قوله جنب الليالي ابلى وامرهم والتحقيق
ان الحال هناك هو القول المقدر مع الجملة الانشائية مقوله فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وسيذكر المصنف في اول
الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان تكون معمولة للقول المحذوف هو حال لا يقال هذا مما القول
الحالية لا يكون الا خبرية [illegible] لانا نقول [illegible] ولا [illegible] نقول ذلك على ان يكون الحال الا نفس الجملة وهذا

الضمير المتصل

على ان تكون مفردا من لفظ القول والجملة مقولة ثم في الشرح وانظر من اين فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم
انها لا تقع طلبية وهذا انما فهم من كونها لا تقع الا خبرية ولا يلزم من ذلك [illegible] والامر لا اشعار له بالاخص ولما اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بخبرية
دل على ذلك جعل قوله في صدد السلب ان المعترضة تتميز عن الحالية بانها تكون غير خبرية وقد اتى ايضا على انها تنفرد عن الحالية بغير
الخبرية وتشترك معها في الخبرية وذلك يستلزم ان تكون الحالية لا تكون الا خبرية قوله واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا
تضجر من مطالب هذا فاسد وبيت بجزءه فآفة الطالب ان يضجر او بعده اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثر اوضح
المصنف في الباب الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلي قوله فقلت ادعى اخرى الندى
من الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح
وادعو بالنصب ولصوت بكسر اللام وينادي بكسر الدال ونصب آخر واورد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعى و
ادعو فان اندى لصوت ان ينادي داعيان قوله الثاني انه يجوز تصديره بدليل استقبال اي الثاني من الامور التي تتميز المعترضة من الحالية ان
المعترضة يجوز تصديرها بدليل استقبال بخلاف الحالية ثم الثاني في المطول ويشترط في الجملة الحالية التي تقع حالا ان تخلو عن حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال الحال التي تقابل الاستقبال وان تنافيهما حقيقة لكن لفظ يكون في قولنا
يجئ زيد غدا راكبا حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال الا انه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية
بعلم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الجملة وفي حاشية السيد هذا التوجيه منقول من كلام الرضي وهو مستبشع جدا
اذ الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كل الازمنة الثلاثة على السوية ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال
الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على
احد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها وماضيتها بالقياس
الى ذلك القيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجملة الحالية عن الا
من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها قوله وكالشرط في نحو [illegible]
في الشرح قال الرضي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة [illegible] فجاز ان زيد ان سأل يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة
الشرطية خبر المبتدأ [illegible] جاء زيد وهو ان سأل يعط ويكون الحال حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قلت
هل تقع الجملة الشرطية حالا قلت لا [illegible] ذلك وزعم انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد
الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان سأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لا تتحد
بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت
فالمبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يجر الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين
المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها قوله وانما جاء كالاعتراض

صلوح له

لا ضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لا ضربنه على كل حال في الشرح ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب
ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل والترك والذات ملك
قيل كمثل الكلب ذليلا دائم اللهث لا لاجل هذا في الحالين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان اساء اليك فيجعل وان اساء حالا مع
وجود ان لان ان خرج الشرط هنا عنها وهي التي تسمى بها الوصلية والمشابه انتهى ثم اعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى يصح مع
كلمة في قوله الثاني [illegible] على ان قوله اذ لا يصح تعليل المنفي مفهوم من الكلام هو لان
كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه وذلك ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط وورد عليه نحو لا ضربنه ان ذهب وان مكث
مع ان المعنى عليه على الحال فاجاب بان كلمة الشرط هنا تجردت اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء بعدمه من لشيء واحد قوله و
اما فعل الي ونيفصحر الى ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف قوله الرابع انه يجوز اقترانها بالفاء ومع تصديره بالمضارع المنفي
كقول المتنبي يا حادي عيرها [illegible] لا يجوز ذلك في الحالية لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان
يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحاديه بالحاء المهملة تثنية
حاد اسم فاعل من الحد وبالدال المهملة وهو سوق الابل والغناء لها وقد حدوت الابل حدوا وحداء ويقال للشمال الحدواء لانها
تحدو السحاب اي تسوقه والعير بكسر العين المهملة الابل التي تحمل الميرة قوله تنبيه للسامعين واقترحها ان يكون اللام للتعليل ويكون
معنى قوله لان المعنى لا ضربنه على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه ويكون قوله اذ لا يصح تعليلا لهذا التعليل
في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين في التلخيص الاعتراض ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع
ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول وتاكيدا او بدلا منه وقال قوم
قد يكون النكتة في الاعتراض دفع الايهام ثم جوز بعضهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها
جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف قوله الجملة
الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه في الشرح هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك
اسررت الى زيد النجوى وهي ما جاء والاحسان وهي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل
انتهى واقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد
الجملة التي اوردها لان لها محلا وذلك انه [illegible] من موضع [illegible] بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي
المفسرة لضمير الشأن وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها يكون ذات محل قوله خلقه وما بعده تفسير لمثل
آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد وجد من طين ثم كان فيه نطق لان خلقه وما بعده اذا كان تفسير
لمثل آدم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ وقد اراد المصنف ما قال الزمخشري الا ان عبارة [illegible] من هذا التعلق فانه تعالى

لشيئي واحد والاقرب ان يكون اللام للتعليل
ويكون معنى قوله لان المعنى لا ضربنه على كل حال
لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه ويكون قوله
اذ لا يصح تعليلا لهذا التعليل ؟

الا الاحسان ٩٠

في الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثمة اب ولا ام فكذلك حال
عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد آدم بغير اب وام قلت هو مثله في احد الطرفين ولا
يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد
وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب
فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء
انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى
لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيا ثمانية آلاف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق
ثم قام سالما انتهى ما في الكشاف قوله وعلى الاول فلكونه في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب
وهو الامتثال هذا جواب من اعترض على الزجاج على الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين في قوله يغفر لكم جواب
هل ادلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان
معناه الامر اي آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم قوله الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم في الكشاف مثل الذين
خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استيناف كأن قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل
مستهم البأساء قال التفتازاني ولا يخفى ان الذي يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففي الكلام حذف قوله
والحال لا يأتي من المضاف اليه في مثل هذا وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كما في قولك يعجبني ضرب
اللص مكتوفا ولا بجزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولا كالجزء من المضاف اليه
كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا يأتي الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة في
التعليق والحالية متجهة من الضمير في خلوا قوله وترميني بالطرف اي انت مذنب هذا صدر بيت عجزه وتقليني لكن
اياك لا اقلي وقد تقدم في بحث الفتح والتكرار قوله ان لم تقدر الباء قبل ان انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت
ان مصدرية لا تفسيرية قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم المذكور
المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو جزء في الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين
فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا
يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر والتحقيق ان الكلام القسمي هو الجواب والقسم تأكيد له فلذا قال ان المفسر هو
المعنى المتحصل من الجواب قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجمل الآتية مفسرة بنفسها اعني بدون حرف تفسير اي او ان قوله
والثالث ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا في الشرح لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون جملة
مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان يكون في محل النصب على انها بدل من المفعول الذي هو النجوى فان قلت اي شيء هذا

هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها منوي ان تكون الجملة هنا مرادا بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكأنه قيل واسروا
هذا الكلام واقول لا يلزم من التمثيل بمثل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعينه لها وانما يلزم جوازه لها وقد ذكر المصنف في
اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسيرا للنجوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون
معمولا لقول محذوف وهو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مرادا بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى
ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ويغتفر في التوابع والثواني ما لا يغتفر في المتبوعات والاوائل قوله وانما قلنا فيما
مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة لا لاجل الاستثناء المفرغ لان التقرير اوجب
ذلك هذا جواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
فانه يتضمن كون هذه الجملة اعني هل هذا الا بشر مثلكم الانشائية تفسيرية تقرير السؤال انه قد مضى في اول هذه الجملة
ان هل هنا للنفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفي الكلام على الجملة المعترضة حيث مثل على ابي مالك وفي الكلام على هل
ان الاستفهام في هذه الآية مراد به النفي والجملة خبرية وتقرير الجواب انا لم نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي
لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاه واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية
معنى انشائية لفظا قوله ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا لان افعال القلوب يقال بدا له في هذا الامر بدا اي نشأ له
فيه رأي قوله ولقد علمت لتأتين منيتي هذا صدر بيت عجزه ان المنايا لا تطيش سهامها في الشرح اختلف
في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم يحول
في جوابه وزعم ابن خروف انه لا يدخل معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ويرده ما انشده المصنف قوله وقال
الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة في الشرح ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا
غيرهم ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم
من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغاية ما في الباب ان التأويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري كما يقول الكل في نحو قمت
حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم
بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد مفرعا في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي
قيامك وقعودك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن [illegible]
يعجبني يقوم زيد ثلاث لا اب قوله وبعد فعندي ان المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات
وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة في الشرح يمكن ان يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب الى قوله اعني ان الاسناد
في التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه صح الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون
المعلق استفهاما كما ذكر المصنف وانما ان كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد قوله

وبين من في واذا قيل ان وعد الله حق بعد ما عطف على ما بعده في التعليق وعد من في هذه الآية ابي اد على اولكن القوم
لانهم لم يتقولوا النايب الجار والمجرور دايما واتفقوا انه ابدا في محل خاص لقيام المقتضي لذلك عندهم فلا يرد عليهم
كون الجار والمجرور منقودا من محل آخر انتهى واقول اذا كان القايل بان الظرف في هذا المحل نايب عن الفاعل ايضا
نقل ذلك فرارا من كون الجملة نايبة عن الفاعل ومنعا للورود عليه بما الاحوط حينئذ وانما هي الجملة وحدها قوله وفي المثل
زعموا مطية الكذب شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل
بها الى حاجته فان الرجل اذا اراد المسير الى بلد في حاجته ركب مطيته وسار حتى يقضي حاجته وفي بعض النسخ
مظنة بكسر الظاء المعجمة بعد النون مشدده وهو تصحيف قوله وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها
يكون ذات محل كما سياتي هو ما ذكره بعد نحو سطرين عن الشلوبين انها بحسب ما تفسره وفي الشرح ولا تحتج الجملة
المفسرة في هذا الباب بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا ضربه لانها هنا مفسرة للحال فهي فضلة واقول
قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما اورده لان له علاقة قوله ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة في الشرح قد اجازوا في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون ان يكون جملة امدكم الثانية بدلا من الاولى واجازوا في قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
لا تقيمن بدلا من ارحل ولم ادر من انصف بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك فان قول الذين
اثبتوا في الاية والبيت البدل هم البيانيون اثبتوا في الاية بدل البعض وفي البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة
الى باقي النحاة خلاف الجمهور وفي حاشية التفتازاني عند قول صاحب الكشاف انا انما نحن مستهزئون بدل من
انا معكم ثم الظاهر انه يعني به بدل الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له الا
يكون خبرا او صفة او حالا وان كان في موضع المفعول القول الحكمي قوله وتوجيه التسمية الاشتغال ليست من الجمل التي
هي في الاصطلاح جملة مفسرة هذا اعتراض ثان على الشلوبين وحاصله انه اطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف
الاصطلاح ويمكن الجواب عنه بان الشلوبين اراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي في الجملة الاشتغال قوله
ان الجزم في ذلك اي في المفسرة في البيت المذكور وهو قوله قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته هذا صدر بيت
عجزه فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي قوله وسلو اضمارا ان يعني في هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر
بني في الجمل الصالحة له الا ضرورة يعني ضرورة الشعر مع ان كلا منهما اداة جزم لاتساعهم فيها ما لم يتسع في لام الامر قوله
ولان تقديمها عطف على لاتساعهم تعليل آخر للنفي يعني بيان ان الجزم وهو بالنظر الى المحل الصالح له الاكثر منه في البيت
الاول التعليل الاول بالنظر الى النفي بها قوله ولهذا اجاز سيبويه بين ترداني وحيث حذفت صلتها وهي خبر
لتقدم ذكر نظيره وهو بمعنى لم ترد قوله والعطف على الجار مشاركه في الترتيب على ان التقدم مقتضى الاولوية ولذلك

خ

هو سا... ح

وذلك انه ان خاوت في المحل الذي ذكره اضمار والاستقدام والاضمار خافض صالح لفظا للاضمار ما تقدم لان التقدير الا انه صالح للفظ
مررت بطالح قوله الجنس للمفردة اي للحاجة وتقديره ضرورة الشعر لانه حسن ضرب نحو ضربت الرجل محضر بالشيء قوله
واستغنى عطف على ابدلا في قوله بل على تكرير ان لان معناه انجزام الثاني على تكرير ان قوله كما استغنى في نحو زيد ظننته
قائما عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي المذكورة في الشرح لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت
المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة وهو اولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما اتى بها المزودة
التفسير واقول الظاهر ان قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر قوله ولهي
فيما يكون والتضمن معطوف عليه الظاهر ان يقول ما يكون ليصح الاثر المعطوف دون الواو وقوله ما اسلك ليس على
ما ينبغي لانه لم يبق كلام الاخفش على حصر يكون فيه البيت والآية ولكنه الجملة الرابعة الجواب بها القسم قوله
وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان قيل في كون هذا محذوفا نظر لقوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد بعده
قوله ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا وآتوا وجه التاكيد ان هذه الثلاثة افتتاء لفظا ومعنى فيحمل لا تعبدون الذي هو
خبر لفظا على انه نهي معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفايدة اخراج النهي في صورة النفي المبالغة في
النهي حتى كان المكلف امتثل النهي فاخبر عنه بنفي ما نهي عنه قوله تعشو فان عاهدتني الخ قبل هذا البيت فقلت له
لما تكشر ضاحكا وقايم سيفي من يدي بمكان تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان وكنا اخوين كانا ارضعا بلبان وكشر
بالشين المعجمة كشف عن نابه قال ابن السكيت التكشر التبسم يقال كشر الرجل وانكل وافتر وابتسم كل ذلك تبدو منه
الاسنان قوله ادعى عوز الخ عوز اسم رجل واعز يتيه يكد اي جملته عليه قوله والمعنى شاهد لان اسيقى لان المعنى
على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة على شيء آخر قوله وقد يحتج للحالية بقوله ايضا لم تر الى عاهد
الخ في الشرح هذا عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب ما يحتج على انه لفظا في وقع في تركيب آخر
لذلك التركيب حال هذا اجمالا سبيل الى القول به اصلا واقول لما كان كل من الجملتين في البيتين تطلب ما نحي
في انها قطعية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب والحالية وقامت القرينة في احديهما على الحالية يرجح حمل الاخرى
على الحالية لعدم الفارق بينهما فيما ذكرناه مع عدم المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما
ذكر ليرده بقوله والذي عليه المحققون الى آخره قوله كما مكسي في ان اصبح ما تكم عوزا يعني حيث انكب المصدر فيه وهو خود
من ثاني قوله ومراده يعني ان مراد ثعلب من جملة القسم في قوله لا تقع جملة القسم خبرا مجموع جملة القسم وجوابه قال الرضي قال
ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية نحو زيد والله لاضربنه وكلا ولى الجواز اذ لا مانع قوله اذ لا ينفك هذا تعليل لصحة
ارادة مجموع جملتي القسم وجوابه بجملة القسم قوله وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل هذا تعذير كونه التعليل السابق لقول
ثعلب تقريره ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه نفي امكان المحل عنهما بل نفي المحل دون امكانه فيكون قضية

ظننت ٢

مطلقة وقولنا لها على لا جل ه في عمها خبرا مطلقة اخرى والمطلقتان لا يقتضيان قوله فلا تكون خبرا يعني ويلزم ان لا
يكونا خبرا بل يكون الخبر احدهما وهو الجواب وبهذا ظهر ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان خبرا لا لما هو
ما نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها خبرا كما يتوهم قوله لان الجملتين هنا ليستا كالجملتين الشرط و
الجزاء هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدأ حكما وان لم يكن فيها لفظا ولا تقديرا لان ضمير المبتدأ في جوابه
يغني عنه فيها كما يغني ضمير المبتدأ في جزاء الشرط عنه في جملة الشرط قوله ولهذا منع قوم من الكوفيين قال الرضي وقال
ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتى من قبل
ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ويدل على
جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو زيدا اضربه واقول في هذا الكلام نظر
فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ثم لا اثر الى حكاية المصنف ذلك مذهبا عن ابن الانباري ومن معه
قوله وزعم ابن عصفور ساق المصنف هذا الكلام لما فيه من تقوية كون جملتي القسم وجوابه مرتبطتين كجملة واحدة
وذلك ان ابن عصفور قال انها وقعت صلة الموصول وجملة الصلة كجملة الخبر في وجوب الرابط وانما قال زعم مع ان
قوله موافق لغرضه نظرا الى ما في دليله من الضعف الذي ذكر قوله لا خبر المبتدأ اي ليس الخبر الذي شرط احتمال الصدق
والكذب خبر المبتدأ للاتفاق بيننا وبينهم على ان الاصل في الخبر الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك
واذا لم يشترط في اصل الخبر ذلك لا يشترط في فرعه وهو الجملة قوله للاتفاق على ان اصله الافراد قال الرضي قالوا انما كان اصله
الافراد لان القول المقتضي نسبته الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان
او اكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير في نحو زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلامه ضارب والجواب ان المنسوب يكون
شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه
الذي تضمنته الجملة انتهى قوله جنات فقلت الذي خشيت ليأتين هذا اصله وبيت مجنون ليلى فلانت
حين ملتي وفاعل جنات ضمير يعود على النفس والمناسي الثاني والفؤاد قوله التعدي والله لعيشن التي لم تهجر
يمين تعدي اللام هنا قبل ان لعيش على ما ينبغي قوله وهم لمكي ولابي البقاء وهم هو ذهب الى ان تذهب النفس وان
الحيثي ولا ... الغلط والسهو قوله وقد سبقه الى هذا الاعراب الاشارة هنا الى الجواب ليجمعنكم بدلا
من الرحمة ... مع صلتها بدلا فان ليجمعن بدل من المستتر في بدا
هو ضمير مصدره او ضمير السجن كما افاده ابو حيان قوله والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة عما قبلها ... وقسم
شامل لقوله تعالى ليجمعنكم ولقوله تعالى ليسجننه وقوله او متصل به اتصال الجواب بالقسم خلو بالسجن قوله
ومن كتاب مثل من آية في ما ننسخ قال ابو البقاء وفي ما ننسخ ومن آية في موضع نصب على التمييز والمميز ما والتقدير اي شيء

اي شيء ننسخ من آية ويجوز ان يكون زائدة وآية حالا والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا قوله فيه الاخبار عن الموصول قبل
كمال الصلة لقائل ان يقول هذا تمثيل بالتابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في متبوع فالاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة
بتبيين التابع لا يغتفر وقبل كمالها بالتابع يغتفر قوله الثاني ان تجيء كون لينبذن خبرا مع تقديره اياه جوابا للاخذ
الميثاق يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له لقائل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب ما هو بمعناه
فيقول ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كما ان القسم كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم يقع في محل كما ان ما هو بمعنى القسم كذلك
قوله وقد يقال لو اراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر اي لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو اقوى منه ففي العبارة
تسامح قوله فانه عائد الى الموصول وهو ما التي في قوله لما معكم قوله ولو ان ما عالجت الخ واو لو هنا مفتوحة بفتحة
منقولة اليها من همزة ان ولا يجوز تسكينها لئلا يصير الصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل وينبغي ان يكتب ما منفصلة
عن ان لانها اسمها والعائد محذوف اي بردا ستلين به خبر ان والجندل وهو الحجارة نائب عن فاعله ولا للجواب
لو ونائب ضمير الجندل قوله افانا قد نرى الخ تقدم الكلام عليه في حرف اللام الا ان المصنف اتى هنالك اذا قلت قد لحق قال
الخ وضمير قلت هناك للحكم الضيف وضمير قال للضيف وهنا الامر بالعكس قوله وليس فيها ما يكون ولتصغي معطوفا
عليه الظاهر ان يقول ما يكون لتصغي لانه المعطوف دون الواو قوله ما استدل به ليس على ما ينبغي لانه لم يبق كلام الاخفش على
وجه يكون فيه البيت ولا يتم دليلا قوله الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفاء
ولا باذا الفجائية في الشرح الي ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة
الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبعا في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
قوله كالواقعة جوابا لو ولولا ولما لكن لما الشرطية انما هو على مذهب سيبويه من انها حرف وجود لوجود وعلى ما
ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا على ما ذهب اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها ظرف
بمعنى حين الجملة السادسة قوله الصلة لا محل لها وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له ولانها ليست
في موضع مفرد حتى يكون لها اعراب وفي الشرح وهنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من
الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا
كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن
مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد واقول لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد
لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بدال الموصول ليس بمفرد بطريق الاصالة كما في
الاسمية ولئن سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية
من ال فانها لما كانت في صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير وقد قرر ذلك في لا بذلك ...

فقال تحاجيكم لتجبر واما اسماك نواولها ابه في الثاني ، وذلك مبني بكل حال اهاهو للتالي كالعباك وفي حاشية الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع بي اسم التم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك نحو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هذا عجز بيت صدره فاما كرام موسرون لقيتهم قوله وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا هذا صدر بيت عجزه يوم النخيل غارة ملحاحا والعقيلي بضم العين وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بلامين لئلا يلتبس في لغة من اعربها في جميع الحالات قيل والسر فيه انه في حال الرفع اشبه بالجمع والاسم التعريف على قول ومشابهته لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة ما ثبت واعدم ظهوره خط في حالة البناء وفي حالة الاعراب لان شبه الحرف اقوى والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة اسم موضع والمراد به هنا موضع بالشام قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكون لان الاسم الموصول يعني انه جاز ان لا يريد بقوله وصلتها تكذيبك صلتها حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر واما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز ان يكون اطلق الصلة على تكذيبون لان العمدة منها ومحط الفائدة فيها قوله الجملة السابعة التابعة لما لا محل له من قيل التابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون للمتبوع محل من الاعراب اجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب واطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمرو بعد ان عطفت يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت الجملة الرابعة الجملة المحكية بالقول قوله وقيل بنصب بقول مضمر هو الخبر في الشرح اضمارد القول لا لان النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نايب عن الفاعل ويجوز ان يقدر قول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نايب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول فيه فيكون في محل النصب قوله وتقدم ابطال الربعي في الجملة التي اعترض الجاب بها القسم حيث قال واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام قوله لان الذكر تخصص بصفة مع انه قد سبق بالنفي هذا جواب سؤال تقريره كيف صح جعل محدثا واستمع حالا من فاعل ياتيهم وهو نكرة وتقرير الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت نكرات في سياق النفي وهنا وجد الامران فان ما نافية ومن ربهم صفة ذكر وقد جاز ان يكون صفة الذكر بل يكون متعلقا بياتيهم الى تكلم مع ويجوز في محدثا ان يكون حالا من المستتر في من ربهم ضمير ذكر وعلى هذا فلا اشكال قوله فالحالان على الاول مثلها في قولك ما لقي الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلها في قولك ما لقي الزيدين عمرو راكبا الا

الاسنا كما يريد بالحالين محدثا واستمعوا وبالاول كون استمعوا حالا من مفعول ياتيهم وبالثاني كونه من حال الاولى قوله والحالان متداخلان الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال اخرى والمتعددة هي التي صاحبها صاحب حال اخرى قوله فيكون من التعدد اي فيكون لاهية مع وهم يلعبون من تعدد الحال وان كان مع استمعوا من تداخلها قوله من حال عامة ليس على ما ينبغي والاولى من حال عاملة اي متناولة لهذا النوع وغيره قوله بايدي رجال الخ نفتتم الكلام عليه في حرف الواو قوله وقول كعب صاف بابطح اضحى وهو مشمول هذا عجز بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره شجت بذي شبم من ماء محنية وقبله تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض الفم والظلم بفتح الجيم ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقي الاول والمعلول من عللته اذا سقيته السقي الثاني والراح الخمر وشجت كسرت من علاجها لان الشج لا يكون الا في الراس والشبم من الافعال الناقصة والمحنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية منعطف الوادي والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والشمول الذي تضربه ريح الشمال حتى تبرد قوله واضحى تامة في الشرح انما ادعى المصنف ان اضحى تامة لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبرا لها لان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكى الرضي ان ذلك يقع قليلا ثم ان يكون الفاعل مستترا عايدا الى المصدر وهذه الافعال فلا يمتنع حينئذ ان يكون ناقصة انتهى الجملة الثالثة قوله ومحلها النصب ان لم ينب عن الفاعل في الشرح انما الكلام في جمل لا يراد بها الفاظها فان التي يراد بها الفاظها في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى واقول لا اسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة الواقعة مفعولا سواء اريد بها الفاظها او معناها قوله والصواب خلاف ذلك هو ان يكون الفاعل مستترا عايدا الى المصدر وهذه الافعال قوله احدها باب الحكاية بالقول اوما رادفه قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان يحكي بها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي بنفسها مع مصاحبة القول قوله ثانيها اختيار ابن الحاجب اي ثاني المذهبين وهو ان الجملة مفعول مطلق للمحكي نوعي قوله والصواب قول الجمهور اي المذهب الاول وهو ان الجملة المحكية مفعول به قال التفتازاني عند كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا الصحيح ان القول متعد وان المحكي بعده مفعول به انه مقول والمقول القرآن وغيره قوله الثاني نوعان ما معه حرف التفسير يريد بالثاني ما الحكاية فيه بمرادف القول وبالاول الحكاية فيه بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم الجملة التي تقع مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون كل منها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها اقساما وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو ما معه حرف التفسير لا يكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون مفعولا فكيف تكون الشيء مفعولا ولا محل له قسما ما هو مفعول وله محل واقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى

بالشين المعجمة نحو من قال في الصحاح الشبم بالتحريك البرد تقول غداة ذات شبم وقد شبم الماء بالكسر فهو شبم وقال ابو عمرو الشبم الذي يجد البرد مع الجوع م

في الافعال الناقصة م

لان الفاعل او نايبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما مفردة الماهو هو م

واطلاق القول عليهم من قبيل ضرب الامير اي ضرب به والغلط انما تاتى من هذا م

ثلاثة ابواب وانما قال انها يقع في ثلاثة ابواب ووقوعها في ثلاثة الابواب يصدق بوقوعها من كل باب في نوع منه
فهي يقع في باب الحكاية بالقول او مرادفه لكن لا في كل نوع من انواع مرادفه فتقسيم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما
يقع فيه منه فلا اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب
فانه يشعر بان المراد بالثاني ثاني الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول
وهو الحكاية بمرادف القول مجازا وقرينة التعليق احسن منها هنا وهي وقد جعل قسما من احد الابواب الثلاثة
قوله اذا لم يتقدم بالجر يعني قبل ان وقيد بذلك لان الباء لو تقدمت قبلها لم يكن حرف تفسير بل يكون
مصدرية قوله والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل تقدم نحو كالالف في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اي
الوحي انها ليست مفعولا لحمد وقد تنسرع نحو لا ظاهرا وتقدم الكلام في ذلك قوله وجلان من مكة الخ
وجلان بكون الجيم للتصغير تثنية وجل كعضد وبناء بقوله ردي بالكسر الى انه لو روي بالفتح لكان حرف
الجر مقدرا فلم يكن مانحن فيه قوله في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء
خفيا قال رب اني وهن العظم مني في الكشاف اي مع القول في الجملة الاولى بالفاء دون الثانية لان المراد بالندا
في الاولى اراده بدليل واراد نوح النداء فقال وفي الثانية تفسير فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت
مفسرة له قوله وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اي يوصيكم الله في اولادكم اجمال والثانية اي للذكر مثل حظ
الانثيين تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر واعترض عليه بان هذا يجري
في جميع الجمل التي يقع بعد معنى القول ولم يقترن بحرف تفسير فيستوي ما فيه حرف تفسير والتي في عدم
المحل ويكون ذكر هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستدركا واقول بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل
التي يقع بعد معنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين انها محل لا على مقتضى كلام
الزمخشري واستظهر المصنف ان لا محل لها قوله المرتقي الخ في القاموس الحي الحواد جمعا الحضيض الاكد
وداخل البيت والبامد وثلاثة عشر موضعا غيرها وهيد ايضا وسويقة كجهينة موضع وهضبة وجبل بين
ينبع والمدينة وموضع بالسيالة وموضع ببطن مكة ونواحي المدينة لسكنة آل علي بن ابي طالب عليه السلام
وموضع بجو وبلد بالنوب وصخرة بموضع بعيد اه قوله وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه
في تفسير البيضاوي يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه جماد لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال
البعيد عن المقصد مستعار من ضل في السير ضلالا بعيدا يدعو لمن ضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب
في الاخرة اقرب من نفعه الذي يتوقع بعبادته وهو الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ليدعو من حيث انه بمعنى
يزعم والزعم قول مع اعتقاد او داخلة على الجملة الواقعة مقولا اجراء الدعو مجرى يقول اي يقول الكافر ذلك بدعاء وصراخ

يعبد ؛

بعبادته ؛

وصراخ حين يرى استضراره به او مستانفة على ان يدعو تكرير للاول قوله يدعون عنتر الخ عنتر بالضم منادى مرخم عنترة وهو ابن معاوية
بن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي المحذوف ويروى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف او على الترخيم منادى مرخم المنزوية وهو منقول
يدعو والاشطان جمع شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح في اوله والنون في آخره ما جرى عليه اللبب من صدر
الفرس قوله وجملة من وخبره محكية بيدعو اي ان الكافر يقول ذلك في القيامة وفي الشرح في هذه الآية اشكال معروف وذلك
انه تعالى قال اولا يدعو من دون الله ما لا يضره اي فانه لم يعبده ولا ينفعه اي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد عن الصواب
فنفى الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام واجيب بان الثاني
اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التي كان يعتقد وقوعها حين
عبدها اقول ويجاب ايضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتبار
توقع الكافر منه الشفاعة والتوسل الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة كما يشير اليه
ما نقلناه عن تفسير البيضاوي قوله وان الذين يدعون وهما مبتدا وخبر على الحكاية كما في قوله تعالى ام يقولون ان ابراهيم واسمعيل
واسحق الآية يعني على قراءة من قرأ تقولون بتاء الخطاب لانه قال ان القول في الآية استوفى شروط اجرائه مجرى الظن وشرط ان يكون
مضارعا للمخاطب بعد استفهام متصل او منفصل بظرف او مجرور او معمول ويجوز مع وجود هذه الشروط ان لا يجري
القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا لوجوب اجراء القول مجرى الظن وانما هي شروط لجوازه قوله
وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير المذكور فانه قال في المفصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة نحو تفسير انشاد ابياتها شئت في قولك
اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبر المبتدا فتحت كانك قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا
قوله والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني باي طريق كان لان لفظ الجملة على هذا التقدير ليس محكيا وانما كان
الصواب خلاف قولهما لما تقدم في المتن وهو مأخوذ من كلام ابن الحاجب قوله كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان
هذا لساحر عليم لان قوله تم عند قوله من ارضكم هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها لان قوله تم عند قوله بسحره ويرد عليه ان
الآية التي فيها قال الملأ من قوم فرعون في سورة الاعراف وليس فيها بسحره ولفظها قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم يريد
ان يخرجكم من ارضكم فماذا تأمرون والآية التي فيها بسحره في الشعراء وليس فيها قال الملأ من قوم فرعون ولفظها قال للملأ حوله ان
هذا لساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تأمرون قوله تاليه دهر بيت نحن الى الضنك العيش في كل شيء قوله
فحذفت المحكية بالمذكور يعني بعض المحكية او المحكية بالمذكور وحذف لان المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمذكور ولان المحكية
بالمذكور هو اتذكر الى ضنك وقد اثبت المحكية بالمحذوف فلا يصدق ان المحكية بالمذكور حذفت بل حذف بعضها او يصدق
بان المحكية بالمذكور وحده حذفت قوله لان جملة لا اله الا الله محكية بالقول الاول وان لم يكن محكية بالثاني يعني فلا يكون الآية
مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه الجملة في الآية محكية قوله وقد مر البحث فيها يعني في هذه الآية

وذلك في الكلام على الجملة المستأنفة. قوله الخامس قد يوصل بالحكية غير محكي وهي الذي ليس الجملة ثابت من رجال ومن وكذلك
يفعلون سبحانك ما يقولها وهذه الجملة ونحوها ذا النقل لا يقتد لها قوله هذا الخامس بجميعه يقع في بعض النسخ دون بعض
والمدرج في اصطلاح المحدثين اقسام منها ما ذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوي بمتن حديث شيء من كلامه النفس او الغير
فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي الكشاف ثم قلت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي
لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها قوله فان تعين اي في حاشية التفتازاني فيعلم من افعال القلوب احد مفعوليه
ضمير المتكلم والآخر كنت اي اجعل اي اقدر على الناس فيما بينكم وقد يتوهم ان اجعل هنا افعل تفضيل فيروى بالنصب والمعنى
اجعل الناس كان هو ان الزعم ههنا بمعنى القول فتكون سدة الجملة ولا يكون زعمت لانه من افعال القلوب وبمعنى كفلت وصدق
الزعامة او بمعنى يكذب ويليح انتهى قوله بل هو جائز في كل فعل قلبي اراد بالقلبي هنا ما يفيد معنى العلم سوى كان يقيني
كعلمت وظننت او ظنا بل مطلقا هو من كتفكرت وبلوت وجميع افعال الحواس قوله ولهذا انقسمت هذه الجمل
الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون في موضع مفعول مقيد بالجار وفي الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك [illegible] مشكل
لان هذه الجملة اما ان يحصل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الى
في محل منصوب باعتبار المحل واما ان يحصل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل المذكور وكلاهما
غير ثابت اما الاول فلان هذا تركيب مقيس ونصب الفعل المفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بمقيس واما
الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا لا نعلم ابدا ملتزم في هذه الجمل المعلقة وحرف الجر لا يعلق عن العمل و
الاظهر ان يجعل المعلق فعلا لازما [illegible] فيدل عليه المذكور فيكون الجملة في محل مفعول الفعل العلمي والتقدير اولم يتفكروا
ليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما فاسألوا ليعلموا ايان يوم الدين انتهى [illegible] عن اشكال ان
هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف فجمع الجملة الى [illegible]
في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق لها بالدلالة المفعول على معنى ذلك الحرف فليتأمل قوله ولكنها اي هذه الافعال الثلاثة
علقت هنا اي في الآيات الثلاث بالاستفهام هذا ظاهر في الاخيرين واما الاولى فالظاهر ان التعليق فيها بالنفي اي لم
يتفكروا في انتفاء الجنة من محمد صلى الله عليه وسلم فعلى ان اثباتها الايجي في عليه بما اطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب وقيل
ما فيها استفهام معناه النفي والتقدير اي شيء بصاحبكم من الجنون اي ليس به شيء من ذلك قوله لا اسمع المظفر باسم
عين نحو سمعت زيدا يقرأ وقيل متعد الى اثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال الاول لابي علي لكن
شرط ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كما لو قلت سمعت زيدا اخا العلم يجر والقول الثاني هو الصحيح وهو
على تقدير مضاف اي سمعت كلام زيد لان السمع لا يقع على الذوات ثم بين هذا المحذوف بالحال المذكورة فهي حال
مبينة ولا يجوز حذفها قوله ومما اوهمك في انشاده واعرابه مستمر البلى الخ في الصحاح وهمت في الحساب اوهم وهما اذا

اذا غلطت فيه وسهوت ووهمت في الشيء بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره ووهم في انشاد البيت واعرابه
هو رفع الاولى وجعلها مبتدأ قوله على حد انتصابه في اي منقلب ينقلبون [illegible] مفعولا به لا مفعولا مطلقا حد انتصابها على هذا
كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها وهذا اذا لم يكن [illegible] واما اذا كان كذلك
يكون مفعولا مطلقا وكان المصنف لم يذكرها لان الحذف خلاف الاصل قوله وقيل بدل من الضرب سيذكر المصنف فيما اتى فيه
البدل وعطف البيان ان هذا الاصح قوله واضطرب في ذلك كلام الزمخشري في الشرح وقد حاول الطيبي دفع الاضطراب
بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون [illegible] ليبلوكم تعليق فعل البلوى
تعليق ما هو سبب عنه وهو العلم فاكتفي بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو الادنى [illegible]
اليه كالنظر والسمع واما في سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كأنه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا وامتنع
التعليق لانه انما يكون حيث وقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع
القول بالتعليق قال الزمخشري اختار في هذا الموضع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية والبيان [illegible] بقوله
من حيث يضمن معنى العلم قال واما قول صاحب التقريب لا يقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف لانها اذ ضمنت
معنى العلم في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لنميزن الفريق الذي يقال فيهم ايهم اشد
كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتأويل اي لنعلمكم الفريق الذي يقال فيهم ايهم احسن عملا وقد
انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن احد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره الزمخشري انتهى
كلام الطيبي وفي حاشية اليمني ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم يبين التعليق
الاصطلاحي كما بين في سورة الملك فاذن لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى واقول وهذا ابعد
من وجهين احدهما حمل التعليق في سورة هود على غير المصطلح الا [illegible] بالذكي في الحواشي عن الاوايل وهو خلاف عادة [illegible]
من الاكتفاء بالذكي في الاوايل عن الاواخر قوله ولم اقف على تعليق النظر البصري ولا الاستماع الا بجهته قال الرضي يقع
الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت
وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فيعلق قوله
يقول كثير وما كنت ادري آخر كثير بلفظ التصغير هو ابو صخر ابن عبد الرحمن بن ابي جمعة الخزاعي احد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له
كثير لانه كان حقيرا شديد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطئ راسك لئلا يؤذيك السقف يمازحه
بذلك وكان شديد التعصب لآل ابي طالب وعزة بفتح العين المهملة وتشديد الزاي هي بنت جميل بن حفص [illegible] وله
معها حكايات مشهورة وكان كثير يهوى عزة بالمدينة فاشتاق اليها فاتى فلقيها في الطريق وهي متوجهة الى مصر وجرى
بينهما الكلام وقدمت مصر ثم قدم بعد ذلك كثير الى مصر فرأى الناس منصرفين من جنازتها [illegible] سنة خمس ومائة

عليم والاواخر

زلق فيه بكرمه من طلب ابن عباس فصلى عليها اجمعها ونقل الناس ما افتتن الناس والشعر الثاني حكى ابو الفرج الاصفهاني في كتاب الاغاني
ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته عجوز في الطريق قد اقتبست نارا في روث فتأفف كثير في وجهها
فقالت من انت قال كثير قالت الست القائل فما روضة بالحزن طيبة الثرى يمج الندى جثجاثها وعرارها باطيب من اردان عزة
موهنا اذا اوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت لو وضع المندل الرطب على هذه الروثة لطيبت ريحها هلا قلت
كما قال امرؤ القيس الم تر اني كلما جئت طارقا وجدت بها طيبا وان لم تطيب فاعطاها المطرف وقال استري علي هذا
والجثجاث نبت طيب الريح وكذلك العرار والاردان جمع ردن وهو اصل الكم والاوداد بالمندل عود الطيب الجملة الرابعة
المضاف اليها ومحلها الجر فالشرح لا ينبغي ان ينتظم هذه في الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية
ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية كيف وهو لا يكون الا اسما او ما في تأويل الاسم واقول لا اسلم ان المراد من
الجمل التي لها محل الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ثم في الشرح
وقد انشد ابن جني في الخصائص لقول طرفة بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة
وتعتري تغشى محلنا وناديه والسديف سنام البعير او الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة ونون مشددة مفتوحة وباء موحدة ساكنة
فراء البرد ثم قال ابن جني في توجيه ذلك كان حقه هذا اذا نقلت الحركة ان يكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر
الاضافة الى الفعل يعني المصدر وكأنه قال حين هيج الصنبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من اعراب
فاد الصنبر لا شك انه على هاج لكنه اعربه بالكسر نظرا الى ان الفعل في معنى المصدر والمضاف اليه هذا الفاعل ثم نقل الكسر وعلى
ذلك تنزل اللغز الذي نظمته فيه قديما وهو ايا علماء الهند اني سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر اذى فاعلا بالفعل اعرب
لفظه بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكي ولا بمجاور ولا ذي الخفض والاشكال للبحث ينطوي فهل من جواب منكم استفيده
فمن بحركم ما زال يستخرج الدر وانما نظمته مريدا به بيت طرفة اعتمادا على توجيه ابن جني واتي لم يسبقني الى اللغز في ذلك
ابو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الاندلسي في منظومته الموسومة في الالغاز النحوية فقال ما فاعل بالفعل
لكن جره مع السكون فيه ثابتا وفيه شرحها يعني الصنبر من قول طرفة بجفان البيت قوله احدها اسماء الزمان ظروفا
كانت او اسماء سواء كانت منصوبة على الظرفية او غير منصوبة عليه قوله ويدل منه في الثانية يعني من المفعول الثاني
وهو يوم التلاق لان مفعول الاول محذوف والتقدير لينذرهم يوم التلاق قوله ويمكن في الثالث ان يكون ظرفا لا يخفى هذا
يظهر الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف والعامل فيه قوله لا يخفى قوله واذا عند الجمهور
قيدهم لان اضافة اذا انما يأتي على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل او شبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها
شرطها قوله وكن لي شفيعا الخ روى اصحاب السير من حديث محمد بن كعب القرظي قال بينا عمر بن الخطاب جالسا اذ
مر به رجل فقيل يا امير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي اتاه رئيه بظهور النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له عمر انت

سواد بن قارب قال نعم قال انت على ما كنت عليه من كهانتك فغضب فقال له عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك اعظم مما كنت عليه من كهانتك فاخبرني
باتيانك رئيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة بين النائم واليقظان اذ اتاني رئي فضربني برجله وقال قم يا
سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته
ثم انشأ يقول عجبت للجن وتطلابها وشدها العيس باقتابها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما صادق الجن ككذابها
فارحل الى الصفوة من هاشم ليس قداماها كاذنابها قلت دعني انام فاني امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية
اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي بن
غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشأ يقول عجبت للجن وتخبارها وشدها العيس باكوارها تهوي الى مكة
تبغي الهدى ما مؤمن الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم بين روابيها واحجارها قلت دعني انام فاني
امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثالثة اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت
تعقل انه قد بعث رسول من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشأ يقول عجبت للجن وتحساسها وشدها العيس
باحلاسها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما خير الجن كانجاسها فارحل الى الصفوة من هاشم واسم بعينيك الى
راسها قال فرحلت ناقتي واتيت المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه حوله فانشأت اقول
اتاني نجيي بعد هدء ورقدة ولم اك فيما قد بلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة اتاك رسول من لؤي بن غالب
فشمرت من ذيلي الازار ووسطت بي الذعلب الوجناء بين السباسب فاشهد ان الله لا رب غيره وانك مأمون
على كل غائب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم
واصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه وقال كنت اشتهي ان اسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم
قال اما مذ قرأت القرآن فلا والذعلب بذال معجمة مكسورة فعين مهملة ساكنة فلام مكسورة فموحدة الناقة السريعة وفي الصحاح
الوجين من الارض العارض يقطع قليلا وهو غليظ ومنه الوجناء هي الناقة الشديدة شبهت به في صلابتها وقال قوم
هي العظيمة الوجنتين والسباسب بمهملتين وموحدتين المفازة والفتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة وقيل ما يفتل
بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطلق والمعنى بمغن اغناء ما قوله انما ينبغي ان يحمل الزمان المستقبل
على اذا اذا كان ظرفا يشترط مبني للفاعل والمستتر فيه عائد على سيبويه وحمل مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على الزمان
المستقبل وقوله يشترط ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول انما يجوز ان كان الذي ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان
المبهم المستقبل الى الجملة الفعلية قوله ولا يأتي هذا الى آخره في الشرح انه لم يأت فيه هذا بعينه
يأتي فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما ليكون محذوفه والباقي بمغن زائدة في خبر يكون قوله وذكر
المهدوي شارح الهداية المهدوي منسوب الى المهدية بلدة من بلاد المغرب والنسبة اليها كذلك على غير القياس

والدريد بير تصغير مطلعها أماتري رأسي حاكى لونه طرة صبح تحت أذيال الدجى وهي مشهورة لابن دريد وهو امام عصره في
الادب والشعر ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في رأس التسعين من عمره فالج سقي له الترياق فبرئ ثم
عاوده بعد حول لغذاء ضار تناوله فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه الى قدميه وكان مع هذا الحال ثابت
الذهن كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلثمائة قال رأيت في النوم رجلا طويلا اصفر الوجه كوسجا دخل علي
واخذ بعضادتي الباب وقال انشدني احسن ما قلت في الخمر فقلت ما ترك ابو نواس لاحد شيئا فقال انا اشعر منه فقلت
ومن انت قال ابو ناجية من اهل الشام وانشدني قوله وحمراء قبل المزج صفراء بعده اتت بين ثوبي نرجس وشقائق
حكت وجنة المعشوق صرفا فسلطوا عليها مزاجا فاكتست لون عاشق فقلت اساءت قال ولم قلت لانك قدمت
الحمرة ثم قلت بين ثوبي نرجس وشقائق فقدمت الصفرة فهلا قدمتها على الحمرة ايضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بغيض
قوله حتى راح تخرج العاطفة يليها التاء لتانيث اللفظ ويختص بعطف الجمل والملبين جمع ملب وهو من
يقول لبيك اللهم لبيك وتحيا امام والمأزمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان بين مزدلفة و
عرفة قال في الصحاح المأزم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب ايضا مأزم ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر و
عرفة مأزمين ومنى مقصود موضع النحر بمكة وهو مذكر منصرف سمي بذلك لما يمنى من الدماء وقيل لان جبريل
لما اراد ان يفارق عنده آدم قال له تمن فقال اتمنى الجنة قوله وليس شيء مما ذكر من اسماء الزمان يعني مما اخذ هو
ما اشار اليه بقوله الحدث اسماء الزمان ظرفا كانت او اسما مراد ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنعه
عن الاضافة الى الجملة وفي الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم لاسماء الزمان ثبوته في اسماء المكان لان
اسماء الزمان يضاف كلها الى الجملة واسماء المكان لا يضاف منها الا حيث نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على رأي
المهدوي فانها غير مضافة عنده اصلا وانما هي بمعنى مكان اي الى مكان اتمام حلها ان ومتى ولئن لم يرد المصنف
اللزوم دائما اذ ان ذلك في اسماء المكان من ذكره في اسماء الزمان بناء على استعمالها في مطلق الظرفية قوله بابن ثلل بمو
الخيل شعثا هذا صدر بيت عجزه ثال على سنابكها مدار ما وقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع اشعث
وهو المغبر الرأس والسنابك جمع سنبك بضم اوله وثالثه وهو طرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني ان سنابك الخيل
لكونها دامية كان عليها خمرا وفي الشرح هو ضمير يقدم مر ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله يأتي
وهو الا ابلغ بني تميم بآية ما يحبون الطعام والذي ذكره في شرح المغني تقدم مرات ويجوز بالمثناة الفوقية
وقول المصنف فاستلام في الفتح اي بآية انهم يحل على ذلك وكان الذي حمل الشارح على ما قاله امر جلي
لا يتبين على من المبلغ اليه والمبلغ لان الشاعر بين المبلغ اليه بما يعينه ويقطع احتمال غيره هو قوله بني تميم
وانما هما يقوله المبلغ لهم بخلاف قوله الا من ابلغ رياني اصحابنا ولا غرو لانه لا يدري فيه علامة على المرسل اليه لان قائله
ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه انهم كانت الآية المذكورة علامة له عليهم

ص ٢

على الجمع

وانها

عليهم قوله ثم هو غير مثابت في قوله بابن ثلل ما كان لهم اصلا ولا عزو هذا عجز بيت صدره الكني الى قومي السلام رسالة ويقع في بعض
النسخ بتمامه والكني بكسر اللام وسكون الكاف من الالوكة وهي الرسالة وفي الشرح بل هو مثابت بان يكون ما مصدرية
ولا النافية محذوفة لدلالة الاسبح عليها او نزل هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على الظاهر قوله لزمنا لدى بيت اسالعدو بنا
وما منكم الخ يقع في بعض النسخ بدل سالعدو بنا الخ فالمفعول الاول مفعول لزمنا محذوف يدل عليه المفعول الثاني اسالعدو بنا
اعني وما منكم وعلى الثاني مفعول وما منكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم خبره والخلاف متعلق به قوله خليلي ربطا
الخ في الصحاح راث على خبرك وهي كل يقبض من العدو رواسمه ليس فيها ابناء ويجمع ايضا على اعراص والمعهد جمع معهد وهو
المنزل الذي لا يزال القوم اذا انتووا عنه رجعوا اليه وكذلك المعهد قوله والاول قوله في التسهيل وشرحه هكذا يقع
في بعض النسخ وفي بعضها والاولى والاول هو الصواب قوله من لد شولا هذا بعض بيت انشده سيبويه وتمامه الى
اتلائها والشول بفتح المعجمة وسكون الواو النوق التي جف لبنها او نكش ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية
والواحد شائلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر اتلت الناقة اذا تلاها
ولدها وروي الجري شولا بلا تنوين على ان اصله لد ومضى للمزيد قوله قول يا الرجال الخ الكهل جمع كهل وفي
الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب او من جاوز الثلاثين
او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين قوله فاجبت قائل كيف انت بصالح الخ ملت على وزن عليت بمعنى سئمت والعواد
بتشديد الواو جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان يعد هذان البيتان من قبيل ما في صدده لان
الجملة التي اضيفت اليها لا محل من قوله وقيل مرادها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه واقول لا نسلم ان الكلام ليس في ما الواو
بما هو اعم منه قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تقصد بمفرد يقبل الجزم لفظا
كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك وفي الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط
الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح المصنف به قبل هذا في الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على
الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث قال وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم
بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها وصرح به ايضا فيما يأتي قريبا حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها
بل صرح في اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجمهور وسيأتي الكلام عليه واقول يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع
بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء او اذا مجموع الجملة والفاء او اذا ثم في الشرح وهذا الذي حكى الجماعة ربما يتمحل على انه غير
وذلك لان الفاء وما بعدها لم يقع موقعها ما هو مفرد بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو
معترض بان المضارع الجزم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هي صدره وان كان الاولى بالمؤدي
ما فيه ترتيب الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه لزوم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظر الى هذا

يريث رياثا اي ابطأ واللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة

المقدرة

المعنى لانه ان الى قصر حرف الشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا ثم نعيد بعض كونهم مع انها يمكن ان يستدل بها على فرع من فروع
اذا ثم جزيه اكرمه فلو اعتبر ما تقدم لزم ان يكون هذه الجملة ذات محل وهي بالمحل واتى له اذ كان الى ردها للمفرد ما يظهر فيه الاعراب التى
يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذى اورده ثم في الشرح وما ما قاله المصنف هنا من ان الجزم محكوم به لما بعد الفا فلا محل له
فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفا انما تربط ما بعدها قوله تقدم بينا ان مراده ان الجزم محكوم به لما بعد الفا
مع الفا قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وقد تقدم الكلام عليه في نحاة
بالفتح والتشديد قوله وقول زهير ان اتاه خليل الخ قوله بجرو مرفوع بالعطف على محل ان تقتاتوا قوم والخليل هنا الفقير المحتاج
المال المسألة الشى السؤال يوم مسغبة اى مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو مثل لحرف
جزم ولا عندى حال ويجوز ان يكون متعلقا على غائب ذكره ان يكون بمعنى محروم قوله وهو احد الوجهين بمسند
سيبويه في الشرح الضمير من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفا مقدرة وهذا الوجه سكت
المصنف عن نقله في ثالث التنبيهات الذى عقده للمعنى في شرح الجمل ذات المحل اعتنا انفسهم لا قوله ويجوز ان يستعمل على لا
الجزم ومع اللبس تقدير التقديم محتجا بان الشى اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره ولكن الخاصى ب لا يلحق بالشرح
وليس حيث التحقيق ان الثم من قوله ان افتاتوا قوم وانتقاموا قصر اذ لو كان كذلك لك لجزم وتقدير الفا لا لعذر الجزم على
خلاف الاصل لا سيما وتقدير الجزم تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا عنه ليكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفا ثانيا قلت
وذكر الشيخ في محله على خلاف الاصل بشرط الا لازم قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب
كون الشرط ماضيا وهو امر كون الجواب محذوفا قوله وكذا القول في الشرطي يعني ان المحل فيه للفعل لا للجملة كان المحل في الجواب
الذى ليس بمقرون بالفا ولا باذا الفعل لا للجملة قوله قيل ولهذا جاز نحو ان تقم ويقعد الى العطف على محل الاول ولهذا تحل
الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل ان يكمل فتقع في بعض النسخ ويقعد باثر الضمير وفي كتبه لو يقعد ا
بالمثناة وهو الصواب لان الكلام على اعمال الاول واهمال الثانى ضمن اعمال العامل في الفعل الثانى وهنا شى وفي الشرح هذا
منقوض وجهين احدهما ان هذا اللازم ليس بالحال في باب التنازع والاستدلال به منه والثانى ان مقتضيه هذا الاستدلال ان تكون
للمطلوب المذكور وليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا
وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو الف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعدها وهو اخواك فقد ذم هذا القايل ايضا
تومنون ان كان المصنف لم يبق هذا الدليل لما ذكرناه وليس فاورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتزييف قوله
تنبيه قرا غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم قيد بغير ابي عمرو لكان ابا عمرو قرا بالنصب
عطفا على المنصوب وهو اصدق وقد تقدم في الشرح ان ثلث المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون
واو فاوجه ثلث لها حذفت اختصارا من الخط كما وقع في كثير من المواضع لكن كان ذلك خارجا عن مصطلح اهل الخط

غير ملاحظ فيه ما يصحبه

قوله

الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة وقع بياو ضرمثل هذا قوله وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها يقع في بعض النسخ بعد هذا وهو
اصدق وعلة الجزم لانه جواب التحضيض ويجزم بان المقدرة قوله وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور هو قوله الى الاقتصر بعد الفا
واذا قوله الشرط جازم قوله ق بلوني بلّكم ألخ البلو في بمعجمة قطع اى اعطوني من بليتي هو كوما اذا اعطيته والبلية الناقة التى كانت
تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت وتحفر لها حفرة وتترك فيها الى ان تموت والاستدراج الاذا
على التذكير والنوى الجهة التى ينويها المسافر واصل نويا قابلى قلب الثالث الالف يا وادغم فيها يا الضمير وهى لغة هذيل والتلو
منهم الجملة السادسة قوله ومن مثل التصريه المحل وبنا انزل علينا مائدة من السماء يكون لنا عيدا انما فصل هذه المثل
عما قبلها لاحتمالها الغير النعت وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشاف اى يكون يوم نزولها عيدا قيل هو يوم الاحد فمن ثم اتخذه
النصارى عيدا وقيل العيد السرور العايد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرورا وفرحا انتهى قوله ويهب لى
من لدنك وليا يرثنى اى وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث الذين رفعوا يرث من السبعة هم غير ابي عمرو والكسائى وفي الكشاف والمراد
بالوراثة وراثة الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل يرثني الحبورة وكان حبورا ويرث من آل يعقوب الملك فقال درسه مسند
لشانه وقيل التبعيض لا للتعدية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم انبياء ولا علماء وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن اسحق وقيل هو يعقوب
بن ماثان اخو زكريا وقيل هذا عمران ابو مريم اخوان من نسل سليمان بن داود قوله وما زجر بعضهم طلب الدعاء في الجواب
الى البقاء قوله تعالى ويرثنى ويرث يقرا بالجزم فيهما على الجواب اى ان تهب يرث وبالرفع فيهما على الصفة للجنوب وهى اقوى من الاول
لانه سال وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الجزم او لحدا الى رفع الاستيناف لا على الصفة
لان الجزم انه لم يوهب له الملبس لموت يحيى في حياة زكريا عليهما السلام قوله وقرئ ضعيف تصدقه جزم الذى قراه الكرم من
السبعة هم اعدا حمزة وعاصم والرد والعون ومعنى تصدقه يصدقه لموسى غايته لما في بيان دعواه الاحتياج قوله وقال ابو البقاء
في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الاصل نحن نصبح في جواب الم تر اعا ارفع الفعل هنا وان كان
قبله لفظ الاستفهام لامرين احدهما ان الاستفهام الجزاى تحدايت فلا يكون له جواب والثانى ان ما بعد الفا ينتصب اذا كان
المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والتقدير وهى تصبح اى القصة
وتصبح الخبر ويجوز ان يكون تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا موضع له انتهى وقوله انما قدر ضمير مؤنث لان
الحماد تانيث هذا الضمير ان كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو فاذا هى شاخصة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقصد الى
المطابقة لا الى الاحتياج الى ذلك المؤنث والجمع نحو هي الامير بنى عزيزه وهو زيد عالم ولما كان القياس يقتضى جواز
قوله والثانى تقديره الفعل المعطوف على الفعل المجزوم لا محل له في الشرح ولا محل له من كلام المصنف جملة التنزيل
الفعل اى تقدير الفعل الثانى الخلو في كلامه نحو ان تقم اقم المجزوم لفظ الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك وانما المجزوم
الجملة وكذا المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن كل بلفظ الجزم وقول الظاهر انه لا محل له من كلام المصنف منقول ثالث التقدير

محول؟

بعضه؟

لما الى الفعل قوله وجواب الاول انه قد دل الكلام مستانفا في الشرح وفي كلام المصنف اشيا منها انه يسلم لابي البقا تقدير
ضمير القصة مع فيهما ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لحذف اذ الجزء مستقل الجزئين فيه رابط
ولعله هذه مكسوبا في نحو ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا ان لنصب مرفوعه بالنصب في صورة النسلات مع
قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على اداة مجازاة واقول حمل احذف ضمير الشان في نحو هذا البيت من الضرورة وهو [illegible]
ما ليس ادون كلام الشارح قال الرضي ولا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة انتهى فان قيل
قد يوجد في قول الشاعر فانك هذا حين حول بيوتهم [illegible] اياه حطبه نحو دا اسم كان ضمير الشان المقدر كان هو اي الشان
اجيب بانهم لم يجوزوا في هذا البيت انه محذوف وانما جوزوا انه مستتر في كان والكلام في الاول دون الثاني ثم قال الشارح ومنها
تجويز ان يكون مراد النحاة ان الاستئناف لا يكون الا على تقدير مبتدأ وهذا فلو لا [illegible] القول بان مثل ترب مستانف
ولو قدر خبر المبتدأ محذوف لم يكن مستانفا وحمل الكلام على ان مرادهم يكون مستانفا انه بعض كلام مستانف بعيد قال
مرادهم انه مستانف مع ما هو خبر عنه ولا بعد فيه ثم قال الشارح ومنها استدلاله على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر
مبتدأ لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير ظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد التشريك كما اذا قصد
ان الشرب منهي عنه كالاكل في المثال المذكور واما عند انتفاء هذا القصد بان يكون الغرض من الثاني افادة معناه على حالة
الاستقلال كيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليت شعري ماذا يصنع المصنف بنحو
قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قال [illegible] هو عندهم في غير الواو [illegible] ويعلمكم مستانف [illegible] فلا بد من تقدير
مبتدأ اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر واقول لكون لزوم العطف في تشرب انما هو عند قصد تشريك
الشرب للاكل في انه منهي عنه صحيح الا ان المراد العطف على المنهي عنه وهو [illegible] وانما المراد العطف على الناهي والنهي
عنه جميعا قوله وجاز اسناديتها الى الجملة كما جاز واذا قيل ان وعد الله حق هكذا وقع في
بعض النسخ وفي بعضها وجاز اسناديتها الى الجملة كما جاز واذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتذار [illegible] مؤاخذة على المصنف
فان الكلام في الجمل الباقية على حالها الا التي في حكم المفرد فادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقد مر التنبيه
على مثله واقول [illegible] ايضا الكلام عليه الجملة التابعة قوله ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة [illegible] وفي الشرح
هذا الحصر باطل بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعلية الثانية في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها
محل وليست في باب النسق ولا في باب البدل انتهى واقول لا نسلم ان هذا من تاكيد الجمل وكم لا يكون من تاكيد المفردات وان سلم
فلا نسلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تكرير لفظ الاولى قوله نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والاية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي قوله
امدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها ايضا وقد

وقد يستدل بان التمثيل في الاية الشريفة انما هي لكون الجملة البدل اوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية
تابعة لما له محل قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا هذا اسد وبيت يحتج والانكى في الشرح والمهم مسلما وفي الشرح وثالث
في البيت ما قاله المصنف في نحو زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم من ان المحل للمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على
انفراده جزء المقول وكذلك ان جملتي ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزءه فلا محل لها قوله والقول بانه
اراد التمثيل لكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل كما اسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد لان
المصنف يكون حينئذ لم يمثل للمسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما مثل لشيء لها وقول هذا البيت ان كان ثاني فيه
ما قاله المصنف في نحو زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لم يتمثل به بناء على قوله وانما مثل به تبعا للعلماء المعاني وهم انما
يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها قوله فان دلالة الثانية على ارادته من اي هما اوكد [illegible]
لاقامة بالمطابقة بخلاف الاولى في المدلول فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهي وانما يدل [illegible] الكراهة في لي الذهن ومقتضيا انه لا اشعر عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن
ساد قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في الابعاد وكراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار كانه يقتضي
عندنا دال على كمال الابعاد والكراهة لاقامته بالمطابقة انتهى قوله ذكره [illegible] اي هذا البيت من الحماسة وهو لابي عطاء
السندي والخطي بفتح الخاء المعجمة [illegible] منسوب الى خط هجر وهو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند فيقوم
به [illegible] والخطي [illegible] الرمح [illegible] بفتح الطاء المهملة [illegible] في الماضي [illegible] المضاجع ونهل يكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول والمثقفة
الرماح المستوية قوله فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال لا يقال كيف يجوز البدل مع توسط الواو لانا
نقول البدل الواو واحدة قوله كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة انما قال ابن مالك بذلك هنا
لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف وما في معناه صالحا لمباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح الا [illegible] رفع
فعل الا قوله تنبيه هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروه وهذا التنبيه بجميعه يقع
في بعض النسخ ويقع في بعضها على غير هذا الوجه ما هو بمعناه قوله قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر [illegible] والجملة في
موضع نصب على الاستثناء المنقطع [illegible] وخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط قال صاحب الكشاف الا من تولى استثناء
منقطع اي لست بمسيطر عليهم ولكن من تولى منهم فان الله الامير والقهر [illegible] يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى
وقيل متصل فانه جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكانه اوعدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذكر اي فذكر الا من انقطع
طمعه من ايمانه وتولى فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول [illegible] الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه قوله
وقال جماعة في الا امرأتك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعدها خبره [illegible] لبدر الدين ابن مالك ويمكن ان يكون من هذا اي من المستثنى المنقطع
الاولى جملة وقراءة ابن كثير وابي عمرو الا امرأتك انه مصيبها ما اصابهم وبهذا الترجيح يكون الاستثناء في النصب والرفع من

فسر باهلاك وهو اولى من ان تستثنى المنصوب من اهلاك والمرفوع من احد وقال الدماميني في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات
الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم
اجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتأخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده
مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدا
ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام ما الشياطين من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون اولئك المطهرون المبرؤن
من الخنا ومن الثاني قوله عليه السلام ولا تدري نفس باي ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم وقوله كل امتي معافى الا المجاهرون اي لكن المجاهرون
بالمعاصي لا يعافون قوله وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش
اعترض عليه بانه سيأتي في آخر هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالا بين الصفة والموصوف وكيف يقول هنا بان الجملة صفة
لاحد وفي الشرح ويمكن الجواب بان الضمير في قوله صفة له ليس عائدا الى احد المذكور بعينه وانما هو عائد الى لفظه كما في
قولك له علي درهم ونصفه اي ونصف درهم آخر فهذه الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوف وهو بدل من
احد المذكور قبله فلم يفصل بالا بين الصفة والموصوف وانما فصل بها بين البدل والمبدل منه وهو جائز عند الاخفش
وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وهو ضعيف ليس بعضا من متقدم مجرور بمن او في
قوله واجازها هشام وثعلب اي اجاز اما اجازة الفراء فهو اذا كان الفعل منفيا ووجد المعلق عن العمل وما بعده هي
ما الظالم يكن الفعل كذلك وانما ذكر هذا مع انه فهم من قوله اولا واجازه اي كون الفاعل ونائبه جملة هشام وثعلب
مطلقا بالنسبة اليه قوله واحتجا قوله وما ادعى الا الخير في شرط الشرط كالعرفاء واحد الشرط كالعرف وهم طائفة من
اعوان الولاة وقال الواحدي ايضا شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا
في القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكير كير الحداد وهو زق او جلد غليظ ذو حافات والمبني من طين هو الكور
قوله وقيس على انصارك في الشرح احسن من هذا التأويل في المصراع ان يقال ان فاعل ادعى ضمير يعود الى ما يعود اليه
ضمير شيء وقوله شر حاله في محل نصب على انها حال من فاعل ادعى والاستثناء مفرغ اي ما ادعى هو في حال من الاحوال
الا في حالة كونه شرا انتهى ويمكن ان يخرج البيت اي الا الخير الشرط كما قالوا في وجدت هلاك الشيء الا ان الفقد
ملاك الشيء حكم الجمل بعد النكرات قوله وانما اعيد ذكر الاهل هذا الكلام كله ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه
وعبارته انما اعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد الامرين احدهما ان استطعما صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الى الموصوف
ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيره ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم فلما
لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذلك وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف ولا يمكن المضاف مضمرا لتعذر
اضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا والثاني ان الاهل الاول لو كان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع الاهل لان

يريد انه لو قلت اتيت اهل قرية كذا انما يعني وصلت اليهم فلا يخص بعضهم دون بعض والاستطعام في العادة انما يكون لمن
يلي النازل منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما اهلها الثاني فيهم انهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك وفي الشرح
وعلى قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيره مناقشة فانه يعني فيلزم عدم ارتباط الصفة بالموصوف لخلوها من ضمير فلقائل
ان يمنعه بناء على اعتبار الارتباط المعنوي وذلك لان الضمير المنصوب ليس عائدا الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد بانتمائهم
الى القرية المتقدم الذكر فحصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعماها لكان على التجوز مناقشة فلقائل ان يقول انه
يكون مثل واسأل القرية والقرآن الكريم مشحون بالمجاز انتهى واقول لم يشترط في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي
ولا باسم غير الضمير دال على معناه قال ابن الحاجب في كافيته ويوصف النكرة بالجمل الخبرية ويلزم الضمير في الصفة
والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول
بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره
في هذه الاية الاتية انه لو قيل استطعماهم كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها لا صفة للقرية والرابط المعنوي انما يدل
على ذلك وقال ابن الحاجب ولو قيل استطعماها لكان على التجوز يعني وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا ولكان مفصحا
واقعا في القرآن على الصحيح وفي النحو وقد يظهر لتكرير لفظ وفي الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المغني لان الماضي المقرون
بالفاء لا يكون جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه
قلت وجهه ان الاعتراض بانها تقتضي تقديرها كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان
قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وتقديرها يوجب تحقيق المعنى فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح
انه لا يكون جوابا للشرط المستقبل قوله ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا
تمنن تستكثر لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى في الشرح قد ينقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا
لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين
مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسائل واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لانه وصف المنادى وفي كلام الرضي اشارة
الى هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منونا بجملة والظرف ان يجوز ايضا يا حليما لا يعجل القدير بكسر
كن وصف المعرف بالموصوف بعد النكرة بالوجه انه لا يوصف الا بالنكرة على نفسه اذ كان من جميع الصفات المنكر قبل النداء لم هل
الظاهر وقد يظهر لتكرير لفظ المتصل فائدة غير التوكيد وهي ها هنا حين اتيا اهل القرية لم ياتيا جميع اهلها بل انما بعضهم فحين قال
الاهل الدلالة على تعميم بالاستطعام اذ لو قيل استطعماهم كان الضمير عائدا الى المأتي اليهم قوله لا تقل اي ابن الحاجب في قصة
الكلام فتكلم لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا هكذا نقل عن خط المصنف والظاهر ان يقال المقرون بالفاء وفي الشرح فان
قلت البدا قوله وهو الظاهر لانه احتراز مما ستأتي هو انه يعتقد به كونه حالا قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد النكرة

كقول الحماسي تحلل اسعادا في الشرح قد يتوهم ان تجويز المصنف الى الكيمين المضاف اليه ان المضاف كلمة مثل معارض لرده على ابي البقاء تجويزه
حال التي مستهم البأساء والضراء من الموصول في قوله تعالى ولما يأتكم مثل الذين من قبلكم مستهم البأساء والاية بان الحال لا يأتي
من المضاف اليه في مثل هذا المضاف كلمة من الاثنين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الحجر سوغ الحالية
اذ الحال حينئذ كانها غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في اية البقرة منع من ذلك وتقدير الكلام في هذا كما في الجملة
التفسيرية انتهى ولا يخفى ان قوله كانها غير مضاف اليه على ما رأيناه في النسخ ليس بمستقيم ولعله سقط من الناسخ كلمة من
والاصل كانها اذ الحال حينئذ من غير مضاف اليه قوله والكلام على التتمة ليبتني هذا على صدد بيت يجيء تفصيله ثمة
قلت لا يبتني في تقدم الكلام عليه في حرف الباء الموحدة قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قيد يريد بالضابط
المذكور قوله فيما سبق هو انه يقال ان الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بمنكر الى اخر قوله لان الانشاء
لا يكون نعتا ولا حالا وفي الشرح اما كون الانشاء لا يقع حالا فمقدم تعليله في اخر الكلام على الجملة المعترضة واما كونه لا يقع
نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعريف المخاطب المنعوت
والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرف قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا بد
ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية
اما الانشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحو الطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا وذلك لانه ليس المعنى ان القول حال الاهتمام
وان كان فيها ولان الحال قيد لعاملها وعاملها هو العامل في صاحبها اعني جاءك فيلزم ان يكون القول من الجائين مقيدا
بحال الاهتمام تعالى عليهما قوله ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم جاؤكم عطف على يصلون اعني صلة الذين
وهي استثناء من ضمير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم او عطف على موضع صفة قوم وهي بينكم وبينهم
ميثاق والمعنى الا الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين او يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتلين لكم ولا مقاتلين قومهم وكلا
المطلقين جوزه الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم الاية
بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن القتال احد سببي استحقاقهم لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قوله ثم اختلف
فقال جماعة منهم الاخفش هي حال بتقدير قد على جاؤكم على ما صار قد في الشرح نقل السبكي في شرح التلخيص عن شيخه ابي حيان ان
الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا قال ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو ما
نقل المصنف عن الاخفش بالمهم مخالف لما ذكره المصنف في حرف القاف حيث قال الثاني وجوب قد في الماضي عند
البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا قوله ويؤيده قراءة الحسن حصرة هي قراءة قتادة ايضا ويعقوب قال المهدوي
وعن عاصم في رواية حفص وقرأ الحسن ايضا حصرات وقرئ حصرة بالرفع على انه خبر مقدم والجملة في موضع الحال قوله لتأ

فلا يحتاج الى اضمار قد هذا بناء على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة او مقدرة قوله فقيل الموصوف
منصوب محذوف حال اي قوما قال ابو البقاء وهذا الموصوف حال موطئة قوله وقيل مخفوض هذا هو الذي بعده في كلام
ابي البقاء الا انه قال وما بينهما صفة ايضا وجاؤكم معترض فان ما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد خص المصنف
ذلك الى قوله وما بينهما اعتراض وليس على ما ينبغي لشمول جملة بينكم وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض قوله ويؤيده
انه قرئ باسقاطها وفي مصحف ابي وقرأه ميثاق جاؤكم قوله وعلى ذلك اي على اسقاطها تكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية اي ما ثبت عن جاؤكم وان كانت ثالثة عن بينكم وبينهم ميثاق وفي الكشاف وجه قوله
وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين لا من صفة المجيء حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينفي الملابسة بين
وبين المجيء بحيث يكون بدل الاشتمال لان مجيء الجائين ملابس بحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية وقال العيني كل ملابس
بغير الجزئية والكلية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن عصفور وتبعه المحققون هو البدل الذي
لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه
دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا
وملخصا لما اجمل اولا ومعلوم ان حصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غايته انه صفة قائمة بهم كما ان مجيئهم كذلك
فيكونان صفتين قائمتين بموصوف واحد قوله ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم من قتال قومهم لا يتجه سند كلام المصنف
رحمه الله في التاسع عشر من الجهة الاولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها في الباب الخامس ان الراد
هو الفارسي وانه يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يستطيعون ان يقاتلوا احدا البتة في
البحر ورد الفارسي على المبرد في انه دعاء عليهم بانا اي بان يقول اللهم اوقع بين الكفار العداوة فيكون في قوله او يقاتلوا
قومهم نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد ان الدعاء عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم
والدعاء عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم اي هم اقل واحقر ويستغنى عنهم كما تقول اذا اردت هذا المعنى لا جعل الله لفلان
علي ولا معي بمعنى استغنى عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية او يكون سأل الله تعالى الا يقاتلوا قومهم تدبيرا منه حتى
ليس امنهم بل من معاديهم وفي الشرح وانما لا يتجه الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لان قتالهم مطلوب
والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبني على ان قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق
بحصرت اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القائل بان حصرت صدورهم
جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين المعمول متعلقا به وذلك قوله ان يقاتلوكم او
يقاتلوا قومهم اي جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم يسكنون لا لكم ولا عليكم
فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر الضيق متعلقا بالدعاء عليهم بحرج الصدر وضيقها قوله ولا يكون خبرا

لانهم لم يفعلوا كل شئ في الشرح تكرير ح على هذا الكلام انه انما استقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شئ اما اذا جعل صفة له استقام
لان المعنى حينئذ وكل شئ مثبت في الزبر اى صحايف اعمالهم فعلوه ويرد ما اقتضاه فانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف
بالاجنبي وهو الخبر وايضا معنى ان المراد في هذه الاية ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فقوله صفة لكل شئ
وفي الزبر الخبر اى كلما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم قوله ولا يكون خبرا لما اشتغلا اليه ولا ينتقض الاول بقولهم لولا
ذاتك مذكور ولا الثاني بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها بحيث اشار اليه بما نبه عليه بقوله كالا يذكر
الخبر من ان الخبر لا يذكر بعد لولا واراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه اول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد لولا
لانه اول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد لولا وبالثاني عدم ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينتقض الثاني بقولهم
لولا ذاتك مذكور ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا اراد بالثاني عدم ذكر الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة
الى عدم عمل الابتداء في الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر والاول منقول عن خط المصنف وتمام قول الزبير كخطبة عصفور
ولم تلعثم وفي بعض نسخ المغني وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناظم لخطبتها بتقديم الطاء المهملة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب
قوله لئلا يوهم التعليل لقوله ولا ينتقض وهو مبني على مذهب الاكثرين في ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف
في اوايل خاتمة الحذف المذكوره في الباب الخامس من هذا الكتاب ان هذا المذهب مردود قوله احدهما ما يمنع
حاليته كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستيناف نحو زارني زيد سا كافيه او اتني لزيد لك
في الشرح قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذ احتمال الاستيناف منها على تقدير
زوال المانع ثابت واقول الدليل على تعين الحالية لولا وجه هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم
وسينبه المصنف على نحو هذا في الثاني قوله واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين
حال كما يقول ساذهب مهديا فهو وجه ما تقدم لان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجتماع متنافيين
بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال في محل واحد وهذا مفقود فيما نحن فيه فان دليل الاستقبال فيه في الثالث
عاملها قوله معنى تمتري الناس ويشتمون به وهذا صدر بيت عجزه بحال الى الليل العداة شفيع قوله ما يمنعها معا نحو
وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث بان ضمير يسمعها وفيها عايدا الى الصغير والحالية الذي مضى فيه
البحث فيما هو من الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير
المؤنث وهو عايد على الاية قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير في ما تلفه ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل
لا يوصف قبل العمل في الشرح هذا متعين لي اذ ان يكون سيعدي حكيا محذوفا اى تقول سيعدي فلا يمتنع كون
تخشى على صفة لعدم تعارض المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف الباب الثالث
من الكتاب قوله او ما يشير الى معناه اى معنى الفعل قوله وقال الكوفيون الناصب لهم معنوي وهو كونها فضله

ما لتبين المبتداة لا لانخفى يعنون ان الخبر اما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كان هو في نحو وانت فاجر انها تهم او تنفع ارتفاعه ولما كان
ما انه بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا الا بتاويله في نحو زيد عندك ان زيدا هو عندك خالف في الاعراب ليكون العامل عندهم معنويا
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر انتهى قوله مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله انعمت
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال التفتازاني في حاشية الكشاف واذكر ابن جني من انه استحسن النقلة اليه من الخطاب قرينا
والخروج عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تادبا بالكلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب قوله واشتعل المبيض في مسودة
الخ الضمير المضاف اليه المسود عايد على الراس المذكور قبله في قوله اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى والبيت
ما انه من الحطب ويبس والغضا شجر قوله قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله قراءة الجمهور وقرا عمر وعبد الله وابي وعلي
وبلال بن ابي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله قوله والرحمن بعده خبر
هو العايد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالعطف كما حسن حذفه في قولهم ما انا بالذي قايل لك شيئا طولها
بالمعمول قوله ولا يحسن تقدير الظرف صلة فيه رد على ابي حيان حيث قال ويجوز ان يكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه
فيها بالالوهية وربوبيته اذ يستحيل حمله على الاستقرار قوله وتقديره في الارض اله معطوفا كذلك اى الظرف صلة
والمرفوع الضمير المستتر فيه قوله لتضمنه الابدال من ضمير العايد من غير هذا علته لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف في
الباب الاول في الكلام على اي في مسئلة تلزم اذا اضافت انه لا يجوز ان يكون البدل الا في بدل الاضراب واعترض عليه
ابن الصائغ بان تكرير البدل في غير الاضراب معروف نحو لا نحسبهم الا الفتى الا العلا فان الاول بعضا وغير اتباع على
البدل والثاني بدل واجبنا بان مراده انه لا يجوز ان يكون البدل والمبدل منه واحد والكل المعترض به المبدل منه متعدد
فان الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كما ذكر المصنف في توضيحه قوله وفيه بعد حتى قيل بامتناع الضمير المجرور
وبامتناع عايد على الابدال من ضمير العايد قوله ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه التخلص عن محذور فاما
التركيب هو موقع ايهام الاحتياج الى تاويلين فلا يصح في بعض النسخ لان الحمل بعد ذلك او والصواب في اكثرها وهي الموجود بخط
المصنف ولان الحمل بالاول وهذا على التضمن للابدال واحد التاويلين نفي الابدال من الضمير المستتر في الظرف الاول
والتاويل الاخر نفي الابدال من الضمير المستتر في الظرف الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتاويلين اللذين يحتاج اليهما هنا
التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عايد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا يضر تبنيه
لو صرح بوجوده لفظا فليكن هذا هو التاويل الذي اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض اله الى مثل
ذلك فجاء التاويلان واقول التاويل هو حمل الكلام على خلاف ظاهره لا لا اعتراض عليه ولا بد ان يقال وفيه بحث
فالوجه ما ذكرناه قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استونفت وخلو
الصلة من عايد ان عطفت في الشرح مراده بالوجه الذي اشار اليه تقدير الظرف صلة والمبدل من الضمير المستتر فيه وهذا

مثل ذلك فان المعنى بتقدير الاستيناف لا يختص بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل الرحيم مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق
بما دل وهو الذي هو اله في السماء وجعل وفي الارض الاستيناف انسد المعنى ايضا واقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فادا
لمعنى بتقدير الاستيناف فقط بل افاد المعنى بتقدير الاستيناف وعطف الصلة من حاصل ان عطف وهذا المجموع مختص بهذا
الوجه الذي فرع عليه دون غيره قوله وان لساني شهدة الآية في الصحاح والشهد والشهد العسل في شمعها والشهدة اخص
منها والجمع شهاد والعلقم شجر مر ويقال للحنظل ولكل شيء اشتدت مرارته علقم وقتيد ماء وهو ماء هي لغيرهم ان يكون
الميم وبالدال المهملة قوله بما فيه واجتبائي واجتراء الفعل قوله ابو المنهال يعني لاحمل ان هذا من شطور الشريح الى قوله انا
ابن ماوية اذ جد النفر هذا من شطر الرجز وفي الصحاح وقد نقرت بالفرس نقرا وهو صوت يزجر به وذلك ان تلصق لسانك
بحنكك ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا اسم الشاعر
انما حركة الراء في الوصل لا يتزل هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب انتهى قوله فيتعلق ببعض وهذا بالاسمين
العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى وكان الشجاع او الجي في الشرح ولم يقل انه التعلق باعتبار تاولهما باسم شبيه
الفعل لم يلزم بحذف واسل لا داول عليهما اي المرادة منهما وهي تمنع من تاولهما باسم شبيه الفعل الى تاولهما بمن يجمع العلمية
قوله حتى شاء كليل موهنا عمل هذا صدر بيت عجزه بات حبرا وبات الليل لم ينم وهو في وصف برق ونشاء جد نبين
معجمة فهمزة فالف بمعنى بقيتها والضمير للسحاب والكليل الذي حصل له كلال اي اعياء وتعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء
نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل قوله فان في الاول حمل الكلام على المجاز في الشرح المجاز لازم من
جعل الكليل بمعنى كال بالوقت او جعل من كال مسندا الى البرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة واقول الذي
في كل منها مجاز عقلي لان كلا من نسبة الكلال والاكلال الى البرق مجاز وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك
انه في الاول دون الثاني لان الاول غير الاكلال الذي هو حقيقة في اسم فاعل الثلاثي المجرد على اسم فاعل الثلاثي المزيد الهمزة
وهو مجاز في اللفظ قوله ونحن من في سوا ملات هذا عجز بيت صدره ونحن من كان منزلة مذاهبه وقد تقدم في من
قوله وهذا يعوق في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله اصل هذا القول الزجاج الا انه قال لتعلق بما
تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال ابن عطية وهذا عندي افضل الاقوال واكثرها احرازا لفصاحة اللفظ لا افراد وان يدل
على تقدرته واحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات فجمع ذلك كله في قوله وهو الله الذي له هذه الصفات كلها في
السموات وفي الارض قال ابو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحو لا تساعده لان تلك المعاني جميعها لا يعمل في
لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم يعمل فيه بل العمل فيه من حيث اللفظ لواحد منها وان كان من حيث المعنى لجميعها ولا اولى
ان يعمل في الجر ومن ما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهية وان كان الله علما وقد قال الزمخشري نحوا من هذا حيث قال في السموات متعلقة
بمعنى اسم الله كانه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله او هو المعروف بالالهية او المتوحد

او المتوحد بالالهية او المتوحد بالالهية فيها او هو الذي يقال له الله فيها وقال التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ
الله لكونه اسما لا صفة وكذا في قوله في السماء اله وفي الارض اله لان اله اسم وان كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب
بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي تضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز ان يكون ما هو مأخوذ من اصل اشتقاق الاسم اعني المعبودية
او ما اشتهر به الاسم من الالوهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل انا ابو النجم اي المعروف بذلك او ما يدل عليه
التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالالهية او ما تقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه تعالى وحده وعن قرينها انه عالم
بما فيها على التشبيه والتمثيل بتشبيه حاله تعالى علمه بها بحال الذي فيها لان العالم اذا كان في مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى
عليه شيء ويجوز ان يكون كناية تتضمن اللفظ ذلك بالمعنى الاصلي ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز او الكناية وكذا
في قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم قوله على معنى وهو المعبود وهو المسمى بهذا الاسم لا يخفى ان كون العلم على معنى المعبود او المسمى
لا يقتضى تاوله به كما ان كون ابن ماوية وابي المنهال على معنى الشجاع او الجي لم يقتض تاولهما به لان كون الاسم على معنى اسم
قد يكون مع تاوله به وقد لا يكون قوله واجيز تعلقه بيعلم الجر لذلك هو ابي علي الفارسي بنى على انه هو ضمير الشأن
والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشأن قال ابو حيان وانما قال هذا ولم يقل مثل الجمهور ان ضمير هو عائد على ما عاد
عليه الضمير قبله وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير الشأن كان عائدا على الله تعالى فيصير التقدير والله الله فينعقد مبتدأ وخبر من
اسمين متحدين لفظا ومعنى لا نسبة بينهما اسنادية وذلك لا يجوز قوله ويجرحه نحوت قال الزمخشري ويجوز ان يكون
الله في السموات خبرا بعد خبر على معنى انه الله وانه في السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء
كان ذاته فيهما ورد ثاني هو تعلقه بيعلم وجهركم وسماه ثانيا لانه ثاني قوله واجيز تعلقه بيعلم قوله وليس
بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته في الشرح لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يكون مقدرا بما
تسرون وما تجهرون واقول ليس السر مصدرا قال في الصحاح السر الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السرائر واذا
لم يكن السر مصدرا لا يقدر بحرف مصدري وصلته وانما الجهر فهو مصدر الا انه هاهنا اريد به ما يقابل السر وهو
الذي لا يكتم لا معناه المصدري فلا يكون هنا مقدرا بحرف مصدري وصلته ثم لا يخفى ان المراد هنا بصلة الحرف
المصدري فعل ذلك المصدر وحينئذ فقول الشارح مقدرا بما تسرون ليس على ما ينبغي لان ذلك فعل الاسرار قوله هل
يتعلق ان بالفعل الناقص قال الرضي وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف
الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر
ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل
القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة اخرى وهي دلالته

على تعيين زمان ذلك الحصول ولي تلامذة من يدعي تحصيل ما قاله القائل ان كان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره
يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده بكان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان
المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح وما دام الدال على معنى الكون
الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فلا لانها على حدث لا تدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها
ناقصة بالمعنى الذي تقدم قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس في شرح التسهيل ويدل القول بانها لا تدل على الحدث اوجه
احدها انه قد سمع مصدر بعضها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير والثاني من باب فر
تجعل ان يكون التقدير وكونك تقعد بفاعل حذف الفعل انفصل الضمير الثالث ان الافعال كلها مع الدلالة على الحدث والزمان
معا لانه الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان والخصم ان يمنع هذا الاستلزام في مطلق الفعل ويقول
انما هو في الفعل التام فقط الثالث ان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل ادعاء خلاف الاصل الا بدليل الرابع انها
لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لم ينعقد منها جملة تامة من اسم ومن اسم معنى كما لا ينعقد منه ومن اسم زمان الخامس ان الاهمال
لا يجاد الا بالحدث وان تفاوت بالزمان فدل ذلك على الاتصاف ويبقى امر التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا
وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت
لا تدل على الحدث لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا في وقت من الاوقات ملازمته وذلك نقيض المراد السابع وقوع
صلة لما المصدرية الثامن انه لولا دلالة الفعل على الحدث لم يكن مختلطا بالبقاء التاسع مجيء اسم الفاعل منها واسم الفاعل لا
يدل على الزمان بل على الحدث وما هو فيه تم بدر او سيادة وعنده العاشر انها لو كانت مجردة من الحدث لم يبن
منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط قوله ولا تأوحينا الى الناس لعجبا اذ التقدير حينئذ ان اوحينا الى الناس ان انذر
الناس ولقائل ان يقول لا نسلم انه اراد المعنى حينئذ اذ كان الى رجل بعد لا من الناس وقد كان اوحي ايضا مبشرا كون الى رجل
بشيرا وفي اعراب ابي البقاء وقيل عجبا هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله
عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيده تعلقه بعجبا ما روي عن ابن عباس انه قال عجبت قريش ان بعث رجل منهم نزلت هذه الآية
قوله وقد مضى عن قريب ان المصدر والذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه هذا اعتراض على قوله لا
يتعلق بعجبا لانه مصدر ومن نحو قوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالعطف عليه ويقع في
بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون الواو باضافة تقدير الى حرف واشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبيل
هذا في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في السموات وفي الارض قوله ويجوز ايضا ان يكون متعلقه
محذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل يعني يجوز ان يكون للناس في الاصل صفة لعجبا فلما تقدم عليه انتصب
على الحال كما ان موحشا في الاصل صفة لطلل فلما تقدم عليه انتصب على الحال قوله هل يتعلقان بالفعل الجامد هذا الفصل

قوله هل يتعلقان بأحرف المعاني وكيف اذهب امرا الى اذهب اخاف والداع اخوف الفصل بلا اسقاط في بعض النسخ
وما سواها الى في القاموس الغداة البكرة او ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس والبين هنا الفراق وظبي اغن اذا كان يخرج
صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاتر العين وفي الصحاح والطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر ويكون
واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم قوله ومثله في التعليق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتأديبه
وما اهنت المحسن لمكافأته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد وذلك ان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتأديب
ولا الاهانة المخصوصة بالمكافأة بل المراد نفي مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي
ان تسلط على القيد وحده بقي اصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق قوله
فينبغي على قولهم ان يتعلقان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك في المغني انتفى عنك
الجنون بنعمة ربك وليس كذلك فان نعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التأكيد والمبالغة
في انتفاء الوصف الذميم عنه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعتراض كما يقول لانسان انت بحمد الله فاضل
وقال الزمخشري يتعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك انت بنعمة الله عاقل مستو هما في ذلك الاثبات
والنفي استواءهما في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا واحدا ومحله النصب على الحال
كانه قيل ما انت بمجنون منعما عليك بذلك ولم يمنع الباء ان يعمل مجنون فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفي والمعنى استبعاد
ما كان تنسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التأهل للنبوة
بمنزل انتهى والحصافة بمهملتين وفاء الاحكام قال ابو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه
في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به له معمول ففي ذلك طريقان احدهما ان النفي
يتسلط على ذلك المعمول فقط والآخر انه يتسلط على المحكوم به فينتفي معموله لانتفائه بيان ذلك تقول ما زيد بقائم
مسرعا فالمتبادر الى الذهن انه ثبت له قيام منتف دون قيامه فكيف قد قام غير مسرع والوجه الآخر انه انتفى قيامه
فانتفى اسراعه اي لا قيام فلا اسراع وهذا الذي قررناه لا يتأتى مع قول الزمخشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان
ينطق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاقسي والجواب ان المتبادر للذهن في نحو ما زيد بقائم مسرعا نفي القيام في هذه الحالة
ولا يلزم منه نفي تلك الحالة فيفي القيام الا ان يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها نفي له والثاني نفي
المحكوم به فينتفي معموله بانتفائه غير مسلم الا حيث الملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة وتمثيله ما زيد بقائم
مسرعا غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلهذا لزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة
النعمة نفيها في غيرها بل الانسجام يقتضي ثبوته في غيرها قلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم ابدا فيلزم نفي الجنون مطلقا
وذلك على ان الاصل وما ادعاه الاول على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف منقطعا في التقدير على اللفظ

الحامل لمعنى التشبيه في الشرح لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا حال ظبي اغن والتشبيه
على بابه ووجه الشبه هو الغنج والظرف متعلق بالحال المحذوف كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد
جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف مضاف والتقدير واذكر حال مريم او قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة
والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يكن فيها معنى مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب
وهل اتاك حديث ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون قال المصنف
فيعمل هذا في الفصل الذي عقده لجواز اعمال الظرفية واقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في الغنج حتى
يقال ان التقدير وما حال سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في الغنج والبعض الذي ذكره هو
السيد ذكر ذلك في حاشية المطول ثم قال الشرح على انه لو سلم لزوم تقديم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يبق ذلك
بمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي ثم التاويل حصل بتأويل العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وتقدم انها
ما تقدم من عمل ما بعدها فيما قبلها استثناء وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس فبدل من قوله على ان
الاصل ولم يرد بالتقدير فيتم الشرط لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظا به مقدرا قوله ابن عمرون هو
بفتح العين المهملة وسكون الميم وضم الراء والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنعه للعلمية وشبه العجمة قوله كان
قلوب الطير الخ تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة قوله مع ان الحال شبيهة بالمفعول به بمعنى من جهة ان عاملها
ومن جهة ان الفعل يتسلط على نصبها من غير توسط حرف ملفوظا او مقدرا قوله واياما كان فالحجة قائمة به في الترجيح
لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ العمل فيه حتى الجامد المحض
من غير تاويل كعشرين درهما قوله تعيرنا الخ العالة الفقراء جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعلوك كعصفور
وهو الفقير قوله لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي الذي في بيت كعب بن زهير ظرف كحال الدواعي لان كان
بين الحال والظرف مناسبة اطلق اسم الحال على الظرف قوله قلت من هذا الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا
اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى
قال الرضي ولا ارى باسا ان يقال زيد احسن من عمرو قائما كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس
وقال المصنف في حواشي التسهيل وانما اغتفر نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا لانه بين المفضل والمفضل عليه اذ لا خوف
الالتباس فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل قلنا يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها وكالى بدل والصلة فان قيل
قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل
قوله وتفضيلها في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعده وهو ان يكون صعاليك
مفعولا عاملا في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلام الحمليين الذي عمل الكلام عليها باباه قول الحريري نحن وانتم لعله

بطلت احد التقديرين من الاخر لانبنائها على قوله في الوجه الثاني ان انتم توكيد الضمير في لكم المحذوف وهو ضمير المفعول بعنى ونحن توكيد
الضمير في الركب لبطلت توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم واقول هذا هو وجه البعد الذي
اعترف به المصنف في توجيه الثاني من وجهي الكلام ان مراده امتناع جعل انتم توكيد الضمير صعاليك من اجل
تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلم لان ذا الحال على تقديره وهو ضمير المخاطبين المحذوف من نعرفكم فيكون الضمير
الذي تحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت انت ضاحكا فالضمير الذي تحمله ضاحكا
في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك واقول اذ كان صعاليك مفعولا لعامل او يكون في المعنى صفة للمحذوف اي اناسا
صعاليك فيكون الضمير الذي فيه غيبة وكذلك اذا كان حالا من مفعول نعرفكم اذ المعنى في حال كونكم اناسا صعاليك
الا ان في الكلام ضمير مخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول نعرفكم فيكون انتم توكيدا له وعلى الوجه الاول الصعاليك حال منه
فيحتمل كونه راعى المعنى فيكون الضمير الذي فيه بانتم فان قيل فلم لم يحمل المصنف على الوجه الاول انتم خبر مبتدا محذوف اي
صعاليك هم انتم اجيب بان عطف الحريري انتم على نحن الذي هو توكيد باياه يقتضي انه توكيد ذكره بالا يتعلق من
حروف الجر قوله بالعامل المقرب هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المفتوحة لعل الى المعنى او منه تقريب
تقدم الكلام عليه في لعل قوله حوليها مبهلة هو بميم مفتوحة فزاي ساكنة فباء موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه او بميم مضمومة
فزاي مفتوحة فموحدة مشددة اسم فاعل من نبه قوله انما ثبت في الكلام الصحيح فثبت ما يدل على النيابة كالكتابة التذ
من المضاف اليه اولانها بمعنى الايقاع وهو ذكر اللا يجاوزنا الا ديار هذا عجز بيت صدره وما بالي اذا كنت جاذبا
قوله نحن بنو الدعاء الخ هو صدر عجزه الشعر اغرب سيرا في الصحاح والودي على فعيل الفسيل واحده ودية
لفسيل فباء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فنشاة تحتية صغار النخل وغيره قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة
اهل نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال ابو عبيدة بعضهم يجعل السدف
اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدفنا اذا دخلنا في السدف والكيل قال الشاعر
على نابه باد عن كالسدف المظلم والسدف ايضا الصبح واقبل ذكي الفراء وافتد السحر المترقرقة نحن بنو سالم
ما ركض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال قوله
من تعليل الاعراب هو بفتح الهمزة وسكون المهملة قوله وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم
تقدم في خلال الجواب من هذا الباب تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور وجر على الحجر الذي يقتضيه ذلك الحرف
وان المصنف صرح بذلك في ما الاستدراكية وهذه الكلمات اذا جرت تقتضي ايصال معنى الفعل المجرور بها على
جهة التنحية كما في قام القوم خلا زيدا او على جهة النفي كما في قام القوم خلا زيدا حكمها ابدا النحوف والنكرات قوله
نهاصلاة في نحو رايت حلي او قوعضى لانها ابدا نكرة محضة لقائل ان يقول لا نسلم ان كما ابدا نكرة محضة ان يكونا

حكاية النزاع بين الجاربردي والقاضي عضد الدين

لما فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة لسورة وان يتعلق بفأتوا وعبارته من مثله متعلق
بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع
بين الشيخ فخر الدين احمد بن الحسن الجاربردي شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الايجي في تخصيص
صاحب الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضي عضد الدين اهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده
ابرهيم برسالة السيف الصارم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى يا ادلاء الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم
والهمنا الحق بتحقيقه واياكم ها انا من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور
ينشد باطلق لسان وارق جنان الا قل لسكان وادي الحبيب هنيئا لكم في الجنان الخلود افيضوا علينا من الماء فيضا
فنحن عطاش وانتم ورود قد استبهم علينا قول صاحب الكشاف افيضت عليه سجال الالطاف من مثله متعلق بسورة صفة
لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون
الضمير لما نزلنا ولعبدنا وخص في الوجه الثاني تعلقا فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا
وهل ثمة حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رأيتم كشف الريبة وازالة الشبهة
والانعام بالجواب اثبتم اجزل الاجر والثواب وقد اجاب التفتازاني في حاشيته عن هذا وتوضيح ما اجاب به منع فقال والجواب
هذا امر تعجيز باعتبار المأتي به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع الحكم الى انه يأتي منه بشيء و
مثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمعجوز
عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث يتعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت
من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة وقد يجاب بوجه آخر الاول انه اذا تعلق
بفأتوا فمن للابتداء قطعا اذ لا مبهم يبين ولا سبيل الى التبعيض لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف
وقد ذكر المأتي به صريحا وهو السورة واذا كانت من للابتداء تعين كون الضمير للعبد لانه المبدأ للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان
المبدأ الذي يقتضيه من الابتدائية ليس هو الفاعل حتى يخصص بعبدنا والاتيان بالكلام في الحكم على انك اذا تأملت
ليس مبدأ الاتيان بالكلام منه بل معناه انه يتصل به الامر الذي اعتبر له امتداد حقيقة او توهما كالسير
للخروج والقرآن للاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان المعتبر في المبدأ هو الفاعل او المأتي او القرآن لوجهه يليق بها
ولا يصح شيء من ذلك فيما نحن فيه على ان كون مثل القرآن مبدأ مأتيا للاتيان بالسورة ليس ابعد من كون مثل العبد مبدأ الثاني
ان الثاني انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من مثل القرآن بسورة فكان ما ثمة فلك المثل هو المطلوب لاحاطة
سورة واحدة منه بسورة منه هذا وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به الآي الآخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا
تقتضي ان يعتبر مقصوده منزلة الاول ابدا لاجعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من مثل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم

ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان يأتوا من عند انفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فادعاه من لوم خلاف المقصود فيه بحث ولا يبقى الثالث انها
اذا كانت صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من عند المثل كما يقال ائتني من زيد بكتاب اي من عنده ولا يصح ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد هذا
ايضا بين الفساد انتهى قوله نحو يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه في الصحاح الكم والكمامة وعاء الطلع وغطاء النور والجمع كمام واكمة
واكمام والثمر بالمثلثة وفتح الميم قوله وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه الثمر هذا ايضا بالمثلثة وفتح الميم واليانع النضيج يقال ينع الثمر يينع
ينعا ويينع وينعا وينوعا اي ادرك ونضج واينع مثله وقرئ وينعه وينعه وهو مثل النضج والنضج قوله المرفوع بعدهما قوله
احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او الجار والمجرور ويجوز كونه فاعلا في الشرح هذا يقدح في قولهم انه متى اوقع تقديم الخبر في الباب
المبتدأ بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد قام دل لما ذكره لهم ذلك انما هو في نحو الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقائم زيد
ان يكون زيد مبتدأ وان يكون فاعلا للاستغناء عن خبره قوله وحيث جوز فاعلا اعني على سبيل المرجوحية او على سبيل الارجحية او
على سبيل الوجوب قوله احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع في الشرح وقد يجاب عن
هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا لم يضعفه بالاضمار ووجوب الحذف وقول
المقدر عندهم كالملفوظ فتقديم المعمول عليه كتقديمه على الملفوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه لانه لا يكون الا لقرينة
تدل عليه ولفظ الشيء مستدا على تقدير كون العامل هو الظرف والجار والمجرور لنيابتهما عن متعلق المحذوف لا يكون تقديم الحال على
الظرف او الجار والمجرور الا تقديما على عامله الملفوظ وايضا يمكن تقديم الحال على غير الظرف والجار والمجرور ففي تقديمها على الفعل المعنى
بان يقيس الفعل ما يقاع الحال السابقة على الظرف والجار والمجرور قوله والقول عطف على قوله احدهما امتناع تقديم الحال الاول وفي معنى
لامتناع تقديم الحال قوله ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستتار لان التوكيد والحذف متنافيان في الشرح قد
منع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف
في الباب الخامس حيث تعرض لشروط الحذف في الخاتمة التي عقدها لذلك قوله ولا الاسم الى محله من الرفع بالابتداء
لان الطالب للمحل قد زال هذا مبني على ما سيعرف في الباب الرابع في اقسام العطف انه جمهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل
خلافا لبعض البصريين ولجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام في العطف وهذا الكلام في التاكيد لانا نقول تابع الجرمي والزجاج
الحكم التاكيد حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا او غير ظاهر والبه ذهب الفراء لكن شرط خفاء الاعراب وفي ادنى
من هذا القبيل الاضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا الا اجازة والاصل التي اذ لا فرق قوله تنبيهات هي بالمثناة الفوقية
في آخره جمع تنبيه قوله ظلت اي اصل ظلت ظللت حذف اللام الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف ممكن
واختصت الاولى بالحذف لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما يحصل عندها ويجوز فتح اوله كما هو اصله وكسر نقل الكسر
اللام اليه والخطاب في ظلت لنفسه والباء في جا لكم جميره والنضيج فعيل من نضج اللحم اذا تكامل المجزء والمراد هنا اشدة الحر
والحلب بكسر الحاء المعجمة وسكون اللام وفي آخره باء موحدة فسح اللحم زيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب وفي القاموس

في الحيثية وحقيقة تفصل بين الاضلاع ان الكبد او زيادتها او عجائبها او في شيء اصبع وفي كان وقت بها قوله او بالابتداء هذا متعلق بمحذوف
معطوف على ما علم والتقدير او مرفوع بالابتداء قوله واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما بانهما في التحقق في النزع لا حسن ان
تقول الملابسة هنا بين اليد والكبد بانها وضعها على طلب الكبد واقول بل الاحسن ما قاله المصنف لان طلب الكبد لا
في اليد لا ينافي الملابسة بينه وبين الكبد على النفس بين الاضلاع اللذين ذكرهما المصنف لطلب الا انها بالتخصيص فلكن
اضافة اليد الى الكبد لذلك قوله ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف فان ابن جني يجيز ضرب غلامه زيدا لكونه لا يلتفت الى
عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى واقول القائل بجواز نحو ضرب غلامه زيدا وهو الاخفش
ومن تبعه كابن جني لا يسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما اجاز نحو ضرب غلامه زيد
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس ابن جني بمنفرد
فلم في باب التنازع ما قال او كان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه قوله اما على الفاعلية فلانه ما هو
قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قوله واجاز ابن جني … على ان يكون المرفوع مثل … اذا كان مبتدأ كان
متقدما فيجب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على متأخر كذلك جائز واذا كان … يجب اللفظ والرتبة وعود
الضمير على متأخر كذلك غير جائز عندهم قوله لعمرو في كفانه روح الميت لعمري هو بالراء مكسورة … ومدح بضم الدال المهملة
وسكون الراء وفي آخره جيم مسدد بمعنى الحي والميت قوله بمسعاته هلك الفتى او نجاته في الشرح في الصحاح المسعاة واحدة
المساعي في الكرم والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بل في الكرم في الكلام انتهى وقول الذي ذكر ثبته في نسخة الصحاح التي
اراجعها وهي نسخة في خط … الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهلك بضم الهاء وسكون اللام قال
في الصحاح هلك الشيء يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا وتهلكة والاسم الهلك بالضم قوله واذا كان الاسم في خبر التقديم كان
ما هو من تمامه كذلك هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتداء في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدأ
بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق التقديم انما هو المبتدأ قوله ولا ترجيح تعين الابتداء في نحو هل افضل منك زيد لان
اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث وانما قيد على هذا الحد لان اسم
التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل نفي وكان مرفوع اسم التفضيل اجنبيا مفضلا
على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك مسألة الكحل قوله ومن ذلك قوله
خبير بنو لهب هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في بحث اللام قوله لان اعمال الوصف غير معتمد لم
يثبت لا يقال قد ثبت بقول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت لانا نقول قد اجيب عنه
بان خبير خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعيلا قد يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك

ذلك الظهير قوله ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء في الشرح واعلم ان الظرف عندهم بحسب
متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فيخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار وانما قلنا واجب الحذف
لم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على الجمهور وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا
سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف
والثاني لغوا وملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف
مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه
مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا وملغى كانه الغي وقال اليمني مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار
فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذه من الرضي فانه ذكر الامرين كليهما والنقل عنه وان لم يسمه قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا
كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر ولان ناصبه هو استقر مقدرا قبله
فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه
هذا كلامه وقول الشارح ولا يخفى ان المناسبة التي ذكرتها اولا هو الاولى يعترض بعض اشياخنا اطلاقا ما ذكره الرضي واليمني اما
اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما
يدل على كون عام فقد استقر في الكرم المذكور الضمير وان لم يكن متعلقه لفظ استقر انتهى واقول الجواب عن الاول
انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه وعن الثاني انه مستقر بمعنى انه متعلق
بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزم معنى الاستقرار لتردد العمدة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها
الشارح من بعض شيوخه لا يتأتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما يتأتى على ما ذهب اليه ابو
علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي يتأتى عليهما فتكون اولى مما في الشرح
فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميه مستقرا او لغوا قلت ان تقدر راكبا ابتداء بخصوصه
فهو لغو والحذف جائز وان تقدر مستقرا اولا واريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب
واقول فيه نظر لان كون الظرف مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار فاذا اريد بمستقر معنى راكب لم يكن الظرف
المتعلق به مستقرا بل لغوا ولم يكن حذفه واجبا بل جائزا الدليل قوله فلما رآه مستقرا عنده اي ثابتا
مستقرا حال من مفعول رآه وعنده ظرف لمستقرا ثم قال ابن عطية هو ما يقدر ابدا عند وقوع الظرف حالا فظهر هنا وقال ابو البقاء
هو كون خاص بمعنى عدم التحرك قوله الف لعوا اي هات … صندعر … والهوان … الحوات والنزل ويجوز الشيء
بجاني … ومثين … وفي الشرح وللقائل ان يقول الاسم المتعلق كذا بكائن بل محذوف وهو كائن الذي
هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الآن كما في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التنزل والفحو

اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى واقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون الدائم الذي يقدر وسياق عن
قريب ما يدل على ذلك من كلام الشارح **قوله** صنع ابن جني بجواز اظهاره وهكذا وقع في نسخة المصنف وينبغي ان يقال
الجملة متعلقة **قوله** ولان تقليل المقدر اولى وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة **قوله** وهو غريب لانه لم يقل به احد **قوله**
وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين للمعرس من اعرس الرجل بنى باهله او اتخذ عرسا وهي بالكسر امرأة الرجل والرفاء بكسر الراء و
المد الالتئام والاتفاق وهمزته اصلية قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمأنينة فيكون اصله غير المهموز من
قولهم رفوت الرجل اذا سكنته **قوله** وبالوجهين قرئ في الآية يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب ويريد بالآية
قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما وقرأة النصب قرأة السبعة وقرأة الرفع شاذة
وكذلك قرأة الحسن والرفع قرأة ابن الزبير وابان بن عثمان وابن ابي عبلة وقرأة الحسن قراءة عبد الله **قوله** فيه
نظر لانه تردد لاحتمال الكلام التقديرين على مناسبة حمل المتعلق الواجب الحذف على الواجب **قوله** لطلب ذلك والمراد هذا الاعتذار
بذلك الحد قرأة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا الذي جاء والذي في الدار وانما اشار بالقريب السابق على ما اشار
اليه بالبعيد لان المشار اليه بالبعيد ليس مما لاحد ضمير وما اشار اليه بالقريب منه **قوله** لان الفاء يجوز في نحو كل رجل يأتيني فله
درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم والفرق بينهما ان النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي
هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء في الخبر لتشابه حينئذ جواب الشرط **قوله** كما او اخر الموطأ المعلق من نطت الشيء اذا
نطا علقته وما عن بكر اليمني المهملة اسم فاعل كدائن **قوله** ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف يعني ان الفعل
اذا وقع خبرا او حالا او نعتا يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء
يكون وصفا كيفية تقديره باعتبار المعنى **قوله** وليس الانفكاك مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي يعني ليس المانع
الصناعي في نحو زيد كما مررت به مع كل متعد بحرف وليس المانع المعنوي في نحو زيدا ضربت اخاه مع كل سببي فالعالم
نيفصل كذلك حصل الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس الانفكاك مع كل متعد بالحرف وكل سببي
لكون الانفكاك موقوفا على المتعدي بالحرف والسببي وجودا لا كما صنع المصنف مقتضى لتصوير الانفكاك في بعض
ما يتعدى بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك العموم فيمكن تصويرهما في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت
باخيه فالمانع الصناعي ثم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ الاول وباخي زيد ليس بمعنى زيد
واقول تخصيص امكان تصويرهما بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما
في هذه الصورة بعينها **قوله** واما في المثل فهو بفتح الميم والثاء المثلثة اشارة الى قوله السادس ان يستعمل المثل محذوفا في مثل او شبهه
قوله واما في الباقي فهي الظرف والجار والمجرور اذا كانا صفة او حالا او صلة او خبرا او رفعا الاسم الظاهر **قوله** وهو
كائن او مستقر قبل الشارح في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر وما يليه لانه اذا قيل في الظرف المستقر كائن

كان او كائن نحو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالضمير اليه لو قال الناقصة ولا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر
كان اخرى ويتسلسل التقديرات **قوله** واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته
الحال فالشرح كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو خرجه الامر المجهول لزوما هذا الاشكال وقول كلا اشكال
لان تقدير الوصف ظاهر لصلوحه للازمنة كلها دون غيره **قوله** وقد يقال ان اوتلك الشبهة هي ان الكون الخاص لا يحذف
والذي يشير بمساواة قوله ومثله انما يتفق لمن جوز حذف الخبر الخاص **قوله** ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تلتزم معنى الثبات
الذي تقدره مع المبتدأ الا بعد تمام الكلام واحسن الحذف ان تقع عند موضع تقديره نحو واسأل القرية الاشارة هنا بالى
التقدير مضافين معا كائن وفي قوله الليلة الهلال ان يقدر مع ذلك الى كائن وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين اسأل والمحذوف
الذي هو القرية والمحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف واقول في كلام المصنف مضاف محذوف
تقديره كلا موضع تحقق تقدير والبيت بين شيئين لا يتحقق الا عند وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يعلم الا
عند ذكر القرينة فهو موضع تحقق المحذوف **قوله** واما في قراءة السبعة على الغزمي حجرة وهي ابدال المستثنى المنقطع لا
زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع في الشرح ولكنه عنده بمعنى فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب
التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها
انيس ليؤول المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة
ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس قصدا لصاحب التعريب وفي الكلام تعقيد
يخل ببيان امرين احدهما انه وقعت النكتة على اللغة التميمية والثاني موافقة الآية بالبيت اما الاول فلخصه ان كان الله
منهم وهو يعلم الغيب ففيهم من يعلم الغيب اي استحالته كاستحالته واما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان كانت
اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وحاصله حمل الاول على سبيل الفرض والتقدير ليصح تلك الشرطية
واما الحجازي فتنصب على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الا غير مخرج غلط منه انه خرج على الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد
انكشف المقصود ولله الحمد **قوله** تعين موضع التقدير فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر
عن المبتدأ قال المصنف في بيان مكان المقدر في الخاتمة التي ذكرها في الباب الخامس وكذا نحو في الدار زيد
متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديمه معتدا بالمعارضة اصل
آخر وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على
المبتدأ في مثل هذا **قوله** ويلزم من تقدير المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ في هذا
نظر وكذلك في قوله في الخاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ ووجه النظر ان العلة
في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف

والتقدير ومن ابه ان التقدم عندهم في حكم الملفوظ كما امتنع في الملفوظ امتنع في المقدر وان كانت علة المنع لا توجد في التقدير **الباب الرابع من الكتاب** **قوله** احدهما ان يكونا معرفتين تفاوت رتبتهما نحو الله ربنا هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاكثر من ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفي مطول الكشاف ان اصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء وزعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العام من حيث هو لا كلمة التوحيد الا ان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق العبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى قد اختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم للذات المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى **قوله** وقيل المشتق خبر لان تقدم نحو القائم زيد قائل هذا القول هو الامام فخر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا اليه قال بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق فان الالف واللام فيه موصول بمعنى الذي هو في الجمهور والدال على الذات كزيد **قوله** والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف يعني وان تأخر كزيد في المثال المذكور وهو القائم زيد او كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تأخر كان يقول من القائم فيقول زيد القائم فان القائم معلوم عند هذا المخاطب فان علمهما وجب فالمقدم المبتدأ ينبغي ان يعلم ان معنى الاعرف والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا من وجه وطريق تناولهما الا هنا بحيث لا يكون تداخل انه اراد بالاعرف الاعرف من المعلومين او من المجهولين والاعرف المعلوم مع فرض المعلوم وارادة بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة وفي المطول والضابط في التقديم

انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى تجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات نفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب يعني لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحر نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا واعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق **قوله** وانما سيبويه يجعله المبتدأ ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام واسم تفضيل **قوله** وحسبنا الله قال المصنف في اوضح المسالك لحسب استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات المشتقة فيكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني ان يكون بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشربها هذا المعنى وملازمتها الوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم كرأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب انتهى **قوله** ويتجه عندي جواز الوجهين اما لا الدليلين في الشرح واتجاه الامرين عند اعمال الدليلين المذكورين مناف لما تقدم من التحقيق الذي قرره اولا وذلك لان احد هذين الدليلين وهو شبه الحرفية معين في المثال المذكور ونحو بموقعين تأخير الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتضى للحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى تحقيقه المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فهذا الذي نقلوه وقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى دليل قول سيبويه ودليل قولهم دون اختياره ولا يخفى ان مراد المصنف بالدليلين دليل قول الجمهور ودليل قول سيبويه والكلام لم يذكر دليل قول الجمهور وانما ذكره في توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكر في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان **قوله** والخبر فيهما قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك مدخل الناسخ بعد تقدير المرفوع مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل ولا يعمل في الاستفهام ما قبله يعني انه لو لم يقدر ما حاجتك مبتدأ بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ في هذا الكلام لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدأ والناسخ لا يدخل الا عليه ويلزم ان يعمل في

الاستفهام بانها وغيرها ان تخرج الاستفهام عن الاستحقاق المصدرية لاحتمال الغائبية ثم ذلك لو دخل الناسخ على امتعلقا عليها وهو
ممنوع لانا نقول هذا الالزام مبني على كون حاجتك خبرا عن ما معلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون لا مستدلا ولو دخل
الناسخ لدخل على امتعلقا عليها **قوله** وانما نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير
فاستتر ضمير قال الرضي ومن الملحقات بكان جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية مبتدأ وانث الضمير
الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من
قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي عليه السلام **قوله** بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة هو
التشبيه الذي جعل فيه الناقص في وجه الشبه مشبها به ويسمى التشبيه المقلوب كقوله محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته
وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء ما يوجب عدم الاسم من الخبر
قوله وان كان يعلمها ويجهل انتساب احدهما الى الاخر في هذا وفي قوله من قبل في المسئلة الاولى فان يعلمهما ويجهل
النسبة اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فان ما يجهله ولا بد ان يستفيده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب
احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فيستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات **قوله** ويستثنى من ذلك الرتبة يعني في هذا الباب وفي باب المبتدا والخبر بعد الفاعل
الافصح في باب المبتدا اواد بنحو هذا كل اسم اشارة اتصل به التنبيه والاسم الضمير استثناء منقطع من ان الحكم عام مقيد
والتقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل موضع الاسم الضمير والاشارة في كلامنا الى ذلك لما دخل التنبيه على الضمير
قوله واعلم انهم حكموا لان ذلك المتعددين بمصدر معرفة بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك في الشرح هذا
مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعل بمثابة الضمير واقول يجاب
ان يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزءا من المقتضي لا شرطا في وجوده وفي الشرح
ثم الحكم على هذه المصدر المسبوك من ان وصلتها المعرفة بالاضافة سواء اضيف الى ضمير او غيره بحكم الضمير ما يقتضي ان المضاف
الى ذي الاداة متنزل بمثابة الضمير ولم يقل احد فيما علمت واقول هذا الحكم لا يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان
غير مصدر مسبوك من ان وصلتها وما بعدها بمنزلة الضمير وانما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان مصدرا مسبوكا
من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وان اراد المضاف الى ذي الاداة المسبوك من ان
وان وما بعدها في امر انه لا يلزم من عدم العلم العدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص ان وان المصدريتين
بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثالث من الجهة
السادسة ان قال وان المصدرية وصلتها في نحو ذلك موضع لا يقع صفة للنكرة ولم يخصصه بان وان واقول

واقول تقييده هنا بانه وان اتفاق لان الاعتراض في ذلك ذلك اطلاقه في الباب الخامس في الشرح ثم قوله المتعددين بمصدر معرف
يقتضي انها لو كانا متعددين بمصدر منكر لم يثبت لها حكم الضمير نحو تعضها اصفه كما اذا قيل اعجبني ان صنع رجل حسن على ان يجعل
المصدر المقدر اي صنع رجل حسن وفي جواز مثل نظر فتامله انتهى واقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لها جواز وصفها
لان امتناع الوصف متم من مرتبة الضمير كما ذكر الشارح اولا الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفة الاسم والنكرة
الخبر في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان
تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها اسم فيقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها
الاسم الا في الضرورة واقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل تمثيله في آخر هذا الكلام واعتذر لما رأى الاحتجاج
بان النكرة تخصصت بلهم **قوله** ولا ينعكس الا في الضرورة يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة
ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسماء ان وضرح وشرط في ذلك ان لا
يكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قديم زيدا ويجوز كان في شيء زيدا **قوله** ولا يك موقف منك الوداعا
هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وبعده قفي وادي اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا
وضباعا مرخم ضباعة اسم امرأة والوداع اسم التوديع والمداراة الملاينة والمداجاة واسيرك يحتمل الذي اسرته محبتك
وقيل اسير ابيك لانه ابا ذفر بن الحارث كان قد اسر القطامي ثم من عليه واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض
شارحي ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر واي قفي انت
ولا تفتني الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بمنك قبل العمل وقيل منصوب بتقفي اي قفي الى
ولا تجليه ولا يك موقف منك والعامل في ذلك هذا الاول لان الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل مضمر
اي اتركي الوداع وقيل منصوب مفعول لاجله ناصبه ما في اويك موقف وفي المطول والفلك غير ان احدهما ان يكون الداعي الى
اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع
الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني
ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض **قوله** يكون مزاجها عسل
وماء هذا عجز بيت لحسان صدره كان سبيئة من بيت رأس وقد ذكره المصنف في القاعدة العاشرة في الباب
الثامن فرده لما ذكرنا يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين يجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ما يوجب به الفاعل
من المفعول **قوله** اسما ناقصا اراد به الاسم الموصول **قوله** اسما يعنى ما في العقل وعدمه اي في كون مسماه ممن
يعقل او مما لا يعقل **قوله** ويجوز النصب ينبغي ان يقول ويجب النصب اي نصب زيد في اعجب زيد ما كره عمرو لان اعراب
زيد في هذا المثال المادر بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب **قوله** فان اوقعت ما على انواع من يعقل هذا عطف على

الا وقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عايد على فاعل نال يجي في وهو اعجب في يد ماكي عمرو **قوله** وان كان كالاسم التام فتح من
والذي يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما نحو زيد ونصبه كما جاز في ما ان وقعتها على انواع من يعقل كان احينئذ
من الذي لمن يعقل وهو يصح ان يكون معجبا ومعجبا بخلاف من لا يعقل فانه يكون معجبا لا معجبا **قوله** ويمتنع العكس هو رفع زيدا
في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني **قوله** لانه لا يجي في صوت الثوب الى الخروج ونحو من الخروج في ذلك ضمير يعود على الثوب
الخ ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه لما كان قصده الى بيان الدافع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول
واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك **قوله والفرق فيه عطف البيان والبدل** قال الرضي ولنا الى الآن لم يظهر لي
فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف
البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو
اعرف منه ومثله قوله لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي نعم الا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب ان الاول ان المقصود
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر وغامض
ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء
عن اللغو ولا سيما الكلام العربي تعالى وكلام نبيه صلى الله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله
على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها اخرى دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا اصلا لا
شيئا بالاستقراء اما كون الاول انتهى والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة
والثاني انتهى نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة
ليست في الثاني وذلك لان الابهام ولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس في الاتيان بالمفسر اولا نحو برجل زيد فان
الفائدة الحاصلة من برجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا
فائدة في الابهام بعد التفسير ثم نسمي بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول والاغلب ان يكون البدل
جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فانه لم يكن جامدا فذلك لم يكن بخلاف
الصفة فانك لو حذفت الاول في جاء في زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف
وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا
ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كاحتياج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز
اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان غير بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل
انتهى قوله الا ترى نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشرا معرب بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب

بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المعرف بحو نحو جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد الحارث
للعلة المذكورة بعينها اما المثال نحو يا زيد وعمرو ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف
كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما
من التاثير في النفس وذلك ان الحكم تحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد
بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقوله ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فانه لا بد في تحصيله ان يكون بحيث
يجوز ان يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب
زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه فلذا او الفرق الاول ان البدل
في حكم تكرير العامل ولو حتما ذلك فيما تكرر العامل فيه لفظا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا الله تدعي
ذلك فيما سموه عطف بيان مع التسليم في المبدل والفرق الثاني ايضا بينهما انه يجب توافق البدل والمبدل منه تعريفا
وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا انتهى **قوله** وقد اجازه الزمخشري
في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به معناه مضى بعده يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون
اذا كانت مصدرية **قوله** ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر
في يقذف **قوله** فلا تلمه ان ينام البائسا هذا عجز بيت صدره قد اصبحت بقرقرى كوانسا وقرقري بقافين على وزن
فعللى موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه وهو موضعه في الشجر يكتن فيه ويستتر والبائس صفة للضمير
المنصوب بتلم وهو اسم فاعل من بئس الرجل يبأس بؤسا وبئيسا اشتدت حاجته فهو بائس **قوله** فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك
في عطف البيان على قول الكسائي الاشارة الاولى راجعة الى ما ذكر عن الزمخشري والثانية الى ما ذكر عن الكسائي اي على
ما قال الزمخشري من ان عطف البيان في الاية المذكورة كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح او الذم او الترحم
بناء على قول الكسائي ان الضمير ينعت كذلك **قوله** وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان ان اذكره في موضع نصب
بدلا من الهاء في انسانيه **قوله** وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك
يخل بعايد الموصول وقد مضى بعده يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مصدرية ومضى ايضا الكلام فيه
وفي الشرح فان قلت في كلام المصنف عمل المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوهما وقد
وصف بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار والمجرور في حيز توهما صدر منه بان ذلك
او في ان ذلك فلا اشكال **قوله** واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فهو مما يعجب المصنف
عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون غرضه البدل بعطف البيان لتناسبهما او فيما انفصلاه
من الحق من تجويز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير موجب عندنا ايضا **قوله** نحو يا فعال الا انه مثل قيل الرسل

من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان جملة ان ربك لذو مغفرة بدل من ما في قوله **قوله** نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا
الا بشر مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى **قوله** لعله قد هلني ام عمرو الخ في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدده
لان جملة البدل هنا [illegible] بمنزلة المفرد لعله [illegible] بهذا اللفظ [illegible] ان العامل [illegible] وهي انما يدخل على اسم
او ما في تأويله والمطلق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام [illegible] بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة احق
انتهى واقول قد سبق في غرة ان الكلام في [illegible] الجملة [illegible] كانت بمنزلة المفرد ولا **قوله** نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا في الشرح صرح هنا بان الجملة الثانية
تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري او محلي ولا اعراب هنا فاهذه
التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان الفعل هو المجموع [illegible]
يكون لشيء من اعراب محل وقد سبق الكلام فيه في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق
في اواخر الجملة الثامنة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى واقول كان التابع
اللغوي ولا الاصطلاحي وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان الفعل
في البيت هو المجموع ولم يجعل احد كذلك والذي سبق في الجملة السابعة فيما هو المراد من التابع للمصنف [illegible] في الجملة
السادسة في نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمرو منطلق من ان الجملة الاولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل
الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منها [illegible] في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قاله هنا
من وقوع البدل جملة انما هو على قول غير الجمهور **قوله** رويد بني شيبان الخ في الصحاح وقيس رويد مهلا وتقيس
رويدك مهلا لان الكاف انما يدخله اذا كان بمعنى افعل دون غيره وانما حركت الدال من رويد لالتقاء الساكنين ونصب
نصب المصادر وهو مصغر مأمور به لانه تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود يرود وله اربعة اوجه اسم
للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرا اي ارود عمرا بمعنى امهله والصفة نحو ساروا سيرا رويدا والحال
نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب وبني
شيبان منادى محذوف الاداة وبعض وعيدكم مفعول لمحذوف اي كفوا بعض وعيدكم وسفوان بالمهملة والفاء
والتحريك اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد ويحتمل ان يراد بالجياد هنا الفرسان والنهي بفتح النون
[illegible] والمعاذيق [illegible] والحدثان نوائب الدهر ومصائبه
قوله ولهذا امتنع سيبويه في المسكين ربك المسكين بدل المسكين انما امتنع في المسكين ربك المسكين فلانه لا
البدل منه اذا كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفائدة لان مدلول المبدل منه في بدل الكل والمبدل
منه في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل لكون المضمر للمخاطب والمتكلم اعرف المعارف واما عدم منع بدل المسكين

من المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيتبين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة [illegible] زيد
قوله وعلى ذلك اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي ادخل الوجهين البيان والبدل وفي قوله في
قولك [illegible] يا زيد زيد اليعملات البيت الذي هذا مطلعه ويا تيم تيم عدي البيت الذي هذا مطلعه [illegible] لان الاول
مطلع بيت هو يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والثاني مطلع بيت هو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر واليعملات جمع يعملة بفتح الميم وهي الناقة المطبوعة على العمل والذبل جمع ذابل من ذبل البقل يذبل ذبولا
وذبلا او من ذبل الفرس ضمر وفائدته [illegible] اذا ضمت المنادى فيهما الاسم اذا فتح الثاني فيهما فهي على مذهب سيبويه
منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف
الى محذوف دل عليه الاخير والثاني مضاف الى الاخير ومن النحويين من جعل الاسمين معا مركبين تركيب خمسة
عشر واعلم انه [illegible] في النداء نحو يا تيم تيم عدي تعين نصب الثاني وجاز في الاول الضم والفتح اما وجه الفتح
فقد ذكرناه واما وجه الضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف او توكيد او عطف
بيان او بدل على المحل او منصوب باضمار اعني **قوله** ولقائل بالنصر [illegible] هذا عجز بيت صدره اني واسطار [illegible]
وقد تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة **قوله** وخرج هؤلاء على التوكيد اللفظي فيها او في الاول فقط فالثاني اما
مصدر دعائي [illegible] هؤلاء الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه واراد بالاول الاول من الثاني والثالث
وبالثاني الثاني منها **قوله** وقيل لو تقدم احدهما لو كيد الضمائر [illegible] هكذا وقع بخط المصنف وهو
غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل لو قدم التوكيد [illegible] وهو ظاهر وفي الشرح الظاهر ان يقال [illegible] الضمير
الى قوله [illegible] قوله كالمؤكد لاستقامة [illegible] قوله فيه نظر لانه انما يستقيم لو كان ضمير
المؤكد وليس هو كذلك **قوله** ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرز بالرفع او كرزا
بالنصب علامته يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو
زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو
جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو وانما امتنع البدل وتعين البيان في هذه الصور بناء على انه لا يصح
تقدير احلال التابع فيها محل المتبوع اما في نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوي احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بال لان
المنادى لا يكون مقرونا بها واما في نحو يا سعيد كرز برفع كرز او نصبه فلانه لو نوي احلال كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعا
ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كرز بضم كرز فانه يصح بدلا لا عطف بيان لان ضم كرز دليل على انه في نية
احلاله محل سعيد واما في نحو انا الضارب الرجل زيد فلان زيدا لو نوي احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة بالالف واللام
الى ليس معرف بها واما في نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء فلانه لو نوي احلال الرجال محل الناس لزم [illegible] احلال

ما عطفت عليه وهو الثناء على الناس فيكون التقدير زيد افضل الثناء وذلك لا يجي لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من
اضيف اليه شرط ان يكون منهم ولقائل يا ايها الرجل غلام زيد منصب الغلام فلان الغلام لو نوى احلال الرجل الرجل لم يكن
الرجل في هذا التركيب واجب الرفع ولا نحو الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل
الرجلين لزم اضافة ابي الى الموقرة المفردة وهي لا يضاف اليها الا ان كان بينهما جمع متعدد نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزاء زيد
احسن او عطف على اي مثلها نحو اي ويك فارس الاحزاب واما نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد
مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين لا بكلمة واحدة وهي انما يضاف الى موصوف دال
على اثنين بكلمة واحدة واما قول الشاعر كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات فمن نوادر الضرورات

قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد اضربت عمرا
اخاه يعني ولاجل ان البيان في التقدير ليس من جملة اخرى والبدل في التقدير من جملة اخرى تعين البيان في هذه الصور وامتنع
البدل فيها اما نحو هند قام عمرو اخوها فلانه لو قدر اخوها من جملة اخرى لزم خلو الجملة الاولى اعني قام عمرو من
رابط يربطها بالمبتدا واما نحو مررت برجل قام عمرو اخوه فلانه لو قدر واخوه من جملة اخرى لزم خلو الجملة التي هي صفة
اعني قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف واما نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر واخاه من جملة اخرى
لم يكن هذه الصورة من باب الاشتغال قوله ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة لم يذكر المصنف ما اجتمعا
فيه كما ذكر في الحال والتمييز وقد ذكر ابن ام قاسم انه تلا اقسام احدها ان كل واحد منهما يدل على حدوث وصاحبه
الثاني انه يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع قوله وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل وذلك لانها لا تنصب
فاعلها ولا يتعدى منه الى المفعول فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم
وهو متعد اجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة لا تصاغ
الا من القاصر قوله وهي لا تكون الا للماضي المتصل بالزمن الحاضر في الشرح هذا مبني ما حكاه ابو حيان
عن بعض الناس وذلك ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال ونحوه ذهب
الشلوبين وابن مالك فقال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان
الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت
وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين قوله وغير مجارية في التوضيح وهي الغالب في المبنية من الثلاثي قوله
وقال جماعة انها لا تكون الا غير مجارية وفيه ترد وبانفاقهم على التمثيل لها بضامر وطاهر ومنطلق ومعتدل ومستقيم وقال ابن جني
في منصفه الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع انتهى
وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح ورد بانهم متفقون على ان ساطعا في هذا البيت وهو ... ساطع طيب ... ساطع

مهملتين بمعنى بيت صفة مشبهة مجاورا للمضارع قوله ولا يكون معمولها الا سببيا نحو زيد حسن وجهه او الجرة للمصنف في اوضح
المسالك اي متصلا بضميره او قام مقامه نحو مررت برجل حسن الوجه اي منه وقيل ال فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن الناظم الاولى نحو زيد بك فرح مبطل العموم قوله ان المعمول لا يكون
الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال
وفي التمييز ونحو ذلك قوله فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال وتهراق مضارع
هراق واصله اراق قلبت همزته هاء ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه لانتفاء علة الحذف وهي اجتماع همزتين
اذ كان حرف المضارعة همزة وينبغي ان يعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل ذكره استطرادا
لشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه المبني منه للفاعل وهو المفعول الثاني مع
ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه او ذكره دفعا لسؤال
يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث
فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول واسند الى ذي السببي ونصب سببيه كما ان حسن
فعل قاصر عن المفعول اسند الى ذي السببي ونصب سببيه فيسقط ما وجد مكتوبا بخط ابن السبكي وهو هذا
عجب فان تهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان اراد ان تهراق الدماء فعلوا ان
هراق صفة مشبهة وقد خالف في المراد لان تهراق عمل النصب فنقول وكذلك هراق فسوى انتهى قال
ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون الدماء منصوبا بفعل متعد دل عليه تهريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليها انشد بيت الزايدة ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول
ثان لان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي في اراق فعداه بها الى مفعول ثان وكان المعنى جعلها غير
جارية فهذا الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها فجعل الفعل اولا لها ثم ابدل
منه كما تقول اعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به انتهى وفي الشرح نحو بحر نصب الدماء على التشبيه بالمفعول
به مختلف فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم التعدي الى
مفعول ثان ضعيف انتهى قوله لان شرط ذلك تحرك الياء لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك بل شرط كون
الياء لاما فلو قال المصنف وهذه ليست لاما وعنده شرط ذلك ان يكون لاما لكان احسن قوله واما العطف
على محل المخفوض فيمتنع عنده شرط وجود المحرز كما سيأتي يعني في هذا الباب عند ذكر اقسام العطف والمحرز بميم مضمومة
فحاء مهملة ساكنة فراء في ... للطالب لذلك المحل كذا فسره المصنف فيما سياتي قوله لانها لا تعمل محذوفة ولا تعمل
معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا التعليل الاول لقوله ولا يجوز نحو مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه
ونصب الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنة بنصب الوجه وخفض الصفة في الكلام لف ونشر

قوله الثامن انه لا يتبع حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن
وجهه في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل المنقول برجل قاتل ابيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليت
المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المصنف توهم تقييد ذلك بذلك قوله التاسع انه يفصل مرفوعها ومنصوبها
يفعل بضم اوله وفتح ثالثه مبني للمفعول قوله قاله الزجاج ومتابعوه والمعنى ... مستندهم في ذلك عدم السماع من العرب
وحكمة المنع في الصفة انها لما كان سببيا استتر الضمير لكونه راجعا الى متقدم والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه
ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى في الشرح خرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدأ محذوف لا صفة لعينه
كانه لما قيل اعور عينه قيل اي عينيه فقيل اليمنى واقول وخرجه ايضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف هو
اعني قوله فظل طهاة اللحم الخ الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل
طبخ اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدر والمعنى ان الصيد كثر حتى
طبخوا وشووا قوله وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقى جر المضاف اليه في الشرح لا حاجة
بنا الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة
واقول قال المصنف في التوضيح انه ان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه وقد يبقى على جره وشرط ذلك
في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا ... نادر
ومن غير الغالب والله يريد الآخرة اي عمل الآخرة ولا يخفى ان خفض المضاف اليه في الحاق ... حذف المضاف وعدم
المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه اذا وقع في ... ثم قول المصنف كقراءة بعضهم
والله يريد الآخرة بالخفض ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول كقوله اكل امرء تحسبين امرءا ونار لان المحذوف فيهما غير
معطوف على مضاف بمعناه اذ الطابخ بمعنى المنضج لا ترى الى ما سيذكره المصنف في العطف عن البغداديين انه جوز
تقديره بالعطف على محل صفيف قوله الثاني انه يرد في الحال والتمييز وما اجتمعا قوله والتمييز لا يكون الا اسما يعني غير ظرف وجملة
ليكون فيهما الجملة والظرف قوله والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها لقائل ان يقول ان التمييز ايضا
قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا قوله انما الميت من يعيش كئيبا الخ قبل هذا البيت ليس من مات
فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء وفي الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب
كآبة مثل رأفة ورآفة وكأبة مثل نشأة ونشاءة فهو كئيب وامرأة كئيبة وكابا ايضا ورجل كاسف البال اي سيئ
الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس وفي الشرح والرخاء بالفتح والمد سعة الحال واقول هذا
التفسير يقتضي انه بالخاء المعجمة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم قوله والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز
مبين للذوات في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر

التبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ودارت سلما وعاش كافرا وان اراد والصفة فالمتبادر بها او غير ... فهم لكن يخرج
منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قلت هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس ولجلوس عمرو فيجب
التاويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهى ما في الشرح واقول سيذكر المصنف في آخر الكلام على الحال اختلاف
الناس في تاويل الحال التي تقع جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت لقيتك
وزيد قائم فان الحال هنا لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول والظاهر ان الحال التي هي لازم الفاعل او المفعول وقد
اشتهر العبارة عن الملزوم باللازم فكانه قال لقيتك ... قوله على انه ما ازرت ليلى الخ ... ينتصب بعد ذلك حافيا على
الحال ... والتقدير زادت بكاء الله ومن الضمير المجرور يجوز ان يكون حافيا حالا من الضمير ... فيكون
البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف توقف هذا البيت اعجمي ففؤاده ... مكان وطالت واعرب
فاعلا لكن بزيادة وحافيا حالا ... على حد قوله ... على حد قوله ولا ارض ابقل ابقالها ... الرقال
زرت البيت ولا يقال ... البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان هذه الواقعة
كانت في الشام قوله لان الحق قول الاعلم وابن مالك قال صاحب الكبير وذهب الاعلم ومنع الى ان الرحمن بدل وزعم ابن
مالك انه وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا من صيغ الصفة فجاء
على بناء لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قوله تعالى الرحمن علم القرآن قال ابو زيد
السهيلي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الى تبيين لانه اعرف الاعلام كلها
وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به الثناء وان كان يجري مجرى الاعلام
قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال قال في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة بال يجوز
ذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج عن الوصفية وعلية الغلبة يرد ان الرحمن لم يستعمل الا له تعالى فلا يختص
الغلبة وقد صرح المصنف في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم نحو لا
اله الا الله هو الرحمن الرحيم تعيين لهو ... دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن علما واقول انما استدل المصنف بان
لفظ الرحمن لم يستعمل في موقع من المواقع صفة ولا مجردا من ال لا يجوز استعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز في
نحو القائم زيد ولا يخرج عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانما يمنع الغلبة التحقيقية
لا التقديرية والقائل بانه علم يدعي انه علم بالغلبة التقديرية قوله وان الشيء الذي سال الزمخشري وغيره عن الحكمة
الجمع بينهما ... نحو ندمان ونديم وقيل معناهما مختلف فالرحمن اكثر مبالغة وكان القياس الترقي كما في ... اردفت
الرحمن الذي تناول جلائل النعم واصولها بالرحيم ليكون كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف ...
وقيل الرحيم اكثر مبالغة والذي يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فالغرض ...

مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى
فعيل يقول زيد رحيم المساكين كما يقال فعيل فاعل قاله الزبيدي حفيظ علمك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن انهما
بمعنى واحد ولم يذهب الى تأكيد احدهما بالآخر احتاج ان يجيء كل منهما بشيء لئن كان اصل الموضوع عنده واحدا احتج
بذلك عن التأكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وقال القرطبي رحمن الآخرة ورحيم الدنيا وقال ثعلب الرحمن
امدح والرحيم الطف وقيل الرحمن المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد قوله مع ان عادتهم
غير الابلغ هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض آخر تقديم الابلغ وهو ليس بصواب قوله كقولهم عالم نحرير
هو بكسر النون العالم المتقن من نحر العلم اتقنه قوله نحو مجرم هذا اجرت السؤال وانما كان غير مجرم لانه مبني على الاكثر
صفة قوله خشعا ابصارهم يخرجون هذا مثال لتقدم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي تبيان ابي البقاء خشعا هي
وفي العامل فيه وجهان احدهما يدعو اي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز
ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يؤنث لان تأنيث الفاعل تأنيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز
ان ينتصب خاشعا بيدعو على انه مفعول به ويخرجون على هذا حال من اصحاب الابصار وكانهم حال من الضمير في يخرجون
ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من يخرجون او من الضمير المحذوف
ويقول حال من الضمير في مهطعين قوله نجوت وهذا تحملين طليق هذا عجز بيت صدره عدس ما لعباد عليك امارة
وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات وقال في الصحاح هو زجر البغل قال يزيد بن مفرغ عدس ما لعباد عليك
امارة نجوت وهذا تحملين طليق وربما سموا البغل عدس بزجرهم انتهى وكان هذا الشاعر هجا عباد بن زياد بن ابي سفيان وكتب
هجوه على الحيطان فلما ظفر به الزمه بمحوه بأظفاره فضمنت [illegible] معاوية فجرى [illegible] ونفذ [illegible]
بعد لم [illegible] فلما افرجت عنه قال عدس ما لعباد البيت ومراد المصنف ان تحملين حال على مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف اي والذي تحملينه طليق ويستدلون به على ان اسم الاشارة يكون اسما
موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية او لم يكن قوله وقد وقعت بمثل السيد [illegible] قبل هذا البيت ووارده كانها عصب القطا
تثير عجاجا بالسنابك صهبا والعصب بالمهملتين مضمومة ففتوحة جمع عصبة وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة
الى الاربعين كالعصابة والعجاج الغبار والدخان ورعاع الناس وهو هنا الغبار والسنابك بفتح المهملة جمع سنبك بضمها
وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس والصهب والصهبة والصهوبة حمرة او شقرة في الشعر والاصهب بعير ليس
شديد البياض والسيد بكسر المهملة الذئب وفي الصحاح [illegible] بفتح الراء والجيم [illegible] متلبس بكسر اللام
اي [illegible] طويل القوائم [illegible] الجرداء [illegible] بالضم [illegible] والماء
في البيت الموقف وتحلب [illegible] قوله اذا المرء [illegible] الحي [illegible] كثرة [illegible] بالنماء للفعل [illegible] قوله فنهوه كان

لان مطغاه والمرتفعان مجذوف يفسره المذكور وهذا ذلك لان ابن مالك عنده انهما مبتدآن فانه قال في التسهيل في اذا وقد
يغني ابتداء اسم بعده عن تقدير فعل وفاقا للاخفش فكان على المصنف ان لا يترك فيهم ويقول فلا يصلح الا لاحتمال
لاحتمال ان مطغاه والمرتفعان مجذوف قوله وما ارعوت وشيبان اي اشتغل هذا عجز بيت صدره صنعت
في ابادي الاولا قوله فمررت [illegible] في الشرح يمكن جعلها كالبيتين السابقين اي ما يعمل فيه الناصب للتمييز محذوف ويفسره
المذكور والتقدير واشتغل شيبان اي شغل واتعب بعضا فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر واما
في الاول فلابد [illegible] على العطف بل [illegible] اي وما ارعوت في حال الاشتغال واسمي شيبا واذا كان كذلك تأول
واسمي مبتدا واشتغل خبر ولا يصح في مثل زيد تام تقدير زيد فاعلا لمحذوف يفسره المذكور به فاذن ينبغي ان يكون
تقديم التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المصنف قلت اما ان المعنى على الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل اسمي
فاعلا لمحذوف يفسره المذكور والواو في قوله وزيد تام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف
فعلها متنبئا بما ذكر ونحو هذا مذهب الجمهور وجوز المبرد وابن الطراوة وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير كما صرح
به المصنف في الباب الثاني قبيل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى ولذا كان كذلك انجر بالمثال لانه كلام مع ابن مالك
على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم حذف فعل مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن فيما وقع الجود قلت
هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك واما هو فلا يوجب ذلك قوله فرع الماضي قبل الا فقط حالا قوله وتخشى الجبال بيوتا
هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع في بعضها وتنحتون من الجبال بيوتا والآية الاولى في الاعراف والتمثيل بها هو الذي ينبغي
والتأسيس في الشعراء والتمثيل بها ليس على ما ينبغي لانها اشتملت على منصوب واحد هو مفعول تنحتون بخلاف الاولى فانها
فانها اشتملت على منصوبين قوله ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على
الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة
فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره فارسا
وان لم يكن بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة
شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت هاهنا اذا قلت لله دره لم يكن مشعرا بالفروسية ونحوها وكان
قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول والاختلاف بين ذلك بخلاف الحال المؤكدة وهنا امتناع الحال
المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلا ثبت التمييز ومثله الكلام في ابرحت جارا وعظمت جارا وقوله يا جارتا ما انت
جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضي واما الذي بينهما فرق لان معنى التمييز منه ما احسن فروسيته فلا
يختص في حال فروسيته الا بهذا وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته قوله فاما ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين في الشرح

لو قيل ان شهرا من كذا لما انهم من ان عدة الشهور ولا مبين لانه ان اشار الى الاول فواضح واما الثاني فلانه توهم من الاعداد من عدة الشهور
يبين لم ان اثنا عشر الاثني عشر شهرا فيكون التبيين الواقع في هذه الصورة بعد العدد الذي علم نصه من كذا لا مبينا كما في قولك لي
الذي عندي عشرون رجلا واقول ليس كذلك بل واضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهرا من كذا لما انهم من ان
عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين الاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة
الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى الخبر من عدة الشهور من كذا قوله واما اجازة المبرد نحو نعم الرجل رجلا زيد
زيد هكذا وقع في غالب النسخ والظاهر ان في بعضها وهو نعم زيد وجه ورود الابهام تدار تفع فيهو والفاعل فلا حاجة
الى التمييز وهذا مذهب سيبويه وممن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك قوله فالصحيح انه لا يعمل الا نحو خير
ابو حيان على ان في نعم ضميرا ونحوا تمييز آخر غير المخصوص وذا ابيك بدل منه اقسام الحال قوله ينقسم باعتبارات
فيه اشارة الى ان هذه التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة قوله بخلاف نحو اشتريته بدرهم فصاعدا
بمعنى متقاربين قال الرضي ومن الحال التي جاءت غير مشتقة ما يأتي الحال في نحو بينته بابا بابا وجاءوني رجلا رجلا
ورجلا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل الذي هو ما بطرأت ابي التفصيل بعد ذكر المجموع
بجزئه مكررا وكذا ان يأتي بيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا او
مفصلا كتبه اي مرتبين هذا الترتيب المعين وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا
اي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف فذهب الزجاج الى انه
تكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز
ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان تكيدا لادى ما ادى الاول والمختار انه منصوب بالعامل لا الاول لان
مجيء اسم الحال … في الجزء هذا … ولو ذهب ذاهب الى نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى
بابا فبابا كان مذهبا حسنا وزعم ابو الحسن انه يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء قوله تعالى
ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما في الشرح الذي نظم
انهم ارادوا الحق المذكور في هذه الآية وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم والمراد بما معهم التوراة وهو مصدق
لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب انتهى وفي اللب مصدقا حال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل
لما معهم وهو التوراة او التوراة والانجيل لانها انزلت على بني اسرائيل وكلاهما غير مخالف للقرآن وفيه رد على الذين لم
يصدق بها وفي اعراب ابي البقاء هو مصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا
وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين صاحبها الضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير
على حسب تحمل اسم الفاعل له وعندهم ان المصدر الذي ثبت عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم انتهى قوله

وقال بدر الدين بن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال المؤكدة مضمون لجملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه واعرفه
ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير احق واعرف وامر فيني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف
العامل هو المبتدا لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر
وانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو لازم الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال
في نحو ذلك قوله قال ابن مالك بد والذين ومنه هو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب لم يكن
الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد معموله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من ذلك الا على تجدده
تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم
بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول قوله ووقع للازمة هو بكسر الياء قوله
ومنه قائما بالقسط اذ لو … لا يقيد بذلك حتى اذا … انتصابه على المدح ومن انتصابه على النعت لاسم المبني فيها
على الفتح والملحق بالحال الفصل الخ … على شهد والحال من الضمير المرفوع وفي الكشاف فان قلت اليس من حق
المنتصب على المدح ان يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انا معشر الانبياء لا نورث انا بني نهشل لا ندعى لاب قلت
قد جاء معرفة وانشد سيبويه قول الهذلي ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ثم في الكشاف فان قلت
هل يجوز ان يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة
والموصوف قال التفتازاني … جواز … مقيد بالحال كالمطرف في … ونفي بيان جهة تاخير غير العلي عن
وكانها الدلالة على علو … وقرب منزلتها … جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستشهاد ونفي ايجاب
جواز ذلك فيما اذا كان المنتصب عنه معرفة كما في الآية والبيت ليس كذلك والفصل … لانه من قبيل الوصف
ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالجزء البدل … فيه لانه ليس باجنبي فهو … عن الفصل بالاجنبي من كل
وجه اعني المعطوف بانه من اتساعهم في الغير وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال الا انه
يتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من ترتب … ونفي بيان اتباع هذه الاتباع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة الكلمة
الواحدة اعني ما هو في سلسلة المتشوحة … فلا خفاء في انه بعيد غاية البعد فكان لا … ان يقول ثم كان قوله
يبعد واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود … الى التوحيد بل … على تعدد من ذكر
الصفة ورجوع النفي الى العبد … آخر غير قائم بالقسط فمدفوع بان هذا التركيب الوصف … الموصوف لان كل
مستحق للعبادة قائم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن … المطالبة بفائدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي
والجواب انها التعديل بعد التوحيد واستجاب الشهادة على الامرين قوله وقال جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد
مما قبلها في الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان الحال المذكورة هي الدالة على … الجامع لصفات الكمال والقيام

بالقطع منها واول منه المصنف ان الاولى كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها الرد لا لازم عليه يجب الفتح نحو
ولى مدبرا وهاتحو فيه لكنه ليس كذلك لكن في الكشاف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقا فان
قلت لو جاز ان اراده تعيين الحال دون المعطوف عليه ولو قلت جاءني زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم
الالتباس كما جاز في قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاءني زيد وهند
راكبا جاز لتميزه بالذكر وما وعلى المدح فان قلت قد جعلت حالا مؤكدة فما هذه الشهادة فهل يصح ان ينتصب حالا موكدة عن هو في لا اله
الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة والحال المؤكدة لا يستدعي ان يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عاملا فيها كقولك
انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على
المدح انتهى قوله ومنه ادخلوا خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون
وعكسه وهي الحالية نحو جاء زيد امس راكبا هكذا يقع في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ويقع في بعضها فادخلوها بالفاء
وفي الشرح اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما امنين في الاية
الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة اى لتدخلن في حال امنكم المحقق من الصحابة الى جعل الحال مقدرة ثم التحقيق
والنفس بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما مقدرة واقول ليس في كلام المصنف ما يدل على امنين حال
مقدرة وتمثيله بالاية للحال المقدرة يصدق باعتبار محلقين ومقصرين ثم في الشرح واما المثال فيدفع
الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد منه اللفظ المقارن لزمن عامله
واقول الداعي الى ذلك ايضاح المسئلة بذكر جزئي من جزئياتها فيكفي في المثال ما كم امكانه فيه وصحته ثم على ان ما هي
كلام المصنف ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن فيتجه والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية معناها ماض
عنه وعلى هذا فلا اشكال في كون امنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جاء زيد امس راكبا حالا محكية ثم الحال
التي جاء بها المصنف مقارنة نسيا لم تام مستصحبة فهذه الحال المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رايت
زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قوله ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة
المؤكدة لعاملها وهو سهو لان امثالها لتلك الامثلة الى ولى مدبرا وجاء القوم طرا ولامن من في الارض كلهم جميعا
ووجه السهو ان المثالين الاخيرين لما يتم تاكيد عامل الحال بل من تاكيد صاحبها قوله وقد اغتدي والطير في
وكناتها هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه بمنجرد قيد الاوابد هيكل اغتدى اذهب غدوة والوكنات
بضم الواو والكاف او بفتح الكاف او تسكينها الاعشاش الواحد وكنة قال ابو عمرو الوكنة بالضم موقع الطير حيث ما وقعت
والجمع وكنات ووكنات ووكن والوكر بفتح الواو وسكون الكاف عش الطاير في جبل او جدار والوكن مثله
الاصمعي الوكن ماوى الطاير في غير عش والوكر بالراء ما كان في عش والمنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل

وقيل الجرد القصير الشعر وفي الصحاح ويقال للفرس الى ادبيا الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته واشد صدر البيت
والهيكل الفرس الطويل الضخم قال الجاح وهي طرف هيكل قوله ويجوز ان يتقدم ويجري اى يدني الارض قال العيني يدبر
النحو الضمير الى الارض ثابت عوده الى ذي الحال الاية وهو ما في الارض قوله على باب اسما والشرط والاستفهام
ونحو ايا يريد نحو ها كم الجزية قوله واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وصلته في الشرح خبر المبتدا انما
هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده واقول كثيرا ما يطلق لفظ
الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمر كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فمن الاول قول ابن الحاجب في كافيته
في باب المبتدا او كان الخبر فعلا له نحو زيد والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في الفية
واخبروا بظرف او بحرف جر والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور وقد يطلق به من فعل او شبهه ثم في الشرح وعلى هذا
يبان في مثل قوله من يقم فاني اكرمه ان يكون جملة الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفاء جوابا للشرط جازم كما
قرره المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر المبتدا عند هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا
قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترن بالفاء ولها محل من الاعراب وهو
الرفع من حيث هي خبر المبتدا على هذا القول وحينئذ يندفع اعتراض المصنف الثاني على ابي البقاء حيث قال في
فصل ما ولابي البقاء في هذه الاية اوهام متعددة فضمنت مقالة الفصل بين الواو وصلتها وكون
تكذبون في موضع نصب لانه تقديره خبر كان وكونه لا موضع له لا تقدده صلة لما واستغنا الموصول الاسمي عن عائد
هذا كلامه وقد عرفت ان يندفع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين
على ان المصنف قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في اخر الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب مسوغات الابتدا
بالنكرة قوله لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة قال الرضي قال ابن الدهان وما احسن ما قال
اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز
الحكم تخصص المحكوم عليه بشيء او لا قوله نحو مثل بخل في الشرح من مثل خبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومثل بخل
على انها صفات لمقدرة ثم بعض من حق يوصف بالامثال والاحلال ويحتمل ان يكون بمعنى في ومعنى فالحصر والفوائت
مثل وقي مكثر وان يكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرج عن قولي مثل بخل وقي مكثر قوله فالاول نحو واجل مسمى عنده
في الكشاف ان التقديم هنا واجب لان المعنى واى اجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب
التقديم قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك هذا هو المنهي عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية
وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى الحكم العموم قوله ومن ذلك قولهم ضعيف
عاذ بقرملة عاذ بالذال المعجمة اى لجأ وفي الصحاح القرمل شجر ضعاف لا شوك له وفي المثل ذليل عاذ بقرملة

في الباب

قال ابو كان الفرزدق اذ يعود بخالد مثل الذليل يعوذ تحت القرمل قوله وقد ابهم شواهد رناب هذا مثل يضرب في الحج
اماداة السوء والمراد بذا ناب الحلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل
وعبارته في امالي الكافية وانما جاز ان يكون مبتدأ وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان
في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك هيهنا ووجه التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه
لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها
وبين الخبر الا بتقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز
ان يكون نكرة انتهى كلامه قوله ومن ذاك ذا المجاز الى او العطف من كلام المصنف وما بعده بعض بيت وهو
قد ذلك ذا المجاز ولا ادرى ابي بالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية ولبي
بتشديد الباء في آخره على انه بدلا كلام كلا عند المبرد اذا اضيف الى ياء المتكلم وعلى انه جمع تصحيح مضاف الى ياء
المتكلم عند غيره وما نافية وذلك جار ومجرور قوله والثاني ان يكون عاملا اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه
الذي اجازه هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان يمثل لهذه المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن ولقائم
الزيدان فليس النحو فيه لان الكلام انما هو في احد جزئي المبتدأ وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي اصلح النحاة
الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فتعريفه هو المناسب كلا يكتفى فيه طلب التخصيص
لكونه لتقريب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر من جزئي المبتدأ وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فينبغي له
ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نص عليه ابن الحاجب في وقوعه مبتدأ مع تنكيره الى ان يقال التخصيص بالعمل واول البس
كلام المصنف في احد جزئي المبتدأ وهو المحكوم عليه وانما كلامه في كل القسمين بدليل ما سبق له في المسوغ السابع قوله
او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك شجاع في الشرح لا ينبغي ايراد المثال الثالث وهذا المقام فانه قد غاب
على النحويين وقال لم يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف وادعى ان الواجب الحكم على الوصف المحذوف
في مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدأ ولا شك ان اسم التفضيل في نحو افضل منك جاء صفة لمحذوف فيكون الصواب
على رأيه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدأ لا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف فكانه نسي ما قدمه
قريبا او قيل لم ينس ما قدمه وانما بنى كلامه هنا على قول النحويين لا على ما استصوبه هو قوله وشرطه هذا ان يكون
المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود الاشارة بهذه
الى النكرة العاملة الجر وفي الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فهي تغني عن
البيت على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة ان يقول يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة جرا ان يكون نكرة لا معرفة فيكون
فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا عين ما انتقده على ابن جماعة فيما بالي حيث قال ومن الغريب قول ابن جماعة انه

من شروط العطف على المسوغ ان يكون المعطوف عليه لفظا وموضع قبل صورة المسئلة شرطا لها وقد تكلم ابن جماعة ظاهر في جعل صورة المسئلة
شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسئلته هي كون عامل المبتدأ الجر مسوغا للابتداء بالنكرة وشرطها ان يكون المضاف اليه نكرة او
معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذا غير ذلك وما قيل لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان
المبتدأ نكرة ففي اجرائه هذا شرط مبين للواقع ومخصص لمدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدأ الجر مسوغ للابتداء بالنكرة اعم بحسب المفهوم
من كون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق قوله والثالث العطف بشرط
كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به في الشرح اذا امتنع نحو رجل قائم فاي شيء لعطفه على ما يجوز الابتداء به او عطف
ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع واقول لما كان حرف العطف مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وجاعلا
المعطوف مع المعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في احدهما مسوغا له في الاخر ولا نسلم انه يمتنع نحو رجل قائم ثم يعطف على ما يجوز
الابتداء به او يعطف ذلك عليه نحو فانما ذلك جائز من اول الامر لان الكلام كشيء واحد قال التفتازاني في حاشية الكشاف
انه ليس في النحو [illegible] احتياج المعطوف على المبتدأ الى التعريف او التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء
بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند من لم يجعل [illegible]
ولم يذكره هو في المسوغات قوله نحو طاعة وقول معروف اي امثل سيذكر المصنف في باب الحذف من الباب الخامس انه يجوز ان يكون طاعة او قول
معروف خبر مبتدأ محذوف اي المطلوب منكم طاعة قوله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا في النوع الظاهر ان
قوله كما قدمنا وقوله وقد اسلفنا سهو فانه لم يتقدم ذلك ولا اسلفه في موضع من هذا الكتاب وانما ذكره بعد في الرابع من
مسوغات الابتداء بالنكرة كما يراه الان قوله والرابع ان يكون خبره ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة هكذا وقع في غالب النسخ وفي
بعضها والرابع ان يكون خبره مختصا سيسبق ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة واراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وبقوله او جملة او
العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها ظرفا او مجرورا او جملة لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن مالك
ولم يقل يكون خبرها جملة الا ابن مالك قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور الا هذا المصنف يعني
ابن مالك قوله وشرط الخبر فيهن الاختصاص المراد بالاختصاص هنا ان يكون المجرور بالحرف او المضاف اليه الظرف او المسند
اليه في الجملة صالحا للاخبار عنه قوله واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة ما شرط هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص
هنا في تسويغ الابتداء بالنكرة والاشارة والاولى بها الى كون خبر النكرة ظرفا او مجرورا او جملة والتاكيد الى مسوغ الابتداء بالنكرة
يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة لا شرط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل
في التسويغ وليس كذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر قوله والخامس ان يكون عاما اما بذاتها
كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واكرام الله في الشرع واما ان النكرة في المثال
الثالث وهو قولنا هل رجل في الدار محكمة ضرورة لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها بالنفي يوجب كونها

عام فان قلت عد هذا النوع من مخصصات النكرة التي سوغ الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم
تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقل ذلك وانما
عد هذا في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس بحد القسم تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الحجر في ان الاسم النكرة شبه
عموم ما ثال المعرفة من حيث انه يصلح المتعدد على البدل فساغ الابتداء به انتهى واقول وكلامه ايضا مبني على ان النكرة
لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص ضد التعميم وانما يريد به حصول المسوغ ثم انه قد يكون النكرة
في سياق الاثبات للعموم نحو تمرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم
في نحو هل رجل في الدار بنحو ما قرره المصنف في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امرأة بان يقال لما استفهم عن الحكم على الواحد من
الجنس من غير خصوصية لزم على في تحصيل الشياع **قوله** وفي شرح المنظومة لابن الحاجب ان الاستفهام المسوغ للابتداء
هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال الرضي لان الجواب في ارجل في الدار ام امرأة معين عند
المتكلم يكون احدهما في الدار لزوما متساويا رجل في الدار وهل رجل في الدار ورجل في الدار وامرأة لعدم لفظة ام الدالة على
حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدا انتهى **قوله** السادس ان يكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث
هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الظاهر ان قوله مرادا بها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المصنف
هذا في حاشية على التسهيل من قبيل ما المسوغ فيه معنى العموم وقرره بان المفاضلة انما هي بين جنس على واحد من جنس ثم انه لا يختص بشيء
انه يعمله على مفرد فيحصل الشياع انتهى والمثال الثاني من كلام عمر رضي الله عنه في الموطا ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها
وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى نحكم فقال الرجل لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة **قوله** السابع ان يكون في معنى الفعل
في تعليق ابن النحاس على مقرب ابن عصفور والسابع والعشرون ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على راي
الكوفيين والاخفش **قوله** ولنحو قائم الزيدان عند من جوزه يعني ان كون النكرة في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان
عند من جوز هذه الصورة وهم الاخفش والكوفيون كما تقدم ولا يخفى ان في هذه الصورة عندهم مسوغين احدهما العمل كما تقدم
والآخر معنى الفعل **قوله** وعلى هذا ففي نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان في الشرح
يعني بهما تقدم او لانه كون النكرة عاملة وبانه وهو هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رايه ثلاثة امور
هذان وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لان الكلام في المبتدا الذي
هو محكوم عليه والوصف المذكور من الثاني لا من الاول انتهى واقول ليس الوقوع في سياق النفي مسوغا في نحو هذا المثال وانما هو شرط
للعمل او شرط للاكتفاء بالفاعل عن الخبر كما سبق له المصنف وفيه خطأ بحافظ كونه مسوغا او شرط المسوغ اولا هو
آخر وقد اسلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتدا لا في المبتدا الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب
حفيظ التقديم والآخر كون الخبر ظرفا مختصا **قوله** والثالث ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انما هو في العمل

نعم في المضروب لا في المطلق الحمل ونحو ذلك ان العمل في اللفظ مع [illegible] يكفي فيه الاعتماد فقط **قوله** اذ لا يجب [illegible] ان لا يخلو الحال عن ان يفاجئك عند
خروجك اسد او وحل اي يخلو الحال من ذلك فيفيد الاخبار وانما قرنا كلامه بهذا لانه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا لان نفي النفي
اثبات **قوله** سرينا ونجم قد اضاء اي سرينا سرينا ليلا واسرينا بمعناه وبدا ظهر والمحيا الوجه والشارق هنا الكوكب **قوله** وعلى الثاني اذ
ما ذكرناه في المسألة قبلها اشير الى قوله في المسألة السابقة اذ لا يجب العادة ان لا يخلو الحال عن ان يفاجئك عند خروجك اسد
او وحل تقريره هنا اذ لا يجب العادة ان لا يخلو السرى من اضاءة نجم اي يخلو السرى من ذلك **قوله** الذيب يطرقها في الدهر [illegible]
الحين [illegible] والضيف المضروب بيطرق ما يد الى الغنم والمدير الشفرة وهي السكين العظيمة وقبل هذا البيت تركت منا [illegible]
الذيب راعيها وانها لا ترى آخر الابد **قوله** ولا يحسن ان يكون بدلا من اليا في الشرح بل يحسن ان يكون بدل اشتمال
من ضمير المتكلم في يريك ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبتني وجهك او بدل
اشتمال كاعجبتني كلامك او بدل كل مفيدا للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا والرابط موجود في البيت انتهى
واقول بل هنا مانع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث يشعر به اجمالا ويتقاضاه بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له وليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة **قوله** عرضنا [illegible] الخ عرضنا بمعنى امتعضنا وتضيق
والتبريح الشدة والجهد والوجد ضج الحزن **قوله** ولا دليل فيهما اي في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر الابيات
على قصر الاستدلال بها بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فان ذلك لا وجه لقوله ولا دليل فيها وكلام
ابن مالك مستقيم نعم ادعى انها متعينات للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعين بقيام الاحتمال واقول بل له
وجه لان الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه انه الاستدلال لا مجرد التمثيل **قوله** وما ذكره من المسوغات لم يذكر
المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا نحو لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن
ولعله انما لم يذكره لانه راى دخوله في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة واودى هلك والمقة الحب واستقلت
مضت والظعن بمعجمة فمهملة مفتوحتين السير **قوله** وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وجد بخط المصنف ترى
بالنون لكن قال ابن بري في رده لمناقشات ابن الخشاب على مقامات الحريري اعلم ان السجع في النثر ضرورة تضاهي
ضرورة الوزن في الشعر في الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك الا ترى انهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر كقولهم في صغر
يا للقمر ثلاث دمع وكان قياسه دمع بسكون الميم اتباعا لغيرها ثلاث مؤد وثلاث ظلم تحذف التنوين منها كما
حذفوه في الشعر في قولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى فحذفوا التنوين من ترى ومرعى اتباعا لقولهم ترى فكون هذا **قوله**
اما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء اما الى ما في الشرح يعني قولهم اما في الدار رجل وهذا قدح في هذا المثال
الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة المقررة الا ترى انها صادقة على قولنا اما تام رجل والاحتمال

قال ٤
ما نظر
شال ٤

الذي ابداه المصنف غير مسلّم قيد قوله واما الثانية فلاحتمال جعل الاول البدلية في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع الشاطئين اذ هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ذلك بل حتى يعتذر والرابط فان التركيب صحيح بدونه ولم يجز بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا يحتاج الى تقديره وذلك آية كونه بدل كل فان قلت اذا كان مجموع الشاطئين هو البدل فالواقع كل واحد من الجزئين على انفراده مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزئين مرفوع يحتاج الى العامل ولم يتجه ولا في ذلك جواب الا تضييرا فتى ما قوله كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عدة من انواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد منهما ما يعمل في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابي علي وقالوا لا لا تعبر عنه بغير لفظ الوحدة الاتحاد فلا يقال فحلو حامض خبراك وانما يقال الخبر قال ابو علي الفارسي ان في حلو حامض ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامها وقال الاكثرون لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدا ولا يتقدم احدهما ويتأخر الآخر ثم الاشتراك انما نظير بدل التفصيل في باب الخبر قولهم الرمان حلو حامض وانما نظيره بنو زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر فان تعدد الخبر فيه لتعدد صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر بدون عطف قوله لاحتمال التشهي الاول الجزء يعني وشهر الثاني والثالث معطوفان عليه والجزء في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصالة والثالث بطريق التبعية كقولك بنو زيد فقيه وكاتب وشاعر قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امرأة في تاريخ النحاة للوزير القفطي وحبيب اسم امرأة عندا كثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف كتبهم ليس فيه تنبيه على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب ولغات العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب الى امه وهي حبيب وانه ابن ملاعنة وكان ببغداد يأكل لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين قبر من ذي اقسام العطف قوله ولذا عند المحققين ثلاثة ثبوت احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح في الشرح فينتقض بنحو مررت امرأة ما الحجر ليست وحو كما الحان هذا يجوز ذكرها مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امرأة ما الحجر ليست بالنصب على ان الاصل رب امرأة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في حروف الجر حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا وانه لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا واول كلامه انه لا يقال امرأة صالحة ليست بالنصب على ان يكون الاصل رب امرأة صالحة ثم حذف الجار واوقع الفعل على المجرور اذا ماتت قرينة تدل على ذلك قوله تمرون الديار ولم تعوجوا هذا صدر بيت عجزه كلامكم علي اذن حرام قوله فان لم يجد من دون عدنان والدا ومن دون كل فلتزعك منح الذي كذا وجد مضبوطا بخط المصنف ونلك اي نك اله وزعته اوزعه وزعا اي كففته والوازع بالذال المعجمة اللاتي جمع عاذلة صفة للمرأة والجماعة قوله منضح منضيف شاء او نقدير محملا وقد تتم جوابه هذا نصف بيت لامرئ القيس من كلام عليه وجوابه

نسخة

ما نظ

وبدل به في آخر الكلام على ان الفرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة قوله وهي تراد وعاملين ان والابتداء على قول واصل وهي الخبر هذا على ان ابن الحزمين ان الابتداء عامل في المبتدا والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان المعطوف فيها الخبر مقدم ومعطوف على الخبر المذكور قوله ولكن شرط الفراء صحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم هذا صدق على الاسم المبني نحو هذا والاسم الذي اعرابه تقديري نحو موسى قوله ووجهها اي الكسائي والفراء على صحة الرفع قبل الخبر بما يجوز ذلك لكن الفراء يشترط خفاء اعراب الاسم والكسائي لا يشترط قوله خليلي هل طب اي الطب بتثليث المهملة وهو في اللغة الاصلاح والسحر والعادة والصدق وفي الاصطلاح علم بقوانين يتعرف منها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها ليحفظ حاصله ويحصل غير حاصله ما امكن والمراد به هنا الدواء وباح مكلم صب او الدنف بفتح الدال المهملة وكسر النون الذي مرضا ملازما قوله والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اي كذلك هذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف قال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئين التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم انتهى قوله فمن يك امسى الخ هذا البيت لضابئ بن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم وضابئ بضاد معجمة والف بعدها موحدة مكسورة فهمزة وفي الاساس الماء في حله في منزله ومأواه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة وكان ضابئ استعار كلبا من بعض بني نهشل يقال له قرحان فطال مكثه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه منه غصبا فرمى امهم بالكلب فشكوه الى عثمان رضي الله عنه فحبسه عثمان ثم لما قتل عثمان انفلت من الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض عليه اهل الكوفة عند التوجه الى المهلب مر به منهم وهو شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بديلا فقال الحجاج نعم فقال له عنبسة بن سعيد هذا الذي رفش عثمان فرده الحجاج وقتله والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثبت في غير نوع العقل ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الوطن لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم ليأتي الاخبار عنهما معا دفعا لهذا التوهم ويجب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير في قوله فاني وقيار بها لغريب قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فاني وقيار بها لغريب قوله ويضعفه تقدم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها هذا اذا قدر خبر المبتدا مقدما على خبر ان واما اذا قدر مؤخرا عن خبر ان فلا لزوم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها قوله المسألة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسألة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منهما الحذاق يعني من المسألة الثالثة والرابعة لان المحل فيهما ليس بموجود لان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لانه لا يشبه الفعل ولا يعمل في اللفظ

حتى يكون بال او منونا او مضافا يعني الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه وهو هنا مضاف الى متبوعه وفي الشرح الى مذهب
سيبويه والجمهور وانظر تعليل المصنف للمنع بما ذكره هل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا او نصبا لزم
اعمال الرفع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا
فان المصدر عامل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل ماذا اراد فلم يتضح لي مقصوده وذكر
الشيخ لنا مقصوده وهو انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور لزم اعمال الرفع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى غير
ذلك المعمول وغير متبوعه فلا اشكال في ذلك بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا ولا ينبغي ثم في شرح التسهيل لابن ام قاسم في باب
المصدر وظاهر كلام المصنف يعني ابن مالك جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين
وذهب سيبويه ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو فجاز في العطف والبدل
ومنع في النعت والتوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضي في باب المصدر ويحمل التابع على محل المجرور
ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن عصفور هذه العلة موجودة
في التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه من جملة اخرى على ان العامل في الاول منه وكذا في عطف النسق وقال الاندلسيين
الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر قوله واجازه قوم من الكوفيين
وجماعة من البصريين وابن مالك من المتاخرين قوله وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل ونحو ذلك ان الجعل ان اريد
به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصبه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل الزمن المستمر كان بمعنى لانه اذا حمل
على الماضي فان اضافته محضة قال التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين على انه اذا حمل الزمن المستمر كان بمعنى لانه
فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا
الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فيجعل الاضافة حقيقية
وتارة جانب الآتي والحال فيجعل لفظية والتعويل على القرائن والمقامات وقال ايضا عند الكلام على قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا وهو كونه في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار ايضا
ما اشكل كونها غير حقيقية على اسميه به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر في بحث الترصيف [?]
ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي يجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين
والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا فلا يلزم ما الغير الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل
سكنا منصوبا بفعل محذوف قلنا قال فانه هذا هو المختار وما يقال انه لما ابعد معنى المضي من شبه الفعل في معنى الاستمرار
او الحكي فمنع لان شبه الحالي انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا اشترط معنى الحال او الاستقبال الذي هو
حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يجيء بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يبعد من شبه الفعل

الفعل بخلاف معنى المضي وثانيا ان اللام الموصولة يدخل على الذي بمعنى المضي دون الذي بمعنى الاستمرار وثالثا المعتبر في الكون صلة
هو محض الحدوث الذي هو اصل الفعل حتى قيل انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة الحرف محافظة على كون اداة
اللام التي في صورة حرف التعريف اسما صورة والاستمرار بعيد عن معنى الحدوث الفعلي فكان بمعنى مفرد فلا يقع صلة
بخلاف المضي وقال السيد الجرجاني عند قوله تعالى مالك يوم الدين واجيب ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر
مالكا ومضافا الى اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابليه روعي الجهات معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة
الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية والحق ان في الشيء لا ينافي كون الاضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل ويحكي انتقال
الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي متعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه
دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المصنف انه ناقض كلام صاحب الكشاف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة واثبت له العمل
مع ذلك وانما تتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه انا لا نسلم ان بين الاضافة المحضة والعمل
تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل معرفة اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك اعجبني ضرب
الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري ان يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى المضي واعملته حملا
على اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا
كتب رايت من تقدم في دفع التناقض كما ان احدا لم يقل انه ثم وقفت بهذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشاف
للطيبي وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جهة
العلة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فقط يكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية
للعمل واما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة
للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف
اليه انتهى واقول هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازاني وذكر في بحر الزيق [?] بصيغة المجهول يقتضي ان غيره قاله
وسيذكر المصنف ايضا هذا التناقض الذي في كلام الزمخشري في ثالث الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قوله
قد كنت داينت بها يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من وافر الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف [?]
وفي الصحاح وقد افلس الرجل صار مفلسا كانما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثاء
واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال اقهر الرجل صار الى حال
يقهر عليها واذل الرجل صار الى حال يذل فيها واللبان الحنظل فقال لولد بن منزلنا ولبنا نادم طاهر قوله ما الحازم الشهم الخ
الحازم الضابط لامره الاخذ فيه بالثقة والشهم الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع قوله
وكما وقع هنا العطف في المجرور وقع في اخبار المجرور حمل المجرور منها على الحجر وملتا وكنها في ان الفائت في كل احد منها عمل في نع

من الكلام ولا يعمل في نوع آخر منه قوله فان معنى لولا اتيتني فتصدق ومعنى ان اتيتني اصدق ولصدق الشيخ قد يستشكل هذا بان
التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يحمل معناها على الاخرى ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه
وضعا لكن المقام يدل عليه وذلك ان التصدق والصلاح لما كانا محبوبين مطلوبين معلقا على التاخير الذي هو سبب الحذار
كان ذلك منها الطلب المبتدأ تاخيره اياه لنفع التصدق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما يقول
ربنا لو فتنني ملت صالحا فيكون شيئا طلب الرجوع في هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيضية
قوله وقال السيرافي الثاني هو عطف على محل فتصدق كقراءة الجميع غير ابي عمرو من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم بجزم يذر عطفا على محل فلا هادي له وفيه نظر بان صاحب البحر قال ان فتصدق ليس في محل
جزم بخلاف فلا هادي له لوجود الفاء فيه الا ترى انه لو وقع موقعه فعل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف
على التوهم ان العامل في العطف على المحل موجود دون اثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره فظهر ان الجزم انما
على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني لا على المحل لعدم الشرط والجزم يدل على العكس من ذلك قوله وان والفعل في تاويل
مصدر معطوف على مصدر متوهم في الشيخ قد لا يحمل ان المصدر معطوف على مصدر متوهم حتى يكون من عطف
المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل يقول ان المصدر والمبتدأ من ان وصلتهما مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط
مقدر لانه في تقدير فيصدق ثابت واكن فالفاء حينئذ داخلة في الجواب واكن معطوف على محل الفاء وما بعده كقول الجميع
في فلا هادي له ويذرهم وقد سلف المصنف الاشارة الى شيء من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي
لها محل من الاعراب قوله وبابي القولات في قول الهذلي الى آخره يريد بالقراءتين قراءة غير ابي عمرو والخليل وقول السيرافي
والفارسي وقد تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة (والباب الثاني) من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله اي نفى ابي الذي نويا
اسم مقصور مضاف الى ياء المتكلم على لغة هذيل كقوله سبقوا هوي واعنقوا لهواهم قوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا هذا
عجز بيت صدره معاوي اننا بشر فاسجح ومعاوي مرخم معاوية واسجح سهل وارفق قوله وقال ابن الفارسي اي العطف
على التوهم في المجزوم قوله وانما الجزم يصير على معنى من اي على توهم ان من شرطية متى تجزم بها قوله وقيل بل هو يصبر بتسكينه
للوقف اي قيل ان يصبر مرفوع وسكن لنية الوقف قوله او هذه الياء لام الفعل او هنا ليست للتخيير ولا للشك بل
لتنويع الاقوال قال صاحب البحر وهذا احسن الاقوال ولا يرجح الى قول ابي علي ان هذا مما لا يحمل عليه لانه انما يجيء في الشعر لا في الكلام
لانه [illegible] البحر قد نقل الاتفاق قوله فيمن فتح الباء ابن علو ويحيى وحفص وزيد بن علي قوله كما مر قال [illegible] هنا
للزمخشري هكذا يقع في بعض النسخ الكشاف وفي بعضها وهبنا لها والمناسب [illegible] هبنا لها بالفاء وضمير المؤنث لان الاية
نعشوا به بالفاء وضمير المؤنث وانما اضيفت الى [illegible] بالبشارة لان النساء اعظم سرورا بالولد [illegible] لم يكن لها ولد وكان
لابراهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسمعيل قوله مشائيم ليسوا مصلحين الى آخره لم يذكر الزمخشري من هذا البيت الا الصدر

نصفه الاول على انه شاهد ولم يقع في خط المصنف كلمة مشائيم بل وقع ليسوا مصلحين الى آخر البيت والبيت للاحوص الرياحي
ويروى مكان يبين تشئم وناعب اسم فاعل من النعب وهو صياح الغراب وانما جعل الزمخشري من العطف على التوهم لانه اورد
على جره بالعطف على مصلحين فقط وعلى النصب بالعطف على محله قوله وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب عطفا
على محله الظاهر ان يقول عطفا على اسحق او هنا للتنويع لا للشك ولا للتخيير قوله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين
العاطف والمعطوف على المجرور انما توجه لرد الاول ولم يتعرض لرد الثاني لان رد الثاني فهم مما سبق من اشتراط العطف على
المحل امكان الظهور في الفصيح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصيح قوله ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله يعني بلوى لا على الوجه
الوجه الاول مفعول لاجله لكن بطريق التبعية قوله واما المنصوب فقالوا كقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حالا على معنى
ودوا ان تدهن هذا وجه في الاية وتقدم في لو وجه آخر وهو جعل يدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر والمبتدأ منها ومن
صلتها معطوفا على المصدر والمبتدأ من لو تدهن بناء على ان لو مصدرية وفي البحر قال هرون في بعض المصاحف فيدهنوا
قوله فالخبر لعل يعتمد بانك كتبته الخ [illegible] لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض هذا تمثيل لمجيء [illegible] ان في خبر لعل بان
قوله ولبس عباءة وتقر عيني هذا صدر بيت تقدم في لام ويقع في بعض النسخ هنا وفي لام ولبس بالواو وفي بعضها
هنا للبس باللام بدل الواو قوله ومع هذين الاحتمالين فيدفع قول الكوفي هكذا وقع فيما رايناه من النسخ والاولى فيندفع
وسيذكر المصنف في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان ما تطلع يجوز ان يكون جوابا للامر وهو اولى [illegible] قوله على تقدير
ليبشركم وليذيقكم حال مبشرات على ليبشركم وهو مسبب [illegible] ومعطوف عليه ليذيقكم قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليرسلها
كذا وكذا اي ولتجري الفلك بامره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون ارسلها فلا يكون عطفا على التوهم قوله علم تقر افتنى هو
بفتح المثناة الفوقية منها اما الاولى القطع فيه واضح قوله عرانا لم يانسا [illegible] الى اليقين هنا وفي قوله [illegible] المعنى انه لم [illegible]
باليقين صفة لمحذوف تقديره في الاول بخبر يقين وفي الثاني بالخبر اليقين قوله لانه يصير منفيا على حدته كالاولى اذا
جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب اذ الاولى متعلقة بتصير والثانية متعلقة بمنفيا [illegible] والجمع ما يقابل على حدته فقط
قصدا
ما قيل ان نفي الجمع يكون مع الواو واما الفاء فيكون معها اما نفيهما او نفي الثاني وكلاهما نفي مراد قوله واما اجادتهم
في المثال الثاني في كلما لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان لاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا
والمثال الثاني هو ما تاتينا فتحدثنا قوله وقد يحمل [illegible] بان يكون معناه ما ياتينا في المستقبل فيحدثنا الآن
قال الرضي ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان نصبت بعد
الفاء على القطع والاستئناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا [illegible] بالحال
بالحال قوله وفي السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل
هذا كلام ابن عطية لا لان عبارته ولم تنصب في جواب النفي ليتناسب رؤوس الآي [illegible] الوجهان جائزان واعترض عليه

ابو حيان فقال الظاهر ان الاعراب مستوي الرفع والنصب وان معناه واحد وليس كذلك لان الرفع لا يكون متسببا بل يوجع عطف
والنصب يكون متسببا وفي تفسير البيضاوي فيعتذرون عطف على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقيبه مطلقا
ولو جعل جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن ثم اوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه قوله فلا يتأتى العذر
منهم بعد ذلك يعني بعد نفي الاذن لهم في الاعتذار ونهيهم في ذلك اليوم عن الاعتذار واما الاول فلان الاعتذار بالكلام
ولا تتكلم نفس في ذلك اليوم الا باذنه واما الثاني فلان ما نهي العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قيل انه لا منافاة
بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار قوله وزعم ابن
مالك بعد الواو انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو جار على مذهب الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ والسبق على ما
ينبغي وكانه سقط من الناسخ كلمة غير وقد وقع في بعض النسخ وهو مشكل على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان مذهبهم نفي الاذن ونفي
الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار قوله ولصحة الاستيناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء لا تنطق ولا
اليوم على اختلاف المواقف اللام في لصحة متعلقة بيحمل وفي الكشاف في سورة هود فان قلت كيف يوفق بين هذا وبين
قوله تعالى يوم يأتي لا تكلم نفس الا باذنه وبين قوله يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففي
بعضها يجادلون عن انفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يختم على افواههم وتكلم ايديهم وفي الشرح ظاهر كلام المصنف
يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب والراجح خلاف ذلك لانه قال في الايضاح ويجوز ان يكون مستأنفا فيكون المعنى
بانهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع
انتهى قوله ولا يؤذن لهم ولا انهم ثبت يعتذرون في موقف آخر قوله تنبيه لا تأكل السمك وتشرب اللبن ان
جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما اي الشيخ ولي غير نظر اذ لا يجب لشيء ان يكون النهي عن كل واحد منهما
على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما في لا انا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي كل منهما على كل
حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فعلى المجيء بلا اصالة الكلام صار في المعنى الاول واول ما يرفع هذا النظر ان معنى قوله
والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا ولا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما قوله عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون
هذا هو المشهور بين الجمهور وقال السيد في حاشية المطول ان منع البيانيين انما هو في الجمل التي لها محل من الاعراب فنقل عن مكي
العلامة يعني صاحب الكشاف في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد وكما قال الجيد مع
على جوازه في قوله تعالى حكاية حسبنا الله ونعم الوكيل قال هذه الواو الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل
وليس هذا الي انه خص عاما بالجمل المحكية لهذا القول اذ لا فرق بين مسكن في حسن قولك زيد ابن صالح وما اعتقد
وعمرو ابن بخيل وما اوده وقال ايضا في باب الفصل والوصل ما يدل على جوازه انهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها
محل من الاعراب اولا وعلى الاول ان قصد التشريك لها الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد وذكروا

وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة ولم يشترطوا في عطف ما بين المفردين فقد جعلوا
الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشاء
على الوجه فائدة العطف بالواو من التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا
يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال معتبرة يعني بانها ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره وجاء به في القسمين لكان ذلك التقسيم
وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايعا فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ان اوجب
كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب او لا فان الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات
وليست النسب بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية خصوصا
في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة
بذاتها فتعتبر احوالها العارضة لها انتهى قوله واجازه الصفار والجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة
اي ابشرهم قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر الذين في سورة
الصف اي بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وفي شرح التلخيص لبهاء الدين
السبكي ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين
لانه منعه من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره
بآية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ان مذهبه ان الانشاء لا يقبل
التعليق باقيا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتيج الى تاويله بما يكون خبرا في المعنى فكان التقدير في الاية فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا فلا اكرام النار وحذرتم منكم فالامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الانشائية عليها وهي
الانشائية لفظا ومعنى كما هو ما لي انتهى ولقائل ان يقول وجه الاستدلال باية البقرة تقدم اعدت للكافرين وهي جملة
خبرية على وجه مطلقة لقول ابي حيان في البحر ولا يتضح ان يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم يتفق معاني الجمل كما
ذهب اليه سيبويه وقد استدل لذلك بقول الشاعر تناغي غزالا البيت وقوله اي الفضل وان شفائي عبرة ان سفحتها
البيت ولجاز سيبويه جاءني زيد ومن ابوك العاقلان على ان يكون العاقلان خبر مبتدأ مضمر قوله وان شفائي الخ
هذا البيت من معلقة امرئ القيس والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع وهراقه بزيادة الهاء على غير قياس
والرسم الاثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي او اسم مكان من عول الرجل اذا بكى فاعلوه او اسم مفعول بحذف
الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه قوله تناغي غزالا الخ في الصحاح والمرأة تناغي الصبي اي تكلمه بما يعجبه ويسره
والمآقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف والمآق لغة فيها والمأق مما يلي الاذن ويجمع ايضا على آماق وامآق مثل
ابار وآبار كذا في الصحاح وفي القاموس هو طرفها مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين او مقدمها او مؤخرها

والانشاء بكسر الهمزة والميم وسكون الشين بينهما او هما الدال العجز يكحل به قوله واستدل الصفار بهذا البيت وقوله الاشارة بهذا الى
الذي مطلعه تناغي وقوله يجوز العطف على هذا فيكون الصفار وشارك من استدل بالبيت الذي مطلعه تناغي وانه
بالاستدلال بالذي مطلعه وتأمله قوله واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له
مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر عمرا بالاطلاق
ويجوز عطف على اتقوا قال التفتازاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد
يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين
الاخيرتين على مجموع الاوليين ويجوز ان يكون معطوفا على فاتقوا وجعله بالشرط المذكور وان تبشير المؤمنين
ايضا مترتب على عدم معارضة الكفرة القرآن والا لم يكن معنى انه لا يثبت صدق النبي ولا يكون تصديقه سببا لنيل
الثواب كانه قيل فان لم تأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار وانها للكافرين وبشر المؤمنين
بالجنات ايها النبي او ايها المبشر ولا يخفى ما في الوجهين من البعد سيما الثاني في جعله بالشرط تكلفا وعطف الامر لمخاطب
على الامر لمخاطب آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة وذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس
كانه قيل قل كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الظاهر ان المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم بيانا انه ربما
قال السيد في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المصطلح في هذه المباحث بل اريد معنى المجموع اي
المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف
اي ليس من باب عطف جملة على جملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى اخرى مسوقة لآخر
والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي
هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت اليس في قولنا زيد يعاقب بالقيد والاسار وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض على جملة اخرى مسوقة لغرض آخر بل هما جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت
احديهما على الاخرى قلت اراد بهذا المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله
ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما وفهم منه الباقي منهما كانه قيل زيد يعاقب بالقيد
والاسار فما اسوأ حاله ... وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وبالاريد قوله ومعنى
هذا بشر هؤلاء المعاندين بانه لا حظ لهم في الجنة يريد انه يوهم منه التعريض ... السبب
السبب ... الدالة على التجارة التي هي الايمان سبب ... سبب الغفران ... سبب النفي ان
وهو الدلالة ... مقام سبب ... قوله لان تخالف القائلين لا يقدح هذا جواب عن قوله ولا يقدح
في ذلك قوله ولان في جعل ... للتفسير جواب عن ... ولا ان يقال في ... انه تفسير التجارة الى ان يقول

انه نزلت لاشتين التفسير بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب ويحصل الغرض على هذا التقدير قوله بان يكون معنى الكلام السابق الى آخره
ينجيكم من عذاب اليم انما احتاج الى هذا لان الجملة الثانية ان يكون كالبدل انما الحسن حمله عليه ان كان مفردا او يدل على معنى جملة يمكن
ان يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة قوله وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا ايها يعني بالامرين الامر الذي في
آية البقرة والامر الذي في آية الصف وتقديره في آية البقرة قل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية
الصف قل يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة الى آخر الآية وفي حاشية التفتازاني ولا يخفى ما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام
على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي ص الا بتكلف وهو ان يكون مسوقا على طريق كلام
الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة يليق بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزل الله على ... وذهب بعضهم الى انه عطف على قل مرادا
قبل فانه لم يفصل او على محذوف يقابل بشر اي فانذر الكافرين وبشر المؤمنين قوله مثلها في هل يهلك الا القوم الظالمون
هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها بالفاء وليس بصواب لان الآية ... في الاحقاف وهي فهل يهلك
الا القوم الفاسقون واذ قد استدل ... الظاهر ان الاشارة الى قول الشاعر وقد تقدم ذكر البيت ويرد عليه ان المستدل
بها انما هو الصفار وحده فكيف قال استدلا ... ان الاشارة الى البيت والى الذي مطلعه تناغي وان الضمير
في استدلا للصفار والمستدل ... الاستدلال بالذي مطلعه تناغي قوله وحكم بانه قيد متوقف على النظر فيما قبل
من الابيات هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذا قولان وفي بعضها وانما حكم بانه قيد وهو ظاهر قوله واما ما نقل
ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه في الشرح الذي نقل ابو حيان عن سيبويه انه اجاز ان يقول جاءني زيد ومن عمرو العاقلان
ووجه الغلط الذي اشار اليه المصنف ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده انه
الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في المنعوتين وانما اراد به الوصف المقطوع بتقدير ...
الرفع ووجه النصب فحمل ابو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان ذلك يصح المسئلة فقال اذا كان العاقلان
خبر مبتدأ محذوف جاز وقبل المسئلة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه صرح بامتناع المسئلة
مع وجود الوصف المقطوع وانما اراد الصفار ان ذلك النعت المقطوع المبتدأ والوجه ... والنعت الصناعي ... ان يقول
من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لعقد ابن سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء و
بابه ما ذكره المصنف من انه قد يكون للشيء احوال ويقتضي على احديها لاقتضاء المقام له قوله عطف الاسمية على
الفعلية وبالعكس قوله والثاني المنع مطلقا حكى ابن جني انه قال في قوله عاضها الخ هكذا رايناه في النسخ بغير واو وقيل انه وقع في الشرح
والثالث المنع مطلقا حكي عن ابن جني وانه قال ووجد في بعض نسخ المغني في هذا المحل حكي عن ابن جني انه قال بعد ذلك ونشبه
ان يكون ذلك ... هذا القول يعني انه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا
هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره ابن جني ان الاحسن ... ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب

معه قبل القسم فلا يتنزل الباء منزلة الناصبة ان الاحسنة ثم ... الى آخر الكلام على ان كلام الرضي على نحو هذا الآية وانه قد
فيه مضاف ابدا او هو العامل في مدخول الواو وفي الظرف والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى فيكون العطف حينئذ على معمولي
عامل واحد قوله المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة قال الرضي ... وضعه ...
مفسره بعده قلت قصدوا التفخيم والتعظيم في ذكره اولا مبهما ان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور
على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا وبالتفصيل ثانيا فيكون
آكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله ... يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقديم المفسر
قلت الذي ادى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفة لكن ...
يحصل بعده ذكر مبهما ... الى التفسير فيه كالابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها با
لنكرات وانما حكم ابتداء بانه على صفة من التعريف لانه حصل ... يذكر المفسر بعده ... كالمضاف
الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويجب تأخير التمييز
عن نعم وبئس واما تأخيره عن المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب سيبويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون
الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح قوله ويلحق بها افعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة افعل الذي
يراد به المدح او الذم قد يكون بناء من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسرها وقد يكون من فعل بفتحها نحو حسن
الرجل زيد وعلم الرجل زيد وقضو الرجل زيد ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس ان يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس
واصل ساء سوء بضم الواو قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي كبرت بسكون الباء ... قوله وعند الفراء والكسائي
ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل وقد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائي ان النكرة المنصوبة حال وقال
الفراء انها تمييز منقول قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة
قلنا الاصل عدم زيادتها قوله فقال الكسائي بحذف الفاعل اعتمادا على ذلك وادعى ان الاضمار قبل الذكر وما في الشرح
نقله عنه والذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل
لا يجوز عند احد من البصريين ولا من الكوفيين وحكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت
الزيدين ... بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاول كلها انتهى قوله وقال الفراء يضمر ...
في شرح التسهيل لابن ام قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك
انه يجيز اعمال الاول في هذه المسئلة بشرط تأخير الضمير فيقول ضربني وضربت قومك هم ... الاضمار قبل الذكر نقل
ابن النحاس انه اتفق على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل انتهى وقد نقل ذلك ايضا ابن
... المغاربة ونقل عن الفراء ايضا انه يقتصر مثل ضربني وضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى في شرح

وهي سبعة

في شرح التسهيل قوله فان استوى العاملان في طلب المرفوع في شرح الرضي نقلا عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب
واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكون اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد ...
الاصل ... عوامل النحو ... المؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث جئت
بالمنفصل لتعذر المتصل ... قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع المفعولية ... الاول لم يجعل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا
هو ... الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا فرارا من لزوم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى
قوله وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لانه كان وجه ثالث في المثالين ... وهو كون هي ضمير القصة في الشرح ظاهر عبارة الزمخشري
احتمال المثالين على كون النفس هي ضمير مبتدأ متعين ... في ذلك ابدا ... كما صنع ابن مالك انه ملزم ابداء
جميع المحتملات في هذا المقام فلا ان الغرض ابطال دعوى التعين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ وقوله عبارة الزمخشري
على ما نقل المصنف صريحة في ان المثالين من قبيل الآية في كون النفس هي الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور بدون القطع فلا
يرد عليه احتمال آخر ... الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعين في المثالين بل ...
ثم في الشرح فان قلت سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه
يراكم ان اسم ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يجعله لم يعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين
يحتمل لان يكون ضمير القصة وقد دل ... على امكان غيره وهل هذا الا التزام لابن مالك بان ... لا ينبغي ...
مقول قلت المراد ان ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس فاذا كانت المحتملات كلها
خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يخص ... ولا شك ان حمل الضمير في المثالين ...
ابعد لانه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منها عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافي بين كلامي المصنف في الموضعين
ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة يخالف القياس من اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة
الضمير للقياس الا من وجه واحد ... فلعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في
الشرح واقول كلام المصنف هنا لابن مالك ... بامكان كون الضمير ... الحمل عليه ... الذي سبق ...
اولوية الحمل على غيره اذا امكن ... قوله اسكان الحاء الى آخره اسم مكان من التمرغ وهو هنا لقب ابن جرير
الشاعر قال في الصحاح ... المحل الذي يتمرغ فيه ... ابو عمرو وفي قولهم ...
فيضيء ... قوله والصواب ... ان كان زائدة ...
... قوله مرفوع ... في محل جر صفة لمفرد قوله واجاز الكوفيون ...
تقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس كذلك ... والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي يجوز حذف
وقد مر ان الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل يجب الاتيان بضمير منفصل ...

لانه ممنوع انتهى وقول الظاهر من قول ابن جني انه فاعل محذوف ولكن مبتدا ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية
والنقل بكسر القاف الثاكل اسم فاعل من فقدت السن بالكسر فما ثاكلت وتكسرت ومعنى البيت ان هذه المراة عوضها الله
عن ابنها بجنة سيدا وصلت في الكبر الى هذه الحالة قوله واضعف الثلاثة القول الثاني لان هذا العطف كثير
نحو قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون قوله وانهم زعموا ان قول الشافعي حل كل متروك التسمية مذهب الشافعي
ان متروك التسمية عمدا كان او تركا او نسيانا يحل اكله وهو قول الجمهور وابن عباس في رواية وابي عياض وابي رافع وعطا
وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة وربيعة ومالك في رواية وذهب ابو حنيفة واصحابه
وسفيان الثوري الى ان الترك ان كان عمدا لا يوكل وان كان نسيانا يوكل وهو قول مجاهد وطاوس ايضا وابن شهاب
وابن جبير وعطا في رواية والحسن ابن حي والحسن بن صالح واسحق ومالك في رواية واحمد في رواية وابن القاسم وعيسى
واصبغ واختاره النحاس وقال الاكثر فاسقا اذا كان ناسيا وذهب اشهب والطبري الى ان ترك التسمية عمدا ان
كان استخفافا لا يوكل والا يوكل وظاهر الاية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك او نسيانا وبه قال ابن عباس
وابن عمر وعبد الله بن عياش بن ابي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وابو ثور وداود واحمد
في رواية قوله وانه لفسق ان الحسن الكرماني يريد مع الاستحلال وقال نحو الحسن لعصية والضمير في انه
عائد على الاكل وجوز الحوفي ان يعود على ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر والمفهوم من لم يذكر يعني ترك الذكر في
البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كانه قيل لفسقه قوله فيتعين ان يكون الحال فيكون
جملة الحال مقيدة للنهي في حاشية التفتازاني واعترض بان التاكيد بان واللام تنفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن
فيما قصد الاعلام بتحقيقه البتة والرد على منكر تحقيقا او تصديقا على ما بين في علم المعاني والحال التي هي من الامر والنهي
مبناه على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل هو فسق والجواب انه لما كان الموادبا لفسق
هيهنا الاهلال لغير الله كان التاكيد مناسبا كانه قيل لا تاكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به متحقق
والمشركون ينكرونه انتهى واعترض بانه لو سلم كونها حالية فلا نسلم انها قيد للنهي بمعنى انه يكون النهي عن الاكل في هذه الحالة
دون غيرها بل يكون اشارة الى العلة الموجب للنهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تؤذ فلانا وهو حسن اليك
ولا تضرب الحر وهو حاكم عليك ولا يكون حيث النهي لانه حينئذ لا يكون له فايدة لان كونه منها من حالة كونه فسقا مما
لا حاجة الى بيانه قوله فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله في الشرح اعترض هذا ايضا بانه لا يلزم منه اخص مما
لم يذكر اسم الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله
ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المحملين اولى لان الاخذ بالاعم فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يخفى التحريم بما
اهل به لغير الله واجيب بانه لا يرد ذلك لان الخصوص متعلق بما لم يذكر اسم الله عليه لكنه لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا

فسقا اهل به لغير الله كما هو المراد المفهوم في الشرح وايضا فالتحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه
لانه مناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى من ان يجعل المناسب التسمية بغير الله
لانهما لا يشتركان اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور ومكانت اضافة الحكم اليه اولى من اضافته
الى المناسب الخاص العطف على معمولي عاملين قوله وقالوا على عاملين فيه تجوز يعني بحذف المضاف قال الرضي معنى قولهم العطف
على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالنصب والرفع او متفقين كالمنصوبين
على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين
وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المركب على عاملين بل على معموليهما فهذا القول
منهم على حذف المضاف قوله ولان فيه تعاول المتعاطفات قيل في عبارته تسامح لان الذي فيه ليس تعادل المتعاطفات
وانما هو تناسبها ولانه لا يتعادل المعطوف مع المعطوف عليه متعاطفان لان وضع التفاعل على نسبة الفعل المشترك فيه ولا شركة
للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف قوله قراها الاخوان بالنصب هما حمزة والكسائي وقراه ايضا يعقوب
قوله وقد استدل بالقراتين في ايات الثالثة وقيد بها لان الثانية لا دليل في قراتها اما النصب فلكونه بعطف ايات
على اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو عطف معمولين على معمولي عامل واحد لا على معمولي عاملين مختلفين واما الرفع
فلاحتماله ان يكون ايات مبتدا وفي خلقكم خبره والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه والثاني اذا ان يكون ايات
عطفا على محل اسم ان الاولى وفي خلقكم عطفا على خبرها فيكون العامل في ايات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن فيه
قوله اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وهذا مبني على ان حرف العطف
عامل في المعطوف لنيابته مناب العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشاف واما ايات لقوم يعقلون
فمن العطف على عاملين سواء نصبت او رفعت فالعاملان اذا نصبت هما ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في اختلاف
الليل والنهار والنصب في ايات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في ايات والجر في اختلاف واعترضه
ابو حيان بان النسبة على الجر والنصب والجر والرفع اولى وليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب ان حرف العطف لا يعمل وان العمل
للعامل في المعطوف عليه انتهى واقول في عبارة الكشاف تسامح اخر وهو ذكر الواو في قوله فعملت الجر في اختلاف وفي قوله
والجر في واختلاف والظاهر اسقاطها منهما وان يقول في اختلاف قوله يعني ان اذا عطفت على اذا الاولى صرحت بانهم الخروا
علت على الشمس اشاد بهذا الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين في هذه الاية على تقدير الواوات بهام عني الاولى
للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست معمولة لما عمل في معمول قبلها وكذلك العطف على معمولي
عاملين مختلفين في قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس انما هو في الواو الثانية
قوله ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار وهنا الباء وقد منع

جهم مادام على الجيد الثاني بانه قال الزمخشري وهو ان يكون المفعول الاول محذوفا على لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة بمعنى لا يحسبن انفسهم
الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبنهم تاكيد وتقدم لنا الرد على الزمخشري في تقدير لا يحسبنهم الذين في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين كفروا انما وان هذا التقدير لا يصح هو الطالع هناك وانه لم يتقدم له الرد على الزمخشري هناك وانما تقدم له عند قوله
ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا وذلك انه قال وقرا الجمهور ولا تحسبن بالتاء اي ولا تحسبن ايها السامع وقال الزمخشري
الخطاب لرسول الله او لكل احد وقرا حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه بالياء اي ولا يحسبن هو اي حاسب واحد قال ابن عطية وابي
هذه القراءة فتح الباء فلعنى ولا يحسبن الناس انتهى وقال الزمخشري ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين
قتلوا امواتا اي لا يحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو الاصل مبتدا فحذف كما
حذف المبتدا في قوله احياء والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليها انتهى وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا
لا يجوز لان فيه تقديم المضمر على مفسره وهو محصور في اماكن وهي باب رب والنعم وباب نعم وبئس في نحو رجلا زيد
على مذهب البصريين وباب التنازع على مذهب سيبويه في نحو ضرباني وضربت الزيدين وضمير الاول والثاني وباب البدل على خلاف
على مذهب البصريين في نحو مررت به زيد وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر المفسر خبر الضمير وهذا الذي قدره الزمخشري
ليس واحدا من هذه الامور المذكورة الا هنا كلامه في البحر قوله ووقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهب فرسه مكسورا
سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره يعني لفظا ورتبة اما لفظا
فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته التاخر منها وقد تقدم الضمير المضاف اليه
على الصفة فعاد الضمير على متاخر في الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه اليه الضمير
فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تاخيره عنها قوله ولا شك انه لو تقدم لكان كقولك ضرب غلامه
زيد هذا اعتراض على ابي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو
مع ان الامر ان هذه الصورة كالصورة التي ذكرها في ان عاد الضمير على متاخر في اللفظ وفي الرتبة لكن بالنظر الى
نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تاخيره
عنه وتد يفرق بينهما فايدة ايضا والفعل المفعول به كالفاعل بخلاف الحال قوله ولو تقدم لم يمتنع التركيب هذا جواب
سؤال يرد على قوله فان الضمير الان عائد على متقدم لفظا تقرير ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة لازم
في هذا التركيب وانما لزم من تقديم رد وتقرير الجواب ان الواقع في التركيب الا ان تاخيره وما تقديمه فتركيب اخر
غير هذا التركيب قوله ويلزمه ان يمتنع ضرب زيدا غلامه لانه يدخل في نيته التاخير لعامل ان يمتنع كونه في نية التاخير مع
في محل عامله انه عامل فيما على قوله وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا يعول عليه في الشرح وحاصل الفرق الذي اشار
المصنف الى تضعيفه هو ان ابا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط موجب تاخيره عنه لعود الضمير فلزم من ذلك

من نقصان اقتضاء جملة الشرط بجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دليل الجزاء اليست جملة منها وجملة الدليل
لا محل لها فتقدم على الجزاء لانها من حيث هي دليل لا تقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضيها انه فما
وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانهما جملة واحدة والفعل عامل في العامل والمفعول معا فكل واحد منهما اقتضى صاحبه و
لذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند هذا وقد الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه
ضعيف كما اشار اليه المصنف شرح حال الضمير المسمى ضلالا وعلماؤه قوله احدهما كونه مبتدا في الحال يعني في حال
التكلم او في الاصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها في ابواب الصفات
الا التجر الكسائي وفي البحر قد اجاز ذلك بعضهم قوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ونحن ابو عمرو
من قرا بذلك قال الرضي وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي
عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني في ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال ابو حيان
وقرا الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان اطهر بالنصب وروت هذه القراءة عن مروان بن
الحكم وقال سيبويه الحى في قوله وفيها اظهر اما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا يعيد الضمير الضمير
المجرور يعني عائدا اليه لكونه تركيبا ولكونه مبتدا حينئذ لكم وفي الشرح لا انه جامد محض اذ هو في معنى مولداتي فيكون
في معنى المشتق فيحمل الضمير انما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بمشتق يتحمل الضمير نقله
بدر الدين بن مالك في شرح الالفية وفيه غنى ايضا انما نقل في التسهيل عن الكسائي واقول لا امر في قبل ما في التاويل
بالمشتق فلا يؤول به فلا يحمل ضميرا وعلم ان التحريج الاول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هي تركيد الضمير
المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيحمل الضمير فلو يدل عليه قولهم مررت بنسب ابنا لهم فضحوا به قوله
واما الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي فرح في تحريجها
على قول غير الاكثرين ولست كثرة القائلين بحكم موجبة لا طراح قول الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه
ولقد يجي المركب لذلك واسعا وفي ابواب متفاوتة وهن مبتدا ولكم خبره واطهر حال والعامل ما في هن من معنى التركيد
تكرير المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى الاستقرار واجاز الزمخشري ان ينتصب هن كلا تضل مضمر اي اخذ هؤلاء وهن فضل
والطهر حال والعامل فيه الفعل المضمر قوله وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال كما تقدم في فصل الاول قال الرضي وجاز
الجزولي وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ويجوزه بعضهم وقوعه قبل المثال وغيره وكذا جوز نحو رايت
مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيره في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليها وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى النكرة
نحو اني انا او لشرح بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت منها بنية من قول الكتاب وكلام موثوق
به ونحو قوله اني انا الله لعيسى نبي انه يحتمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبره والجملة خبر ان بلى يثبت في كلام بعيع الاستدلال به

من اللاهي الشائع فيه وقوله اراد بالكوفيين معظمهم بقرينة ما ذكره فيما مر عن الفراء قوله والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف
عليه ولا يبدل منه لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضمير لا ينعت وارادوا بقوله ولا يعطف عليه ما يتم
عطف البيان والنسق وفي الشرح الاكثر لا يؤكد فلا فرق بينها وبين سائر الضمائر والمكنيات لا تؤكد ولا يؤكد بها ولا يبدل منه ولا
يعطف عليه عطف بيان فلذلك الى زوال الابهام المقصود منه وانظر الوجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق والوجه ان
الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا يحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشارك المعطوف في الاخبار عنه بالجملة و
لزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع قوله واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره يعني بل الاولى الحمل
على غيره يدل على ان هذا مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يحمل على غيره اذا امكن وفي الشرح ذكر المصنف في
الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان في قوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه ضمير الشان
مع امكان كونه عائدا على من وقوله كما مر بين هذا وبين ما ذكره المصنف هنا على ما لا يخفى قوله وفيه انه يراكم هو وقبيله بالكسب
وضمير الشان لا يعطف عليه في الشرح لم يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يراكم مع قبيله وان كان العطف
ابيع وقوله بما لم يذكر المصنف هذا الوجه لم يجده بالعطف ثم الذي في الكشاف قبيله هي التي يدى وقيل ابليس بجنوده
وذريته وهم عند اهل السنة اجسام لطيفة شيء ما لها مادة القصور عن الاجسام الكثيفة قال الزمخشري وفي الآية
دليل على ان الجن لا يرون ولا يظهرون للانس وان ابطالهم كانتفهم ليس في استطاعتهم وان زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى
ورد بانه لا دلالة في الآية على ما ذكر لانه تعالى اثبت انهم يروننا من جهة لا نراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على اصل خلقتهم
الجسمية اللطيفة ولو كان المراد نفي رؤيتنا لهم على العموم كان التركيب انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم ورؤية بعض الناس
لهم معلوم في الشرع بالاحاديث الصحيحة التي تفيد القطع بذلك كحديث ابي هريرة حين حفظ تمر الصدقة وحديث العفريت الذي
قال فيه صلى الله عليه وسلم لولا دعوة اخي سليمان لربطته بسارية وبحديث خالد حين كسر ذي الخلصة الى غير ذلك قوله
وقول كثير هي مخرج مسلوب على قول الزمخشري قوله ويؤيده قول سيبويه الضمير في ... عائد على الاولى ان يكون على الشاهد
من هذا الكلام هو قوله ان تعديني انك وقوله يرفع على انك قوله الخامس ان يجر به هذا خامس المواضع التي يعود الضمير
فيها على ما تأخر لفظا ورتبة قوله ربه فتى الخ ... وهو الفتى الكريم وجمع ايضا على فتيان وآخر الى ... قوله
ويدل على ان مراده ان سبع سماوات بدل وظاهر تشبيهه به وجعله ... في الكشاف في سورة فصلت عند قوله تعالى فقضاهن
سبع سماوات ما تعين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ويجوز ان يكون
... ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سماوات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز قوله وقوله
فلا يطلبان ... البيت ...
وقد الكلام عليه في ... عطف البيان والبدل ... بالعطف على مفعول ... قوله وقال سيبويه

سيبويه هو بانها آدم في الشرح الباقي من الذي شددت حاجته فمن اذا نعته نعم من لا اجر لجعل الناصب المحذوف فعل
ذم وانما ينبغي ان يقدر اذم وقوله ان شد الحاجة ايضا صفة ذم فلعل سيبويه لهذا قدر اذم قوله ...
اولئك ومن نوبك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار وقوله
منصوب بالعطف على مفعول حوجوا وفي شرح الالفية لابن الناظم قال ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال و
التقديم والتأخير لان ائمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كانهم
بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون
في فعل جمع المؤنث فوجب ان يكون عند هؤلاء حروفا وتكون علامات للدلالة على التثنية والجمع كما تدل تاء التأنيث
على التأنيث لانها لو كانت اسما للزم اما وجوب الابدال والتقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين وذلك باطل لا يتعلق
بواحد قوله وابو عبد الله الطوال هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما اجازوه لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل
قوله والواثق مجد الخ المجد الشرف ومطعم بكسر العين علم لرجل قوله كما احمد الخ الحلم الاناة والندى السماحة والكرم
الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهي اعلى الشيء قوله ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لان
الضمير يتلو الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتقدم ... المفعول لما اشتمل قوله السابع ان يكون متصلا بفاعل
مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدين احدهما اتصال الضمير بالفاعل والآخر عوده على المفعول المؤخر ...
العبدين قوله وقال الزمخشري في لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا الآية وفي قراءة ابي عمرو فلا يحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل هكذا
يقع في بعض النسخ ووقع في بعضها في قراءة بدون واو احترز بالغيبة وضم آخر الفعل يعني فلا يحسبنهم عن قراءة حمزة والكسائي
وعاصم بتاء الخطاب في الفعلين وضم الباء الموحدة فيها وخرجت على وجهين احدهما ذكره ابن عطية ان المفعول الاول الذين
يفرحون والثاني محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل لطول الكلام والثاني ذكره الزمخشري ان احد المفعولين الذين
يفرحون والثاني بمفازة وفلا تحسبنهم توكيد واحترز ايضا عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسبن بالغيب وفلا تحسبنهم بالخطاب
وفتح الباء الموحدة فيها وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولي يحسبن لدلالة ما بعدها عليهما ولا يجوز على هذه القراءة
ان يكون فلا تحسبنهم بدلا من لا يحسبن لاختلاف الفاعل واذا كان فلا تحسبنهم توكيدا مع دخول الفاء انما يتخرج على زيادتها
وكذا اذا كان بدلا في غير هذه القراءة قوله ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر لانه قدر ضميرهم المحذوف
مقدما على الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسر به قال في البحر وقرأ ابن كثير وابو عمرو ولا يحسبن ولا يحسبنهم بالياء
فيهما ورفع باء يحسبنهم على اسناد يحسبن للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين احدهما ما قاله ابو علي وهو ان لا يحسبن
لم يقع على شيء والذين رفع به قال ابن عطية فيجيء القراءة يكون فلا يحسبنهم بدلا من الاول وقد تعدى الى المفعولين وهما
الضمير وبمفازة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغني في قوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب

الحاجب في اماليه بانه لو كان تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظي اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد زيد او
بمعناه مثل قمت انت وانا الثاني فلان المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح التاكيد الذي يرد به ابن الحاجب هو الذي
يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل لهذا المعنى وليت شعري ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التاكيد بان واللام ونحو ذلك و
لعله انما اعترض على من يقول ان الفصل تاكيد المسند اليه فيتجه اعتراضه حينئذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم لما فيه
من زيادة الربط انتهى وقوله كانه يريد ببعض المحققين التفتازاني فانه قال في حاشية الكشاف ذكر صاحب الكشاف لضمير الفصل
ثلاث فوائد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا صفة لانه انما يتوسط بين المبتدا والخبر لا بين الموصوف والصفة وبهذا الاعتبار سمي
الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه تاكيد المسند اليه لانه يعني به زيد نفسه العالم ليس بشيء الثالثة افادة
قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما يتم اذا ثبت القصر
في مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل
مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى
اي لا كرم الا التقوى وفي المطول ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة انه للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد
التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق
الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قوله وبنوا
عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل في الشرح منعوا ذلك لئلا يجتمع تاكيدان على شيء واحد وهو
بناء منهم على انه تاكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا انه تاكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تاكيد
آخر وانت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه ولا يحضرني بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمال الائمة
سماعها من العرب مجتمعتين في تركيب واحد ولهذا قيل جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون من غير توقف
على ورود السماع بها مجتمعة واقول ليس ما نحن فيه نظير جاء زيد نفسه عينه ولا جاء زيد زيد نفسه وانما هو نظير زيد
نفسه زيد الفاضل لان التاكيد بضمير الفصل عند هؤلاء من باب التاكيد اللفظي لانه عندهم تكرار معنى المؤكد باعادة
لفظه او تقويته بمرادفه ويمكن ان يكون مراد الشارح من النظير بجاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه انما هو
في مجرد اجتماع تاكيدين قوله والجواب ان فائدة المسند تابعة للمسند اليه دون العكس في الشرح وسالت من ...
عن الحكمة في التفريق بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل اولئك
اصحاب الميمنة واتى به في حق الآخرين فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشأمة فتأمله انتهى واقول الحكمة
ان اسم الاشارة في الخبر لتمييز المراد به اكمل تمييز لتحقق احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كما قال ابن الرومي

هذا ابو الصقر فردا في محاسنه ولا كذلك الضمير وان اسم الاشارة المقيد بجعل فرديته الى التعظيم المشار اليه القريب
ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز فذلكن الذي لمتنني فيه حيث لم تقل فهذا
وهو حاضر وفي تفسير البيضاوي اشارة الى الشمال وجابر فننه قال وتواصوا بالصبر واوصى بعضهم بعضا بالصبر
على طاعة الله وتواصوا بالمرحمة على عباده او بموجبات رحمة الله اولئك اصحاب الميمنة اليمين والذين كفروا باياتنا
بما نصبناه دليلا على الحق من كتاب وحجة او بالقرآن هم اصحاب المشأمة الشمال او الشؤم ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الاشارة
والكفار بالضمير شان لا يخفى قوله ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال يعني في انه لا محل له من الاعراب قال الرضي لما كان
الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا
وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تعين ما بعده عن الخبر الى الصفة لكن
الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا
ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد من معنى الاسمية ودخل
معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا فانتصب حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه قوله وقال الخليل اسم في الشرح يشكل هذا من جهة ان الاسم الواقع
في التركيب لا بد له من اعراب واقول قد دفع المصنف هذا الاشكال بقوله ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فانها
من الاسماء غير معمولة لشيء والموصول ثم في الشرح ليس هذا بدافع للاشكال بل هو تسليم لذلك قوله فان الحروف على الاول يرد
على هذا واقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمستبعد فقد قيل بنظيره في هذين الشيئين قوله والكوفي ...
في الشرح يعني عند من يراها اسما والنظير لهذا فيه شيء فان الاسمية ... كانت في صورة الموصول فتلعب بها الى اصلها
ملحق بالعارية كما في الا التي بمعنى غير واقول قول المصنف والموصول يعني بنحو يراه غير معمول لشيء قوله ثم قال
الكسائي محله بحسب ما بعده في الشرح علله بعضهم بانه يتبع ما بعده كالشيء الواحد ولهذا يدخل عليه لام الابتداء نحو انك
لانت الحليم وهذا القول يشكل ايضا لانه لم ير اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله وقال الفراء بحسب ما قبله في الشرح قيل
ويكون على هذا توكيدا لما قبله وهو مشكل لان المضمر لا يؤكد به الظاهر وايضا فان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد
الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم قوله ووهم ابو البقاء فجعله في ان شانئك هو الابتر توكيدا في الشرح اذا كان ابو البقاء
اطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بانه توكيد لنفس شانئك واحتمل ان يريد انه توكيد الضمير المستتر في شانئك وهو محمل
صحيح كيف يحمل ما وهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة روابط الجملة بما هي خبر عنه قوله
الباء متعلقة برابط قوله كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير
العائد على كل اذا كان مبتدا وفي غيره ان المنع مذهب البصريين ونقل ابن عصفور على نقل قراءة ابن عامر وقال ابن ابي الربيع

نحو اخلف احداهو خبر امك وكان خبر زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك ان غيرك وكان مثلك هو مثل زيد كنت
انا اخاك ظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغ الضماير المذكورة في ذلك حكما بكونها فصلا ولم يثبت ذلك بمجرد القياس
والفا الضمير ليس بامر هين فيقتصر على موضع السماع ولم يثبت الاخيرين موضعين باتيهما ذات اللام او بين معرفة ومكرر
وهي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه قوله وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لمشابهتها وجعل منه نحو انه هو
يبدئ ويعيد وهو عند غيره تاكيد او مبتدا ما قال الرضي واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول
اللام عليه فناب عنه الاسم المعرف قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال انه كان الماضي اسم امتنع دخول
اللام عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى وكانوا هم اظلم واطغى ليس شيئا في كونه من فصل المجاز كونه
مبتدا ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى قوله
فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال العارض كافعل والمضاف كذلك العارض هنا هو ما يقع من بعد افعل وكلاهما
في الجامد قوله وتمثيله بغلام زيد هو عمرو لا انه معرفة وان كان يقول انما مثل بعبد لحيه ما امتنع فيه ال لعارض قوله وقد يقال
انه يلزمه على هذا وذلك ان كان ابن الخباز يلزمه جواز الفصل قبل الماضي لانه قال ولذا امتناع ال في الماضي لذاته قوله
واما الثالث ثم بعد ما حدث الناس يعني بالثالث خلق الزوجين الذي دل عليه قوله وانه خلق الزوجين قوله وقد يستدل
القول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق
لانه خبر بعد الفصل في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر
بل هو معمول لمحذوف اي ويرى ويهدي فيكون من باب علفتها تبنا وماء ولكن لا نسلم ان قوله معطوفا على الخبر كونه هو
ضمير اذ الثاني يفتقر فيها الا يفتقر في الاول قوله احدها ان يكون بصيغة المرفوع قال الرضي وانما جي بصيغة ضمير مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب عن الاسم
النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم
قوله والثاني ان يطابق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم قوله وانا قول جرير ابن الخطفى وكائن بالاباطح الخ يقع في
بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذي ثبت في النسخ التي وقعت عليها من هذا الكتاب
اثبات الف ابن وينبغي ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبني على القول بان الالف انما يحذف من ابن اذا وقع
صفة بين علمين ولم يكن الخطفى مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة
على هذا القول وسياتي الكلام فيه من اسباب هذا ان شاء الله تعالى والخطفى ليس اب قريب لجرير لان جرير بن عطية بن حذيفة ويقال
هو الخطفى يلقب بذلك الحرف القاموس في مادة خطف وكجمزى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفى ايضا
عوف وهو جد جرير ابن عطية بن عوف انتهى وكاين بهمزة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة بمعنى كاين قوله وانما هو

زكيد الفاعل يعني في ان الخ قوله اي يرى مصابي والمصاب حينئذ مصدر وهكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء
الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالضاد المعجمة والفا قوله اي نافعا الا انا فعالهم لو زكوا في الشرح هذا المعنى غير متعين
بجواز ان يكون المراد كما قال الزمخشري ونفع نفرودي بهم فلا يكون لهم معنى اولو زكوا ولا مقدار ومقدار في الاستعمال الشايع
يقال لا نقيم لفلان الدون نا اي لا نعبا به ولا نلتفت اليه وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف في الاية قوله وعلى المثال منا
من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض في الشرح الصفة التي اشار اليها انما تقدر على جعل المصاب مصدرا ولا اسم مفعول
وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو البا
ولو لا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة وذلك
لان مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب كونه
نعل الفاضل اي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت اي لو اصبت وان المصاب بمعنى انه لا يرى المصاب الا اياي
دون غيري لانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يرى انه هو عنده مصاب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا او لا
يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه كما ادعيت بدون تقدير صفة قوله ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر
والتابع قال الرضي يسمى فصلا عند البصريين قال لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد
القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه
سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالة على انه ليس من تمامه بل هو خبر وقال بعضهم الى شيء واحد لان تغيرها
احسن من تغيرهم قوله وعماد لانه يعتمد عليه معنى الكلام قال الرضي والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط
عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية اهل البصرة اقرب الى الاصطلاح
لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا اولى من تسميتها كونه
لها عمادا نظرا الى ان المتكلم والسامع او هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فمنع لها باسم ما لا ينهاي ويرى
الى معناه فكانت تسميته بالمعنى الظاهر قوله وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لان وقوع الفصل في كونت انت
الرقيب عليهم والشاهد لا يصح لقائل ان يقول مرادهم انه فصل من اول الامر بين كون ما بعده خبرا او صفة وان كان هناك
لا يمنع من كونه الصفة فلا اعتراض عليهم وفي الشرح كان الصفة هنا متعينة كذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح في هذه
الاية شيء منها البتة اما عطف النسق والتوكيد فظاهر واما عطف البيان فلا اشتقاق وشرطه الجمود ولان الا يوصف لا
يعطف عليه عطف بيان على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل
مفيدا للاحاطة والكل هنا منتف فالاستناد الى هذه الاية في ان التعبير بالتابع اولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى وانما
لا يظهر له وجه بناء على ان المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي قوله والثاني معنوي وهو التاكيد ذكره جماعة اعترض عليه بعض

انه ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفرا اجازة ذلك قوله وقول ابي النجم
كله لم اصنع هذا آخر بيت وهو قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقوله
في كلام المصنف مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر قوله لما يقنا في فصل كل هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها
لما يتاتي في فصل لو ولكن الصواب انه لم يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل الذي بين فصل كل ان نصب كل يقتضي دخولها
في حيز النفي وتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم معترفا ببعض الذنب الذي
ادعت ام الخيار عليه وهو خلاف الغرض قوله وقراءة جماعة هو ايضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر قوله مجرور عطف
على مرفوعا قوله وقول امراة هو مجرور بالعطف على محل جملة السمين من ان بدوهم وهذه المراة احدى النساء اللاتي اجتمعن
وتعاهدن على ان يصفن ازواجهن وقصتهن في صحيح البخاري وتعرف حديثهن بحديث ام زرع والارنب دويبة تصلح للانثى
قيل يطلق على الذكر والانثى ويقال للذكر خزز بمعجمات على وزن صرد والزرنب نبت طيب الرائحة والمعنى انه طيب وقيل نحو
طيب الرائحة قوله وقوله تعالى ولمن صبر هو بالجر معطوف ايضا على محل السمين من ان بدوهم قوله ليس عقد من باللام الا
اي اللام الداخلة على من صبر قوله اما على الاول فلان الجملة خبر عن زيد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك لمن عزم
الامور قوله واما على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره في الشرح يريد بالثاني ان يكون
اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير هي قوله ان ذلك لمن عزم
الامور وهي اسمية فكيف يكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال بان هذا الكلام وقول ابي البقاء
والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فهذا الذي
قاله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم ابو البقاء والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلابد
من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجواب بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام
للابتداء فتامله انتهى واعلم ان ما قاله المصنف من لزوم تقدير منه في كلا وجهي الثاني الاخير انما هو ان كانت الاشارة
بذلك الى مصدر صبر وغفر واما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك لمن عزم الامور خبرا لاحتيج
الى ابطال اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير مضاف اي ان ذلك لمن ذوي عزم الامور قوله احدها الا يكون
معطوفا بغير الى او احترز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالى او فان الضمير حينئذ يكون رابطا كما في حواشي
التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الى والمطلق الجمع فلا سمان معها كالاسماء نحو لزيد سمعته او عمرو فيه ضمير
قوله والثاني ان يبادل العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو في حواشي التسهيل لان الى وليست الجمع في الجمل بل في المفردات
ولهذا امتنع الزيدان يقوم ويقعد واجاز نحو قائم وقاعد واما قول بعض المعربين وانطر ابا البقاء في هذا من شيعته
وهذا من عدم ان الجملتين منعزلتين لحليمين فردود قوله والثالث ان يكون بالا نحو حسن الجارية الجارية تعجبني هي

هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجارية الجارية تعجبني هو قوله فان قد وقع بيانا كما جاز باتفاق في الشرح
هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في عطف البيان هو العامل في المتبوع اتفاقا ولم
يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع او غيره من غير تفصيل او مفصل بين البدل وغيره
الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فمن كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل آخر مقدر
سواء كان التابع عطف بيان او غيره لم يثبت هذا القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق
واقول انما حكى الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولهذا لم يحكه ابن ام قاسم
وحكاه الرضي عن بعضهم قال ابن ام قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب
الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمتبوع عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قولا وسيبويه والاكثر المحققين وقال
الرضي اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال
الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر هو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثلاث مقدر من جنس الاول
واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد
والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال
سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان العامل في
الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة قوله ويحتمله قول لباس التقوى ذلك خير في الشرح
لان ذلك يمكن ان يكون مبتدا ثانيا خبره خير والجملة خبر لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت
والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن ظاهره تخصيص ذلك بهذه الاية يقتضي ان الايتين اللتين تلاهما اولا
وهما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار وقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات
لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار
فيهما ايضا قوله والثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم في عباب الباب وضع الظاهر
في موضع التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر وشرطه ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو الطاهر اذا كان ابو الطاهر كنية زيد قوله لا ارى الموت الخ يعني سبق
مكان شيئا ويقال نغص الله عليه العيش تنغيصا اي كدره قوله او ضمير محذوف اي منهم يعني ومن ما بينه لا للتبعيض لان الذين
يمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصلحين حتى يكون المصلحون بعضهم قوله والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل في الشرح ظاهر
ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قاله ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع بان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب
لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدا اذا كان

جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى الضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فاتى اللام في الرجل للجنس كما
قيل والنظم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد ونحو في اشتماله عليه نحوي
الذكر اللفظي واول هذا الذي ذكره الشارح وعمر آخر لضمت هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لانه بين امثلة بقوله كذا
قال قولهم فاما الصبر عنها فلا صبر هذا آخر بيت اوله الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل قوله وانا الثالث فنقل الى الربط اعادة
المبتدا بمعناه بناء على قول ابى الحسن في نحو قلت السلام هو كون رابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدا بمعناه والمثال هو زيد نعم
الرجل وفي الشرح ولعادته لا يختص بها ابى الحسن حتى يخرج على مذهبه لغايات بحجة هذا التركيب وبان اعادة المبتدا بمعناه
انما يكون خلفا عن الضمير في الشوكاني اه سيبويه كيف يتاتى منهم تجويز هذا المثال الذي يستدل هو به في السعة على مذهب
الاخفش وهم لا يرون صحة هذا بالاسبيل الكبر قوله واننا سني الى هذا البيت مثال الحكم الاول وهو ان يعطف بفاء
السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والاخير مثال الحكم الاول وهو ان يعطف بفاء السببية جملة
مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والاخير مثال الحكم الثاني وهو ان يعطف بفاء السببية جملة خالية
من الضمير على جملة مشتملة عليه وانسان العين المثال الذي يرى في سواده ويجمع ايضا على اناسي ويحسر بضم السين الكلمة
وكسرها مضارع حسر بفتحها اي تنكشف وهذا لازم ومصدره الحسور ويقال حسرته بمعنى كشفته فيكون متعديا ومصادر
مضموم العين ومكسورها ومصدره الحسر كالقتل والضرب ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اي كثر واجتمع ويفرق
بفتح الراء مضارع غرق بكسرها قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضع يعني في الجملة السادسة الجمل التي لها محل من
الاعراب وهي قولهم ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد وصيغة فالخبر مجموعهما
كما في جملتي الشرط والجزاء الا ان القصتين ضبط والمحل لهذا الشارع قوله الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه
بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام مدلول هو الراجح على ان نصفه ناسبة شرط وفي الشرح الرابط في ذلك هو الضمير الذي
اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الاول فلا يعد قسما مستقلا براسه واقول القسم الاول يكون الضمير
واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه وانما دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير قوله والتاسع كون الجملة
نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابى بكر لا اله الا الله في شرح التسهيل لابن ام قاسم اي قاله في الهاجر وفي الصحاح والمحيص
مثال الضيق الداب والعادة وكذلك الهجيري يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه واجريا اه اي دابه وعادته
انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست من الكلام فيه لانها في حكم المفرد بها لفظها واقول لا اختلاف
الجملة في هذا المثال ليست من الكلام فيه فان الكلام في متعلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم في الشرح فان
قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره في التنبيه الاتي بعد هذا قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدا
في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو مناف لعده هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره في ذلك

التنبيه انها لا تحتاج الى رابط آخر غير كونها نفس المبتدا في المعنى فلا تنفى لنبين مطلق الرابط بل رابط مقيد قوله ومن هذا اخبار بخبر
الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا في الطول وتحلوا تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام
مؤنث غير فضلة نحو فهي حسنة مليحة وفيها لا يعمى الابصار وقصد الى المطابقة لا الى ان مرجعه الى ذلك المؤنث والا صح نحو هي
الامير بني عرضه وهي زيد عالم وان كان التذكير مقتضى جازه قوله في قوله تعالى والذين يتوفون منكم قرا الجمهور بضم الياء
التحتية مبنيا للمفعول وقرا على والمفضل عن عاصم بفتحها مبنيا للفاعل ومعنى هذه القراءة يستوفون آجالهم قوله اي فعليهم
يتربصن وهو قول الاخفش عن صاحب البحر هذا القول للمبرد وعن القول الذي بعده للاخفش قوله وقال الكسائي وتبعه
ابن مالك في البحر وذهب الكسائي والفراء الى ان الذين يتوفون مبتدا لا خبر له بل اخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين
لان الحديث معهن في الاعتداد بالاسمين فجاء الخبر عما هو المقصود والمعنى فزوجات منها اذ نعهن بتربصن وقيل ثم
محذوف قبل المبتدا اي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وقوله يتربصن بيان للحكم المتلو وهي جملة لا
موضع لها من الاعراب قال وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا حذف ويصح معنى الخبر لانه ربط فحجة
المعنى لان النون في يتربصن عائد على الازواج الذين يتوفون ولعمه صح بذلك فقيل يتربصن ازواجهم لم يحتج الى حذف
وكان اخبارا صحيحا فكذلك ما هو بمعناه الاشياء التي تحتاج الى الرابط وهي احد عشر قوله وتبعه ابن عطية في فتح الحق والحق
اقول لا ملان بعضهم في البحر قال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتدا وصح في قوله لاملان لان المعنى ان لاملان انتهى وهذا
ليس بشيء لان لاملان جواب قسم وجب ان يكون جملة فلا يتعين دعوى دوابضا اليس مصدرا مقابل البحث مصدر
والفعل حتى يتحمل ابهاء ولكنه لما صح للاسناد ماتد والى المبتدا حكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر وفي الكشاف وقرئ فالحق
والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في عليك انشان ثنا ايعا وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض بين
المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما نقيض
الباطل عظمه الله تعالى باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدا محذوف الخبر كقوله لعمرك اي فالحق قسمي لاملان
والحق اقول اي اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد اضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق اي ولا
اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو وجه
حسن قال ابو حيان وملخصه انه اعمل القول في لفظ التسمية على سبيل الحكاية قوله وما شئ حميت بمستباح هذا عجز
بيت صدره وحيث حمى تهامة بعد نجد وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من
تهامة الى ارض العراق فهو نجد قوله وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل
بالفعل في البحر او عدى الفعل الى الضمير اولا اتساعا وهذا اختيار ابي علي واياه اختار المصنف يرى ان هذا هو
الثاني بعينه فلهذا لم يذكره انتهى وكان ويعنا نهدناه سلبا وما ترى هذا سد ونيت عجز قليل من اللغى الهالك انه

واللغى بالتاء والعين المهملتين والنهال جمع نهل كجمال جمع جمل والنهل جمع ناهل كطلب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق
على الريان وعلى العطشان والنواقل جمع نافلة وهي العطية التي لا يجب فعلها وقيل هنا بمعنى النفي اي لا عطايا في ذلك
اليوم سوى الطعن قوله وهو خالف لما فصله فيوجه هذا اعتراض على ابن الشجري بان فيه انه لم يفصل هكذا بل نقل عن
سيبويه انهما حذفا معا وعن ابي الحسن ان الجار حذف ولا وفي البحر عن المهدوي ان ابن نقل ابن الشجري هو والرجال
يعني لا يجزى فيه ولا يجزيه جائزان عند سيبويه والاخفش والزجاج وقال الكسائي لا يكون المحذوف الا الهاء
قال لا يجوز ان تقول هذا رجل قصدت ولا رايت رجلا ارغب وانت تريد قصدته وارغب فيه انتهى قوله
وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر في الاية الاولى ضمير عبارة ابي حيان وقد يجوز على راي الكوفيين ان لا يكون ثم رابط
فلا يكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوما يوم لا تجزي فحذف يوم لدلالة
ما عليه فيصير المحذوف في الاضافة نظير الملفوظ به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تملك فلا يحتاج الجملة
الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل ولم يجز البصريون ما اجازه الكوفيون من حذف المضاف
وترك المضاف اليه على خفضه في نحو يعجبني قيام زيد ولا يبعد حذف يوم في الاية لدلالة ما قبله عليه ويحسن هذا
التخريج كون المضاف اليه جملة فلا يظهر فيها اعراب فتنافى مع اعراب ما قبله وقد جاز ذلك في نحو هم مع التنافي
على ما حكى الكسائي عن العرب اطعمنا لحما سمينا شاة ذبحوها اي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافي اولى هذا كلامه
وهو لا يدل على ان الاولى في الاية ان لا يقدر ضمير ولا يقتضي ذلك قوله او انها ابنيت عن المضاف فلا يكون الجملة في محل
في مثل هذا الموضع يعني ان ادعى ان الجملة اثبت هنا عن المضاف كانت مفعولا لانها نائبة عن البدل لعله المفعول لما التبس
حكمه حكم المنوب عنه والبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا يكون مفعولا في مثل هذا الموضع قوله ومنها ما تشتهيه الانفس هذه
الاية في سورة الزخرف واثبات الهاء فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها قراءة الباقين واتفق القراء على
حذف الهاء من قوله تعالى في سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم قوله والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى
منه في الخبر قال ابن الحاجب في اماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذلك
الضمير وليس كذلك المبتدا مع المبتدا مستقبل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما
كانت بينهما جعل لها حكم بينهما لم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات وقال الرضي جاز حذف الضمير من الصلة احسن
منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد لانه لا غنى للموصول عنها وقد تقدير منفرد نحو هذا الذي بعث الله رسولا ثم
الحذف بعد ذلك في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف الجملة بخلاف الخبر فانه
مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع فيه كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص منه حسنا في الصلة
لان ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول ومعنى ريا قوله وكانهم كموا ابناء قيل على ان

تيل القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير الغائب
قوله وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم منه ان يكون من هذا القليل فيكون
الاصل كفروا به ويمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في الاوائل وعبارة الزمخشري فان قلت علام
عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون قلت اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه
الا نعمة ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات والارض على انه خلق ما لا يقدر عليه احد
سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه فان قلت فما معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته
وكذلك ثم انتم تمترون استبعاد لان تمتروا فيه بعد ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم وفي حاشية التفتازاني فان قيل
اي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والجملة قد تكون على غير النعمة قلنا المقصود ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الصفات
والافعال الكمالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفي الوجه الثاني ثم هم يعدلون به اشارة الى ان الباقي على الاول صلة الذين كفروا وبه
من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا اخص
من غير تخصيص الباقي التقديرين على كلا الوجهين ووضع المظهر اعني بربهم موضع المضمر لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب
ترجمان القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون والحس كذلك وهذا العطف على الصلة الكبرى على قصد انه صلة واحدة بين اسمين لتوجب
الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله
الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى وبهذا يندفع ايضا ما اعترض صاحب الانتصاف على الكشاف بان
العطف على الصلة موجب الدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله الذي كفروا بربهم يعدلون لم يستقم قوله وزعم الزمخشري
في التسهيل انها شاذة نادرة فانه قال فيه في المنفصل فان كانت اسمية فلا والا شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان ليث عليه
في الندرة وفي البحر وليس مجيء الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير وحده الا وشاذا خلافا للفراء ومن وافقه كالزمخشري
واجاز على ان يكون جملة بعضكم لبعض عدو وهنا انفراد ضمائر اي اهبطوا متعادين بعداوة بعضهم لبعض وكانه فر الى الحال
انه يلزم من القيد في الامر ان يكون مامورا به او كالمامور به وليس ذلك بلازم وفي الشرح لكنه قال في الكشاف في قوله تعالى
اهبطوا بعضكم لبعض عدو الاسمية حال اي متعادين وفي قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه انها ايضا حال كانه قيل والله
يحكم نافذا حكمه كما يقول جاءني زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة تريد حاسرا فالجملة وتذكرت راجعه ان الاكتفاء في الاسمية
بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها اسم يدل على معنى مفرد كما كذلك جاءني زيد هو فارس فلت ورد عليه انه
حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافهة قوله فنبذوه وكانهم
كالبيان هكذا وقع فيها وايدا ما النسخ واما التلاوة كذلك لان الاية التي فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانهم

لا يعلمون انما هي فنبذوه ورآء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون ولا الآية التي فيها كأنهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه ورآء ظهورهم وانما هي
نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله ورآء ظهورهم كأنهم لا يعلمون قوله نصف النهار الماء غامره اي في الصحاح ونصف النهار الماء
يعني ومنه قول المسيب بن علس وذكر غائصا انتصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري يريد والماء في موضع الحال انتهى
وفي الشرح وقوله الماء غامره حال من النهار والواو فيها وهو ظاهر والضمير يرجع على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به رابط على الحالين فاحتج
الى تقدير رابط وهو الواو والضمير غير مقيد وهذا الرد على المعترض مع انه حكى التقدير الضمير بل هو اوطى لان الاصل في الرابط فقال الماء
غامره واوله انما فهذا الرد على المعترض مع انه حكى تقدير الضمير بل هو اوطى لان الاصل في الربط فقال الماء غامره ضرورة انما
فيها الواو وحذف الضمير جائز على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو قوله فان تقدمه بدل لم يمتنع نصب الاسم على الاشتغال
ولا غيره على الابتداء لانه حينئذ يكون من جملة اخرى قوله ونفسا مصدر ولنفعل محذوف هو الخبر في البحر وتقدير فعله ونفسهم الله
تعسا ويجوز ان يكون الذين منصوبا على اضمار فعل يفسره قوله فتعسا لهم كما في قولك زيدا جدعا له وقال الزمخشري فان قلت علام
عطف قوله واضل اعمالهم قلت على الفعل الذي نصب تعسا لان المعنى فقال لهم تعسا او فقضى تعسا لهم وتعسا نقيض لعا له
انتهى وانما اراه هو من لفظ المسكر واولى لان التعبير ولان الترعلى الحذف انتهى ما في البحر قوله ولذا لا يجوز زيدا جدعا له ولهم
واستشكل خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام يتعلق بمحذوف ينبغي غير فعل هذا المصدر لا منه لانها لا يتعلق بهذا
المصدر ولكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا يتعلق بفعله وهذا خرج منه الى تقدير الزمخشري وهو تعسا لهم تعسا
ورد التقدير ابي حيان وهو تعسهم الله تعسا وفي الشرح تقدم في حرف اللام الثاني اللام التي تقال في باب النعت من كتاب
التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف ان هذه ليست متعلقة الا انها لا تطلق القول بان
اللام للتبيين فيما زيد وان ها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين وتقدم الاسم الواحد فانه اظهر الان الاصل ومادي
نقل ابن الحاجب في الشرح المفصل انه يسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اياه قوله وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدا او مفعول لا آتيناهم مقدرا بعد في الشرح وقد ذكر ان كم استفهامية كما في جماعة
وحذفت تمييزه العلم بآيه مفعول ثان لا آتيناهم فيه من آية على انها بدل الاستفهام ولو بنيو هل على كم
آتيناهم آية خبر او كم مفعول المحذوف يفسره الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعدها لان الاستفهام له الصدر
قوله وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية يعني على سبيل التعبير في الشرح قال ابو حيان وهو ليس بجيد لان جعلها
خبرية يقتضي انقطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل عما يذكر المسؤل عنه ثم قال كثيرا من
الآيات آتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم آتيناهم على هذا التقدير ليس مما يتعلق به سل وانت ترى
معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف وهو
المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الآيات التي اتيناهم ثم اخبر تعالى ان آتاهم كثيرا من الآيات وفي حاشية النقاد

المتنازع فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقريع والاستفهام للتقريع
ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتثبيت قلنا على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وعلمهم
في مباشرة اسباب التقريع وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الحمل على الاقرار وهو لا ينافي التقريع وكم آتيناهم قيل في موقع
المصدر اي سلهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل بيان المقصود كانه قيل سلهم جواب هذا السؤال وقيل في موقع الحال
اي سلهم قائلا كم آتيناهم وانما علق كم فعل السؤال لانه استفهام ومن آية تمييز على زيادة من قال واذا فصل بين كم ومميزها بفعل
متعد حسن ان يؤتى بمن وهذا السؤال المأمور به للرسول صلى الله عليه وسلم او لكل احد المقصود تقريع بني اسرائيل لا القصد ان يجيبوا
فيعلم من جوابهم امر الآيات الواضحات ويحتمل ان يكون معجزات انبيائهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوي وان يكون آيات كتبهم على ما هو
المتعارف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى ان في جوابه عن السؤال الذي سال المرضي من مقابل لابي حيان نظر قوله ولم يذكر النحويون
ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا اعتراض على الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق
العامل عن العمل وفي الشرح وفيه نظر لانا لا نعلم ان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة ان الخبرية تعلق
خلافا لاكثرهم فحكى الخلاف بين النحويين واختار هنالك ما ذكر هنا ان النحويين لم يذكروه وانما ثانيا فان سلم انها لا يعلق فلا نسلم ان سل
عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عامل في محذوف اي سل بني اسرائيل عما آتيناهم من الآيات كثيرا من
الآيات آتيناهم واقول كلام المصنف انما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل لان معنى الكلام ومصب
السؤال على هذه الجملة قوله لقد كان في حول ثوى الى السنة والثوى الاقامة والتبانات بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة من عزم قدر و
السامة الملال لو قيل منصوب بان مضمرة جاز او هي مع صلتها مؤول بمصدر معطوف على المصدر المذكور اي تقضي لبانات وسآمة
سائم قوله وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الثاني في نحو بدل على الاتباع في غير النعوت بحذف كلمة في دليل شيء يخلو الصفة حينئذ
من ضمير الموصوف في الشرح ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان اراد خلوها لفظا فسلم ولا يقضي والحاصل ان في البيت
موصوف وصفة لا منه بدل اشتمال وكل منها يحتاج الى ضمير وصله فان قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر يربط البدل الى
يوسر فيه وان قدر رابطا للبدل احتج الى ضمير آخر يربط الصفة اي يوسر اياه فاشتمل يعود الى الحول والمتصل يعود الى الثوى فان انقد
المصنف على من تقديري سيدة لم لا عبرة لا اتباع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور صفة معا وان قلنا على
المذهب فلا قطع لازم على تقدير المصنف ايضا قوله ولا شتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد و
عمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير في الشرح لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا
لم يعن معطوف محذوف يحصل به تمام الثلاثة المذكورة وما بالتفصيل اما اذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل وفيه معطوف
محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها

مثلها وما بين التقتين تنبيها على انهما احق بالاجتناب قلت ومنه تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابرهيم
ومن دخله كان آمنا ان يذكر ثلاث الاديان ويطوي ذكر غيرهما لدلالته على تكاثر الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام
ابرهيم ومن دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم وثلث من مواليها ومنه
قوله عليه السلام حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوز
الزمخشري في هذه الآية من ذلك لذلك الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابرهيم عطف بيان لقوله آيات بينات قلت
قد اشد رد المصنف في اوائل النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون غير عطف البيان
تابعيها اذا كان مراده بعطف البيان هنا البدل استقام ما ذكره قوله وقال تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب في البحر وقرئ
الجمهور جنات بالنصب وهي بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله جنات
عدن التي وعد الرحمن وانتصابها على انها عطف بيان بحسن مآب ومفتحة حال والعامل فيها ما في المتقين من معنى الفعل وفي مفتحة
ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى وكلا
يتعلق ان يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات عدن التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن
ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز ان يكون التي بدلا من جنات عدن الا ترى ان الذي والتي وجمعهما استعمال الاسماء فيلي العوامل
فلا يلزم ان يكون صفة واما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز لان النحويين في ذلك على مذهبين احدهما ان ذلك
لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان الا تابعا لمعرفة وهو مذهب البصريين والثاني انه يجوز ان يكون في النكرات
فيكون عطف البيان تابعا للنكرة كما يكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي والنحاة فيهما
في التنكير والتعريف ثم لم يذهب الى احد سوى هذا المصنف وقد اجاز ذلك في قوله مقام ابرهيم فاعربه عطف بيان
تابعا للنكرة وهو آيات بينات وقوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله
من قوله مفتحة وجاء ابو علي فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن من الحال ان اعرب مفتحة
حالا او من النعت ان اعرب نعتا لجنات عدن فقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى يرتبط الحال بصاحبه
او النعت بمنعوته والابواب بدل وقال من الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف تقديره الابواب
منها والزم ابا علي ان البدل في مثل هذا لابد فيه من الضمير اما ملفوظا او مقدرا واذا كان الكلام محتاجا الى تقدير واحد
كان اولى ما يحتاج الى تقديرين واما الكوفيون فالرابط عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير كانه قال مفتحة لهم ابوابها
قوله وهو من بدل الاشتمال فان عنى بقوله وهو قوله اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد
يصح لان ابواب الجنات ليست بعضا من الجنات واما تشبيهه ما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب
زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقد

وقال ابو اسحق ويتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى
تقديره يدخلونها قوله ولا اولى اولى الضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه لان حسنة عزو على الصفة لا داعي
لضمير موصوفه والوجه بدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير فيما يتعلق بالضمير قبيح عند البصريين قوله
وهذا البدل بدل بعض اشتمال خلافا للزمخشري كالاشارة بهذا البدل الى بدل الابواب من الضمير المستتر في مفتحة وفي
الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هي بعض من الدار اوليست بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري
نظر الى الثاني والمصنف نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة ادير عليها الحائط والبناء وصحت فيها
وهو يقوي قول الزمخشري على انه لا يلزم من كون باب الدار جزءا من الدار ان يكون باب الجنة جزءا منها قال في الصحاح
والجنة البستان والعرب تسمي النخيل جنة قوله من تكن الحضارة الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة
وهي ايضا بكسر الباء الموحدة وفتحها قال ابو زيد والمراد اهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاي اناس بادية لان التفصيل انما
يقع بين الحضريين والبدويين يقول من اعجبته رجال الحضر فاي اناس نحن وان كنا من اهل البدو والمراد التمدح والتعجب
فلا بد من ربط لها في اعراب السفاقسي لم ار ذلك الا لابن مصفوح وقد تحذف وقد جاز الفارسي في هيهات هيهات العقيق
واهله وابن الحاجب في قام وقعد زيد ان يكون من باب الاعمال قوله او عمل اولهما في ثانيهما في الشرح فيه تسامح فان
الاول وهو كان ونحو ليس عاملا في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية
كلامه هنا مسامحة قوله ولذلك فسد قول الكوفيين الاشارة بذلك الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى
ان قولهم لا يبطل الا بجعل ذلك التا الاولى تقديرا استئناف ولم اطلب كفاني ولم اطلب قليل من المال هذا عجز بيت سيذكر
المصنف صدره فيما سلف وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه فيه قوله وفيه نظر لان
المعنى حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حال اني غير طالب فيكون انتفاء كفاية القليل الحيد
بعدم طلبه موقوفا على طلبه لانه موقوف عدم الشيء على وجوده في الشرح هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي انه جعل المعلق
انتفاء الجزاء المعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه
موقوفة على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيفيد
عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتأمله انتهى ولم اعترض ايضا على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للحال كما ذكره
عبد القاهر في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له
خصوصا فانه يقتضي انه طلب متصنعا كونه ما كفاه في العيش جوابا للو المقتضية لانتفاء جوابها ويلزم ان يكون مما لبث
غير طالب للقليل وطالبا له قوله وهذه القاعدة ايضا ابطل قول بعضهم في نحو ما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير
ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر والمفهوم من الجملة بعد هما بناء على ان تبين واعلم تنازعاه كما ذكر بعضهم الزمخشري

نعم قال في الكشاف وفعل لتبيين معنى قضيت فما ابين قوله ان الله على كل شيء قدير فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه كما في قوله
ضربني وضربت زيدا قال التفتازاني قوله فحذف من الاول اي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قول البصريين
في باب التنازع وفي الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما ابطله بين الجملتين الاقتضاء بعدها وتبين جمع
الاول وقال جزء من التاكيد واعلم ان معمول هذا الجزء والثاني ظهر ان بين تبيين واعلم رتبة التاكيد الاعتبار كما هنا اولا ما
مستحقا في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا قوله على انه لو صح الحمل على التنازع عليه لضعف الاهمال او قبل الذكر
في باب التنازع وفي الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريبا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فمن فتح بينا
بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل او الى الوصل الخ وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجي وهو
يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه قلت فعلى التنازع يكون الاهمال قبل الذكر وهو مثل
ما في هذا المحل مع انه لم يستضعفه قوله وقول بعض من عاصرناه هو قاضي القضاة بهاء الدين ابي محمد عبد الله بن عبد الرحمن
عقيل الآمدي المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم الشيخ ابا حيان اثنتي عشرة سنة الى ان قال ابو حيان
ما تحت اديم السماء انحى من ابن عقيل قال الشيخ ولي الدين ابو الوراق اخبرني الشيخ سراج الدين البلقيني انه سمع الشيخ ابا حيان يقول ذلك
وناب في الحكم ساب الشيخ عز الدين القزويني ثم حصل بين ابن جماعة ثم وقع بينهما فاستمر منفصلا الى ان ولي قضاء القضاة بالديار
المصرية وعزل ابن جماعة عنه ثم دومي بالحنابلة بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك مات وعليه
دين توفي سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بتربة قريبا من ضريح الشافعي في لوه وقول الفرا والزمخشري في قراءة بعضهم
قولهم بالرفع عطفا على قول الهروي وبعضهم هو ابن السميفع وعيسى ابن عمر وعبارة الكشاف وقرئ كلا على التاكيد
لاسم ان وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف اليه يريد انا كلنا فيها فان قلت هل يجوز ان يكون كلا حالا قد عمل فيها
فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قائما
في الدار زيد انتهى وقال ابن مالك في تسهيل الفوائد وقد تكلم على كل ولا تستغني بنية اضافته خلافا للفراء والزمخشري
قال ابو حيان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك في شرح التسهيل وهو الذي منع الزمخشري اجازه
الاخفش اذا توسطت الحال نحو زيد قائما في الدار فيجوز تخريج الآية عليه على مذهبه والتمثيل الذي ذكر ليس مطابقا لما في الآية
لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة قال ابن مالك والقول المرضي عندي ان كلا في القراءة
المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع الذي في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما قدمت
في قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه قال ابو حيان والذي اختاره ان كلا بدل من اسم ان لان كلا يتصرف فيها بالابتداء
والنواسخ وغير ذلك فكانه قال ان كلا فيها قوله واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها لا تكون الا تابعة بعد كل نحو فسجد
الملائكة كلهم اجمعون وفي الشرح هذا سهو ظاهر فقد قال الله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون وقال تعالى

تعالى حكاية ولاغوينهم اجمعين وقال في سورة الاعراف ثم لاصلبنكم اجمعين وفي سورة الشعراء ولاصلبنكم اجمعين وقال انا لمنجوهم
اجمعين وقال وان جهنم لموعدهم اجمعين وقال لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين فقد ذكر في هذه الآيات كلها اجمعين
دون كل في حالات الاعراب الثلاث ومن العجب خفاء مثل هذا على المصنف انتهى واقول مراد المصنف ان اجمع واخواته
لا يؤكد بها تجتمع مع الفاظ التاكيد الا بعد كل وهذا الكلام صحيح ولا يرد انها لا يؤكد بها مطلقا الا بعد كل حتى يرد عليه
نحو لاصلبنكم اجمعين قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم
اجمع ثم اخواته ثم اكتفيت الى التبيين وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى
اجمع لا يلزم ان يكون الضمير تابعا للمتقدم بدل الثاني بذكر العين من دون النفس واجمع ومتفرقا ترد ايضا ثم دون كل
الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قوله الثاني التخصيص نحو غلام امراة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف
فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يميز غلام زيد في الشرح فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص
ولم يرد به ما ذكر لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل
صالح وهذا غير تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى واقول قول المصنف والمراد
بالتخصيص الذي لم يبلغ بيان لحكم التخصيص في العرف لانه لو لم يذكر ذلك لتوهم انه اسم لمفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما
بلغها ثم اعلم ان التخصيص يذكر في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التفتازاني في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت
عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف وقال السيد في حاشيته الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه
بمحل كما في رجل عالم فلا يكون حاصلا في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي
واللفظي ويجعل جارية مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وهو صدق معنى واحد
فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى قوله ولا يدخل على الاسم تعريفان هاهنا التعريف
الاضافة وتعريف الموصول لان هذا الموصول لما التزم دخول لاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك
الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم وفي الشرح هذا ملتبس باي الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على الاشهر
بصلتها باعتبار ابهامها من العهد واضافتها معرفة قطعا فيفيد التعريف في نحو جاء اي هم اكرم فيجتمع تعريفان وقال الرضي
وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه ولا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله وقول ابي كبير فانت حوش
الفؤاد مبطنا هذا صدره وعجزه سهدا اذا ما نام ليل الهوجل ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وابو كبير بالباء
الموحدة هذلي من شعراء الحماسة وحوش الفؤاد بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة حديد الفؤاد ذكيه والمبطن الضامر

البلق وهو وصف يجري في المذكر والمؤنث بضم الشين المعجمة والجحا القليل النوم والحوجل الاحمق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي قوله
ولكنه يجعل هذا المعنى الثاني منه بالحكم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقد ذكرنا الكلام على ذلك في اقسام العطف
بما لا مزيد عليه فليراجع هنالك قوله بخلو الصفة لفظا من ضمير المرجوح وانما قال لفظا لان التقدير يقال انها خلت عن الضمير وهو
موجود معنى لا لفظا قوله قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من الكشاف وانما ذكر قريب على تاويل الرحمة بالرحم او
الرحمة او لانه صفة موصوف محذوف اي شيء قريب او على تشبيهه بفعيل الذي بمعنى مفعول كما شبه ذلك به او على انه بزنة
المصدر الذي هو النقيض والضغيب او لان تانيث غير حقيقي قال الفشار في هذا خارج عن قول النحاة لانهم لم يفرقوا
في الاسناد الى الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي ولا بين ان يكون المسند فعلا او وصفا واعترض على صاحب
المغرب بان الوجه المذكور ليست بمطرد ليس بقادح وههنا وجه آخر وهو ان يكون تذكير الضمير لاكتساب المرجع
التذكير من المضاف اليه كما ذكر في قوله تعالى ان منا عند لبنو باليتاء الخثاسة قوله وتبعه لعل الشاعر قريب اعامل
بسيطة دون بيرده لان هذا الذي قبله مناسب وهو يلزم المراد حتى يرجح يكون يجعلها في موضع آخر قد حكاها قوله واما
قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا وهم في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين فلم يقل قريبة لانه
اراد بالرحمة الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره وفي الشرح ويمكن حمل كلامه على ان المؤنث غير الحقيقي
يذكر بالتاويل فيعود عليه ضمير المذكر لكن عليه الطلب التانيث على الاولى قد بنى على ما ذكرنا يعني به قوله ويحتمل ان يكون
الضمير في قوله فانقذكم منها اي قريب مذكورا ويحتمل ان يكون عائدا على الحفرة وما ذكر المصنف من كونه عائدا على الشفا وانث
لاكتساب التانيث من المضاف اليه حكاه الطبري عن بعض النحاة قال ابن عطية وليس كما ذكر اذ لا يحتاج في الآية
الى هذه الصناعة الا لو لم يجد معادا للضمير الا الشفا واما ومعنا لفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويتعضد بالمعنى المتكلم
فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال ابو حيان ولا يحسن عوده الا على الشفا لان كونهم على الشفا هو احد جزئي
الاسناد وانما جيء بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن يحدث عنها وجيء بالنار للتخصيص وايضا فالانقاذ من الشفا
ابلغ من الانقاذ من الحفرة ومن النار لان الانقاذ منه يستلزم الانقاذ منهما والانقاذ منهما لا يستلزم الانقاذ منه فعود
الضمير على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى وصاحب الديار مشعر تليه هذا الصدد بيت يحرج ولكن
جد من سكن الديارا قوله وتشرق بالقول الذي قد اذعته الخ هذا خطاب لرجل لا يكتم السر وشرق فلان بريقه
اذا غص به واذعت القول افشيته والمعنى انك تشرق بالقول الذي افشيته كما تشرق القناة بالدم ولا ... به
قوله ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كقصير الموصوف به وبعد الكناية عن المتزيد لاخذ المال ... والمراد
في الخطاف في الشرح ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيه الصديق المامور بتجنبه بالسلوك في الاتصاف بالنقص والحد
من الشخص الذي يكون شبيها بعمرو في التزيد واخذ المال قوله امن زينب قطعت لغني اسما بعد هذا مقول قوله الى الفتح

الى الفتح وقوله لان المضاف بيان لو فيه الا على قوله الى الفتح قوله اي يوم سرتني الخ تقدم الكلام عليه في الحال في المصنف
انشده هنالك لم ترعني وانشده هنا لم تولني قوله لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استوفيت ولم ترتبط
بالاولى فسد المعنى هذا يوهم ان المصنف لنفى ما يدل على انها شرطية بعد تعرضه لنفي انها شرطية قوله اي ان سرتني يعني
مقصود هذا بيان لمعنى الكلام على كون جملة لم ترعني حالا مقدرة ولو قدر على قوله او معطوفة لكان احسن قوله ومن ذلك
ثلاثة بالرفع فالحالية متعذرة لعدم الرابط في الشرح قد اسلفنا في فصل اي سند الكلام على هذا البيت ان الرابط يحصل بتقدير
ضمير مجرور منك قوله مستعمل كلمح في الشرح لا معنى لانشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه يريد ان يذكر ما يكتسبه الاسم
بالاضافة مما لم يكن قبلها ولا بعد تسليم انه لم يكتسب الاسم بالاضافة في البيت ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد
لمناسبة المثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون قوله والى هذا يشير قول بعض الفضلاء عليك بارباب
الصدور الخ هذا البعض هو الشيخ امين الدين العوضي الحلي وقد ذكر المصنف عند سرد ... في النوع الثاني من الجهة
السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاغراء في قوله عليك بارباب الصدور والتحذير في قوله واياك ان ترضى وفي الشرح
فان قلت قوله يبيت في الى الآخر لا يصح ان يكون خبرا من المبتدا المعطوف احدهما على الآخر من قوله فرفع ابو من ثم خفض
مزمل ولا خبرا عن احدهما اما الاول فلعدم المطابقة فلم يقل يبيتان واما الثاني فلاشتمال الجملة على ما يدل لا يصح تعلقه
بكل منهما وذلك لان رفع ابو من يبيت قوله معزيا ومحذرا وانما يبيت قوله معزيا فقط وخفض من مزمل ايضا انما يبيت في
الحالين وانما يبيت في حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان يجعل قوله معزيا ومحذرا قيد
المحذوف لا للمذكور ويجعل يبيت في الى بلا قيد خبرا عن احدهما وخبر الآخر محذوفا والتقدير على ان يكون المحذوف من
الثاني مثلا فرفع ابو من يبيت في الى وخفض من مزمل كذلك هما يبيتان في الى معزيا ومحذرا وانت لا تحتاج الى هذا
التكلف بل هو خبر عن المبتدا ان المعطوف احدهما على الآخر والضمير في يبيت عائد اليهما باعتبار المذكور ويحصل
المطابقة بهذا الاعتبار قوله كان ابانا الخ ابان هنا جبل بعينه والشهور كان ثبير او هو جبل بمكة والعرانين جمع
عرنين وهو الانف وقد يكثرون معظم الانف وهو هنا استعارة لاوائل المطر والبجاد كساء مخطط
والمزمل بفتح الميم الثانية الملتف في الثياب قوله والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فمبني او يبد والاكثر
البناء اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو
هذه احد عشر زيد ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في آخر الثاني كما في بعلبك
وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما عبد الله وفي الشرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذا الامر لان خمسة عشر عند بعضهم
معرب مطلقا مع ما اضيف الى معرب او مبنى يقول هذه خمسة عشر ... بضم الراء على انها وكذا الاعراب مع ان المضاف اليه مبني
قوله وقالت متى يبخل عليك الخ في الصحاح اعتل اذا تجنى عليه وتذرب بالدال المعجمة وضح الى اصابع ... ذرب يكون

اي احد لسانه قوله ولا بد ههنا من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكور ويكون حالا من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل
كل من تقييد وتفيد بطلب الفعل الذي هو المرعل سبيل الشارح وقد علم بفيده ضمير مستتر عائد على الضمير العائد على الامتثال
وانما لم يجعل فاعل كل من يتقيد ويفيد مستترا فيه عائدا على الضمير وقد علم يفيده الفعل لان الحال قيد لعاملها الا صاحبها انتهى ويصح
هذا اذا اريد لتقييد الوصف المعنوي لان الحال وصف لصاحبها في المعنى وفي الشرح لا حاجة الى هذا الذي ذكر انه لا بد منه
عنده فان الضمير النايب عن الفاعل يرجع الى المصدر والمعهود اي الامتثال وقد صرح به المصنف معرفا فقد افاد المصدر
ما لم يفده الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر منكر والتركيب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في
توضيحه على الالفية المعنى فيمتثل الامتثال المعهود او امتثال ثم خصص بطلب اي محدود فدل الدليل على حذف
الصفات فجوز الامرين ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق انتهى واقول بعد
تسليم ان اللام في الامتثال الذي قدره المصنف في المغني للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر المفهوم
من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل واما اللام في الامتثال الذي قدره المصنف في
التوضيح فمعهوده الامتثال المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو مفيد ما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين المعهودين
وان احدهما يحتاج الى المتعلق ليفيد غير ما افاده الفعل بخلاف الآخر قوله والى ما كتم ابن عمرك على النعلين بيانه في الشرح
وتخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنف فلولا الايراد عليه فانه معترف بضعفه كما مر قريبا في قوله تعالى انما
تبغيكم لو قال عم ان الله على كل شيء قدير واقول هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره ويكفي من المصنف في عدم تعويله
فيما مر بضعفه قوله اهم بامر الحزم الخ في الصحاح وهممت بالشيء اهم هما اذا اردته والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط
والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشي والاهلي ايضا والنزوان بفتح النون والزاي اي الوثوب على
الانثى الضراب قوله فيمن فتح مثلا هو من عدا حمزة والكسائي وابا بكر والحسن وابن ابي اسحق والاعمش ولم يخرج المصنف
قراءة الرفع لان مثل كل منها اصفر الخ قوله وقراءة بعض السلف هي قراءة مجاهد والجحدري وابي اسحق ويزيد بن خرج
المصنف لها قراءة الرفع لان مثلا في كل منها فاعل يصيبكم ومثل فيها منصوب على انه نعت لمصدر محذوف في
الفاعل مضمر تفسيره سياق الكلام وهو ضمير العذاب قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل بل الفتحا لانها
بانها تبنى ويجيء اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انها تبنى ويجيء ولعل المصنف
لاجل هذا قال وزعم واجيب بان الكلام الا في ما تبنى لكونه مبهما اضيف الى مبني لا لكونه ظرفا اضيف الى جملة
قوله كما قيل بروس وبضم الواحد وسر بفتح السين المهملة وضم بفتح الراء والكل بالتثنية وتشديد الآخر قوله
واما بيت الفرزدق فقد نقلها ابو حيان بيت الفرزدق وهو قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم
بشر ابو بشر قيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمي وقيل فلم حاله

والجزء محذوف اي في الوجود قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة الخ تقدم الكلام عليه في نحو قوله قبل اليوم هذا من قبيل الاضافة
الى المبني اذ المعنى غير نطق حمامة اجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدرة بحرف مصدري مؤكد مبنيا غاية الامر
في تأويل معرب قوله على حين عاتبت الخ ايضا بكسر الصاد المهملة المثلثة الى الكهول والفتوة والصحو الافاقة من السكر
والوازع المانع قوله او بناء وصيا كقوله لاجتذبن منهن الخ بناء الفعل المضارع لا لاجل اتصال نون الاناث
عارض على اعرابه لمشابهته الاسم واعرابه لمشابهته الاسم عارض على ذاته لكونه مبنيا بالاصل والخلاف بالكلف الخام وعلى بمعنى
في كقوله تعالى على حين غفلة وليتصلبن بمعنى يصلبن كيتجيب بمعنى يجيب وبمعنى يطلبن الصبوح قوله اذا
قلت هذا الخ يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويصح بفتح حرف المضارعة بين والعبادين مبهما
مستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة قوله الم تعلمي يا عمرك الله الخ في الشرح
وعمرك الله بفتح منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوايد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف
اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع مثله في عمرك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا
يعم قلبك ولا يخلو منه وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والبا وقيل عمرتك الله
واما مرفوع على ما حكاه المادي عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فاو تقع لاسم الشريف كما
فاعل واخزى بفتح الهمزة والزاي مضارع خزي بكسر الزاي اي ذل وهان ويجوز بضم الهمزة على انه مضارع اخزاه الله
والملق النفيس قوله ثاني بيت اللعن الخ قول العرب ابيت اللعن دعا للملك طلب بان يحفظه الله ابيا اللعن بان
يكون شريف النفس عالي الهمة وفي الصحاح اسكت مسامعه صمت وضاقت ومنه قول الشاعر وتلك التي
قتلت منها المسامع والرائع بالراء والعين المهملتين اسم فاعل من راعه يروعه اي افزعه قوله ولا تحسب الا وردى
منزوي مع الوردى هذا عجز بيت صدره اذا كنت في قوم صاحب خياره وقبله عن المرء لا يسأل وسل عن قرينه
فكل قرين بالمقارن يقتدي قوله وفي البيت اشكال لو سال السائل عنه لكان اولى وهو اضافة مثل الى ان
قد قلت فانه في التقدير مثل قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه في الشرح لا اشكال فان هذا من اضافة الاعم الى
الاخص وذلك لان مثل الاعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان
كشجر اراك اي مثل هي قولك سوف انا ارد او لي بل هو في الصورة مشكل لانه يوجب الظاهر من اضافة الشيء الى
نفسه وهي غير جائزة وجوابه هو جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشيء الى نفسه من نحو كل القوم وزيد نفسه وهو
انه ليس من اضافة الشيء الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص وقد يكون الشاعر انما قال مثل ان ما سات الثيب
وفيك وكذا الهمزة فان قدره الناس بتحقيقها فاضطروا الى حذف التنوين في الشرح هذا امر عجيب يلزم منه قدح
بانه المولف الى القدح في كلام ايتدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف فقيل كذا وارتكاب ذلك امر شنيع

دا قوله لا يلزم من ضم بائه الفتح في كل باب تد ابدا بيروا انما يلزم منه الفتح في كل باب وهي خلاف الاصل والقواعد وليس الكتاب في ذلك
فيه لتنبيه قوله الامور التي لا يكون فيها فعل الا مضموم العين احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف يريد بالضم ضم العين حال
الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وطلته عند سيبويه فان اصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه
حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذفت واو واما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو
ذلك ليس بحول لان العين الى الفاء بل واقع في الفاء ابتداء لبيان بنات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه حال
الاصالة قوله وسمع رحبكم الطاهر وان لم يطلع اليمن ولا ثالث لهما في الصحاح عن الخليل انه لم يجئ في الصحيح فعل بضم العين
متعديا غيره بمعنى تدرحب وفي القاموس ورحبكم الدخول في طاعته لكرم بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ليت متعديا
الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها انتهى والذي سمع من الثاني هو علي بن ابي طالب عليه السلام الله واما الاول فهي الصحاح
قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي اوسعكم قوله والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل
بالكسر ووصفها على فعيل بمعنى لا يكون لها ووصفت على غيره فلا يرد النقض بعلم لانه وصف جاء ايضا على فاعل كعالم
قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير الضمير البارز
في فاعله عائد الى الاخر وفي الشرح فينتقض بنحو قولك ضربت زيدا فتألم اذ الضرب الايلام على رأي المصنف كما
سيجئ في ذيل الخاتمة التي اوردها مقدمة للكلام في الحذف من الباب الخامس ولذا حصر المحققون انه بدلالة الفعلين
المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج مثل هذا ولو لم يذكر المصنف هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده انه لا حاجة الى هذا القيد
من المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد هذا وقد فسر بعضهم المطاوعة بحصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله
فانك اذا قلت كسرته فانكسر فالحاصل الكسر قوله يخرج في عراقيبها نصلي هذا آخر بيت وهو وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها
الى الضيف يخرج في عراقيبها نصلي وفاعل تعتذر ضمير الناقة والمحل انقطاع المطر والمعنى ان تعتذر الناقة عن قلة لبنها
بيبوسة الارض وقلة المطر الى الضيف قوله فيها ضعف معنى ولا تثبت هذا آخر في ترتب القرآن ولا من
الامثلة على الترتيب والمراد بذي ضروعها لبنها والعراقيب جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة في
رجلها بمنزلة الركبة في يدها قوله وتعبث هو من عاث الذئب بالعين المهملة والثلثة اذا افسد وقد وقع في كثير
من النسخ تعبث من عبث بالمثناة التحتية بعد العين وهو يحتمل لان يكون اصله تعبث فلما جزم لكونه نفي النهي ثم حذفت
المثناة التحتية منه لالتقاء الساكنين وبقيت المثلثة على جزمها والعين على كسرها ولان يكون اصله تعثو من عثى
اذا افسد فجزم بحذف آخره وبقيت المثلثة على ضمها والعين على كونها قبله والسنة الباقية تبدل على بحثه هي هذا
وما عطف عليه المصنف باو سواكر معه على الوجه لم يذكر وهي الرابع والسادس كما في الصحاح تحمى الشيء بالكسر تحمى تحشا تحمى
وتحشى ايضا قوله كدعج وكحل وشعب الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو جفون العينين سواد مثل الكحل الصحاح

وفي الصحاح والشنب حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة في الاسنان ولفظ مبني اوحد الانياب التي يليهما الثنايا قوله
صيغته هي جمع فتاة تحته مائيش منه الاسنان والكلام من جوه كذا في شرح فصيح ثعلب قوله تجاوزت احراسا
اليها ومعشرا هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس يجمع على حراصا لو يسرون مقتلي والاحراس جمع حارس كصاحب
واصحاب ومعشر جمع حرس كجمل واجمال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراص جمع حريص ككرام جمع كريم
وعجاف يسرون من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون او بمعنى يخفون ويروى بالمعجمة
ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو انا مصدر ويجوز في محل لو ان على البدل من الضمير المجرور بعلي واما استعيد
وجوابها محذوف اي لو يسرون قتلي لسرهم قوله بينا تعانقه الكماة الخ الكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه
والروغ بالراء والغين المعجمة مصدر راغ اي مال عن الشيء وحاد عنه واتيح بالمثناة الفوقية والحاء المهملة قدر
وجرلى بهمزة في آخره فصيل من الجراد وهي الاقدام والسلفع بسين مهملة فلام ساكنة ففاء مفتوحة فعين مهملة الجسور
قوله الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين في الكشاف اثنتين
اماتتين واحيائين او موتتين وحياتين واراد بالاماتتين خلقهم امواتا اولا واماتتهم عند انقضاء آجالهم
وبالاحيائين الاحياءة الاولى واحياءه البعث وناهيك تفسيرا لذلك قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم
ثم يميتكم ثم يحييكم وكذا عن ابن عباس فان قلت كيف صح ان يسمى خلقهم امواتا اماتة قلت كما صح ان يقول سبحان
من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وقولك للحفار ضيق فم الركية ووسع اسفلها وليس ثم نقل من كبر الى صغر
ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق وانما اردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحته ان
الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجائزين
وهو متمكن منهما على السواء فقد صرف المصنوع عن الجائز الآخر فجعل صرفه عنه كنقله منه ومن جعل الاماتتين التي بعد حياة
الدنيا والتي بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاث احياءات وهو خلاف ما في القرآن الا ان يتمحل فيجعل احديهما غير معتد
بها او يزعم ان الله يحييهم في القبور وتستمر بهم تلك الحياة فلا يموتون بعدها ويعدهم في المستثنين من الصعقة في قوله الا من شاء الله
قوله ولعطيته دينارا في الصحاح اعطاه مالا والعطية اعطاء والاسم العطاء واصله عطاو بالواو لانه من عطوت الشيء عطوا تناولته
باليد والمعاطاة المناولة قوله والثاني الف المفاعلة لما كان فاعل متعديا دون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى
الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير ايضا فعل بذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له قوله والرابع
صوغه على استفعل للطلب او النسبة الى الشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم المثال الاول للطلب لانه
بمعنى استخرجت المال طلبت خروجه والمثالان الاخيران للنسبة لان معناهما نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم قوله واما
قوله اكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود بانه باب اختار كل فعل يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف الجر

وهو مشروط بالسماع والذي سمع منه هو اختار واستغفر واستمر وسمى وكنى ودعا وفزع وفوجه ورد المصنف لقول الاكثر ان
صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وعن متعد الى واحد
فاذا صيغ على استفعل تعدى الى اثنين فلا يكون من باب اختار قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله
تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس هكذا وقع في النسخ
وهو سهو من الناسخ والصواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف اما اولا فلانه لم يجتمع في هذه الاية واما ثانيا
فلانه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ به واما ثالثا فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا الى آخره انما
هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف قوله ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل
عليه القرآن جملة واحدة فقد نزل بجملة واحدة اجيب بان الزمخشري انما يحمل نزل على التدريج عند عدم القرينة
الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله تعالى جملة واحدة قال في الكشاف عند الكلام على هذه الاية نزل ههنا
بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان متدافعا وعند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين
معنى النزول على الاطلاق لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا الموضع هو النزول على مهل
والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر الله وعلى ما يراه صوابا وحكمة قوله وظاهر قول سيبويه
انه سماعي مطلقا في النحو لكن يراد به ما هو اعم من القاصر والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي
الى واحد لان الثالث لم يسمع كما تقدم وكان حقه ان يذكر قول سيبويه اولا قوله كما عسل الطريق الثعلب هذا آخر
بيت وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه قوله ويرغبون ان
تنكحوهن اي في ان او عن على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في اوضح المسالك اشترط ابن مالك في ان وان
امن اللبس في الحذف فيخرج رغبت في ان يفعل او عن ان يفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه ويرغبون ان تنكحوهن
بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد انتهى وقال في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس جوابا عن هذا
الاشكال وانما جاز ويرغبون ان تنكحوهن فيما حذف الجار فيها لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم
في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى قوله ويرغبان ان تلقى الى المعالي جمع معلاة بفتح الميم وهي
كسب الشرف والصنيع بفتح الصاد وبمثناة تحتية بعد النون مثل القبيح يقول صنع به صنيعا قبيحا اي فعل والصنع
بضم الصاد مصدر قولك صنع اليه معروفا كذا في الصحاح والالايم جمع الالام من قولك لؤم الرجل بضم لؤما
اي دني الاصل شحيح النفس قوله ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض ان قيل جاز ان يقدر فيهما في او
عن ولا تناقض لاختلاف الاية بان يراد يرغب في الاول وقت ويرغب عن الثاني اجيب بان المراد كلا
هذين الفعلين لاستمرار التناقض لا نعم قوله نحو قوله لاه ابن عمك الاصل لله ابن عمك فحذف حرف الجر

الجر وبقي عمله ثم حذف اللام الثانية واقيم المضاف اليه مقامه قوله وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون هكذا وقع في النسخ والذي في
انما وقع تحريف لان هذه الاية في سورة المؤمنون وهي فيها كذلك الا قوله فاتقون وفي سورة الانبياء ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون
بكسر همزة ان وبعدها واو وقبلها قوله ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان وصلها على المصنف ذلك في النوع الثالث عشر
من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التي بمعنى لعل قوله وان تعوي ان ذكري الرازي بالي هذا البيت لابي
خالد الخارجي وقبله لقد زاد الحياة الي حبا بناتي انهن من الضعاف قوله احاذر ان يرين البؤس بعدي وان يشربن رنقا
غير صاف وبعده ولولا هن قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفاء كاف قوله والو فتح الواو مصدر ربيق الايكشي
الاتكيد وسكن الشاعر الواو للضرورة والغايات جمع غيضاء وهي الاجمة وفي الشرح والكرم بفتح الكاف وكسر الراء اراد
به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامراة كرم ونسوة كرم انتهى وفي الصحاح ويقال رجل كرم وامراة كرم ونسوة كرم وانشد
البيت وضبط الناسخ الراء في ذلك كله بالفتح قوله واركب في الروع خيفانة الخ الخيفانة بخاء معجمة مفتوحة فمثناة تحتية
ساكنة ففاء الجرادة اذا صارت فيها خطوط مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفانة شبه به الفرس الجواد في خفته وضمره كذا
في الصحاح وقد عاب الاصمعي على امرئ القيس هذا الوصف وقال الشعر اذا غطى بصر الفرس فذلك هو الغم الذي يكره في الخيل
كما ان السفا وهو بفتح المهملة وبالفاء والقصر قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب امرؤ القيس
اعلم بالخيل من الاصمعي وقال ابن شرك لا مدحان امرؤ القيس يخلص من الغم بقوله منتشر لان الغم انما هو كاثف شعر الناصية
واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر تفرقه وفي الشرح وضد هذا ان يكون السعف هو شعر ناصية
الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية انتهى واقول لا يلزم
ان السعف في البيت ماخوذ من الاسعف الاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعفة بالتحريك وهو غصن النخل
استعير للشعر قال في الصحاح والسعف بالتحريك غصن النخل والجمع سعف قوله يقال شتى فتشتت كما يقال لزم فتلزم
وتلك في الافعال المتعدية من هذه الافعال بفتح العين والازمة تركيبه في الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات
التي يدخل الاعتراض لا يبعد اشاني هذا البيت للرقاشي وهو مدح آخر صدره اللام من الغادات والتلبيب مصدر
تلبب الرجل اذا عزم وتشمر والغادات جمع غادة اسم للاغادة والخميس الجيش لانه خمس فرق مقدمة وقلب
وميمنة وميسرة وساقة قوله ثلث حتى اعرف ما الحقلد فترانا فاذا هو السيء الخلق في الشرح الذي افهم ان
المصنف قصد النكيت على البهاء المحاكات بينهما من المنافسة فاوره وكلاهما على مصر يحتمل عود الضمير من قوله فاذا
هو السيء الخلق الى الحقلد او الى البهاء اشارة الى انه يليق ان يكون من الغادرة من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح الحقلد
الضيق البخيل وفي القاموس حقلد كعلبط الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيء الخلق الثقيل الروح قوله فتلك
هو معطوف على شتى حتى تم الى المعنى ليس بكثير عنيله فاستخطر ذلك في الشرح يحتمل وجها آخر وهو ان يكون معطوفا

عد المورد من جهتها قوله

لو قضت انه بها بلغنا مآخذا الكتب قيل لا يلزم ذلك لان المراد المعيشة اللائقة بحالي وسلمت مع حياتي واصلاحها اشياء نحو
قوله ولا بالتي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه قال الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر عليه لانه
عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي
هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوا وانا لا ادري منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا
او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي
ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري
من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف والجار يكفيهما رائحة الفعل
حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من الفعل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة الله جنا
منك الخ قوله السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته قراءة الجماعة ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في
استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وفي الشرح
تقدم هذا في حرف الحاء المهملة في الكلام على حيث وقد اسلفنا هناك انه قيل بان المراد بعلم الفعل الذي هو في محل
الرسالة بعيد واقول قد اسلفنا بحثا ايضا انه بعيد لانه فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل
قوله واما اذا قرئ بالمهملة فالتعلق به وقراءة حمزة فصرهن بكسر الصاد وقراءة غيره بضمها وهما لغتان بمعنى امالهن
صاره يصوره ويصيره اماله قوله لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن ونحوها لكن بعد
من فقد وعدم وانما لم يذكره هنا لانه ذكره في حرف الياء في على فاكتفى بذكره هناك عن ذكره هنا قوله يحسبهم
بمفازة فيمن ضم الباء قيد به لانه من فتح الباء وقرا بالمثناة الفوقية في اول الفعل ليست قراءته من هذا الباب
لان الفاعل المخاطب والمفعول غيره قوله دع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر بيت لامرئ القيس تقدم
الكلام عليه في عن قوله وانما هي متعلقة بيحسب وهي للتعليل وذلك ان المعنى ان ما لهم يحسبهم الجاهل
بسبب تعففهم عن السؤال انهم اغنياء من المال لان عادة الغني من المال ان يتعفف من السؤال ويجوز المفعول له بحرف
السبب لفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء
لانه معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه حرف السبب وانما حرف اللام
على ان التعفف وقع منهم مرارا حتى صار دعهم كذا وقيل من لابتداء الغاية اي من تعففهم ابتدأت محسبة الجاهل انه
لا يحسبهم اغنياء غنى تعفف وانما يحسبهم اغنياء غنى مال قوله الماشي قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني
في الانصاف وفي هذه الاية دليل على ان الاستثناء اذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيرة وانه تحقيق عند
الوراقي من وجهين احدهما ان الاستثناء اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او لجميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل

لم يقل به احد ولا يجيء في الاية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى الثاني ان عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة اولى
الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه قوله فقد رد به بعضهم هذا الرد في كلام القرافي اراد بما قبل الغاية الحدث
الواقع قبلها ويتكرر وتكرره بنفسه بان يقع مرتين او اكثر في محل واحد كضربت زيدا الى ان مات او تكرره بحسب اجزاء
محله بان يقع مرة واحدة في محل ذي اجزاء متصلة كسرت من الكوفة الى البصرة وغسلت من الاصابع الى المرفق فان
كل جزء من المسافة سير او من المغسول غسل قوله فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا في التلويح وذهب بعضهم
الى انه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تفسيرين احدهما ان صدر الكلام اذا كان متناولا للغاية كاليد فانها
اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق
متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له لكن لاجل اسقاط ما وراء المرفق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ومتعلق
به كانه قيل اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فتخرج عن الاسقاط فتبقى داخلة تحت الغسل والاول اوجه لظهور ان الجار
والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللقاضي الامام ههنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا
يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع القيد جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب
اليها لا للايجاب والاسقاط لانهما ضدان فلا يثبتان الا بنصين والنص مع الغاية نص واحد قوله قلت وهذا
ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا اي ومدوا الغسل الى المرافق في الشرح ولا بد من شيء آخر وهو ان يكون ايديكم
مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الاية من قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحال
المعنى وانما هي على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف واقول لا حاجة الى ما قدره الشارح وما ذكره
من استحالة المعنى بدونه ليس بصحيح لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الا الجمع بينهما في المعمولية لا غسلوا الا
باغسلوا المقيد بالوجوه كما ظن الشارح قوله الامرء القيس جرى الى مدى الخ امرؤ القيس هو ابن حجر الكندي قال
الاصمعي كان امرؤ القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وقالت له امراته وهو وضع فطلبها من ضعفها فلم يجد
فاوضعوه بلبن كلبة انتهى والمدى الغاية واعتاقه حبسه والحمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح قوله وانما الى
مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مدى في الشرح فيجوز ان يتعلق الى بكون خاص اي جرى قاصدا
الى مدى وتقدير المصنف طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلبت الى كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه ويجوز
ان يتعلق بجرى على ان المعنى اراد الجري او على ان جرى على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخير اي دون قطع
المدى قوله سوى التي فضلها الخ سوى بقصد والذي يقصد هي الكعبة او مكة ودحا بمهملتين بسط والبناء ما
بضم الباء الموحدة جمع بنية كرشوة ورشا والكسر جمع بنية كلحية قوله من قوله تعالى لم يجعل له عوجا قيما في تفسير
البيضاوي لم يجعل شيئا من العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى وانحراف من الدعوة الى جانب الحق وهو في المعاني

على نهكة ذى قربى ونهكة ضلاله حذف للدلالة المتقدم عليه والتقدير ولا بنهكة ضلاله والمعنى ان هذا الممدوح لا يكف غنيمته بنهكة
قرب له ولا بنهكة شىء متصف بسوء الخلق اذ هى صفة تفضى من صاحبها ان لا ينجز بأسر لكان ننتقص وانما يكثر
الغنيمة بالاشراف واهل الكمال هذا ان كان الحسلد هو السيء الخلق واما ان كان الضعيف كما فى القاموس فالمعنى ايضا
قريبا واقول هذا التقرير يقتضى ان المراد بالنهكة الاسر الذى فى الصحاح ونهكه السلطان عقوبة ينهكه نهكا ونهكة
بالغ فى عقوبته وكذلك يقال فى الحسل على الضال انهكوا وجوه القوم يعنى اجهدوهم اى بلغوا جهدهم انتهى ولا يخفى
بعده فى الشرح على تقدير ان الحسلد هو السيء الخلق قوله واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء
فالذى سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه لما ذكر فى جملة اخرى غير التى حذف فيها هذا الكلام اشارة الى سؤال
يرد على ما تضمنه الكلام السابق من انه لا يذكر الفاعل بعد طيه والجواب اما تقرير السؤال فهو ان ذكر الفاعل بعد بناء
الكلام على طيه جائز ليس بممتنع فان قراءة يسبح بفتح الباء طوى فيها ذكر الفاعل حيث بنى الفعل للمفعول ثم بعد ذلك ذكر
واما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طى الفاعل من كلام ثم ذكره فيه ممتنع وهذه القراءة ليست كذلك وانما طوى ذكر
الفاعل من كلام وذكر بعد ذلك فى كلام آخر لان رجال فى هذه القراءة فاعل الفعل محذوف هو وفاعله جواب لسؤال
مقدر قوله وها انا مورد بعون الله امثلة فى الشرح وقع نظير هذا التركيب فى ديباجة الكتاب حيث قال وها انا
تابع بما اسرته وبانى نظيره قريبا يعنى فى اول الجهة الثانية وفى ذلك ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان
خبره ليس اسم اشارة وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد
يشير بذلك الى ان قول صاحب التسهيل واكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل واسم اشارة مشعر بان الظاهر ان
الاتحاد غير الضمير المذكور وباسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلف انما يقع شاذا قوله نعم قرئ الفعل وتشاء
بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك فى الكشاف انه قرئ بالتاء وهو ابن ابى عبلة والمراد بفعل فى اموالهم ما كان
يامرهم من ترك التطفيف والبخس والاقتناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقيل كان ينهاهم عن حذف الدراهم
والدنانير وقطعها او فى الانتفاع وعلى قراءة ابن عبلة بالخطاب يكون ان نفعل معطوفا على ان نترك وعلى
المشهورة يمتنع لفساد المعنى وفى البحر وقرأ ابو عبد الرحمن ونفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف فى هذه القراءة
ايضا على ان نترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيهما ان الذى كان تشاء هو فى اموالهم ايفاء المكيال
والميزان وقال سفيان الثورى وكان يامرهم بالزكاة قوله والصواب تعلقه بالموالى لما فيه من معنى الولاية فى الكشاف
من ورائى بعد موتى وقرأ ابن كثير من وراى بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف او بمعنى
الولاية فى الموالى اى خفت فعل الموالى وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائى او خفت الذين يلون الامر من ورائى قوله
واما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور فى الكشاف وقرأ عثمان بن عفان ومحمد

ومحمد بن على وعلى بن الحسين خفت الموالى من ورائى وهذا على معنيين احدهما ان يكون وراى بمعنى خلفى وبعدى فيتعلق
الظرف بالموالى اى قلوا وعجزوا عن اقامة امر الدين فسأل ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولى يرزقه والثانى ان يكون وراى
بمعنى قدامى فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوٍّ واعتضاد وفى البحر وقرأ بها ايضا
زيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص وابن يعمر و[illegible] لابن عامر قوله والصواب ان يضمن امات معنى البث فى الشرح
هذا لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما فى امات من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم
الحياة عما من شأنه الحياة او وصف وجودى مضاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل اما متداد ممكن ولا داعى الى ذلك
التكلف واقول الداعى الى تضمين امات له معنى البث ما يفهمه قوله تعالى كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت
مائة عام فان الظرف فى ذلك كله متعلق باللبث قوله وفائدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين
يدلك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام وذلك ان كل اسم من اسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم
وكل اسم من اسماء الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفى حاشية التفتازانى وحقيقة التضمين
ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه وهو كثير فى كلام العرب حتى قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب
لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان فى معنى الفعل
الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال
ماخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده وقد يعكس
كما يقال فى يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين واقول هذا مبنى على ان لا يرى صحة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه
معا كالزمخشرى واما من يرى ذلك فله ان يختار انه مستعمل فيهما ويمنع بطلان اللازم والمسألة ذات خلاف مشهور
فان قيل الحال المحذوفة فى هذه الآية من الفعل الذى ليس بمذكور او من المذكور اجيب بان الظاهر انها من المذكور والا
لتغير البتة الله مائة عام تماما قوله فالصواب تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوبا
على الحال من الضمير فى يولد ويولد وجر كلام فى الشرح اذا تعلق بكائن الذى هو مغيا بهذه الغاية فكيف يصح كونه حالا
ومضمون الحال يجب ان يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد الى تلك الغاية مقارنا وهل هو الا بمثابة
قولك جاء زيد مسافرا الى غد واقول بل الكون على الفطرة الممتد الى تلك الغاية التى هى تحويل الابوين للولد او
تنصيره او تهويده مقارن للعامل الذى هو يولد غاية الامر انه استمر بعد مقارنته الى غاية وذلك لا يقدح فى كونه مقارنا
قوله تركت بنا لوحا الخ تركت بكسر التاء خطاب لامرأة وجادنا او وامام قلم حيث الارض فهى مجودة اذا اصابها
الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس وكرى ان يكرى وقيل نعسها وانكر الكرمانى شارح البخارى وقال النحى اعلم
بلدنا وفى القاموس وكرمان ومعنكرا او الحى اقليم بين فارس وسجستان والناصح الخالص قوله ولا يتعلق مع مبلغ

كالعوج في الابيات فيها مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او قيما بمصالح العباد فيكون وصفا له بالتكميل لغيره بعد وصفه
بالكمال او على الكتب السابقة يشهد بصحتها قوله ورجحت على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا وقفة
لطيفة دفعا لهذا الوهم الذي وقف من القراء وكذلك هو حفص عن عاصم قوله وامان الضمير المجرور باللام اذا اعيد
الى الكتاب لا الى المجرور على ولا الى الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى العبد لان سياق الاية في وصف الكتاب والتنوير
بشانه وفيه يقتضي كونه حالا من الكتاب او من ضميره لا من العبد او ضميره قوله لان الحال بالخبر اشبه هذا تعليل لقوله
لا يقال تلاحق ذلك في النعت ومما يدل على ان الحال بالخبر اشبه من النعت انه لو حذف العامل من نحو جاء زيد راكبا
انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر لا النعت والمنعوت قوله ولا جنبا فعطف على الحال لا حال هذا جواب عن
قوله بل قد انثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال لا بطريق
التبعية والعطف لا يجري في الاصالة والكلام انما هو في الحال بطريق الاصالة قوله الى بعش قال بعضهم في اوس انه
صفة لعنقاء العنقاء مخفف التاء ومثله ما يقف من كل على جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش
وهو بضم القاف الشيء المجموع من امكنة والحوة سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد والاحوى الظبي
الذي في ظهره خطان من سواد وبياض وفي الصحاح الحوة سمرة وقال الاصمعي الحوة حمرة تضرب الى السواد وقال ايضا
الشديد الخضرة التي تضرب الى السواد قوله فيمن رفع جنات الذي رفعها هو محمد بن ابي ليلى والاعمش وابو بكر في
رواية عنه عن عاصم وانكر ابو عبيد وابو حاتم هذه القراءة قال ابو حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب لا تكون من النخل
ولا يسوغ انكارها وانها حينئذ في التوجيه وهي انها مبتدأ خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره ابو البقاء ومن
الكرم لقوله تعالى ومن النخل ودونها الذي سوى الجنات عطف على قنوان قاله ابو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب
لا يخرج من النخل وقال الزمخشري بعد ان قال وقرئ قنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصلة
من طلع النخل قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوفا لدلالة اخرجنا عليه تقديره ومخرجة من طلع النخل قنوان وقوله وجنات من
اعناب فيه وجهان احدهما ان يراد وثم جنات من اعناب اي مع النخل والثاني ان يعطف على قنوان على معنى وحاصلة او
مخرجة من النخل قنوان وجنات من اعناب اي من نبات اعناب قال التفتازاني انما رجح الاول لانه لا مرية فيه على ان الاكتفاء
والجنات من تمام الشدة ولا خفاء في انه لم يخص بالوجه الاول ولا بالجنات والاعناب بل يجري في النخل والعنوان
ويندفع بان ذلك متنوع الى شهادة العقل وكلام المقام واورد على الثاني انه يؤول الى ان يكون المعنى ومن النخل جنات
من اعناب وفساده ظاهر والجواب انه اذا عطف جنات على قنوان كان من اعناب عطفا على من النخل فيصير عطف مفرد
على المبتدأ وآخر على خبره غاية الامر ان المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر
عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي وقد يجاب بان من اعناب صفة جنات وهي لكانت مرفوعة تحت ثبات النخل

النخل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازا لكون هيئاتها مدركة من خلال الكمايم طلع النخل وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز وبان المراد
انه من باب عطف الجمل اي ومخرج او حاصل من الحضن او الكرم جنات من اعناب فمعنى قوله عطف على قنوان نحوه لا حاجة الى
هذا التقدير ايضا لجواز ان يعتبر جنات من اعناب عطفا على قنوان وذلك المحذوف منع من الحضن او من الكرم عطفا على من النخل ومعنى
بقوله اي من نبات اعناب انه على حذف مضاف لان البستان لا يكون من العنب بل من النبات والاشجار قوله وقطع قراءة من قرأ
وحور عين بالرفع ابدا قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين ليس الذي قبل قوله تعالى وحور عين هو يطاف عليهم بكاس من معين وانما
هو قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون
ولحم طير مما يشتهون والذي قاله وحور عين بالرفع الجمهور وخرجت على العطف على ولدان او على الضمير المستكن في متكئين او على
مبتدأ محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين او على انه مبتدأ حذف خبره اي ولهم حور عين وقرأ السلمي والحسن
وعمرو بن عبيد وابو جعفر وشيبة والاعمش وطلحة والمفضل وابان وعصمة عن عاصم وحمزة والكسائي وحور عين بالجر فاوجه
عطف على المجرور وقيل على معنى ينعمون بهذا كله وبحور عين وقال الزمخشري عطف على جنات النعيم كانه قال هم في جنات
وفاكهة ولحم وحور قوله وبرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس الذين حج المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع
عن الحج في الشرح هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد
حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون ويان ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله على الناس والمبتدأ ان تاخر
لفظا فهو مقدم رتبة واقول كون اللام في هذا الموضع للعهد الذكري في غاية البعد وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم
حج البيت في الرتبة على قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع انه لا يدفع الضعف الذي ذكره
المصنف من جهة الصناعة وفي اعراب ابي البقاء وحج البيت مبتدأ وخبره على الناس ولله يتعلق بالاستقرار في على
تقديره استقر على الناس ويجوز ان يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به اما حالا واما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا
لان العامل في الحال على هذا يكون معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول او الثاني والحج
مصدر واضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع لو الا
عليه من استطاع والجملة بدل ايضا وقيل هو في موضع نصب بالحج تقديره ولله على الناس ان يحج البيت من استطاع فعلى هذا في الكلام
حذف تقديره من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من
الضمير منهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف تقديره منهم من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن كفر وعليها انتهى والقول
الثالث هو الذي نسبه المصنف لابن السيد ونسبه ابو حيان لبعض البصريين والقول الرابع هو الذي نسبه المصنف للكسائي
قوله افني تلادي وما جمعت من نشب الخ التلاد بكسر المثناة الفوقية المال القديم وقيل المال الذي ولد عندك واصل التاء فيه واو
والنشب بالشين المعجمة المال الثابت وقيل المال مطلقا وفي الصحاح والقاووزة مشربة وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا

تقال قوزة قال ابن السكيت اما القاقزة فمولدة وانشد البيت والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق
معرب آب ري قوله والمشهود في عزفي الاية انها بدل من الناس بدل بعض في المجرور وهب لا لكون الى انه بدل بعض
من كل بكون موصولة في موضع جر وبدل البعض من كل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع اليه سبيلا منهم
وفي الشرح وحذف الرابط لظهوره اي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وعليهن
اي على بدليته من استطاع من الناس وبشانيه من موصولة وابتدائيتها شرطية في محل قال الكسائي فالعموم في ولله على الناس
حج البيت مخصص اما بالبدل فيما اذا كانت من بدلا او بالجملة فيما اذا كانت مبتدأ قوله السابع عشر قول الزمخشري
في قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوأة اخي انه انتصب فاواري في جواب الاستفهام وجه
فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز في حاشية التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار والابطال
فيفيد النفي وهو سبب اي لم اعجز فواريت وقيل هو من قبيل الشيء ونقيضه فمعه منك بالضرب لتنجب الكار والنهي
على الامرين وفيه بانه في العصيان وترتيب العقوبة ترتيب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون
التوبيخ على هذا الجعل لكنه هنا انزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة ولا دلالة على التعكيس لو كان العجز والقصور
عما يهدي اليه غراب قوله والصواب القول الاول هو امتناع نصب فتصبح قوله ما بيننا ليس في ان وجب التي تسبب
عنه واصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر وزيادة العقل ولما لم يتسبب عن الرؤية الاخضرار قوله
وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال قال في الشرح في هذا
الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الالهة من دون الله مطلقا ولا يتاتى ذلك مع
التقييد وقد يقال هذه الحال مبينة ان شان الالهة عند هؤلاء ان يكون قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله
زلفى قوله وجعلهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا
هذا الوجه قاله صاحب الانصاف وقال الطيبي وجه آخر وهو ان الهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم
المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله
حتى يذم ذلك عليهم بل كانوا معترفين بالهية الله تعالى مع قولهم بان الاصنام آلهة فالمعنى فلولا نصرهم الذين اتخذوهم
آلهة من دون الله لانهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى حينئذ
انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله زلفى فانه لا يفهم منه هذا نفي الالهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تامل انتهى
واقول هذا الوجه الذي ذكره مبني على ان المبدل منه في حكم المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك قال الزمخشري في المفصل
وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما
يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو ذهبت قوله التاسع

التاسع قول المبرد في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل
من الاعراب قوله والثاني مردود فاسد اذ اقيم مقام ما انتفى المعنى هذا مبني على ان البدل منه في نية الطرح لفظا و
معنى وقد عرفت من قريب ما فيه قوله قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لكان بينهما من بعد واجاء في ديار واحد ان
ذكرهم بالنصب لكان كذا او الالزام ممتنع قد اشبعنا الكلام على هذا في الثاني من حرف الالف قوله في قول العوجي الم تر ان
مسالكم الح ظلوم اسم امراة وهو منادى ويقع في بعض الروايات اهدى السلام وفي بعضها ورد السلام والعوجي بفتح
العين وسكون الواو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان منسوب الى العوج منزل بطريق مكة قوله وعلى هذا الاعراب
يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة في الشرح بل يحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك
بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ورفع رجل على انه خبره وان اهدى السلام تحية جملة في محل رفع
على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على حد رجل عدل اي ظالم
قوله بحضرة الواثق هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت ابيه وكانت
وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان اديبا شجاعا شاعرا جريئا وكان مسرفا
في التمتع بالنساء حتى انه احمل الذات حكم الاسد فولد له امراضا تلف منها الجهة الثانية قوله احدها قول
بعضهم في وثمود فما ابقى ان ثمود مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها في الشرح
ذلك القول لا يحصل اما عذوفة وهو يمكن ان حذفها قياسا كما تقدم عن الرضي اي واهلك ثمود فما ابقى فلا يتمنع التقديم لعدم
الفصل بين اما والفاء الثاني انها في حرفها ولو كان عاملها مقترنا بما لا الصدر نحو اما زيدا فما ضارب على ما ذهب اليه
المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره واقول ذلك البعض لم يقل ان اما هنا مقدرة ولم يقم قرينة
على تقديرها واعترض الصنف انما هو على ظاهر قوله قوله واما قراءة عمرو بن فايد من شر ما خلق بتنوين شر فابدل
من شر بتقدير مضاف اي من شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول يعني ان ما على هذه القراءة اسم موصول بدل
من المجرور بتقدير مضاف لا نافية والجار والمجرور قبلها متعلق بما بعدها فلا يكون ثم اي ضمير في المجرور قال ابن عطية وقراءة
عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفي وهي قراءة مردودة
مبنية على مذهب باطل بان الله خالق كل شيء انتهى ولحن القراءة وجعل النفي فلا ينبغي ان ترد وهو ان يكون ما خلق
بدلا من شر على تقدير محذوف اي من شر شر ما خلق فحذف شر لدلالة الاول عليه الملق او لا ثم تانيا انتهى كلامه في
البحر ووقع في بعض نسخ المغني ومن شر ما خلق اي من شر شر ما خلق باثبات الواو في الموضعين وفي بعضها باثبات الواو
في الثالث والذي ينبغي حذفها منها وفي الشرح يحتمل ان يكون ما هذه هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة
ابهامه وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب كان وحينئذ صفة له والعائد محذوف واقول فيه نظر

بالابتداء لان النوعين من صفة النكرة وهو تخصيص بابهامها وتقليل شيوعها مضاف للنوعين من الابهامية المتصلة بها فلا يكون
خلق صفة لشيء ولا يكون صفة لها ايضا اما على مذهب الاكثر وعند الزمخشري في المفصل ان الابهامية من حروف الصلة لان
الحروف لا توصف واما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها الزمخشري في الكشاف قسيمة لحروف الصلة
فلان وصفها بنا في الوضع من وضعها وهو زيادة الابهام **قوله** الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون
لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او الثاني وكلاهما ممنوع هذه الاية
انما هي من الجهة الناشئة على اعتبار تعلق اذ تدعون بالمقت الاول والمنادي هو الملائكة قال السدي ينادون في النار
وقال قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء او لام القسم قال ابن الحاجب في اماليه العامل في اذ تدعون على وجه لمقت الله
ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الآخرة وليس فيه من الاعتراض
سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الذي هو الخبر والجواب عن هذا ان الظرف يتسع فيها وقيل العامل
فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم
اذ كانوا تدعون في الدنيا فاجيب بان اذ اذا صح كونهم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم اي قامت
الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة او يكون المراد بانفسكم امثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا **قوله** وهي
رأي جماعة منهم الزمخشري فلا يستلزم الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي ضمير هو عايد على تعليقه بالاول وفي
امالي ابن الحاجب الاجنبي هو المستقل بنفسه من الجمل المعترضة كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان
له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما ببعض
بر داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة
لما قبله في الجزئية وانما اجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانها اي الفصل بها عوض بين الجزئين
للعوض مع انه لا يبقى ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها لما عرفت ما ذكرنا فيه تقرير انه لذلك
وهو الاول او الاول وهو الثاني **قوله** وهن وقت الى الضمير للآت والعصا الحكم والغداة ما بين صلاة الفجر
وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها وهي تشرق والضاحر بمهملتين الساكت **قوله** واذ نعلق اياما بالصيام من
قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم قال التفتازاني انتصاب اياما بالصيام بناء على تجويز عمل
المصدر في الظرف مع تخلل الفصل وان لم يجز في غيره واما الاعتذار بان مبناه على كونه كما كتب في موقع الحال من
الصيام لا في موقع المصدر كتب فليس بمقبول لانه ما في كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهر انه
لا يصح حالا من الصيام الا بتكلف ولو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا للذي
الحال وان التقى بمجرد التعلق المعنوي فالصحيح ايضا كذلك نظرا الى كونها من الابعاد مثل واحد وكون المصدر

المصدر من صفات ذي الحال ولو سلم فقوله لعلكم تتقون ليس من جملة الحال بل متعلق بكتب بمعنى لكي تتقوا على طريق الاستعارة
فيكون فصلا بالاجنبي **قوله** ونظير الآتي لازم لرأي الزمخشري على هذا التقدير اي تقدير كما كتب صفة الصيام بالوهم انه قال
في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وههنا حاشية من
المصنف يعني صاحب الكشاف حد الحق بالمثل حاصلها انه عطف وكفر به على صد عن سبيل الله لوجهين لا من ان
الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف الكفر على الصد قبل
تمام وضوعه لما ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا كلا
اوجه **قوله** فانه حينئذ اي ان المسجد حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صد لكونه معطوفا على
معموله وهو سبيل الله والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله **قوله** والا
الصواب انه خفض المسجد بباء محذوفة دل عليها الا بالعطف في حاشية التفتازاني في قول الجيد ان يتعلق بمحذوف
اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو في غاية الركاكة وفي الشرح لانه مثل اشارق كليب بالاكف الاصابع **قوله** ومن
امثلة ذلك قول المتنبي وفا وكما الخ اي ومن امثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وانجاه آخرته والطاسم الدارس
والساجم الهامل وهو الفائض والسائل الذي لا مانع له **قوله** لسانك جعلت اياد الخ اياد بكسر الهمزة حي من معد وفي التح
وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت
وايل كذا في القاموس **قوله** وانما التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى يعني مذهب البغداديين في التعلق
بمحذوف لانه الذي مضى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المعترضة **قوله** فلولا الغمد يمسكه لسالا هذا عجز بيت صدره
يذيب الرعب منه كل عضب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه في لولا **قوله** فاما الفصل بالحال التي هي شبيهة بالمفعول
به وجه شبهها به ان كلا منهما فضلة منصوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال النحوية فالمشابهة بينها وبين
المفعول به من حيث ان الحال المنصوبة اللفظ ما تحقق فيه ليس كذلك وايضا فيه الجملة على منع الفصل بين العاطف والمعطوف
بالظرف والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد **قوله** ومثله قول ابي حيان في فاذكروا الله
كذكركم آباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا قال ابو حيان في البحر ذهب واتى ابو حيان في اشد وجوها
اضطروا اليها لاعتقادهم ان ذكرا بعد اشد تمييز بعد افعل التفضيل فلا يمكن اقراره تمييزا الا بهذه التقادير التي قدروها
ووجه مشاكل كونه تمييزا ان افعل التفضيل اذا انتصب بعده اسم فانه يكون غير ما قبله تقول زيد احسن وجها لان الوجه ليس زيدا
فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد افضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمرو خالدا
او اشد ضرب بالجر لا بالنصب لان افعل التفضيل من جنس ما قبله فحق ذا اذا نصب على جعله احد معطوفا يكون
على موضع الكاف في كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف وصلى الذكر ذكرا على جهة المجاز قاله ابو علي وابن جني

الثاني ان يكون معطوفا على آباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير او كونوا اشد
ذكرا له منكم لآبائكم ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كذكركم ابي فكونوا كذلك قاله ابو البقاء قال وهذا اسهل من حمله على المجاز
في ان يجعل الذكر ذاكرا كما قاله ابو علي وابن جني وجوز الحوفي ان يكون اشد معطوفا على ذكركم قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما
فيكون التقدير او كذكر اشد ذكرا فيكون قد جعل الذكر ذاكرا وان يكون معطوفا على الضمير المجرور بالمصدر في كذكركم
فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الى الذهن في الآية انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر آبائهم او اشد
وقد ساغ لما حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال وهو نعت
لقوله ذكرا لو تاخر فلما تقدم انتصب على الحال ثم ذكر ابو حيان الاعتراض الذي ذكره المصنف واجاب عنه فقال لا
يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو او وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا
على انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على ازيد من حرف واحد
وقد وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف على ازيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف
ولا مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف وجوز ابو حيان في الآية
ايضا وجها آخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير
نعت لذكرا فتقدم عليه فانتصب على الحال ويكون اشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفي الكشاف
او اشد ذكرا في موضع جر عطف على ما اضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر قريش آباءهم او قوم اشد منهم
ذكرا او في موضع نصب على آباءكم بمعنى او اشد ذكرا من آبائكم على ان ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني يعني انه لا
المنقدير اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكور مثلا من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة
الى المفعول مذكورية وتحقيقه ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل اي ان ذكروا
او يذكروا وقد يؤخذ مبنيا للمفعول اي ان ذكروا او يذكروا فالمعنى على الاول الذكر قوم اشد ذاكرية لآبائهم وعلى الثالث
كذكركم قوما اشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب بان افعل للمفعول شاذ فلا يحمل عليه كلام بعيد فالوجه ان هذا
من عطف الجملتين اي اذكروا ذكرا مثل ذكركم آباءكم او اذكروا الله حال كونكم اشد ذكرا من ذكركم آباءكم وليس من عطف المفرد
ليلزم الاشتراك في العامل واجيب بان افعل هو لفظ اشد وما هو الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني
للمفعول محذور كما اذا جعل من الالوان والعيوب مثل اشد بياضا وعورا ومن غير الثلاثي المجرد مثل اشد دحرجة
واستخراجا واذا اريد الدلالة على ان مضروبية زيد اشد من مضروبية عمرو فلا طريق سوى ان يقال هو اشد مضروبية
عمرو فلا طريق سوى ان يقال هو اشد مضروبية فهذا امثله وما ذكر من الوجه بعيد جدا للظاهر وكونه من عطف المفرد
وعدم انسياق الذهن الى ان ذكرا مع ان فيها وجها ظاهرا لم يذهبوا اليه وهو ان يكون نصبا عطفا على كذكركم او على

او جر عطفا على ذكركم والمعنى ذكرا اشد ذكرا على الاسناد المجازي وصفا للشيء بوصف صاحبه كما تقول جد جده وشديد الصفرة صفرته
وقد ذكر في شرح كانا وان اشد سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد ذكر ناقل ابي حيان انه نقل العطف على
كذكركم عن ابي علي وابن جني ونقل العطف على ذكركم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما **قوله** ومثله قول ابن عطية في ثم تلهم الله ان يكون
الى ظرف لعالمهم وايضا فلو كون في يكون لا موقع لها حينئذ يعني ان ابن عطية يلزمه شيئان احدهما خروج الاستفهام عن الصدر
والآخر كون جملة لن يكون لا موقع لها وذلك ان قد تلهم الله دعاء عليهم وهو من طلب منه تعالى ان يلعنهم او تعليم للمؤمنين ان يدعوا
عليهم بذلك ومعنى اني يكون يصرفون عن الحق **قوله** والصواب تعلقها اي تعلق الباء في الآية الاولى وتعلق الى في الآية الثانية
بما بعدها وهو يرجع في الثالث واني يكون في الثانية **قوله** ونظيره قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها وفي الشرح لانه لو تقدم الا من الارض المتلفظ به متعلق بتخرجون
وانما قدر واجاز او مجرورا بعد الفعل المذكور ومتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
منها وغايته لا من انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه واقول هذا تاويل لكلامهم
وهو ظاهر انه لم يكن تعليق ما قبل اذا بما بعده من مقولهم بان كان من قول المصنف او قول ابي حيان **قوله** وهذا لا يصح في
الرسية لان اذا الفجائية بمنزلة الفا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** ويرده ان الشرط له الصدر يعني فلا يعمل ما بعده من فعل
شرط او جواب فيما قبله قد جاز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيدا ان تضرب اهنك فيجوز عليه ان
يكون ملعونين حالا منه معمولا لثقفوا **قوله** والصواب انه منصوب على الذم اي على انه صفة ذم لقليلا انه قال في البحر والصحيح ان
ملعونين صفة لقليلا اي الا قليلين ملعونين ويكون قليلا مستثنى من الواو في لا يجاورونك والجملة التي هي صفة ايضا
اي مقهورين مغلوبا عليهم **قوله** لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان لان الحال لا يعمل الا اذا جاء
مذكورة بعد ما استثنى منه ويكون الاستثناء منصبا عليها وجمهور البصريين منعوا من ذلك وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين
بدلا من قليلا واعترضه ابو حيان بان البدل بالمشتق قليل **قوله** وقول آخر في وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة
بالزاهدين المذكور وهذا ممتنع ان اذا دخلت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح صحح
ابن الحاجب في امالي القرآن بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا ارتياب
في ان المعنى انما لكما ناصحين لكما ان اللام انما جيء بها للتخصيص بمعنى النصح بالمخاطبين واما في الاكثرون فلم يروا ان صلة الموصول
لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق بينهما ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كثيرا من
الاحوال والتي لا يمنع التقدم قال الشارح ففرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل
او اسم مفعول ليكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لشذوذ ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة
الى التعسف واقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واضيا ومن اختيار انه ودليل امتناع وتقدم معمول

الصلة ثم فى الالف واللام الموصولة وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه واما وصل الالف واللام باسم فاعل او مفعول فامر ثابت عن العرب على خلاف القياس يحتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقديم معمول الصلة نعم الظرف والجار مع المجرور يجوز فيهما ما لا يجوز فى غيرهما قال صاحب النجم كما متعلق بمحذوف اى ناصح لكما او اعنى او بالناصحين على ان ال موصولة وتوسع فى الظرف والمجرور ما لا يتسامح فى غيرهما او على ان ال حرف تعريف المبنى كما هو احد الاوجه **قوله** فيجب حينئذ تعلقها باعنى محذوفا او بزاهدين محذوفا يدل عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين فى الشرح اما التعلق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعنى متعد بنفسه لا بواسطة فتقول عنيت زيدا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المعنى اعنى الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعنى واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون فيه وان قيل الى الزاهدين غير الاول لان نفس فيه مفعول اعنى لا الضمير بواسطة فى وكانه قيل يعنى فمن قال اعنى فيه اى يعنى عن الثانى بانه ليس الاخبار بمجرد كائنين فيه وانما هو بكائنين المتعلق به منه من الزاهدين **قوله** العبد بعدت بياضا الخ يقال بعد بالكسر بعدا بفتحتين او هلك وبياضا تمييز عن النسبة ولا ابياض لراى لاحسن ما ولم لان العرب يطلق البياض على الحسن المراد **قوله** وذلك ممتنع فى الاتى الخ فى الشرح اما امتناع ذلك مذهب البصريين وذهب الكسائى وهشام الى انه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب بعضهم من الكوفيين الى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة والمتنبى كوفى فلا يحتج عليه فى ادكاب على بقيته وطى تقدير اصحابه **قوله** وا لصحيح انه من الظلم صفة لا سيوحى فى الشرح الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفى وتخريج المصنف متوقف لو صح من كون بياض الشيب عنده اشد سوادا من سواد الظلم **قوله** بلطاك مرتديا الخ الاد تعالى الى الاد وهو هنا استعارة لتلك الشعيف وادادوباحمر حرزوم الشيف والطلى بضم المهملة الاعناق قال الاصمعى واحدتها طلية وقال ابو عمرو والفرا واحدتها طلاة والاكبد جمع كبد والذى فى الصحاح ان جمع كبد اكباد وفى القاموس ان جمعه اكباد وكبود **قوله** الناس قول بعضهم فى سقياك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك والالزم باطل فى الشرح اللازم حق على ما صرح به ابن الحاجب فى شرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اياه **قوله** فلام التقوية لا يلزم يعنى وهذه اللام لا زائدة وهذا كلام على قول ابن الحاجب فى هذه المسالة **قوله** وهذا يقتضى ان يكون النهار مع كلا ابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز فى الشعر فى الشرح ليس فى قوله الزمخشرى ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضى ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لابتغاء كم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للنام والنهار راجعا لابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فيم يتعلق الجار والمجرور وحينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اى ذلك بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تاخر لفظا هو متقدم تقديرا لانه من تتمة

من تعذر الاول والجملة معترضة **قوله** ودعم مصرفى هو من التشاة بهاء الذين ابن عقيل وقد ذكرنا ترجمته فى الحادى عشر من الاشياء التى تحتاج الى الرابط **قوله** والطلى والكبد غير ان فى الشرح كان المصنف نحى ما تقدم فى الباب الرابع فى ادوات الاسماء التى يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربى وانه لا يلزم من كونه غير عربى بمجيئه ان العرب لم تتكلم به لانه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من الزعم انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين **قوله** قال بعضهم فى وما هو عنها بالحديث المرجم هو ضمير هو وهو ضمير هنا او جر انه الظاهر ان يكون ما يدل على احد هو يجوز ان يعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو لم يعرف على الضمير اسما عند الحجازيين ومبتدا عند التميميين ومنى خبر خبرى وان يعمى وان يعنى من رفع منى خبر على الاول ومبتدا من هو على الثانى وقيل هو كناية عن النعير ولا يعود على شئ قبله وان يعنى بدل منه وكون البدل من الضمير معنى لم يرضه خلاف واجاز الفارسى فى الحلبيات ان يكون ضمير الشان قال ابو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين وان مفسر ضمير الشان وهو انتهى منهم بالجمل لا يجوز ان يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو بقائم زيد فهو مبتدا ضمير مجهول عندهم وبقائم خبر وزيد فاعل بقائم ولا يجوز فى مذهب البصريين لانه تفسير لا بجملة مصرح بجزئيها سالمة من حرف الجر انتهى قد اراد المصنف بقول بعضهم هذا الذى

فى الحلبيات كان — ضمير الشان هنا غير جملة — يعنى ودع مدى هو طلحة بن سليمان

ونحوها الى الفتح على حذف ما اى الجواب اى فيه دكم الموت وهى فى آية ضعيف وعبارة الزمخشرى ويجوز ان يقال حمل على ما يقع موقع اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين فى قول الشاعر مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بنيين غرابها حملا على ما يقع موقع ليسوا مصلحين فرفع كما رفع زهير يقول لا غائب مالى ولا حرم وهو قول نحوى سيبويهى ويجوز ان يتصل بقوله ولا تظلمون فتيلا اى ولا تنقصون شيئا مما كتب من آجالكم اينما تكونوا فى ملاحم حروب وغيرها ثم ابتدأ وقال يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على اينما تكونوا قال التفتازانى بيت زهير عنده محمول على التقديم والتاخير اى يقول انا ناه وعند البعض على اضمار الفاء كما فى البيت فى هذه الاية فان قيل لم لا يراد هنا ايضا على نية التقديم فيكون قول سيبويه فلا يحتاج الى حمل اينما تكونوا فى موقع اينما كنتم اللهم الا ان يقال ان رفع المضارع مع نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا وهيهنا بحث آخر وهو ان كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا انما يحسن فى ذلك لقلبها الماضى الى معنى الاستقبال فلا يحسن اينما كنتم يدرككم الموت لا على حكاية الماضى وقصد الاستحضار وعلى الجزء الثانى لا يكون فيه لكم بمعنى اى فى شئ من الابراج او من زيادة الاجل المكتوب لينتظم الكلام **قوله** لانه لحقه علامات الفرع الا ان شرط يريد بالفرع التانيث والتثنية والجمع وبالشرط ان يكون خاليا عن من وحدها والشرط فان كان اسم التفضيل مقرونا باللام او مضافا اضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه وجبت مطابقته لصاحبه وان كان مضافا اضافة يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها **قوله** الجهة الثالثة احدها قول ابى عبيدة فى البحر قال ابو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذى واقتصر عليه فى العلم كما فى قوله تعالى وما خلق الذكر والانثى وجواب القسم يجادلونك **قوله** وانت الذى فى رحمة الله اطمع هذا عجز بيت صدره فيارب ليلى انت فى كل موطن **قوله** وفى الاية اقوال آخر ثانيها ان الكاف مبتدا ذكره صاحب البحر الاقوال التى فى هذا الموضع فبلغ بها خمسة عشر قولا ولم يذكر هذا كذا ذكر

عليه ان لا يطوف بهما انما نزلت هذه الاية فى الانصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذو قديد وكانوا يتحرجون ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما انتهى وفى الكشاف كان على الصفا اساف وعلى المروة نائلة وهما صنمان يروى انهما كانا رجلا وامراة زنيا فى الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فكان اهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما فلما جاء الاسلام وكسرت الاوثان كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح فى ذلك فرفع عليهم الجناح وفى حاشية التفتازانى وان لا يكون عطف على الاجل او فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما لما عليهما من الصنمين الحجرين **قوله** وبه يتخلص من اشكال ظاهر فى الاية محوج للتاويل فى حاشية التفتازانى نظم الكلام لا يخلو من اشكال لانه ان انما ان تجعل مصدرية او مفسرة فان جعلت مصدرية كانت فى موقع البدل من ما حرم بدل الكل او من العائد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وغير مناسب عطف الطلبى على الخبرى وجعل المبدل الى الخبر الماكور بها نحو متعين فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وان جعلت لا ناهية واقعة موقع الفعل لا ان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف فلا من يجعل غير مبال بامتناع الناصب والجازم لكون الجازم فى نفس الفعل والناصب فى المجموع الفعل فلا سبيل اليه لهما الا ان زيادة لا الناهية ما لم يقل به احد ولم يجئ فى كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية والنواهى بيان لتلاوة المحرمات توجه اشكالان احدهما عطف ان هذا صراطى مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهى فانها لا تصلح بيانا لتلاوة المحرمات بل الواجبات واجاب المصنف يعنى صاحب الكشاف عن كون ان مفسرة لان المطلق الاوامر على المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهى لما عرفت واجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطى مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون فاتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه رجوع الى عطف اعنى الواو والفاء وهو ليس بمستقيم وان جعلنا الى الواو فيها فيه اعتراضية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما شايع فى الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله فان ابيت الجمع البتة ومنعت زيادة الفاء تجعل الكلام متعلقا بمحذوف والمذكور بالفاء عطفا عليه مثل عظم ربك فكبر واعبدوا الله فلا تدعوا مع الله واثروه فاتبعوه وعن الاشكال الثانى بان عطف الاوامر على النواهى الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المامور به لا يكون محرما دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر كانها ذكرت وقصد لوازمها التى هى النهى عن الاضداد حتى كانه قيل ان لا تحرموا الاشتراك الا بالوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان

ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجب الحمل لكن يجب ان يجرى فى طريق العطف واما انتصاب ان لا تشركوا يعنى التى هو الترك الشرك فباباه عطف الاوامر لا لان يجعل لا ناهية وان المصدرية مصدرية او النواهى والاوامر على ما هو يتمد انتهى **قوله** ويتاولون قراءة حفص تقدم الكلام من المصنف على هذه الاية فى آخر اقسام العطف الا انه لم يذكر هنا الشاهد الاول **قوله** وليس بعائد وقد سبق هذا صدر بيت عجزه الى حزبك الشرف وقد تقدم الكلام عليه فى حرف اللام فى الكلام على لو **قوله** ولا سابق شيئا هذا بعض بيت وهو بدالى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد تقدم الكلام عليه فى العطف على التوهم **قوله** وتقدم البحث فيها مضى فى ذلك فى اوايل الباب الثالث قبل الكلام على تبيين موضع التقدير قال صاحب البحر وقيل فى كلام الزمخشرى لو نصب لكان مندرجا تحت المستثنى منه وان فرض كان بدلا والمبدل منه فى حكم الطرح صار العامل مما فيه تفريغ له لان البدل على نية تكرار العامل كانه قيل فلا يعلم الغيب الا الله على ان يعلم من قول الغيب بدلا منه والا الله هو الفاعل اى لا يعلم غيب من فى السموات والارض الا الله اى الاشياء الغائبة التى تحدث فى العالم وهم لا يعلمون بحدوثها اى لا يسبق علمهم بذلك لكان حسنا **قوله** فى ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فى البحر من اسم استفهام فى موضع رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه فى موضع رفع بدل من الضمير المستكن فى يرغب ويجوز ان يكون فى موضع نصب على الاستثناء والرفع على البدل اجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تمييز على قول الفراء وشبيه بالمفعول على قول بعض الكوفيين او مفعول به اما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى اى جهل وهو قول الزجاج وابن جنى او اهلك وهو قول ابى عبيدة او على اسقاط حرف الجر واصله فى نفسه وهو قول بعض البصريين او توكيد لمؤكد محذوف تقديره سفه قوله نفسه حكاه مكى اما التمييز فلا يجيزه البصريون لانه شرط التمييز عندهم ان يكون نكرة واما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز فى الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه واما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس واما كونه توكيدا حذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز واما التضمين فلا ينقاس واما كون سفه يتعدى بنفسه فهو الذى يختاره لان ثعلبا والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدده وحكى عن ابى الخطاب انها لغة **قوله** وانما اللغة الاكثرين فى توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم فى الشرح تقدم هذا فى حرف الباء وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس او العين ليس حقه ان يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين بل بحصر احد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بشئ ايا ما كان الفاصل وتقدم هنالك ان الباء الزائدة يمكن الاعتداد بها او قد تقدم لنا بحث ايضا هنالك مع الشارح كلام فى ذلك على انه يمكن ان يكون فى كلام المصنف هنا تخلص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين **قوله** لنعم انت يا ابن الحرث فى الشرح انه وقع التمثيل بالبيت لم يرجح له دعوى الضعف ولا تستنكره وقد ذكره فى حرف اللام انه قرئ اجاعه فبذلك يلتفت حادوق الكذ

لتلخذ واصابكم ومن في اياتنا الفرقين في ذلك الآية ليعقوب وليت ... اذ الفصيح ... العشي

... قوله وان الذي كانت ... هم القوم كل القوم ...

الكلام عليه قوله ولكن الظاهر ... على اهمال ان الناصبة حملا على اختها المصدرية ...

وجهين احدهما انه لا وجه لكون هذا الظاهر ... حمل ان الناصبة على المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياسي ...

من الكلام بخلاف ... كثير ومقيس ... في الكلام ...

الثالث ... الجهة الثامنة ان حمل الاسم على خلاف الاصل مع امكانه ... وذلك ...

ان الاصل ان ... حملا على معنى ... وبيان ... ان كون هذا حسنا ...

ان لكونه اظهر وجها وهو تبادره الى الذهن وكونه ... مقيس ... ان هذا الحمل ... على

[illegible]

يمتنع بدونه البدل اعني بكمال تدين هلاك واحد ويصح معه ولا يفيد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما التي لم اكن
في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البحث انتهى وقول قد تقدم غير مرة نحو هذين المثنيين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكل الامرين حلول
البدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء من البدل لاحلال زيد في حبذا زيد محل ذا وجواز الاستغناء عن زيد هنا **قوله** وقيل عطف
بيان ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية هذا عجز بيت صدره تاتيك من قبل الريان احيانا ووقع البيت بتمامه هنا في بعض
النسخ والنفحات جمع نفحة من نفح الطيب اذا فاح ويمانية بتخفيف المثناة التحتية لكونها يمنية بتشديد ياء النسبة الى
اليمن حذفت احدى ياءي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد بني عامر وفي الشرح وقد يجاب بجواز ان يكون
صاحب هذا القول لا يطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف نفسه عن الزمخشري في نحو الراجح وحينئذ لا ينقض
التخالف بالتعريف والتنكير **قوله** واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبر او بالعكس قال المبرد وابن السراج وابن
تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب وصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد قال
ابن مالك وجاءه التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداة فلو قصر اذلك على سبك صح تجرد التعريف وما ولم يصح كهذا
قوله واذا قيل بان حبذا كلمة فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل هذا القول للاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهي
في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة من الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين وفرادعاء تركيب فعل من فعل واسم
ولا نظير لذلك **قوله** الا حبذا ولا حبذا الخ في الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت الا حبذا حبيب لا حبذا حبيب لان الكلام دال
على انه يريد به ابهام المحبوب **قوله** مسئلة يجوز في نحو ضرب جبل ابتدائية كل منهما اي من ضرب المذكور والاسم الآتي المحذوف كان
جيل اصفر صبر ... جل مبتدا او خبرا وسياتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى بيان الاولى من هذين الوجهين **باب كان
وما جرى مجراها قوله** مسئلة يجوز في كان ونحو كان في ذلك المذكور لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان
وتمامها وزيادتها وهو اضعفها في الشرح هذا اعتراف بان التمام والنقصان ضعيفان فيحتاج الى جعلها مستعملا لغير المفصل
ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على اضعف الوجه منه ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لما يحتمل
اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضير لانه وجه ضعيف غير ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه
الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو محتو لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه
الظاهرة وترك بعضها لا يتاتى منه خلل في الاعراب اللهم الا ان يصحح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره او يكون في
كلامه ما يقتضي التعيين من نحو تصريح وهذا خلل لا من جهة التركيب بل من جهة امر اخر منه فتامله انتهى واقول ان المصنف لم يخرج
التنزيل على اضعف الوجوه وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذا الوجه الذي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف والموضع هذه الجهة لترك
ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب المعرب الترك لا يحصل الا بمعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة
من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه ترك المعنى الظاهر والاقتصار على المعنى الذي ليس

ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك يعني ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه
الظاهرة ويقتصر على المعنى الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا يتاتى منه خلل في الاعراب **قوله** قال ابن عصفور لا يجوز زيادتها
الشيء في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها بين ما التعجبية وفعلها نحو ما كان احسن زيدا وما ثبت من قول الى امثال
منه في بعض الاحاديث او نبي كان آدم وفي التسهيل ويختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا وبجواز زيادتها وسطا باتفاق واخرا على راي
قوله الا ان الناقصة لا يكون شانية لتجعل الاستفهام وتقدم الخبر وذلك لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متاخرة
بجميع اجزائها **قوله** فمعناه موحيا او موحى يعني ان وحيا ان كان حالا من الفاعل فمعناه موحيا وان كان حالا من المفعول فمعناه موحى
وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيا معناه اسم فاعل او اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم مفعول وهي
الجار والمجرور **قوله** ومن وراء حجاب هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها او من وراء حجاب وهو ظاهر لانه ذكر بعده او يرسل في
بعض او من وراء حجاب بدون واو العطف **قوله** بتقدير او موصلا من وراء حجاب لا يخفى ان هذه الحال ايضا
ان كانت من الفاعل فمعناه اسم فاعل وان كانت من المفعول فمعناه اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف على ذلك
اعتمادا على ما ذكره في وحيا وفي البحر والجمهور او يرسل رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطف او يرسل على المضمر الذي
يتعلق به من وراء حجاب تقديره او يكلمه من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيا والمعنى الا ايحاء او اسماعا من وراء
حجاب او ارسال رسول فيوحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف او يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح
قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا **قوله**
وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف في الشرح والتقدير تكليم وحي او تكليم ارسال وينبغي ان يجعل الاشارة من قوله وجعل
ذلك راجعا الى ما بعد مذكور في كلامه وهو الايحاء فيبطل الارسال على التكليم الاول واما الايصال من وراء الحجاب تكليم من غير احتياج
الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يذكر من الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزه عما
يحجبه اذ الحجب انما يحيط بمقدر محسوس ولكن حجبه عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى
شاء كقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي تفسير البيضاوي وما كان لبشر وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك
بسرعة لانه ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة يتوقف على تموجات متعاقبة وهو ما يعم المشافه وغيره كما روي في حديث
المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق لموسى في طوى والطور ولكن عطف قوله او من وراء حجاب
عليه يخصه بالاول والآية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد به الالهام والالقاء في الروع او الوحي المنزل
به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا او يرسل اليه نبيا فيبلغ وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول الملك
الموحى الى الرسل انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف
على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء ولا يعمل فيما بعده وفي البحر

ووقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس في غالب لسان العرب ولذلك لا يجوز جاء زيد ركبا اي راكبا ومنع سيبويه ان يقع ان والفعل
المقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب الكشاف وحيا
في موقع الحال مما لا ينقاس وجعل ان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع مرسلا ممنوع **قوله** وليس على هذا تبيين تقدم
الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتعلق به كل قسم منها **قوله** وعلى التمام والزيادة فالظرف في الاحوال
المقدرة في الضمير المستتر في ليس ولا مدا الاحوال الثلاثة مجال بها مفطر في على باجاد الاحوال الثلاثة تكلم في بعض من
وليس ان كانت ناقصة فهو خبر لها وان كانت تامة فهو متعلق بمحذوف استوفت به ليس ان تعلق به الذي
وقد تقدم ان الجار والمجرور اذا وقع خبرا ينتقل الضمير الذي كان في متعلقه اليه **قوله** وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وانحى في
لم يجز نظم لان اني على زيادة كان ظرف مستقر خبر عن زيد مقدم لانه في نحو قائما **قوله** مسئلة ما زيد بقائم يحتمل الحجازية
والتميمية واوجب الفارسي والزمخشري الحجازية قد اتقنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر عبارة الزمخشري في مفصله ودخول
الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتهى **قوله** ونحو لا ولد ولا
قوة ولا حول الا بالله فتح الثلاثة والظرف خبر الجميع عند سيبويه فتح الثلاثة هو قراءة نافع وابن عامر والكوفيين
وانما كان الظرف خبر الجميع عند سيبويه لان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في نحو زيد وبكر وخالد في الدار **قوله** وان رفعت الاولين او رفع الاولين و
فتح الثالث هي قراءة ابي عمرو وابن كثير **قوله** وضعفا واما ان تقدرتهما مؤكدة لها او تقدر الرفع بالعطف في الشرح خبر لا
منصوب بفعل محذوف تقديره واضرب او تقدرن ضربا ولا صادقا وقد يقال انما تقدر لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع
بالعطف كما صرح به لانها زائدة لتاكيد النفي فلا يتاتى تفريعه على كون لا معها حجازية ويحتمل ان يكون قوله
واضرب فيه معطوفا على قوله فان تقدرت لا معها حجازية فيكون قسيما له ولا يكون من التفريع في شيء واقول لو كانت
لا الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية ايضا بهذا الاعتبار حجازية ثم الظاهر ان الفعل معطوف على ضرب
باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول في التقدير نحو عجبت من ضرب زيد وعمرا اي من ان اضرب زيدا وعمرا او على عكس هذا
نحو واعجبت من ان ضربت زيدا او عمرو بالجر اي من ضرب زيد وعمرو وعليه حمل قوله مكانا ما سوله في ثلك الذي
ان ياسروا العيوق والدبران اي اسر العيوق والدبران كذا في حاشية التفتازاني **قوله** وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على
انهما مهملتان قدرت عند سيبويه خبرا واحدا للاولين او للثالث لان لا في الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدا وفي الثالث عاملة
فخبرها مقدر والظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا
عن الثالث **قوله** ولم يحتج لذلك عند سيبويه لانه لا يرى لها عملا في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع
باب المنصوبات قوله [illegible] ذلك نحو ولا تطلق لديك [illegible] ولا تطلق نفيا في الصحاح القبل ما يكون في شق النواة ويقال

ويقال هو ما بين الاصبعين من الوسخ وفتيله ايضا والنقير النقرة في ظهر النواة **قوله** وافاد لا يضره شيئا المصدر لا استيفاء
من مفعول له في الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله لا يضره عائدا الى المصدر والمفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به وتفسير المصنف
بغير مناسب لان المذكور في الآية مضارع لا ماضي **قوله** واما فمن عفي له من اخيه شيء فشيء نائب مفعول مصدر ايضا لا مفعول لان
عفي لا يتعدى في الكشاف اي شيء من العفو ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان عفي لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة
واخ هو ولي المقتول وقيل الراضي لان لابسه من قبل انه ولي الدم ومطالبه وانما ذكره بلفظ الاخوة ليعطف احدهما على صاحبه
بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية والاسلام قال التفتازاني يعني ان شيئا في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضربا
شديدا لما في تنكير شيء من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر ومنع في جواز اقامة
اليه ومن اخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيء انتهى ثم في الكشاف فان قلت ان عفي يتعدى بعن لا باللام فما وجه
فمن عفي له قلت يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب فاذا تعدى الى الذنب قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول غفرت له ذنبه
وتجاوزت عنه وعلى هذا ما في الآية كانه قيل فمن عفي له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازاني يريد ان عفي لازم
تعديه الى المفعول بعن لكن تعديته بعن قد يكون الى الجاني وقد يكون الى الجناية وعند تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني
ذكر باللام مثل عفى الله لزيد عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجناية
لكن لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا جميعا مثل
عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلتفت الى الاستغناء بدلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وعلى
هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر العفو صفحا عن ذكر الجناية في كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون باللام وذلك
لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير التفات الى الجناية **ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية قوله**
ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمانا غير بعيد وازلفت الجنة اي الازلاف في حال كونه
غير بعيد في تفسير البيضاوي وازلفت الجنة للمتقين قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز ان يكون حالا وتذكيره لانه
صفة محذوف اي شيئا غير بعيد او على زنة المصدر او لان الجنة بمعنى البستان **قوله** الا ان هذه الحال مؤكدة يعني لعاملها من جهة
المعنى وعاملها كذلك لان الازلاف التقريب وهو بمعنى عدم البعد **قوله** وهي ايضا حال مؤكدة يعني لعاملها من جهة المعنى **قوله**
ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب قال ابو البقاء ويجوز ان يكون ذكر قريب على معنى الزمان او على معنى البعث او على
معنى النسب اي ذات قرب وقد ذكرنا في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة كلام الزمخشري على تذكير بادنه **ما يحتمل
المصدرية والحالية قوله** جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جاء على حد قعدت جلوسا مذهب سيبويه ان المصدر
في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني والمبرد انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم
التقدير بالضرورة ملجئة اليه **قوله** ويؤيده قوله تعالى ايتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر

الذي ذكره بعض ان نفيا لما نفيت لما كان نفيا بالا ثبات لوما او كونها كان كما نشئ في موضع طوعا الا ان الجواب على الحق السؤال وفي الكشاف
فان قلت هلا قيل اتينا طائعين على اللفظ او طائعات على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات و
وصفن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله قوله
والى بالك بمنع حذف عامل المصدر المؤكد لانه انما استثنى يريد بما استثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا نحو اوالى نحو انت
سيرا سيرا وعجبا في نحو انت سيرا سيرا وحمدا في نحو سقيا وحمدا وكانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على ابيه
في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع بانه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور بان يقال
ان الكلام في نحو المصدر المؤكد من نحو هذه الصور لانها نائب المصدر والمؤكد فيه مناب الفعل وعمل عمله فهو كهذه
لضربه وتقول جاء زيد رغبة اي يرغب رغبة او مجيئ رغبة هذا التقدير لبيان كونه رغبة مفعولا مطلقا وهو على الاول
مفعول بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف واقيم هو مقامه وعامله مذكور قوله لانه يؤدي الى اخراج الخ
من حقايقها لانتقدير كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه قوله ان يقال ضرب يوم الجمعة
ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف الى يوم قوله ابلى الهوى اسفا الخ يقال ابلاه اي جعله باليا والاسف اشد الحزن
والوسن بفتحتين النعاس قوله والتقدير اسف اسفا في الشرح الرضي معترضة لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله
وليس بما ذكره تقدير الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها آخر واسهل من ذلك وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل
اي ابلى اسف الهوى اي الاسف الباعث عليه الهوى ثم اضيف اليه لكان هذه الملابسة وهذا تاويل لطيف غير دال
احتياج الى التاويل الذي يرتكب منه جعله مفعولا لاجله انتهى ولو قال لا يخفى احسن من البعد وعدم التكلف قوله بل يشترط اتحاد الفاعل اي تمام
الفاعل الصدور والمنصوب على انه مفعول له مع عامله قوله كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم على اسقاط الاخر العامل في سقطه لان الايجاب والطرف
او يطلبونها لها عوجا اي يبغون لها عوجا كما قال الوجب يبغي كذا بوصل الالف اي اطلبه وابغني بقطع الالف اي اعني على الطلب ما يحتمل المفعول به والمفعول معه
قوله وكونه مفعولا به باضمار يصحب وهو الصحيح يحب بضم اوله وكسر ثالثه وضميره عائد الى كون زائدا في المثال الذي كونه مفعولا به قوله
لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به يعني يجب ان يعمل في المفعول به مطلق الفعل او ما يجري مجراه وحسب ليس كذلك
وبهذا التوجيه يندفع ما يسبق الى بعض الاذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه قوله وهو الصواب لانه على
ما ينبغي انه لا مانع منه الا العطف على الضمير المخفوض من دون اعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاخفش والكوفيين قوله اذا كانت الخ
للهيجا ايدي كما في البيت وتقصر وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة والسيف المهند هو المطبوع من حديد الهند
باب الاستثناء قوله كون زيد بدلا من المستثنى وهو وجها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعده نعتا وهو اضعفها هكذا
وقع في اكثر النسخ والمراد بالمستثنى ما في بعض النسخ وهو المستثنى منه ووجه رجحان الاول على الثاني ان شرط اختيار البدل متكلمة
هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شرط اختيار البدل ووجه رجحان الثاني على الثالث ان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها فانه

قال الرضي شرط اختيار البدل في المستثنى ان يكون بعد الا ومتصلا ويكون المستثنى منه مشتملا على استفهام او نهي او نفي صريح
او مؤول غير موجبة كلام يتضمن الاستفهام وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه كذا في الشرح وفي عبارة المصنف من البدل ما
ما مر قريبا واول كل نفي في باب المبتدأ وقد ذكرناه نحو هناك بما فيه قوله مسئلة نحو في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا
من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضمير اما وجه هذا فلاشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما احد يقول ذلك الا زيد ما يقول
احد ذلك الا زيد واما وجه الاول وهو المختار فلان الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب
قوله فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فالعكس يعني يرجح وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من
احد والاستثناء قال الرضي وانما لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال او الاصل لان الابدال منه على ما قيل ما اقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد
بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمعنى بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا او رايت
بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من اصح الابتداء هذا ولم قال الرضي وانا لا ارى باسا في نفي ان يصح الابدال ايضا
الابدال من ضمير طبع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصفه الا زيد لان المعنى ما انفصل
احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ويروى من دوقنة المين وفي جعلة من روميه
لقلعه كما ذهب اليه سيبويه في قوله مخالفا الظاهر معنى البيت فالاضافات والحكاية منفيان معنى بلى لو قلت لا اودي احدا
يحمد الله تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يحمد لان التوحيد ليس بمعنى بل الاذى فقط انتهى ما يحتمل الحالية والتمييز قوله
يمتنع ان يدخل عليه من لانها فيه لبيان الجنس قوله وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز ويكون من التمييز هو الغالب على ما ذهب اليه
ابن مالك من انه لا يلزم في تمييز الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدرا اسناده الى الفعل
اليه مضافا الى الاول كما في طاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلأ الاناء ماء قوله
فلا احسن ادخال من لما فيه من التنصيص على المقصود قوله ولا يحتج التميمي في خاتم حديدا قوله وخير منهما الخفض بالاضافة
اي من كونه حديدا حالا ومن نصبه على التمييز وانما كان الخفض بالاضافة خيرا لحصول التخفيف به من الحال ما يحتمل كونه من
الفاعل وكونه من المفعول قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا في الشرح فصل على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا يجعل لكل
لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغي ان يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم عن الفصل وكونها للابعد
مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه نظر انتهى واقول وجه النظر ان في جعل الاولى لغير الاقرب
فصلا يسيرا بعده والفصل الذي هنا ولم يغتفر ما قدر ان الفصل هناك ايضا لم يغتفر مع كونه يسيرا لوقوعه في موضعين
وعلى هذا كان ينبغي للشارح ان يقول وقد يفرق بان الفصل هنا في موضع واحد قوله وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا
في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل كان هذا الاختصاص مذهب بعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني
في حاشيته بل قال والسلم بالكسر والفتح وكذا بفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخلص او لاهل

الكتاب المؤمنين بنبيهم وكتابهم او للمنافقين المؤمنين بالسنتهم ولكل وكافة حال من ضمير ادخلوا او من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ
لا يكون الخطاب للمؤمنين الخلص الا بتاويل الاسلام بشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا صريح في كلهم باحداث الاسلام او الثبات
عليه او الازدياد منه وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم ان يخرج منهم احد قوله وهمه
في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة لانه اضاف تاء التانيث الى
كذلك وادعى امتناع تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه والاكثرين يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها المجرور
لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضي ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن البرهان الى انه استدلوا لا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف وفيها كما مر اخرناها اجازة
الذي لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابراهيم بن الامام المسلماني قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد
العقباني قال اجتمعت بمدينة من اكثر يهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت
الى الاحمر والاسود فقال لي هذا خبر آحاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته
انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر ان كان احادا في نفسه متواتر معنى لانه من جملة من الاحاديث
الدالة على عموم رسالته بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبته معناه اليه وان كانت تفاصيله آحادا
كجود حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحيث ان الرسول معصوم وكل ما هو عن المعصوم
حق دفع عن اعتراض على الآية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف قوله ووهمه في خطبة المفصل
اذ قال محيط بكافة الابواب اشد واشنع لانه اخرجه عن النصب البتة في الشرح يعني اشد من الاول واشنع من الثاني وفي الالباب
ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وقاطبة وكافة واستعمل اضافتها قال السيد عبد الله مشرح لهذا
الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين
لكل عام مائة مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب وختم كتبه بالمولت واعطانا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة
الى الان فلا وجه للتخطئة انتهى ما في شرح اللباب وفي الشرح الرضي هذا اسقطت الاوجه الثلاثة بما سوى ذلك فيه استعمال
كافة لغير العاقل وعدم النصب على الحال واخراجه عن النصب البتة واقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ
وانما كان خبر عمر كتبه بالمولت واعطانا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يليه وهم كانوا يختمون بخواتيمهم ما يحتمل الحال
يحتمل باعتبار عامله وجهين قوله نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه ومعنى الاشارة الاولى بالعمل عند
الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في
صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه والاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر والعامل في المبتدأ يجب بان اشعا

مستشاب الحال من بعلي ليس باسناد خبر المبتدأ بل باعتبار انه مفعول به لو اشير اذ التقدير انبه عليه او اشير اليه فيتحد العامل هنا في الحال
وفي صاحبها اسمه قوله هذا بسرا اطيب منه رطبا الكل بمعنى صيغتي وحيا العالم اشد تفصيلين خلافا لمن الحال ما يحتمل التعدد والتداخل
قوله وذلك واجب عنده مع تعدد الحال قال الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد اوالى حال المنفردة متضادة
نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى فخرج منها خائفا يترقب وكما يجيء ان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال
متضادة كانت او لانها شبه على الزمان والمكان فيقول نحو مدبرا حال من ضمير مدبرا واستثنى مثل في المتضادة فيها مطلقا او لاوجه
للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما
على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز انه يتعلق بالكائنات او الزمانات نحو جلست خلفك اي
وقت الظهر وامامك وقت العصر واما تقييد الحديث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مدبرا مدبرا او متضادين في محلين
نحو مبيضين كما في ابتر منيه اسود ابيض او متحدين كما في ابتر منيه حلوا حامضا فلا باس به انتهى قوله ويحتمل التداخل الخ
امكان تقييد الحال الاولى بالثانية قوله ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل لان الفصل حينئذ
فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان
احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية
من الفاعل جائز على ضعف لا واجب فانه قال واذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما لانه
احضر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها
صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه
نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول امام مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على
حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن ان يقال ان المصنف لم يجعل
وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه وذلك لا ينافي جوازه بالقياس الى جعل
كل حال بجنب صاحبه وان الرضي لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه
بالقياس الى عكسه فليتامل قوله خرجت بها امشي الخ هذا البيت لامرئ القيس ويروى على اثرنا اذيال مرط مرحل والاثر ما
والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل ووجه المرط المنقش
الاثر على العاقر باب اعراب الفعل قوله فان قلت ما انت تحدثنا فلا يجوز ولا وجه بالعطف لعدم تقدم
الفعل يعني بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي
متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار يريد بالوجهين العطف على ما يلي والاستئناف

قوله وهل تبدئونك فنكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف فنفى من وجهي الرفع السابقين العطف وأثبت الاستئناف
وسكت عن النصب على إضمار أن والظاهر أن سكوته عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر أن هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية
وليس بمانع على الصحيح لأنه من جهة المعنى فلا يمتنع إذ يمكن الاستفهام عن إقامة زيد وعن إكرامه إياك بعد ثبوت الأخرى وأقول بل
يظهر أن هنا مانعا غير تخالف الجملتين وهو ما قرره آنفا من أن رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف
بالمشاركة له في رفعه وجهته قوله وهلا ائتنا فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب وعلى العطف
على الفعل وإضمار أن واجب على الأول وجائز على الثاني سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب
وإنما وجب إضمار أن على الوجه الأول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أحسن وقيل يمتنع لأنها لو لم تحذف
لكان من عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وإنما جاز إضمار أن على الوجه الثاني لأن الفاء قد تدخل على الاسم الصريح
نحو أعجبني ضرب زيد فتغضب فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح قوله وكالمثال سواء قولك لناكرة
فتكون إن سلم كون لو للتمني يريد بالمثال هل تلقاني اليوم فتكرمه وقيل المشابهة بكون لو للتمني لأنها لو كانت للشرط
لم تكن الآية مشابهة للمثال في إعرابه لعدم تأتي النصب على الجواب فيها وتأثيره فيه قوله مسئلة ليتني أجد مالا
فأتفق منه الرفع على وجهين والنصب على إضمار أن يريد بالوجهين العطف على أجد والاستئناف قوله وليت لي
مالا فأتفق منه يمتنع الرفع على العطف سكت عن الرفع على الاستئناف وعن النصب على إضمار أن لظهور جوازه قوله
مسئلة لم تتم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الإضمار سكت عن الرفع على العطف لظهور
امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة إعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من أن مانع
الرفع على العطف في هل تبدئونك فنكرمه ليس هو تخالف الجملتين وإنما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة إعرابه
وفي الشرح الظاهر ضبط نكرمه بنون المتكلم معظما أو مشاركا ليكون الجزم قياسيا نحو ولنحمل خطاياكم وضبطه بتاء
المخاطب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين اللهم إلا أن يعتذر بأن التي تنصرف بها
ما لا ينصرف في الأمثلة انتهى وأقول أحسن من هذا الاعتذار أن هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من دأب
المحصلين قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما باب الموصول قوله
يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه يعني في الباب الثاني فيما يجب على المسئول عنه أن يفصل قوله ولا كذا في نحو
من ذا لقيت كون ذا للإشارة خبرا ولقيت جملة حالية ونقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه ... إلا كون
... في ذا أن يكون اسم إشارة لا موصولة إلا إذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الإشارة واستعماله موصولا ولم يوجد
ذلك في نحو هذا المثال في شرح التسهيل لابن أم قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد من لأن من يختص بمن يعقل فلا يكون
فيها إبهام كما في ما فلما صادفت ما الدالة على الاستفهام في غاية الإبهام فاحوجت ذا من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى صلة

معناه ولا كذلك من لتخصيصها بالعاقل والكوفيون يجيزون وقوع ذا موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام ومنهم من أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن
تستعمل موصولات انتهى وقد تقدم للمصنف في حرف الميم عند الكلام على من ما ذكره هنا من قليل ولو سكت هنالك عما ذكره هنا لكان
أولى لكنه قال وإذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون ذا
زائدة قوله وأما قوله ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية أي ذلك تبشير الله وقيل الأصل يبشر به ثم حذف الجار
فانتصب الضمير ثم حذف في البحر من النحويين من جعل الذي مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس وتأول عليه هذه الآية وكنى
بتخريج إثبات الاشتراك بين مختلفين ... وقد ثبت اسمية الذي فلا يعدل عن ذلك بشيء لا يقوم به دليل
ولا شبهة وقرأ الجمهور يبشر بتشديد الشين من بشر وعبد الله بن يعمر وابن أبي إسحاق والجحدري والأعمش وطلحة في رواية والكسائي
وحمزة وابن كثير وأبو عمرو ... يبشر بضم الياء وتخفيف الشين من أبشر وهو متعد بالهمزة من بشر اللازم
بكسر الشين وأما بشر بفتحها فخفيف متعد وبشر بالتشديد للتكثير لا للتعدية لأن المتعدي إلى الواحد وهو المخفف لا يتعدى بالتضعيف
البدر وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم حكى الفارسي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة
إلى عائد وتأول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده قال الفارسي ويحتج على قول يونس وخضتم كالذي خاضوا أي كخوضهم ولا يعود
إلى الذي شيء لأنها في مثل هذا حرف قال ويقوي هذا أنها أيضا جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضا مذهب الفراء أجاز
في قوله تعالى تماما على الذي أحسن أن يكون الذي مصدرية جاعلا أحسن فعلا مسندا إلى ضمير موسى والتقدير تماما على
إحسانه قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول أولك بالجارية الذي يكفل وبالجارية ما يكفل
والمعنى أولك بالجارية كفالته قال ابن خروف وهذا صحيح فيرد الذي مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك لأن
الذي قد ثبتت اسميتها فلا يعدل عما ثبت إلا بدليل قاطع وما استدل به محتمل فأما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله
عباده فالعائد محذوف تقديره يبشره وأصله يبشر به فلما حذف الجر صار منصوبا وأما قوله كالذي خاضوا فتقديره
كالخوض الذي خاضوه أو كالفريق الذي خاضوا أو كالذين فوقع الذي موقع الجمع وأما قوله تعالى تماما على الذي أحسن
فقيل الفاعل ضمير اسم الله والتقدير على الذي أحسنه الله أي أحسن البر وهو موسى وأما قولهم بالجارية الذي يكفل فالجار متعلق
بمحذوف والذي على حاله والتقدير أولك كفيل بالجارية الذي يكفل انتهى وفي الشرح ويجوز أن يكون التقدير في ذلك
الذي يبشر الله عباده ذلك التبشير الذي يبشر الله عباده وهذا أولى لأنه لو فتح باب حذف العائد المجرور بالحرف
لوجد السبيل إلى حذف كل عائد مجرور ... وبطلانه معلوم وأقول ذكر هذا الوجه الزمخشري فإنه قال وقرئ يبشر من بشره
ويبشر من أبشره والأصل ذلك الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم حذف الراجع
إلى الموصول كقوله أهذا الذي بعث الله رسولا أو ذلك التبشير الذي يبشر الله عباده قال أبو حيان ولا يظهر هذا الوجه
إذ لم يتقدم في هذه السورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليها من بشر أو يبشر قوله أي زيادة على العلم الذي أحسنه هذا القول

مبنية وهو مبتدأ ... أن المراد بالذي الجنس من يعقل وهو العلماء وعليه مشى الزمخشري حيث قال على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع
من أحسن الشيء إذا أجاد معرفته أي زيادة على علمه على وجه التتميم انتهى وقيل على الذي أحسن من العبادة وهو قول الربيع وقتادة
وعليه فسر ابن عطية حيث قال ما أحسن هو من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته انتهى وقيل المراد بالذي هنا جنس المحسنين من
العقلاء وهو قول مجاهد أي تماما للنعمة على من كان محسنا من أهل ملته وقيل المراد به محسني الأنبياء فقال الماوردي إبراهيم كان
موسى من ولده والإحسان للأبناء إحسان للآباء وقيل موسى أي تتميما للكرامة على موسى الذي أحسن الطاعة في التبليغ وفي كل ما أمر
قوله وكونه موصولا حرفيا في البحر وقيل الذي مصدرية وهو قول كوفي وأحسن فعل أي تماما على إحسان موسى بطاعة
وقيامه بأمر ربه ونهيه وقيل الضمير في أحسن يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومتعلق الإحسان إلى الأنبياء أو إلى موسى
قولان قوله وكونه نكرة موصوفة في البحر ما يقتضي أن قائل هذا القول يقول إن الذي هنا اسم موصوف وذلك أنه قال وقال
بعض نحاة الكوفة يصح أن يكون أحسن اسما وهو أفعل التفضيل وهو مجرور صفة للذي وإن كان نكرة من حيث قارب المعرفة
إذ لا يدخله أل كما يقول العرب مررت بالذي خير منك ولا يجوز مررت بالذي عالم وهذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو
خطأ عند البصريين انتهى فقد ثبت اسمية الذي في قول هذا القائل وإن كان نكرة ضمير الذي فيقتضي أنها نكرة أجيب بأن
قوله من حيث قارب المعرفة إلى آخره لا يستقيم إلا إذا كان الضمير في كان عائدا على أحسن قوله ولو ثبت نحو مررت بما معجب لك
لثبت ذلك يعني لثبت مجيء ما نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة في نحو مررت بما معجب لك وفيه نظر فقد مضى في
ما الزائدة أنها تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بأبانين جاء يخطبها ضرج ما أنف خاطب بدم
وفي الشرح الظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال أن يكون موصولا حذف صدر صلتها انتهى ويحكى عن أبي حيان أن هذا الكلام إنما
هو على الأصل وهو عدم الحذف قوله ولا تجئ ذا إلا بعد ما الاسمية هذا رد لقول أبي حيان إن ما في قولهم مررت بما معجب
لك يحتمل أن يكون زائدة ... فإن الباء في قولهم مررت بما معجب لك للإلصاق والزائدة لا تقع بعد ما للإلصاق ... بعد باء السببية
قوله وقد يجوز في ومن الناس من خرج الضمير في نحو ذا عائدا ... وفي حاشية التفتازاني قد يقال إنه لا يبقى في مثل هذا
الإخبار فائدة ... بالاعتبار والتعجب والاستعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فإنها تنافي الإنسانية
بحيث كان ينبغي أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس ... هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات
ولا تتصف فيها الأخبار ...
من الناس من هو كذا وكذا فيكون مثل الفائدة ...
لما ذكرنا حيث وقع ...
وما منا إلا له مقام معلوم والقوم يعتبرون ...
اللفظ والمعنى ...

كذا وكذا شاهد له وفي الكشاف عند قوله تعالى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك ومن للتبعيض قال التفتازاني
أي واجعل بعض ذريتنا أمة مسلمة وهذا يرشد إلى أن من ذريتنا في موضع المفعول الأول وأنه في الابتداء في الأصل لكن يجيء مثل أن من ذريتنا
أمة بالنصب منع ذلك وفي إعراب السمين وقد سأل سائل فقال الخبر لا بد أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ ومعلوم أن الذي يقول كذا هو
من الناس لا من غيرهم فيجاب عن ذلك بأن هذا تفصيل معنوي لأنه قد ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار
نظير التفصيل اللفظي نحو ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشري فهو في قوة تفصيل الناس إلى مؤمن وكافر ومنافق وأحسن من هذا
أن يقال إن الخبر أفاد التبعيض المقصود لأن الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت
وكيت انتهى باب التوابع قوله ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضا أو هي نادرة ... الإشارة بهذا إلى الأخير أعني وضميره
للعاقبة قوله مسئلة نحو سبح اسم ربك الأعلى يجوز كون الأعلى صفة للاسم أو صفة للرب في تفسير البيضاوي سبح اسم ربك الأعلى
نزه اسمه عن الإلحاد فيه بالتأويلات الزائغة وإطلاقه على غيره زاعما أنهما فيه سواء وذكره لا على وجه التعظيم انتهى وفيه أيضا عند
الكلام على بسم الله والاسم إن أريد به اللفظ فغير المسمى لأنه يتألف من أصوات متقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الأمم والأعصار
ويتعدد تارة ويتحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وإن أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك
اسم ربك المراد به اللفظ لأنه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الأدب
أو الاسم مقحم كما في قول الشاعر إلى الحول ثم اسم السلام عليكما وإن أريد به الصفة كما هو رأي الأشعري انقسم انقسام الصفة عنده إلى ما هو
نفس المسمى وإلى ما هو غيره وإلى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها و
المشهور فيما بين الأكثرين أن الخلاف في أن ... تمسكات الفريقين ... بأن القائلين بأن الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى
وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبح اسم ربك الأعلى أي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه إلا أسماء أي ذوات
لفظ الاسم بمعنى الاسم دون الفعل فيهما الاسم والمسمى واحد والقائلين بأنه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالى ولله الأسماء الحسنى مع القطع
بوحدة الذات لأن ما ذكروه من التفصيل وهو أن من الاسم ما هو نفس المسمى كقولك الله فإنه يدل على الوجود أي الذات ومنه
ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال إنه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة
ليس إلا الكلام ليس في اسم بل في مدلوله مثل الإنسان والفرس ولا في الاسم والفعل وكذا قوله إن أسماء الله تعالى متعددة فكيف
يكون نفس الذات ... الخلاف في الأسماء التي من جملتها لفظ الاسم ولا ... أصوات وحروف هي من الأعراض
المترابطة كيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الأعيان والمعاني وإن أريد بالاسم المدلول فلا خفاء في أنه نفس المسمى
من غير أن يتصور فيه خلاف بل فائدة لأنه بمنزلة قولك ذات الشيء ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال
زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد نفس ماهية المسمى مثل الإنسان
نوع والحيوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جاءني الإنسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزؤه كالناطق أو عارض له كالضاحك فلا ...

الشيخ اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه ام غيره وما اورده في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك
لانه ايضا اسم من الاسماء والمشكلات ايضا تدل على هذا انتهى وفي الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب
سبحانه تعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة من كون بان زيادة الاسماء لم يثبت وايضا
فلا ينافي على راي المصنف واجاب النووي بانه انما يعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم
ما هو من سببه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب
واعترضه الهيلي من وجهين احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحان اسم ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه
فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور بحكمة اخرى والثاني انه يلزم منه ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتوقير ونحو
من المعاني المقصود بها الله تعالى فيقول كبرت اسم ربك ونحو ذلك مما يجب للرب على تكره ثم قال الهيلي والجواب السديد ان الذكر
على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ باللسان
والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يتقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الآيتين يعني
قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها
على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر
باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى هذه
وضعت الحكمة التي من اجلها اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح واقول الاولى ان يراد
التنزيه كما قاله البيضاوي في تفسير هذه الآية وهو ان المراد تنزيه الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته تعالى هو تنزيهها
عن التاويلات الزائغة وعن اطلاقها على غيره زاعما انها فيه سواء وعن ذكره لا على وجه التعظيم انه فتح كلام قاله الهيلي
عليه قوله واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف لا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص فلم يات به
لذاته فلا بد فيه الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز في الآية ان يكون الاعلى صفة للاسم المضاف او للرب المضاف اليه وتعين في
المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف اجيب بان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لا بد منه
وليس المضاف اليه في المثال كذلك قوله ولذلك ضعيف قوله وكلام مفلوق راجع الى الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو كل
فتى يتقي فاين المضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه في الاولى من حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هي الا المتقي وهي
موضع قوله وعلى التبعية فصولت لا بدل الا انه تقدم في الشرح ينبغي ان ينتظم في عقد تعيين النعت وامتناع البدل في نحو
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل واقول وجه تعيين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام
فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب الصفة وسننقله عنه في الجهة السادسة
فالموصول الذي فيه الالف واللام انما صفة للموصوف مذكورا ومقدرا فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا

نعتا الا ان جعله بدلا من ذلك لا ينفي من جعله نعتا ... وجعله نعتا ينفي من جعله بدلا من ذلك ولذلك لم يذكر الزمخشري ولا ابو البقاء
كونه بدلا والثلاثة ذكرها السمين حيث قال يحتمل الموصول ثلاثة اوجه الظهور انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان باب
حروف الجر قوله مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا وعليهما فهي متعلقة باستقرار
محذوف لانها مع المجرور في موضع الجر باب في مسائل مفردة قوله مسئلة نحو سبح له فيها بالغدو ...
فتح الباء يحتمل كون التركيب من الفاعل الظرف الاول وهو الاولى والثاني والثالث في الشرح يحتمل ان يقال انما كان الاول اولى
لانه لا فصل حينئذ البتة وعليه فينبغي ان يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال الوجه في كون الاول اولى
بالنيابة انه اقرب الى المفعول من الظرف واما الثالث فلا اولوية بينهما وهذا اسد من كلام المصنف ولذلك خير بين الامرين
الثاني والثالث من غير ترجيح قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في
الشعر بقوله ... الخ في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذفت منه احدى التاءين
لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا الجهة السادسة قوله النوع الاول اشتراط الجمهور الجمود لعطف البيان والاشتقاق
للنعت قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى
عموما نحو تميمي وذو مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا
يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في
الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي اعلم
ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسدا حالا لانه شرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف
يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة الفاعل
او المفعول ... بالوضع لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف
الى اسم الجنس فانها موصوفة في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام
كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع للدلالة على معنى
في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذ ذاك موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة
نحو هذا الرجل اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه
لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال الاسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا
انتهى قوله ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتأخرين يقلد
بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فظاهر كلام الرضي ان

ان الحامل لهم على ذلك ... ابن مالك فانه قال في باب النداء والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء نحو ... لانه اسم
دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهي الرجولية وهذا حد النعت اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان
لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما
اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم ضعف نعتها
من الصفات المشتقة الا بما يخص الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية
حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد المراد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا انطباق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان
بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي يدل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام
العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى الصفة فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت هنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما
يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا توالي صفاته نحو هذا الرجل الفرس والبقر انتهى قوله وزعم ابن عصفور ان
النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ذكر المصنف كلام ابن عصفور هذا في بحث ... جعله تنبيها على مدته قوله
والنعت دون المنعوت او مساو له قال الرضي ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ
الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له لان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض ...
بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ... منها بما هو اخص منه ...
ان يكون الموصوف اخص ... او مثله في التعريف ... ان كان اخص ... الاول ... لان اللفظ الا انها
ثم حصر التعريف ... على مدلوله ... وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث ... واحد
الى مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من التعريف اللامي ... اخص او مساويا بالموصوف فينبغي ان
يعرف مراتب المعارف فكون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في كون الموصوف اخص او مساويا ... سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان
احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد واما كون العلم اخص واعرف من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند
الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة
الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة
ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب
معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله الذئب
واما المضاف الى احدها فمرتبته دون رتبة المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان

فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو
الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة للغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم
ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا اشتراك فيه واما ان وقع
اتفاق مشارك فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم
... ثم ضمير المخاطب ثم العلم ... ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا اشتباه فيه ثم المشار اليه
والمنادى والموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه انتهى قوله ... والذي اوله النحويون بالحاضر والمشار اليه
انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فانما نعت اسم الاشارة فليس في ذلك معناه وانما هو ... قال في الشرح انما احتاج
النحويون الى تاويل هذا في قولك مررت بزيد هذا بمعنى المشار اليه او الحاضر لانهم يرون النعت لا بد ان يكون مشتقا او مأولا بمشتق
وهذا لا يقدح في تاويل ابن عصفور ولا يدفعه لان الالف واللام متى سلم كونها للحضور كما اراده هو وكان مدخولهما هو الحاضر لزم
ان يكون الرجل بعد بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسير المشار اليه بل من جهة دلالة الاداة قوله قال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون
اسم الله تعالى صفة لاسم الاشارة او بيانا وربكم الخبر في الكشاف في سورة فاطر ذلكم مبتدأ والله ربكم له الملك اخبار مترادفة او الله ربكم
خبران وله الملك جملة مبتدأة واقعة في قرن قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع
اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا لولا ان المعنى يأباه قال ابو حيان ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه يكون قد اخبر
بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم ومالككم ومصلحكم وهذا معنى سائغ لا ريب انتهى وقال اليمني يحتمل انه انما لم يجعل
كونه صفة او عطف بيان هنا لان حق صفة الموصوف وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار
وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان نحو الكلام يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به
الى مولج الليل في النهار ومولج النهار في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المنفرد بالملك انتهى وقال الطيبي ويمكن ان
يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل موصوفا او مبينا لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى في ذلك الترتيب المعتبر وهو ان
ما قبله جدير بما بعده لاجل اجراء تلك الاوصاف عليه اذ المعنى ان الموصوف بتلك الصفات الظاهرة والنعوت الكاملة هو الحقيق
المستحق للعبادة المالك المتفرد بالالهية والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير وغيره ليس كذلك ...
الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس انتهى قوله ويجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به في الشرح بذلك اعتراض على ما
وقع للزمخشري في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه
جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا هذا نصه فينظر هل يمكن ان يكون
جعله اياه وصفا لا من جهة العلمية بل الالهية فيه باعتبار الاصل انتهى واقول في تفسير البيضاوي ما يشير الى انه لا يمكن لانه قال

وقيل علم الذات المضمر لانه يوصف ولا يوصف به فقيل امتناع الوصف به دليل على علميته **قوله** وجوز نعت الاشارة بالمصحوب بال
الجنس وذلك مما اجمع على بطلانه في الشرح اذ كان عنده علما بالغلبة كانه لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة ليس
باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود مع اللام فيه على معنى التغليب للجنس وحاصله
انه حيث حصل النعت بمنزلة قولك ذلكم المعبود ولا يمنع هذا احد وقد اجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى
وهو الله في السموات حيث الاعتماد على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله في النعت لاجل الى
واقرب ما يفرق بينهما بان هنا لا يصح الوصف [illegible] وهناك شيء التعلق **النوع الثاني قوله** اشتراط التعريف
لعطف البيان ولنعت المضمر والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة يعني اشترط التعريف لامور منها عطف البيان
ونعت الموصوف واشترط التنكير لامور منها الحال والتمييز ونعت النكرة وافعل من **قوله** ومن الوهم في الاول يعني في اشتراط التعريف
لعطف البيان ونعت الموصوف **قوله** من الرقش في انيابها السم ناقع هذا عجز بيت صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة وساورتني
بمعنى واثبتني والضئيلة الدقيقة والمراد هنا حية ضئيلة والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشاء وهي من الحيات المنقطة
بسواد وبياض والسم مثلث السين القاتل الموصوف والسم الناقع بالقاف البالغ الثابت **قوله** والصواب انه خبر السم والظرف متعلق
به او خبر ثان وفي الشرح ليس كونه صفة غلطا فان القائل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك صفة لذي الاداة
مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى والنحو فيه كذلك وقد خرج المصنف على
ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ذكره في تراجم المحذوف حيث ترجم على حذف ال انتهى واقول في شرح التسهيل
لابن ام قاسم هو ظاهر في ان ذلك القائل لم يجعل اللام في السم جنسية فانه قال واجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل
من ذلك قول الاحوص ولقد يسيل الزبد قوادي ابن الطواوة انه يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بذلك
الموصوف كقول النابغة فبت كاني ساورتني البيت فاعرب ناقع صفة للسم [illegible] ويمكن ان يكون ما في الشرح تاويلا لكلامهم
قوله وليس من ذلك يعني من الوهم في الاول وتعليل هذا النحو قوله بدلا لانه حمله على تقدير ال **قوله** والذي دعاه الى تخريج
انه وجميع ما قبله ابدال انما هو لانه ان [illegible] ملتبس وكذا المضاف قبله الضمير المنصوب بان والمجرور بقوله شديد العقاب والمراد بالباقي
الغفور العليم لانها الباقي من جميع ما قبل شديد العقاب او هما وذو الطول لان المراد بالباقي من التوابع في الاية **قوله** ورد على الزجاج
في جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وما لم يجعله كله وصفا من بين الصفات مع ظاهره كالمعنى يحتمل ان يكون وجه المنع
هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم الطرح ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم
الطرح وايضا لكونه بدلا يقتضي ان يكون هو المقصود بالنسبة الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع
هو المقصود دونه او نقول لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع ما قبله اجنبيا بين الصفات انتهى وفي الشرح انما قال

قال الزمخشري بين الصفات ولم يقل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك **قوله** ومن ذلك قول الباخرزي
هكذا رايناه في اكثر النسخ وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني امثلة **قوله** ولست بالاكثر
منهم حصى هذا صدر بيت عجزه وانما العزة للكاثر والحصى هنا العدد فقال نحن اكثر منهم حصى اي عددا والعزة الغلبة والكاثر
الكثير **قوله** ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد منعوه
قوله او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس البطل يريد انه في البيت تفضيلية جارة للمفضل **قوله** عند
من قال فانه الثالث انها تدل عليه في الشرح ليس لهذه الثالث منصوص في الشرح حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل
في افعالها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجه له وانما هو قولان اصحهما ان افعالها ليس دالة على الحدث الثاني انها الثابت والثالث
عليه وانا ليس بقائل لانها عليه قولا واحدا فان قلت فما وجه التقييد اذن قلت التقييد على ان انتفاء تعليق الظرف
ليس عند من لا يقول بان افعالها تدل على الحدث من باب اولى لخصوصه منصوص [illegible] **قوله** ولان خبر صار هذا معطوف
على بانها لا تدل **قوله** وبان فضل التمييز هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وبان الفصل بالتمييز وهو غلط صاحب على الاخفش
قوله ومن الوهم في الثالث قول مكي هكذا وقع في النسخ التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفي بعض النسخ ومن ذلك قول مكي
هي النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ **قوله** والصواب انه شبه بالمفعول به في الشرح واعترض المصنف انما ياتي
على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم
قوله وقول الخليل هذا معطوف على قول مكي فانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة فيه شرط فيها تمكين الصفات وفي
الشرح لعل مذهبهم جواز اضافة الموصوف الى صفته ولا يتحاشى عن اجتماع توصيفين على الكلمة من وجهين مختلفين
قوله ثم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه في الشرح كيف يجعل الكلمة معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا
[illegible] عليها انه اسم مجرد عن العوامل اللفظية [illegible] مسند اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام واقعة رافعة لظاهر او ضمير منفصل
وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة معتمدة واقول لا نسلم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر
في قولك عندي خمسة عشر وفي تلويح التفتازاني ثم لا يخفى ان الاستثناء ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود
او في الوجود الا الله فان قلت هذا لا يدل على نفي الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت كان هذا ردا لخطا
المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان
وجوده ونفي الهية غيره لا لبيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي
الوجود عن ما سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى وفي اعراب السفاقسي [illegible] صاحب المنتخب على النحويين
تقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون معنى قوله لا اله الا الله معنى قوله والهكم اله واحد فيكون تكرارا محضا وان كان في الوجود
كان نفيا لوجود الا اله ومعلوم ان نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا

الاضافة اولى ولعاب ابي عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في ري الظمآن فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان الرفع في موضع
المبتدا على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر المبتدا او للا فانه لم يرد الاستغناء عن الاخبار فاسد وانما
قوله انما لم يضمر كان نفيا للماهية فليس بشيء لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا
فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والاهم
في منع رفع بدلا من لا الدرك لا يكون خبر الا لان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للمبتدا وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من
تنكير المبتدا او تعريف الخبر ولا يصح واستشكل ابو حيان البدل من الدرة لانه لا يكون في تكرار العامل لو قلت لا الا هو لم يجز واجاب
انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العايد على اسم لا ثم قال ولو لا تصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتاولنا كلامهم
على انهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا اي من الضمير العايد على اسم لا **قوله** واما الاجود الى يعنيا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد
الفاضل بالرفع قال الرضي في المنادى اعلم انه انما جاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب في تابع المنادى المضموم كان هو ا
لقياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام
بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بسبب
حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهتها الرفع
جاز ان يرفع التابع المفرد لانها كالتابعة للمرفوع وقل شغله استكراه […] حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف
الاصل كان الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه كان منادى لتحرك بسبب الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى
المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت من مدة على بلية في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي على
استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه الرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى
منصوب به وهو اشكال متقدم انتهى واقول فيما ذكرناه من الرضي جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث
في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها **قوله** لم يقصر الاعتداد
المتقدم هو قوله فيما تقدم فلم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه **قوله** وحمل على ان
ان البدل لا يصح هنا لحلوله محل الاول لان الاول هنا منفي والبدل مثبت في الشرح انما يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا
امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما اسلفناه في مثل ما يت هند حسن وجهها واكلت الرغيف ثلثه منها انتهى و
اقول المانع من حلول البدل في هذين لفظي صناعي وهو وجوب تاء التانيث في الفعل الاول وامتناعها في فعل البدل وهم
يغتفرون مثل ذلك في التابع ولا يغتفرون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوي وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والهكم
اله واحد لا اله الا هو فان قيل كيف يصح ان البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى
البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في البدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات **قوله** وقد

وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد في الشرح ما هذا البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل انتهى واقول هو من بدل
الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل **قوله** ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها
وصلتها صفة الرجل في الشرح لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير […] اذ لا معنى لقولك مررت برجل
مشيئتك فلا بد من تقدير اما مثل مشيئتك اي برجل عادل مشيئتك بمعنى انه على وفقها او على تقدير برجل ذي مشيئتك اي ما
على حذف مضاف ايضا او باول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير اي برجل مشيئتك والمعنى برجل
هو الذي شئته وتريده وتقدير الشرطية يحتاج الى تقدير الجواب […] لا بد فيه من تقدير ثم يترجح تقديرهم على
تقديرهم بان الذي […] انتهى […] على ظاهر كلام الفارسي
وظاهر كلامه انه لا يقدر مع ابعده مصدر صريح من غير تقدير شيء قبله او تاويله بشيء **قوله** والحرف المصدري […]
في نحو ذلك معرفة يريد بنحو ذلك ان يكون الفعل مسندا الى معرفة كالضمير في الاية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن
المسند المقدر معرفة وفي الشرح والحرف المصدري يعم كل حرف مصدري سواء كان ان وان او غيرهما قوله وهنا ما لم
يتقدم فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما محكوم لهما بحكم الضمير **قوله** والصفة الجملتان معا يعني مجموع جملة الشرط وجملة
الجواب **قوله** وكان حقه اذ علق فيه بركيك وقال الجملة صفة انه يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه في الشرح
الذي ينبغي ان يعلل بان معمول الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط وهذا ابدا جعل وكيف جعلنا الشرط والجار والمقدم متعلقا بالجزاء لزم
تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل واما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجه
كونه علة لبطلان القول بشرطيتها انتهى واقول هذا من باب نفي الشيء بنفي لازمه فمراده من المراد عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم
كونه معمولا لجوابه واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع
في الاية ولاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه **النوع الثالث قوله**
كمنع الصرف اشترط له توحيد العلمية او شبهها كما في اجمع قال الرضي وذلك لان المعارف غير المضمرات والمبهمات
وهما مبنيات فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال
غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا
عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما لكنه لا يظهر فيهما حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل فلم يبق
من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتوهم
المضاف لدخول التنوين فظهر اثر منع الصرف انتهى وفي المتوسط وانما تعريف التوكيد بنية تقدير اللام او الاضافة
نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرفه لعدم التاكيد وقيل التعريف

التأكيد توصيف الجملة لان الفاظ التأكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي انتهى **قوله** وكفت الاشارة واي في النداء اشترط في ايها ان يوصف

اللام الجنسية قال الرضي وانما لم ينعت اسم الاشارة الا بذي اللام او بما حمل عليه من الموصول ذي اللام او ذو الطائية وكان الكل

بناء على ان الموصوف اخص او مساو وان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وبذي اللام والمضاف الى احد

الثلاثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه

بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدها وتعريف

المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة التوضيح ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب

التعريف من موصوف عين ثم يكتسب المبهم منه تعريف المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول

عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة

الا ذو انتهى **قوله** ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم

انه صفة للاشارة قال اليمني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك غير جائز **قوله** لان نعت الاشارة لا

يكون الا طبقها في اللفظ في حواشي التسهيل للمصنف ذكروا النعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني

ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون متصلا فلا يقال مررت بهذا في الدار

الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس ان لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز

بهذين الرجل والمرأة **النوع الرابع قوله** اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان لم يقل هنا في بعض

الموصولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائدا على الموصولات وقد عدّ من هذا البعض اصحاب

الاول وصاحب الحال من حيث انه صاحبها الذي يحمل وصحبه اشتراط الابهام في ظروف المكان قال الرضي واعلم انه انما

نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلول لفظ الفعل في محله وفي غيره وانما المكان

فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل كان له عقليا لا لفظيا لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه

الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود وكمال المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان

كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل **قوله** كما عسل الطريق الثعلب هذا عجز بيت

في وصف الرمح وتتمته لدن بهز الكف يعسل متنه فيه وقع في بعض النسخ البيت بتمامه وقد تقدم الكلام عليه **قوله** ومنه

جاءت في دخلت الدار والمسجد والسوق ان هذه المنصوبات ظروف قال الرضي اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على

الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال

هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في مع غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال

الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه ولا يصح انه لازم لان الاسم الذي كان غير لازم مكنه بعد دخلت يلي بها في نحو دخلت

بخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكذلك ما يستعمل في مع الامكنة ايضا نحو دخلت في البلد وكذلك قوله تعالى وسكنتم

في مساكن الذين ظلموا وقالت نزلت في الخان دون مصدر ودخلت على الدخول والقعود في مصدره اللازم اغلب وكونه مشتقا

خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما انتهى **قوله** والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا هذا مذهب ابن

مالك في هذه المواضع وفي الشرح ولا يخفى ان التخريج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يرى في شيء من هذه المنصوبات انه

ظرف مكان يلزمه منع القياس لا استعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على اسقاط

الجار توسعا ليس بقياس فالذي اقتضى كون هذا سماعا دون قولهم ولو قيل يمكن ان يكون الذي اقتضى كون هذا سماعا كون

وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية **قوله** ورده ابو علي في الاغفال

بما ذكرنا وهو انه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما وابو علي هو الفارسي وكتاب الاغفال مصنف وضعه فيما اغفله

الزجاج **قوله** واخو الذي الى الاسى لعقبان هذا عجز بيت صدره وتحت فيدى ما بهما من صبابة **قوله** لو حاجب في كلام تغلب

هذا صدر بيت لمروان بن ابي حفصة تمامه وليس له عن طالب العرف حاجب وتغلب بكسر اللام من الثعلب بفتح الجيم وهي الكثب و

العرف بضم المهملة الاحسان وذكر في مع الحاجب لان كل اشارة الى ان الامر الذي يقتضي تمكين المانع منه تمكن المطلوب من المطلوب

قوله فلو سكتا ما غادروه مليحا هذا صدر بيت لامرأة من بني الحارث عجزه غير زميل ولا نكس وكل وواهنا ايدة والغادرة

الترك وملحا لحمة السباع وهو بضم الميم وبالحاء المهملة والزميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون

واسكان الكاف الذي لا خير فيه واصله السهم الذي ينكس فوقه والوكل بفتحتين العاجز وفي الشرح ولم ار في الحماسة النصب

في فارس وانما الرواية فيها مرفوعا ولعل النصب رواية **النوع الخامس قوله** من الاول مجرورها لا بمعنى عند سيبويه

وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا **قوله** وعبرو لبي وسعدي وحنانيك في بعض النسخ زيادة والي قبل

حنانيك قال المصنف في اوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد ولا

يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفي الصحاح وحكى ابو عبيد عن

الخليل ان اصل التلبية الاقامة بالمكان يقال الب بالمكان ولب به اذا اقام به قالوا ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استثقالا

كما قالوا تظنيت وانما هو تظننت **قوله** فلبي فلبي يدي مسور هذا عجز بيت صدره دعوت لما نابني مسورا فلبى لذي الحاجة

ماض ويقال بانه امر وانه ابر اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل **قوله** ومن الثاني تأكيد الاسم يريد به التابع

اشتراط الا لهاد في بعض الموصولات **قوله** ومن الوهم في الاول قول بعضهم يريد بالاول اشتراط الابهام في بعض الموصولات **قوله** ومن

الوهم في الثاني قول ابي البقاء في ان شانئك هو الابتر انه يجوز كونه هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم

الا ما امرتني به الموضع الذي مضى فيه قول ابي البقاء هو شرح حال العنبر المسمى ضالا لكن المصنف عنده هناك بقوله وقد

يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا لنفس شانئك وفي الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهيم راي كل

المصنف اشار بقوله وتقدم معنى الى الاعتذار الذى ذكره هناك ولا اقل لا وجه لتخصيصه بالمعنى لان قول الزمخشرى ايضا مضى
فى حرف الالف فى الكلام على ان وكان الذى وقع فى نسخة المتن التى للشارح هو ما وقع فى بعض النسخ وهو تقدم معنى قول الزمخشرى
بدون واو قبل قوله **قوله** وقول النحويين فى نحو اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر فى الشرح يعنى من الوهم
فى الثالث قول النحويين وجعل ذلك من الوهم فى الثانى وهم لان الثانى هو اشتراط الاتحاد فى بعض الحركات ولم يتعرض للعطف
فى العطف على ان فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا اقول لا وهم فى جعل ذلك من الوهم فى الثانى لان ذلك
ما ذكر على النحويين يقتضى ان العطف لاسم الظاهر على ان على الفعل يجب فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا او وقع فى موضع ظاهر
قوله لان نحو قوم ونقل لا اكرم لا يكون ظاهرا او مرفوع المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم اجاب التفتازانى عن الاول
فى حاشية الكشاف بان تدل وصحتها امر الغائب بصيغة اصل للتغليب مثل انا وزيد فعلنا وايناه على اسكنا الاشعار بالاصالة
والتبعية انتهى واقول بهذا يجاب عن الثانى ايضا فيقال صح لانا وغير المخاطب بالمضارع الذى للمتكلم بتغليب المتكلم على الغائب
ومعنى بالاصالة والتبعية بالاصالة ان آدم فى سكنى الجنة وتبعية زوجه له فى ذلك **قوله** ويطوف ما يطوف الى الحيوان القبح والحوت
بالجيم المضمومة مرجح ابو عوف بمعنى الى ان والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء الوريف من الحجر **قوله** على ان ضرب زيد الظهر
والبطن مثال الوضع وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول يجرى مجرى التاكيد ونحو ذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه
ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل فى الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كل فيجوز ان يكون ارتفاعهما
على البدل وعلى التاكيد وقد جاء منصوبا نحو ضرب زيد الظهر والبطن اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقوله تعالى
واختار موسى قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه من الافعال
ضرب زيد اليد والرجل انتهى **النوع السادس قوله** فمنها ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه واذا قيل لهم لا
تفسدوا وافضلية البحث فيها ان ذلك فى آخر الجملة السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب **قوله** ومنع القول المحكى نحو قول
لا اله الا الله فى الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد مجرد اللفظ وهى مسئلة خلاف تعرض لها الزمخشرى فى الكلام على قوله
تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدأ محذوف او منادى والصحيح انه فاعل يقال لان
المراد الاسم لا المسمى ذلك ان تقول حاكيا اللفظ المراد به مجرد اللفظ قولى ابراهيم فيرد على المصنف على القول المختار واقول مراد
المصنف منع القول المحكى بالخلاف **قوله** وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قلنا انه ضمير للشان لزم
كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه على هذا اما
ما يحمله كل من هذين التقديرين من جهة الاعراب من غير ترجيح لاحد ذلك التقديرين او تقليلهما فلا يرد ما فى الشرح من انه
يشكل عليه بانه هو من انه اذا امكن فى الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على كونه للشان تقليلا للقياس **قوله** وتقدم البحث
فى ذلك يعنى فى حرف اللام حيث قال فرع اجاز ابو الحسن ان يتلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم

ليرضوكم **قوله** والتقدير الثالث باطل لان الجار والمجرور لا يكون جوابا ويجب على ذلك ان يكون من هو صاحب الراى التى فى الشرح قد يكون اراد الموصول ان وقع
على خبره جواب الشرط من حيث كونه شبيها به فى المعنى وذلك ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط وصلته كجملة الشرط ومنع
كجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى ياتينى اكرمه فى معنى من ياتنى اكرمه فان قلت غايته ان اطلاق مجازى ولا تقع بمثله على الحقيقة قلت بل الا
قاعدته وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط فقد حصلت الحقيقة فيحمل على المجاز والعلاقة المشابهة **قوله** وتقديم الامثلة انها اما
اللوامع المشار اليه بهذا هو التقدير الثالث والمثلية المترتبة هى البطلان ويقع فى بعض النسخ بدل اللوامع البرائح وهو الموافق لما فى الجزء فى
قال ابن الفضل الرازى فى كتاب اللوامع ولا بد من اضمار جملة معادلة وصارت تلك المضمرة كالمنطوق بها لدلالة الفحوى عليه وتقدير تلك الجملة
امن خلق السموات كمن لم يخلق وكذلك اخواتها ومتداخلها فى نحو هذا الموضع ما اضمر فيها كقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق انتهى وتقدير
هذا المقدر جملة ان اراد بها جملة من الالفاظ فصحيح وان اراد الجملة المصطلح عليها فالتى ذكر كذلك بل هو جزء من قبل المقدر وانتهى
ما فى الجزء ولا يخفى ان فى قول المصنف وانما هذا مبنى الى آخره اجابة عن هذا الاعتراض **النوع السابع قوله** قول الزباء
ما للجمال مشيها وئيدا الزباء بالمد هى ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف بنت عمرو بن عامر وعامر هو ماء السماء وكان خرج من اليمن
لما احس بسيل العرم فنزل الجزيرة وما الى الفرات وكانت تقرابه جذيمة الابرش فقتله وقد جمع عمرو وهربت الزباء عند قتل
ابيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى بلاده رجعت الى بلاد ابيها وبنت مدينة على الفرات وسكنت الى قرب بنت حصنا وحصنا
وجعلت تحت الارض نفقا الا يعلم به احد اعدته ليوم حصار ثم عرضت على الاخذ بثار ابيها فقالت لها اختها وكانت ذات راى
انك امرأة مطمع فيها ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه ان رايت ان تصل جناحى بجناحك وملكى بملكك فافعل فاستشار اصحابه فاشار
بالمسير اليها الا قصير بن سعيد وهو مولى لجذيمة فانه اشار عليه بان لا تفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدى وهو ابن اخته
رقاش فلما قرب جذيمة من حصن الزباء اشرفت عليه من القصر ولم يكن معها فيمن الجوارى فقالت الجنة من عروس يجلى على فى
الكساء فلما دخل القصر قالت الجوارى وهو بحيث يسمع كلامها لاجى سيدكن ثم امرتهن بقطع رواشنه فى
الطست والرواشن عروق فى باطن الذراع فلما قطعت الجوارى رواشنه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لا تضيعى
دم الملوك فقال جذيمة لا يحزنك دم اراقه اهله فقالت الزباء دماء الملوك تشفى من الكلب وانما جمعت دمه فى طست لانه
كان قيل لها ان قطر من دمه فى غير الطست طلب له بدمه وقتلت به فلما قتل جذيمة ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو وادرك
ثار خالك بالملكة الى حصنه على رغم انفى واقطعه فقرن فالطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهى امنع من عقاب الجو قال قصير اجدع
انفى واضرب بالسياط ظهرى فقال له عمرو وانت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير انف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه ولحق
بالزباء فلما وصل الى بلدها قيل لها هذا قصير جاء مجدوع الانف مضروب الظهر فقالت لامر ما جدع قصير انفه فلما حضر بين يديها
قالت ما بك هذا قال فعل عمرو وقال لى انت اشرت على خالى بالمسير اليها واد قتلى فشفع اصحابه فى فجدع انفى وضرب ظهرى
وتوعدنى بالقتل فهربت منه كما هو وقالت له اقم عندنا فاقام عندها ثم قيل فى قربها واخذ بلاده فاقام مدة ثم قال ان لى بلد العراق

امرا واعبا ان تاذن له في التوجه لاستيارها فاذنت له فقدم العراق وارسل الى عمرو ان ابعث الي اجمل الاثر المحتث والهدايا فانفذ
اليه فقدم عليها بها فاعجبها ثم فعل ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذي يفضي الى حصنها فخرج الى العراق وارسل الى عمرو ان
ابعث الي بالفي رجل على الجمال في الغرائر بالسيوف فجمعهم له رماة له وتجهز عمرو فيهم فلما اقدم قصير اخبرت الزباء بقدومه فصعدت
الى على قصرها فلما رات الجمال ارتابت وقالت ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا ام صرفانا باردا شديدا
ام الرجال جثما قعودا ودرع عامر الرجال في المسوح سوما فلما دخلت الجمال من باب المدينة وتكاملت بها احوجه الرجال ذرس
الغرائر وخرجوا ينادون يا ثارات جذيمة واوقعوا السيف في الناس وصدت الزباء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا
وقصيرا سبقاها اليه فقالت بيدي لا بيدك عمرو وكان معها فص مسموم هوت به الى فيها فادركها عمرو فقتلها واستولى على
خزائنها واخرب مدينتها وعاد الى الحيرة والله اعلم وفي الصحاح مشى مشيا وئيدا اي على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بالصاد
المهملة وفتحات ضرب من التمر قال ابو عبيد لم يكن يهدى الى الزباء شيء كان احب اليها من التمر الصرفان وانشد ولما اتتها العير قالت
ابارد في التمر ام هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو الذي يلتبد بالارض والقعود بضمتين جمع
قاعد والمسوح بضمتين جمع مسح بكسر الميم وهو البلاس قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود
يدوم اراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذي انشده عجز بيت واتى صدره وهو صددت فاطولت الصدود وقلما
اراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذي انشده عجز بيت واتى صدره وهو صددت فاطولت الى ووجه وهم هذا البعض بانه
المصنف في حرف الميم عند كلامه على ما الزائدة ان قل المكفوفة بما لا تدخل الا على جملة فعلية وفي الشرح ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون هذا على الغرب لوصال مبتدا مبني ان ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل
بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل واقول لما لم يذكر هذا القائل انه بني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك
كان ظاهر كلامه انه بني على ما هو المعروف عند النحاة فرد عليه انه ليس كذلك قوله وقول الآخر في نحو آتيك يوم زيد امير انه
يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطا عند سيبويه في الشرح هو صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استنادا
الى قول سيبويه باولى من تصويب كلامه استنادا الى قول غير سيبويه من النحاة واقول لم يخط المصنف ذلك القائل مستندا
الى قول سيبويه وانما اخبر بان هذا القول خطا عند سيبويه وفهم منه انه صواب عند غيره قوله وكذا شغلا الخ تقدم
الكلام عليه في الجملة التي لها محل من الاعراب قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوفة عليها في الشرح
قد يغتفر في الاوائل كما ذكر المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن في قوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت
اعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون في الشرط فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن يغتفر ذلك في الآية لان ظلت معطوف
على الجواب لا الجواب قوله على انه لو قدر من موصولا لم يمتنع قوله ايضا يمكن ان يجاب عن هذا ايضا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر
في الاوائل قوله الا ان الاكثر والشائع هذا تفسير المستتر في كان قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم امنوا واتقوا

في الثواني ما لا يغتفر

لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو في الشرح ليس هذا ذهولا من القاعدة بل هو مصرح بان وقوع الاسمية في
هذا المحل هو مذهب لهم اخذوه فليس يتوجه عليه غلطا وانما جرى الحداث يقال الصواب خلافه في اصل المسألة وينصب
الدليل على ذلك قوله ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو برفع زيد بالثاني اشترط
الاسمية في بعض المواضع وبالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير قوله ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك
في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها اعتذر لابن الحاجب عن هذا بان ما كان
قياسه لزوم وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجاة الا يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعد مثل قولك خرجت فاذا عبد الله
يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا
والخبر قوله وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف من ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف
قوله ولم يقم دليل على امتناع ذلك هذا جواب عن رد بعض المتاخرين بالجمعة ابي البقاء في الآية قوله النوع الثامن هكذا وقع في
اكثر النسخ وفي بعضها الثامن بعد ذكر النوع قوله قيل ادخر المبتدا او جوابا للقسم غير الاستعطافي قال ابن جني القسم جملة انشائية
يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف قوله بربك هل ضممت
اليك ونياهذا صدر بيت عجزه قبل الصبح او قبلت فاها والمشهور ان البيت لمجنون ليلى وانه بربك هل ضممت اليك ليلى وبعده
هل رفت اليك قرون ليلى رفيف الاقحوانة في نداها ورفت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والا
بضم الهمزة والحاء المهملة واحدة الاقحوان وهي بتشديد الياء وتخفيفها وردة تشبه بها الاسنان والندى المطر والبلل
قوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة هذا صدر بيت عجزه ذر ابكانيك في السر والجهر ويقع كما لك في بعض النسخ قوله
والمراد الى تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية قوله جاء بعد ذلك تقدم الكلام عليه فيها قوله وقول ابي الدرداء وجدت الناس
اخبر تقله في الصحاح وانا قول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فيريد انك اذا خبرتهم قليتهم فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه
الخبر وخبرت الشيء اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بلوته والقلى البغض تقول قلاه يقليه قلى وقلاء ويقلاه لغة طي
وكرت بالكلام الحي في القاموس ودان الى امة وكلاها والكلام مر تلتها على بي جها وقد دلت تدل واللحية الشرفة الكويعبر
والضناع بفتح الضاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين قوله ان الذين قلتم الخ المراد بالكيل هنا النفس والمعنى لا تحسبوا لم
سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثاراتهم قوله انى اذا ما القوم كانوا انجية الخ الانجية جمع نجي على وزن فعيل من النجوى وهي المشاورة
والاوشية جمع رشاء بكسر الراء وهو المدهو الحبل الذي يجعل في الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت اراؤهم كاضطراب الحبال في
ثابت الراي لا يتنحي قوله والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشر وان الجملة بدل من العظام في الشرح قد تقدم من ان
الامر شرط البدل صحة حلوله محل المبدل منه والبدل هنا وهو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل المبدل منه وهو العظام
المجرور والمحل لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وتقرير المبحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف واقول وقد ذكرنا فيما

فى ذلك كلام وانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوايل قوله واعلم ان النظر البصرى يعلق نحلة كالنظر القلبى فى الشرح ان الحكم المذكور هو
تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه فنظر هذا مع قوله فى الباب الثالث من الكتاب ولم اقف على تعليق
النظر البصرى الا من جهة الزمخشرى واقول لكن لم يقف عليه الا من جهة لا يعادى كونه جاء نادرا ولا يقتضى ان غير الزمخشرى يقف عليه
قوله النوع التاسع هكذا وقع فى اكثر النسخ وفى بعضها التاسع بدون ذكر النوع قوله والجماء فى قولهم جاؤا الجماء الغفير فى
الصحاح وقولهم جاؤا الجماء الغفير ممدود والجماء الغفير اى جاؤا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف احد وكانت فيهم
كثرة والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما ينصب المصادر التى هى فى معناه كقولك جاؤنى جميعا وقاطبة وطرا
وكافة وادخلوا فيه الالف واللام كما ادخلوها فى قولهم اوردها العراك اى اوردها عراكا انتهى قوله اكرم من ليلى الخ هذا البيت
للصمة وقيل العينى لابن الملوح واكرم افعل تفضيل والهمزة فيه للاستفهام ومعنى يبتغى يطلب وهو بالمثناة التحتية المضمومة
فى اوله وبالغين المعجمة المفتوحة قبل آخره فى اكثر النسخ وفى الشرح الظن ان هذا البيت بعد قوله وبنبئت ليلى ارسلت
بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها ويبتغى بمعنى يطلب وهو منصوب بعد الفاء فى جواب الاستفهام لكن سكن الياء للضرورة وفى
لثبوت مثله فى الشعر وان كان قليلا قوله ومن ثم ابطل ابو على كون الواو من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر
اقيال متعلقا باسرى لئلا يلزم العطف على مجرور رب من صفة قال فاقوله رفد يوم قد اهرقت وليلة بائتة كانها
خط بمثال فعلى ان صفة الثانى يدل عليها صفة الاول ولا يأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاول اقرار الملاك
فقد يجيل وليلة كانه هذا بجملته يقع فى بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء العطاء وبفتحها القدح الضخم وهو
اقداح الرفاق واسرى جمع اسير والمعشر جماعة من الناس والاقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو
العدو وان كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير
وقيل هو دون الملك الاعلى سمى به لانه يقول ما شاء فينفذ وجمعه اقيال واقوال والبيت الثانى تقدم الكلام عليه فى حرف رب
وفى الشرح واما قول الحلبى انه لا يصح تعلق من معشر باسرى فمبنى على شيئين احدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما
ذكره وقد تقدم عند الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسى واكثر المتأخرين ونسب فى البسيط
الى البصريين وان ممن خالف فى ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف والثانى ان الحكم المعطوف عليه وقد
عرفت ان التوالى يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوايل لكن الوجهان اللذان استند اليهما قابل الناظر قوله وهو قوى فى الغائب لانها
معرفة يعنى بالمخاطب كيكون متوغلا فى ... وقع فى بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطأ قوله ومن ذلك الضمير
قال الرضى انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل فى وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح
الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل اعنى وصف التوضيح ولم يوصف الغائب
لان مفسره فى الاغلب لفظ ... واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الاغلب واما الحمل على الحكم

المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما قوله ويجوز الكسائى نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح قال الرضى واجاز الكسائى وصف ضمير
الغائب فى نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل قوله واجاز الفارسى
وابن السراج نعت فاعل نعم وبئس تمسكا بقوله نعم الفتى الخ فى الشرح وفى حاشية التسهيل ما نصه انما النعت قول الجمهور والنحويين
يريد بذلك الاصح انه على ابى ... حيث نقل عن ابى الفارسى وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه رد هنا على
المصنف انتهى والمرى منسوب الى مرة بضم الميم وتشديد الراء والمرقد بضم الميم وكسر القاف قوله وقال الزمخشرى وابو البقاء
فى كم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن يريد بالجملة التى بعد كم جملة هم
احسن لكلام ابى البقاء ظاهر فيما نقل المصنف عنه ومحمل لما صرح به وكلام الزمخشرى نص فيما نقل المصنف عنه
اما عبارة ابى البقاء فهى وكم منصوب باهلكنا وهم احسن صفة واما عبارة الزمخشرى فهى كم مفعول اهلكنا ومن تبيين لابهامها
اى كثيرا من القرون اهلكنا وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم احسن فى محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت
هم لم يكن لك بد من نصب احسن على الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسماء المتوغلة فى الابهام وقد سبق ان الاسماء
المتوغلة فى الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة فى الابهام لا يوصف وفى الشرح وهذا لم يقم دليل على امتناعه وماذا يصنع المصنف
بمثل كم من رجل تام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو فى محل رفع صفة لكم التى هى مبتدأ اى
كثير من الرجال تام وكثير من القرى هلكت قال الرضى واذا اتى المميز بعد ما يجب تقديمه كمن قرية ينبغى انها تكون حينئذ نكرة
والجار والمجرور صفة لها والمعنى يساعد عليه انتهى واقول لا شك ان ذلك معنى كلام الرضى فى العبارة وقد يدخل فى
مميز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لما ... الكثير وكذا مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه
مجرورا بمن ولا ادرى ما صحته واذا اتى المميز بعد ما يجب تقديمه كمن قرية انتهى وهذا ظاهر فى انه يعنى ان كم حينئذ لا بد لها
انتم به ولا يمكن ذلك فيها الا بتقدير التنوين النوع العاشر قوله اذعنت باستا الخ الاذعان العزم مع تصميم قال
الكسائى يقال اذعنت الامر ولا يقال اذعنت عليه وقال الفراء اذعنته واذعنت عليه والياس بمثناة تحتية فهمزة ساكنة
الشرط قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل القول الذى ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن عصفور
فى المقرب و[illegible] والقول الذى ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفراء على ما ذكر بعضهم ووجهه ان وصف الاسم يمنعه من
العمل لانه انما يعمل لمشابهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع
ما وقع النوع الحادى عشر قوله ومنع ذلك فى البعض نحو الذى ان تم ... بحيث لا يكون الخبر طلبا ... ولا جاز هو مجيء وداعهم
بما لم ... النوع الثانى عشر قوله قوله ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط
قال العضد فى ايجاب التخصيص قياس الشرط ان يكون صدر الجملة معتمدا عليها لان الشرط قسم من الكلام مختص ان يتحقق به
من اول الامر ليعلم انه من اى الانواع تحضر تفصيلا كما يفعل ذلك فى الاستفهام والتمنى والقسم والنفى وقال الرضى فى باب المبتدا

وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام صدر الكلام الذي
تصدر بالمعنى على الاصل فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المعنى اهو راجع الى ما قبله بالتغيير
او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره
نحو غلام من تقم وغلام من تقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر وفي الشرح
واما كم الخبرية فتضمنه لانشاء التكثير فجرت مجرى الاستفهام ومنع ما هو خبر قبل لانشاء **قوله** ان لم يدخل الكثير
الى تقدم الكلام عليه في ان المكسورة **قوله** والبعضها ان يتاخر عطف على البعض معمولات الفعل ان يتقدم وشبهه لانه تشارك
في عامله وهو ايجابهم ولا يجوز ان يكون مبتدأ وخبرا لانه مضاف الى ظاهرها المراد **قوله** وشبهه اي شبه الفاعل وهو اسم كان
الناقصة واخواتها **قوله** كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يعني تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم انه
مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في
نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بحق التاخير
وان الالتباس واقع في الوجهين بدليل اسماء الاجناس والمشتركات **قوله** وكالمفعول الذي هو اي المفعول الموصول لو وجب تقديم عامل
الموصول وجوب تقديم مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو اي ولا يلزم استقبال
عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين **قوله** ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في اول يهد لهم كم اهلكنا ان كلام ابن عصفور هذا
والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على كم **قوله** وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة من ذلك في ان الجمل التي لها محل
من الاعراب ومن هنا ان ثبت فيه خلافا لكن ذكر المصنف في الباب الثالث في المثال الرابع من امثلة الجملة المفسرة
ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب عن الفاعل وان قالهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا
جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات انتهى ولعل الزمخشري يقول لو وقع الجملة فاعلا او نائبا على
مذهب القائل بذلك **قوله** وكم مفعولا لاهلكنا هذا على وجه الصواب وعلى قول الزمخشري وانما كون الجملة مفعولا ليهد فعلى
وجه الصواب خاصة **قوله** وكم الخبرية تعلق خلافا لا كثرهم في الشرح تقدم في الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التي تحتاج
الى الربط حيث قال في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ان قال الحوفي والزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية
التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه هنا لك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث
ذهب الى ما لم يقل به نحوي فنا بالمرافقه هنا قوله جزم به على ان اقول انه لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل
استغنا بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر
معلق انتهى ولقائل ان يقول لا نسلم انه اعتراض على الزمخشري بانه ذهب الى ما لم يقل به نحوي وانما هو تنبيه على انه صرح
بما لم يصرح به وان كان حقهم ان يذكروه عند تعرضها ونظائرها **قوله** الحي كان انك ام حار هذا عجز بيت صدره فانك

صدره فانك لا تبالي بعد حول * وبيت لقد لحق الاسافل بالاعالي * وماج اللؤم واختلط النجار * وعاد العبد مثل ابي قبيس * وسيق
المعلهجة العشار * والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك ويروى بالقاف المكسورة ما النون الساكنة وهو الجبل العظيم
وابو قبيس على الرواية الاولى مصغر ابي قابوس تصغير ترخيم في الضائقة اليه هو النعمان بن المنذر ملك العرب وعلى الرواية
الثانية جبل بمكة والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وفيهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه وبرذون هجين
اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهي الناقة التي اتى عليها عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل
قوله وعليها فاسم كان ضمير راجع اليها اي وعلى ان الظبي مبتدأ وانه اسم كان محذوف من مفسر بكان المذكورة يكون اسم كان
المذكورة ضميرا راجعا الى الظبي ولقائل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هنا كان وحده
ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد فسر على المحذوف في قوله
تعالى لو انتم تملكون لان انتم فاعل الفعل المحذوف مفسر بتملكون اجيب بان مفسر المحذوف يكون مثل حاله كونه مذكورا والمحذوف
في الاية اذا فرض مذكورا لا يكون الا تملكون **قوله** والجمل نكرات قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف
من عوارض الذات اذ المعرف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى الخارج في الوضع
فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تاويلها
بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى
مررت برجل كان ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة
والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها
وقوعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما
في المواضع المذكورة **قوله** وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك عنه مسؤولا تقدم الكلام على ذلك
في الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ونحو ذلك يكون هذا القائل اراد ان عنه يرتفع المحل بمسؤولا لا محذوف
ملولا عليه بالمذكور ولا انتم والمصنف عليه انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل **قوله** اليت حب العراق
الدهر اطعمه * هذا صدر بيت عجزه والحب ياكله في القرية السوس * وقد مر في اذا من حرف الهمزة وفي اللام من حرف اللام **قوله**
وقول الفراء في ان كل لما ليوفينهم فيمن خفف ان اذا انه ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالا
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها في الشرح فيه نظر اما اولا فلانه لا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان يعطي حكمها من كلمة بمعنى اخرى
وهما مختلفان في الاحكام واما ثانيا فلان الشهور عند الكوفيين ان المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الاخر فيلزم ان يكون
نائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فكان يتجه اعتراضه على هذا اشكلة واقول ليست بمشكلة لان
الخبر في الحقيقة ليس قائم وانما هو العام المقدر الذي استغنى عنه بقائم **قوله** ولما قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت

انخ حيا ان اذا لوحت لا تخرج جواب اما هو ان سمي ليها يجب اقترانه بالفاء وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهذا بحث وهو ان المصنف نص في فصل
اذا في حروف الجزم على ان التي تقع في الظرف بالشرط في مثل قوله ونحو ذلك استغنينا عاما بالنحو فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك
وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام **النوع الثالث عشر قوله** منهم من حذف معنى الكلمة ... حذف ...
الا ان الفاعل يريد بالفاعل فاعل غير المسند ويجد فيه حذفه لفظا ومعنى ... ان فاعل المسند ... ولا ان ...
انت حذفت منه على احد الفعلين لان المحذوف منه محذوف لفظا لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع ... ابن
الحاجب من انه لو كان هذا من باب التنازع لوجب ان يكون في احدهما ضمير ... الى الفاعل فقال مثل ما ضربت ... الا
انت وعند ذلك ... لانه يقتضي احد الفعلين غير المذكور بعدهما ... **قوله** والصواب انه مضمر عائد على
الجمع المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم قال ابن
ام قاسم في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويحكى على كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في ... محتمل له وقد صرح به في شرح
من كتابه انتهى فان قيل اذا عاد الضمير في الآية على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء وهو غير مفيد اجيب بان المعنى كما ذكر
صاحب الكشاف فان كانت البنات او المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن واذا كان معنى النساء
ذلك افاد الاخبار به غير البنات وفي الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في كن وكانت مبهما ويكون نساء وواحدة
تفسيرا لها على ان كان تامة قلت لا ابعد ذلك انتهى **قوله** واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي الفعل السابق على افعال
الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما في معناه
قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا يريد
بالفعل الفعل السابق على افعال الاستثناء وقيد بغير ليس ولا يكون لان ... لم يتقيد بان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو
كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على المخبر عنه
فان قيل هناك مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو اي قيامهم قيام زيد اجيب بانه معنى مضاف
محذوف لم يلفظ به قط **قوله** لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها الى ما
مع عدمها كقول ابي بكر الصديق والله يا رسول الله انا كنت اظلم قال وانما ان كان في القسم باستطالة فالحذف حسن وشاق
المثل المتقدم **قوله** حنت نوار ولات هنا حنت ... وبدا الذي كانت نوار اجنت ... ومن كسر فتح النون وتخفيف
الراء اسم امرأة **النوع الرابع عشر قوله** وذلك بدل الغلط والنسيان الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا
البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه غلط كما توهم وان كان مقصودا
وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا **النوع الخامس عشر قوله** والثاني الجملة المضاف اليها
نحو يوم تمام زيد علل ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر مضاف ... من المصدر

المسالك اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع مثل ذلك نأول **قوله** ويتحرى ... بفتح المثناة الفوقية
وضم الحاء المهملة من التحري وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون مبتدأ وهي تسمع صوته دون نباحه من ... على البعد
مضت ستة من السنة والعام والحجة ... المهملة واحد **قوله** هذا وجدكم الصغار بعينه ... هذا ولا ام لي ان كان
ذلك ولا اب وقبله واذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب والجد بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة و
بالغين المعجمة الذل والكريهة هنا الشدة في الحرب وفي القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا ثم يندر منه
نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحيسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة وحكي فتحها اسم رجل **الجهة السابعة قوله**
ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك في الشرح سبقه الى هذا
صاحب الانصاف فانه قال لو كان في القرآن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي في سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد
نقلهما عن نظيرهما والوجه ان قياس الآية ان يكون الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى
صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال
معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة وان اخراج الحي من الميت اعرف في القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدما في الموضع
وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهى لكن في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحي من الميت
موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي
من الميت لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج الحي في موضع البيان لفالق الحب والنوى
لم يات عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب ففي تلك
الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يمنع العطف على يخرج فعول في كل بمقتضاه انتهى ما في الشرح واقول
يرجع حينئذ كلام صاحب الانصاف والمصنف مع الزمخشري الى كون يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفالق الحب والنوى حتى
يتجه عطف مخرج على فالق وفي حاشية التفتازاني اشتمل في الكلام يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وحسن التقابل كما في يولج الليل
في النهار ويولج النهار في الليل وجاز عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه في معناه اذ سوق الآية على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل
وانما عدل في يخرج الحي الى المضارع استحضارا لكونه اول في الوجود واعظم في القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحي من الميت في
موضع البيان لفالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف ويخرج الميت من الحي لا يصلح بيانا فلا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطفا على
فالق الحب **قوله** الثالث قول مكي ومهدي في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب
الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء في الشرح جعل الجماعة الاعربين في الآية الاولى
لاستقامتهما واما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فصيره اليه والحق تعين هنا بمقتضى لنفسه في محل آخر فيجد غيره ما يجوز
منع وان القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا ذكر نظم منه وكان له في موضع محل واحد وفي آخر ذلك المحل ومنع حمله في الآخر على ذلك

الحلوى يمنع ومن ثم ترى المهرة من شارحي المختصرات التي انها ملحوظات لا يعدلون عن حلها بما في ملحو لانها اوان احملت في ذلك
المطولات احتمالا لاظهار قوله نعني شيخا ولست بشيخ هذا اسد وبيت عجز انما الشيخ من يدب دبيبا في القاموس والشيخ من
استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين والدبيب المشي على هينة قوله تعلم شفاء النفس قهر
عدوه هذا صدر بيت عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر قوله وعكسها في قولك هب بمعنى ظن استعمال هب بمعنى ظن مذهب
الكوفيين وعثمان بن مالك قوله وقد صرح على ان دعكها انا ماه وحتى زعم الحريري ان قول الخواص هب انك فعلت من لحن قال الحريري
في درة الغواص ويقولون هب انك فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فيقال هبني فعلت وهبه فعل قوله
وفعل من قول القائل هب ان ابانا كان حمارا سبب هذا القول ان عمر بن الخطاب حكم في زوج وام واخوين لام واخوين لاب وام بالنصف
للزوج والسدس للام والثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوين للاب والام شيئا فقالا له يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان
حمارا فاشركنا بقرابة امنا في الثلث فاشركهم فيه قوله والسادس قوله في سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
مستانف او خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى لا اولى بدليل وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون في الشرح هذا
من غلط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى
وهي آية يس فرتبت على كل ما يقتضيه واقول قد ذكرنا الجواب عن الغلط المتقدم فلا نطول باعادته وفي الشرح عن الباب
موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما [illegible] ويكون خلاف الاولى فلا
يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عن ما يخالف في المثال الثالث والرابع بقوله
والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتامله واقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى
كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن قوله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا
وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها واقول لا معارضة فان الكلام انما هو في
حصر خبر الجواب الذي [illegible] خلق لا في كل جواب قوله التاسع قول البقاعي افمن اسس بنيانه على تقوى ان
الظرف حال اي على قصد تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الذي آخر هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد اسس على
التقوى في الشرح لم يظهر لي الوجه الذي تعين منه الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس مع احتمال ان يكون ظرفا
مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في اسس كما كان حالا من بنيانه في تلك الآية واقول تعين الوجه الاخير هنا
عند المصنف لتعينه فيما قبلها وهو لمسجد اسس على التقوى لان ذلك التعين فيه لا ينافي الوجه الاول منه لان النصب على الحال
من فاعل اسس ولا فاعل في المسجد اسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل اسس لعود الى البقاء قال على تقوى يجوز
ان يكون في موضع الحال من الضمير في اسس اي على قصد التقوى والتقدير قاصدا به ببنيانه التقوى ويجوز ان يكون

مفعولا لاسس والمسجد المؤسس على التقوى قيل مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيده ما في صحيح مسلم انه تمارى رجلان
في المسجد الذي اسس على التقوى فقال رجل هو مسجد قباء وقال آخر هو مسجد رسول الله صلعم فقال رسول الله صلعم هو مسجدي هذا الجهة
الثامنة قوله ويمكن ان يدعى فيها ان الالف واللام زائدة هذا جواب عن قوله ويعد فهو ان الاسم ولا والجواب انه هنا
الجمل لم يذكر لتعاونه مضافا جواب عن الذي حملها على الخروج عن ان الظاهر ان من الواضحات ليست على الكثير لا يكون ثبت قوله لا تقوى الا ثم
غير المنافي في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع ان حكم معلوم لانه اخذ بالعزيمة في الشرح وقيل ان اهل الجاهلية كانوا
فريقين منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فرق الكلام حينئذ ليس لاجل التحقيق بل لاجل
نفي الاثم المتوهم على التقديرين قوله وحمل الاسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى فيها ان
الالف واللام زائدة قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر هكذا وجد في اكثر النسخ ومعناه اكثر المستثنى منه او اكثر من الباقي بعد
الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ايضا صواب قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصين لا عموم المملوكين وان
الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان في الشرح اختيار كون الاستثناء منقطعا
مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد
عموم المملوكين ولا يضر في ذلك ان آية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصين فترك الاستثناء واقول
هذا من نمط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شائع وفي الشرح ثم هذا المثال
لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع اين هو وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة
ورود آية سبحان بدون الاستثناء فهو من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء ويشهد استعماله في مكان آخر بخلافه
واقول الدافع عنده لدعوى الجماعة انما هو في الموضع الذي استدل لهم وذلك ان الدليل كون المراد بالعباد في الآية التي استدل
بها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه اضافة تشريف لهم او ان ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث
قال لاغوينهم اجمعين الا عبادك منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى له بقوله ان عبادي ليس
لك عليهم سلطان ثم استدلال المصنف على كون الاستثناء في هذه الآية منقطعا بسقوطه في آية سبحان ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي
قبلها والمصنف لم يذكره ههنا لانه من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد الخاصين او لكونه دفعا لسؤال
مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فاهذا الاستثناء قوله المثال السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا
امرأتك انه من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد ويرد باستلزامه تناقض
القراءتين فان المرأة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي
لا يدل على انها مسري بها بل على انها معهم يقع في بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفي بعضها بذكره وقد اجاب الرضي عن هذا
التناقض فقال ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد

الا امرأتك تخلفت جاء الله لئلا تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال ان امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى
من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال
وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من ولا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسرى بها
لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها واجاب بان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد
بعدم الالتفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر وان شئت من ولا يلتفت ولا
تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه انتهى قوله وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر والتوجيه
التقدير واول بعد ما مضى تنبه فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر وقد تقدم مثل هذا في حرف الفاء حيث قال المصنف
وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي قوله وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك هذا جواب
عن سبب حمل الزمخشري وغيره الآية على ما حملها عليه والاشارة بذلك الى الوجه المرجوح والمراد بحمل زيدا ضربته وغلامك
الرفع على النصب وفاعل لم يرض ضمير سيبويه والمعنى ان نصب كل شيء عند سيبويه في الآية من قبيل النصب المرجوح لا من
قبيل النصب الراجح فقد قيل ليس النصب في الآية مرجوحا وانما هو راجح لان في الرفع ايهام خلاف الباس المفسر بالصفة وهو مرجحا
للنصب ولكذلك الرفع في زيدا ضربته اجيب بان سيبويه لم يخف الباس المفسر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا
للنصب على الرفع كما زعم بعض المتأخرين قال الرضي اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين
دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بثمن الجيد فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في
المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كلا فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا
له وقوله بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة
لكل واحد وقوله بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فانك تدل على التقدير الاول على ان
تملك كل واحد من مماليكي عن اشتريته ومن اشترى ومن حصل لك منهم بغير الشراء نحو الهبة والمبتدأ على الثاني
لا يقع الا على من اشتريته انت ونفى ان يطلق على الثاني الذي هو مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما
يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة
والوراثة ونحو ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره
والآية الشريفة اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيها المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل
خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته سواء جعلت خلقناه
صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير

قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى ان
خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس
مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما في مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحدا لان المحكوم عليه وهو كل شيء في الآية اذا كان
خلقناه صفة له مختص بالمخلوقات المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفته واذا لم يكن صفة له غير مختص بالمخلوق مع قطع
النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم ومساوله بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم
والصدق ايضا عند المعتزلة اجيب بان خلقناه اذا لم يكن صفة كان خبرا والخبر صفة في المعنى ولا نسلم ان المعتبر انما هو المساواة
في الصدق بمذهب اهل السنة وفي شرح اللباب ان كل شيء يحتمل ان يكون خلقنا خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو
عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية
القدر في جميع المخلوقات وتوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له تعالى بخلاف النصب كان نصا في التفسير دفع توهم كون
خلقنا صفة للشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسرا لناصبه واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد
المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شيء بقدر انتهى واقول يرد عليه اولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشياء مطلقا
بل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره المحشي سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا او شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة
مخصصة وبقدر خبرا افاد الكلام عمومية القدر في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات
ويجاب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وبعمومها عمومها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء
من الممكنات وعن الثاني بان خلقنا اذا كان صفة افاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق في الصفة
مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى قوله ويجوز الرفع اذن على الابتداء وما بعده الخبر
والمستثنى الجملة قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعني قبيل المستثنى المنقطع الآتي جملة الا
من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط و
يمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وابي عمرو الا امرأتك انه مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب
من فاسر باهلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد انتهى الجهة التاسعة قوله زيد احسن
ههنا الذي يكسب الجملة قوة للنفس ... الكتاب لا ... وتنبيها على الذكاء ووجدة ... للنص ... عليها
قوله وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال فالحاصل ان فاعل الاكثر
في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى هو زيد لا المال قوله الثالث رأيت زيدا ضاحكا ورأيت الهلال طالعا فانه
لا يحتمل في الاول علمية وضاحكا مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال فان قيل لم لا يكون رأى في الاول بصرية وضاحكا حالا
اجيب بان الغالب في الحال ان يكون منتقلة وضاحكا ليس كذلك قوله واذا احتمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون

على الاول في الظرف ولا يمترون مفعول ثان تكون في الشرح يراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفا[عيل]
متعددة اكثر من ثلاثة وليس بعد ح تابعا لما تقدم من كلام النزل خلقت زيدا ضيفا عالما شاعرا كاتبا ظريفا واقول لا امتناع
في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل بجواز تعداد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن
مجموع الظرف ولا يمترون بتقدير مفعول ثان لا يتاتى اما اولا فانه مناف لغرض جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان
وصفه بالنكرة غير مستقيم اذ المجموع لم يتكون واقول ليس الاخبار ومفعول ثان تكون عن مجموع الظرف ولا يمترون وانما هي
اخبار عن كل واحد منهما وتكون كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته **قوله** الرابع اسم جنس من غرغر في الصحاح وغرغر
الماء يبدي غرغرة اذا غرفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم المغروف منه لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة
والجمع غراف مثل نطفة ونطاف **الجهة العاشرة قوله** وقول بعض العصريين في الشرح وجد في بعض حواشي هذا
الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصري ابن الاكفاني الحكيم المشهور **قوله** واذ ما
مثلهم بشر هذا آخر بيت اوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش وقد تقدم الكلام عليه في اذ **قوله** لا نسب اليوم ولا
خلة هذا صدر بيت عجزه اتسع الخرق على الراتق **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا هذا صدر بيت عجزه يدل على محصلة
بيت وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزة والتخفيف **قوله** وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور يعني انه نصب على
الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بما بعده اولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بما بعده وقد قال المصنف في الا بفتح الهمزة
والتخفيف ان اضمار الخليل اولى من اضمار يونس لانه لم يرد ان يدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وهذا هو الثالث من الامور
التي ذكر المصنف انها يعاب بها المعرب اولويته للاشتغال **قوله** ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد
تقدم الكلام على ذلك في حرف الا **قوله** اعتاد قلبك من ليلى عوائده [illegible] والتي [illegible] الدار بينها حيث كانت
والقراء بفتح القاف وبالمد المنزل الذي لا انيس به واذاع [illegible] والمصلوت السحائب [illegible]
فعلى والحصل بفتح الحاء وكسر الصاد المهملة من الرطب والنبت الناعم **قوله** ان التقدير هو ربع ولم يحمله على البدل من الطلل
لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل في الشرح هذا مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق احدهما على
الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصحح فاي شيء جعل مصححا
للاخبار كان بعينه مصححا للبدل **قوله** واقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال **قوله** فيرجح
الحمل عليه اي حمل احسن زيد على حذف الخبر **قوله** لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الا
بتكثير الجمل فاذا قيل نعم الرجل زيد اكد نعم ... رجل زيد كان فيه الاطناب بابهام الفاعل اولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن
ايراد الكلام في معرض الاعتدال من الميل الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ
وايهام الجمع بين المتنافيين وهما الايجاز والاطناب **قوله** واذا قلنا نعم الرجل هذا مقول قول سيبويه **قوله** فنحو نعم

تارة الخصوص بتقديره حيث جعل المخصوص في كلامه مبتدا خبره الجملة **قوله** ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله كانه قيل انه شاء ابو فقال
نعم الرجل فقال نحو ذلك مع تقدم المخصوص يعني انه يرد على الاكثر الذين يحكون عن سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع
اي الذم اذا كان المخصوص متاخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر وحذف مبتدا وبقي خبره قال ايضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع
المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به احد **قوله** وانما اراد ان تقدم المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل
الفائدة الا بالمجموع تقدمت ام تاخرت هذا جواب عما يقال الظاهر من كلام سيبويه بهذا الكلام ظاهره فاذا اراد به **قوله** ويرد ان الخبر يحذف
الا ان سد شيء مسده وهذا الشاهد على الاخفش في الحسن زيد لان الخبر بعده محذوف بناء على ان ما موصول او موصوف وما بعده صلة
او صفة **قوله** انه يجوز ان يكون تقديره هي فاذا انهم وفي حذف المبتدا بعد فاذا انهم منه هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها ابدل او في
اذا انهم لا الفاء اذا انهم والصواب الاول **قوله** حدثنا في القرآن يعني كلاما في شأن القرآن **قوله** وانما اراد ان يحكي لنا اللفظ الذي ضبح
به قوله يعني انه بالحكم لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي ضبح به قوله **خاتمة**
قوله واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجز القول فيه في الشرح كما انه اذا دخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط
نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون لكن يبعد من ذلك وجه تقدم الامتناع دخولها في الشرط واقول انما اذ مجرى الشرط حتى
تدخل الفاء بعده لا يقتضي اعطاءه حكم الشرط من كل وجه **قوله** او لفظا يفيد معنى فيها هذا عطف على قوله الجملة باسرها
قوله ولكن يشترط الا يكون ما يحذف فضلة ومعنى في الشرح يعني فلا كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل
فهذا في معنى الاستثناء مما تقدم **قوله** وسياتي شرحه يعني في السابع والثامن من شروط الحذف **قوله** ولاشتراط الدليل فيما تقدم
امتنع حذف الموصوف في نحو رأيت رجلا ابيض اذ لو حذف وقيل ابيض لم يدر اهو من انواع النبات ام من انواع الجماد وفي
الشرح فان قلت كيف قال ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي قلت
قد سلف ان قوله ولكن يشترط الا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكانه قال فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا
عند حصول ضرر معنوي **قوله** بخلاف رايت رجلا كاتبا في الشرح فيه نظر لان الموصوف هنا جعل بخصوصه لو حذف لم تدل الصفة
وهي كاتبا على خصوصيته الرجل وانما تدل على عموم منه وهو انسان واقول لو حذف الموصوف هنا كان انما يدل على خصوصيته وهو انه العاقل
الذي يصف بذلك الصفات وانه لا كان الموصوف برا امراة لقيل كاتبة **قوله** ولكان موجودا اي ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان
موجودا مكان مع معمولها محذوفا على امتناع حذف الموصوف وكذلك قال الجمهور في قوله وقال الجمهور لا يجوز فلا تقدير من الاسد
بالكلب **قوله** وقال جماعة المحذوف هنا في قوله وقال الاكثرون ان الخبر بعد لولا محذوف على قول ابي الفتح **قوله** وانما ذلك عند
وجود الدليل واما في كلا احد غيور من الله وقوله مبتدا وخبر فيحتاج الى قرينته لا وجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع يعني التميمين
وغيرهم قال الرضي قال الاندلسي في الحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او وقعت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا
لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم انما كانوا اهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته

مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم انتهى وفي الشرح كلام المصنف هنا
مناف لما ياتي لمرده ذلك ان قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا التركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة
ام واجب وقوله فيما ياتي وذلك انه يجب عند الجمهور الى آخره يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث
اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا واقول اذا اريد التعبير عن هذا المعنى اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل
مبتدأ او اسم لا واضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاما عندنا على سبيل الوجوب فنقول في مثل زيد
قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل واقول لا تنافي بين كلاميه فان مراده من الاجماع ليس اجماع النحاة بل
اجماع التميميين وغيرهم على ذكر اسم ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه اولا وهو قول بعض النحاة او على انه غير خبر
كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور **قوله** وذلك انه يجب عند الجمهور بان الخبر اذا كان عاما وجب ان يحذف نفس الخبر منه عند
الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا يريد بالجمهور الاكثرين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بان
بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتدأ بعد لولا وخبر لا التبرئة ويكونه مجهولا ان لا يدل عليه دليل وبالحذف
المذكور الحذف من غير دليل **قوله** وذلك كقوله في لا اقسم بيوم القيمة هذه القراءة بلام مفتوحة بعدها همزة مضمومة
فقاف ساكنة ورسمها بالف زائدة بين اللام والهمزة كما ان رسم لا اذبحنه ولا اوضعوا بالف زائدة بين اللام والهمزة
قوله لكن ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل في الشرح لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان احسن فان كثيرا من النحاة لا يرى ام
المنقطعة عاطفة **قوله** ورده الفارسي بان المشبه للفعل هي لكن المشددة لا المخففة ولهذا اهمل المخففة لعدم اختصاصها
بالاسماء وفي الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضي
واما الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد
الشبه اللفظي واقول ما ذكره المصنف من عدم اعمال المخففة دون المشددة دال على اعتبار الشبه اللفظي **قوله**
ان يكون طبق المحذوف يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ نحو زيدا ضربته او لا نحو زيدا مررت به **قوله** والآخر بمعنى
الايلام الموجع هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البزدوي
في اصول الحنفية الضرب اسم لفعل بصورة معقولة اي معلومة وهو استعمال آلة التاديب في محل صالح للتاديب ومعنى
مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث
لفوات معنى الايلام **قوله** وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمحض عنه هكذا وقع في بعض
النسخ لفظ عنه بعد متمحض وسقط في بعضها والاول رايناه بخط المصنف وفي الشرح حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت
ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره **قوله** قلت الصواب
عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى

صدر الشريعة

الآدميين دعاء بعضهم لبعض وفي الشرح هذا الراي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج
الفكر فقال الصلوة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها
العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله على الرحمة لا ينافي على وجه الحقيقة اذ الرحمة
حقيقة في رقة القلب واقول لا يخفى ان مراد المصنف من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حمله عليها
بمعناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالآية
على استعمال المشترك في اكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في اصول الحنفية
ان سياق الآية لايجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام فلا بد من اتحاد معنى الصلوة
في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يا ايها الذين امنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الركاكة
فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا او معنى مجازيا اما الحقيقي فهو الدعاء فالمراد والله
اعلم ان الله يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان الصلوة من الله الرحمة فقد
اراد هذا لا ان الصلوة وضعت للرحمة كما في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد
الطاعة ليس المراد ان المحبة مشترك من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذاك ومن العبد
هذا واما المجازي فكارادة الخير له ونحو ما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا
باس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولا يلزم اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه منها ان
معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لا ان معناه مختلف وضعا انتهى وفي الكشاف عند قوله تعالى اولئك
عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلوة الحنو والعطف فوضعت موضع الرافة وجمع بينها وبين الرحمة كقوله تعالى رافة
ورحمة رؤف رحيم ثم الكشاف ان الصلوة لما انها في الاصل تحرك الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والعطف
ثم الرافة المناسبة لذلك ولعطف الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رافة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلوة من الله رحمة
فيلحق بالحاصل وبان الرحمة ايضا ينبئ عن الرافة والانعطاف ومنه الرحم **قوله** الثالثة انما لا يوصف في الوضع فلا يصح ان يختلف
معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الفرق بين هذا وبين ما نقل المصنف ان الصواب عنده ان المعنى الواحد
في ذلك لم يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفي هذا مختلف في نفسه باختلاف المسند اليه
لان معنى الرحمة مخالف في نفسه لمعنى الثناء والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف في اتحاد معنى الفعل وعلى ما نقل امر
معنى موجود في الوصية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بان ذلك موجود يقال ارض الرجل وارض الجذع ولا اسناد حقيقي في الثاني
والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى ارعد او زكم ومعناه عند اسناده الى الجذع
معنى الطلة لا رضته وهي دويبة تاكل الخشب ومشكاه بخلقه وهو ان اسناده الى اللبن كان معناه اذ تفع رقيق المكان وصفا الماء

من تحته وان اسندت الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسندت الى القوم كان معناه ازدادت
وغلت وحسنت وقويت وان اسندت الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان اسندت الى الماشية كان معناه سمن ومن
تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى واقول يراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير الستة لئلا
يرد عليه هذه الافعال لانها تذكر على ان الذي في الصحاح قامت الماشية وقوي الرجل فهما فعلان مختلفان بالبنية
قوله وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر هذا مختار ابن الحاجب في اصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين
محل الاخر مطلقا ومختار البيضاوي انه ان لم يكن من لغة واحدة ومختار الامام انه غير واجب **قوله** في ال اهل المدر يخالف
حال اهل الوبر في الصحاح المدرة واحدة المدر والوبر تسمى القرية مدرة يقال اهل المدر والوبر انتهى ويقع في
بعض نسخ المغني بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال بعدها نون والاول هو الموجود بخط المصنف **قوله** وبهذا
اجاب الزمخشري عن سؤال شعيب ابنتيه لسقي الماشية في الكشاف فان قلت كيف ساغ لنبي الله الذي هو
شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه بسقي الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه واما المروءة
فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف احوال العجم ومذهب البدو فيه غير مذهب
اهل الحضر خصوصا اذا كانت الحالة حالة ضرورة **قوله** وقد مضى الرد على ابن مالك في منعه افعال الاستثناء مضى
ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة **قوله** فان اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود يعني بان الفاعل
لا يحذف وان اراد تفسير المعنى والفعل فيه ضمير المثل مستترا فيه فسهل يعني فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا
كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فتمام الشرع من كان التفسير مقام خلو
ذلك المكان من التفسير انما هو للسبب مقام السبب **قوله** وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا
وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف الاشارة بهذا الى ما حكي عن المصنف بقوله يعني تفسيره
وهو على فاعل بئس اذا كان ضميرا من مفرد وفي الشرح حجي ونص سيبويه على ذلك لا ينتهض دافعا للزمخشري فلم لا يقول
الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال تعالى عليها
تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة وادعاء
شذوذه ممنوع واقول ان اراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فمسلم ولا يضر لان الكلام في منافاته في محل مخصوص
وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب نعم فممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما
هو كثير شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة **قوله** وحذف المخصوص اي مثل هؤلاء او مضاف اي مثل
الذين كذبوا مضاف عطف على المخصوص اي حذف مضاف للذين كذبوا هو المخصوص فالذين كذبوا في محل جر
صفة للقوم على الاول ومضاف اليه للمضاف المحذوف على الثاني **قوله** الثالث انه لا يكون مؤكدا هو نحو الكاف

الكاف الشاذة واسم يكون عائدا على ما يحذف **قوله** ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث اجاد فيه قال بدر الدين رحمه الله في شرح
الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر
المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز فان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله
وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد
يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان
يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى ولو لم
يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في ضرب بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين
في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا سيرا وحذفا واجبا في مواضع يأتي ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا
انما هو سهو عن وروده وانما البناء على ان المسوغ لحذف العامل منزلة التمييز وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها
فحوى الكلام انتهى وقال ابن عقيل في منع هذا الاصل ان جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد لان المصدر فيها
نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع
الجمع بينه وبين المؤكد ويدل ايضا على المعنى ان زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد لا خلاف في انه
لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى **قوله** ايها المائح دلوي دونكا هذا نصف بيت من بحر الرجز
هو يا ايها المائح دلوي دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا ووقع في بعض النسخ المصراع الاول فقط وفي الصحاح المائح الذي
ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث فنزلنا ستة ماحة وقد ماح يميح ثم انشد البيت
قوله فقال انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب انما قال قال الاتي ظاهر كلام سيبويه انه تفسير للاعراب ولذلك ذهب
ابن مالك لسيبويه جواز اعمال اسم الفعل مضمرا **قوله** ويجوز في دلوي ان يكون مبتدأ ودونك خبر قال الرضي ولا يتقدم عند
البصريين منصوبات اسماء الافعال عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها
عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان
قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رأيت
الناس يحمدونكا وذلك عند البصريين هيهنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي قدامك قد ذكر **قوله**
ولا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل الموضع الجر بمن مقدرة بعد
كم الاستفهامية في نحو بكم درهم اشتريت ومنها حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم في نحو قل لهم يفعل ومنها حذف
ان الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها **قوله** ولا كما لا غير قلتهم اصل هذا اما لا وفي الشرح نقل المصنف
في حروف الميم في ما الزائدة غير الكافة ان ما في هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا انه لا غير عوض واقول لا منافاة لان

وقد هنالك ان ما عوض في نحو قولهم اما انت هذا اما الاول اصله ان كنت لا تفعل وبعين الاقتضاء كلامه هنا من ان لا يجمع بين العوض و
المعوض عنه فان ما عوض من ما وقعت في موضعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو تفعل **قوله** فاما قوله تعالى واقام الصلوة فمما
يجب الوقوف عنده في الشرح يعني فلا يجوز ذلك يتعدى ويجعل اصلا يقاس عليه قال الزمخشري في تفسير سورة النور التاء في
اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال والاصل اقوام فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فسقطت
ونحوه وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا وقال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بان التاء عوض في اجادة
غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل نحو اراده اراء قال الله تعالى واقام الصلوة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا
يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع اولى كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز كونه لا يخالف
النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التاء وعند
سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اريته اراء كما ذكرنا يقوي الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التاء لا يحذف
من اقامة والا من اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متعقبا على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة
واستقامة للتعويض فلا يحذف ليس من وظيفة اللغويين وانما هو من وظيفة اهل الصرف انتهى ما في الشرح واقول
المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستطراد دون الاصالة كما هو عادته في ذكر اشياء ليست من تراجم ابوابه وانما هي مناسبة لها
ومن هنا قال ابن مالك عطفا على من هنا لم يحذف ولا اشارة فيه الى التاء الكسر في الاول وهو ان ما يحذف لا يكون عوضا عن شيء
قوله المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد اي الثاني في مجموع هذا الكلام ووقع في بعض النسخ مفعول الثالث
من نحو ضربني وضربته زيد والمال الواحد **قوله** ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل زيد ضربته فمنعوا الحذف والنكتة
في حال ذلك يعني منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسلط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه والى اعمال
الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل الصدرية لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما
عن الصدرية ووقوعهما حشوا **قوله** ولذلك منعوا رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا ان يذكر الخبر ووقع في بعض
النسخ ولذلك باللام فاللام والاشارة عليه كاجتماع الامرين وفي بعضها وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه الى
البصريين حذف المفعول في نحو زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع راسها في هذا المثال اذا لم يذكر خبر لان
في رفعه تهيئة حتى او اكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى
وهو حتى او اكلت لكونه لفظيا **قوله** ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو زيد قام اراد بالجميع جميع البصريين
لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك وبالالباس الباس الفاعل بالمبتدأ **قوله** بماهاك اياهم عطية عودا هذا عجز
بيت صدره فما فتئت هداجون حول بيوتهم وهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متولد من هدج الظليم اذا
مشى في ارتعاش **قوله** وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد

زيد ضرب عمرا مع امتناع تقديم نفس الخبر **قوله** وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وذلك المعنى هو مجموع تهيئة
العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتدأ بالفاعل **قوله** بتفسير ما ذكرنا لك مقتضى هذين
الشرطين يعني السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي **قوله** وخالد يحمد
سادتنا هذا صدر بيت عجزه فلي لا يحمد بالباطل **قوله** كلام الاصمعي هذا انتهى بيت وهو قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في كل **قوله** بعكاظ اي اعكاظ ببين مهملة مضمومة في اوله وظاء معجمة في اخره
قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها في كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الشعر
ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس هي سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي
القعدة وتستمر عشرين يوما يجتمع قبائل العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى وتعشو يحتمل ان يكون بضم التاء
التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المعجمة من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح التاء المثناة
فسكون العين المهملة ففتح الشين المعجمة من عشيه غشيانا **قوله** وليس فيه اعمال الضعيف دون القوي لان كلا من العاملين في
قوي لانه عامل لفظي **قوله** عنهم اي تقدم الكلام عليه في حتى **قوله** فان ثبتت رواية الرفع فمن الوجه من النوع الاول في الشذوذ
يريد بالنوع الاول ما نولت فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور ففيه تهيئة حتى
للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المصنف في ثبوت
رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وايضا هو مناف لجزمه بذلك من فصل حتى
حيث قال هنالك وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عنهم بالندى البيت واقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف
بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها لكن من روى ليس صحيحا والشك انما هو في الصحة بيان انه قد يظن ان الشيء من باب
الحذف وليس منه **قوله** من تيمم نخل اي يكن عنده خيله في الصحاح وخلت الشيء خالا وخيلة اي ظننت وفي المثل
من يسمع يخل وهو من باب ظننت واخواتها التي تدخل على المبتدأ والخبر وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح
وبنو اسد تقول بالفتح على القياس **قوله** فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كان عام في عبارته قلب والاصل فيجاء بفعل كان
عام مسندا الى مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه ان يدخل عليه الى وادخل الى على ما حقه ان يدخل عليه الباء وفي الشرح
في هذا الكلام قلب والصواب ان يقال فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام واقول لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القلب
اولى من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب الا على راي من رد القلب في الكلام او على ان يريد بالصواب ما يقابل الخطأ
قوله ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية قال التفتازاني في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول
منه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل

او غنم قادح عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون الابل وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتأمل فيه فقد اعتبر صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسن كلاميهما انتهى وقال السيد في حاشية المطول وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا وان احدهما يقابل الآخر وجعلا ما اضيف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ بل هو باق على حال واحدة مع تعدد وتقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على الغرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا ادق نظرا واصح معنى انتهى قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدل فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا كما في الشرح فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعول ما لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدل عليه نحو وكلا وعد الله الحسنى او لم يوجد نحو ما وقع منك ونحوه وقولك قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعول مع حذف المفعول امر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم قوله وما شيء حميت بمستباح هذا عجز بيت صدره وحميت حمى تهامة بعد نجد وقد تقدم في الاشياء التي تحتاج الى ارتباط بيان مكان المقدر قوله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقال الامر يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهم انما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك في الشرح بل الامر كما توهم هو انهم لا يقدرونه مؤخرا ليفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقد اوهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فاورد النقض عليهم واول جهات كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخرا عند عدم ما يقتضي تأخيره وعنده هو يجب تقديره مقدما قال التفتازاني في مطوله واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد قوله وكما اذا قلت في نحو في الدار زيد تقدم ذلك في آخر الباب الثالث قوله واذا قلت كان خلقك زيد جاز ان يكون ولو قدر فعلا لان الخبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية في الشرح ولقائل ان يقول لا التباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ

الناسخ وذلك لانه مع تأخيره يحتمل ان يكون هو مع ما بعده وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شأن دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدأ مؤخرا اخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شأن والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغيرها لانهما مختلفتين باعتبار تقوي الحكم وعدمه فيحترز من التقديم ليقع في الالتباس بعد الناسخ ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك واورد احتمال كون اسم كان هنا ضمير شأن احتمال كون اسم كان بعيد لا يعول عليه ولهم صرح ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة امر كونه ينبغي الحمل على ضمير الشأن اذا امكن منع قوله لانهم كانوا كانت تقول باسم اللات والعزى اي تقول باسم اللات وباسم العزى كذا في الكشاف قوله واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة اهم قال السيد في حاشية المطول يعني اهم من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون نفي اسم الله اهم منه قوله واجاب السكاكي بتقديره متعلقه باقرأ الثاني في المطول ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان يعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام ولا يخفى ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف من كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثالث ويكون متعلق الاول قل باسم الله انتهى قوله واعترض بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين وعبارته وفي هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرأ الثاني تأكيدا للاول فيكون قد فصل بين المؤكد والمؤكد بغيره ما اكد مع الفصل بكلام طويل قوله ثم هذا الاشكال يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده لازم لمن رأى لهذا المعنى على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له لان تقييد اقرأ الثاني بما يفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا كذا تقييد اقرأ الاول يمنع من كون اقرأ الثاني توكيدا وانما الموقع في كثير من النسخ ورأيته مصححا عليه في نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر قوله ثم لو سلم يعني لو سلم ان هذا الاشكال ليس بلازم له قوله تحذف ذلك الا انه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان كلمتك ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال الرضي اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فلا بد ان يكون الشرط الثاني مع جزائه للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سألتني فان اعطاك فافعل كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاء في المعنى عن الشرط الاول مع جزائه

الاخير فلا يكون في فائدة الشرط الثاني ثم ضربني لنزول الله ان تثبتني لم تثبتك فنا في الشرطين لفظا اولها معنى ومثال ان تلبث
ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تلبث ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتك ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك
اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقولك فان سالتني مع الجزا جواب فان لقيتني وقولك فان
لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا القصد الكلام اكثر وقال ابن عصفور اجتماع الشرطين مضاهيا لاجتماع
القسم والشرط في انك تبني الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذي يليه محذوفا لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه
ولابد اذ ذاك من ان يكون فعل الشرط الثاني ماضيا لانه محذوف الجواب فتقول من اجابني ان دعوته احسنت اليه
فيكون احسنت جواب من وجواب ان محذوف لدلالة من وجوابها والتقدير من اجابني احسنت اليه ان دعوته فقولك من اجابني احسنت
اليه جواب ان حذف كانك قلت ان دعوته فمن اجابني احسنت اليه فاذا قدم او لا لتحقيق واجابة ذلك الشخص بعد
دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وهذا الذي ذكره يجي الشرط وان كثرت فاذا
قال الرجل لو اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فليس تعتق العبد الا **قوله** فيكون مبدا فعله ويكون اول
الشروط اخر فعله فان سال ثم اعطاه لم يعتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه
قد تقدم على الجواب يليه شرطيه الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط المتقدم و
جوابه عليه واذا كان دالا عليه فهو الجواب في المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه
عليه واذا كان دالا عليه ومغنيا عنه فهو جوابه في المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وقوعا وان تقدم عليه لفظا
جرى في المعنى على ان يتاخر بعده حتى كانه قال ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر قال الفرا
سالت عن هذه المسئلة عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمنا انفا وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل
الثاني ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايا ما فعل تقدم او تاخر لزم العتق انتهى ثم خرج المذهب الاول وابطل
المذهبين الاخرين وقول ابن مالك في التسهيل وان توالى شرطان او قسم وشرط استغني بجواب سابقهما يقتضي ان الشرط
الثاني له جواب مقدر وكلامه في شرح الكافية يقتضي ان الشرط الثاني لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان
دون عطف فالثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور والمدلول عليه للاول والثاني مستغن
عن جواب لقيامه مقام ما لا جواب له وهي الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد
ان يغويكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وصاحب الجواب اول الشرطين والثاني مقيد له مستغن عن جواب والتقدير
ان اردت ان انصح لكم مرادا اغواكم لا ينفعكم نصحي **قوله** كما قد في الجواب المتاخر عن القسم والشرط اشارة الى جواب الى علة ما ذكره هنا
فيما اذا اعترض شرط على آخر **قوله** ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى يتقدم المؤخر ويؤخر المقدم
وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق في الشرح يعني بهؤلاء المحققين طائفة الشافعية لانه

لان الحكم في مذهبهم ما ذكر وفي تاريخ قاضي القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب اداء شهادة فسالته عن جمع قول الفقهاء انها
اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تاكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل الي بجواب
حسن كتبه قلت وقد ظفرت من مسئلة بتطويل بهذا الجواب وحاصله على ما احفظه الآن انه قد وجد في هذه الصورة شرطان
وليس فيهما ما يصلح للجواب الا شي واحد فاما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد
وهو باطل واما ان يجعل جوابا لاولهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الفصل بما لا دخل له في الكلام وترك ما له الرتبة مدخل وهو ممنوع
واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان
بالفاء الرابطة ولا فاء فيتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون للاول وجوابه دليل جواب الثاني
فالاصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم يطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو في معناه هذا
ما تحصل الآن الذي وقفت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب به توجيه مذهب الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى
عليه ان مذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ او عكست الترتيب وبعض
المالكية يحتج لذلك بانه على موضع العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم
قلت ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعلها المجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا
مدلولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغايته ان في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور
فيه بل لعله يرجح تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني واقول وجه اشتراطهم في وقوع
الطلاق لمجموع الامرين انهم لو لم يشترطوا ذلك فلو اوقعوا الطلاق بايهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه
بجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع وان اوقعوه بالثاني فقط لزم الغاء الاول وعدم
الالغاء ولو من وجه اولى من الالغاء بالكلية ثم ما ذكره المصنف انه قول محققي الفقهاء فاكثر الفقهاء الحنفية ففي كتبهم
انها لا تطلق حتى يتقدم المؤخر ويؤخر المقدم الا اذا نوى اسقاط الترتيب فيصح نيته وعن ابي يوسف ان ذلك اذا لم يكن
الترتيب معتادا نحو ان كلمتك ان دخلت فعبدي حر وان شربت ان اكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد
الدخول والشرب بعد الاكل **قوله** منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم لم ار
في كتب الفقهاء الحنفية ان هذه الآية من توالي شرطين وبعدهما جواب بل من توسطهما وقبلهما جواب وعبارة بعضهم ان ذكر
الجزاء متقدما على الشرطين كقوله انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت فلانا يجعل الشرط الاخير مقدما في التقدير
ويكون شرطا لانعقاد اليمين والشرط الثاني شرط الحنث فاذا كلم فلانا انعقد اليمين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق ونظيره
في التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وان ذكر الجزاء متخللا الشرطين
يجعل الشرط الاول مع الجزاء جزاء الشرط الثاني على التقديم والتأخير انه يصلح لذلك بذكر الفاء او اضماره في الشرط

مع الجزاء بجواز الشرط الثاني على التقديم والتأخير ان صلح لذلك بذكر الفاء او اضماره في الشرط الاول والذي كقوله تعالى
فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فان التقدير والله اعلم ان اتين بفاحشة
فاذا احصن فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ومعنى احصن على قراءة الفتح اسلمن وعلى قراءة الضم زوجن
قوله الذ تستغيثوا بنا الخ يذعروا بضم اوله مبني للمفعول من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وهو الخوف
والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف وهو الملجأ قوله فان عوذنت بين ها الخ يقال وألت نفسي اي طلبت النجاة ومن
بمعنى هذه ويقال الماء بن لعالك وهو دعاء للعاثر بان ينتعش اي يرتفع بيان مقدار المقدر قوله ولذلك كان
تقدير الاخفش ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان واذ كان قائما لانه قدر
اثنين وقدر واحد وتفسير تقديرهم اذا كان في المستقبل واذ كان في الماضي والجملة هي حاصل والمستتر فيه واذا واذ
وكان والمستتر فيها ومقتضى كلام الرضي انهم يقدرون اذا كان في الجميع ثم لا يرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع
بقاء معموله وذلك سلامتهم منع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة
قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما ذكره السيوطي في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا
هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه
لا يكون تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ السادس مسد الخبر هو الحال فحصل شرطا وجوب الحذف حاصله عندهم
من ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هي للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد
عندك والكون في الميدان ومتى اذا كان تاما ثم اذا مع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال
معنى الظرفية او معنى جاء في زيد راكبا اي في وقت الركوب فلما كان تاما اقيم مقام الظرف القائم مقام الخبر فان قيل
لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط
المذكورة لا يكون الا نكرة لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا ما قيل وفيه
تكلفات كثيرة مع صحة اذا مع الجملة الصالحة اليها ولم يبحث في غير هذا المكان عن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة من قيام الحال
مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل
دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق ان يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فيقول ضربي زيدا حاصل
قائما والعامل في الحال الحاصل وفي صاحبها ضربي وهو المبتدأ او زيدا فيقول حذفنا كائنا او حاصل العامل في الحال لكونه
عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار بمشابهة الحال للظرف والمحذوف كليهما او جب

واجب لقيام الحال او الظرف مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى قوله لانه قدر مضافا الا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف
الضمير في لانه وفي قدر عائد على الاخفش فان قلت كيف قدر مضافا وهو قدر وبعدك وانما هو مضاف و
مضاف اليه قلت لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير
واوضح في الشرح انما كان ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء آخر
يصح معه الاخبار وذلك لان قولك سحان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف آخر يصح معه
الاخبار اي مسافة بعدك عني في سحان واول البعد مصدر اريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بغير سحين وتعلق من به
لان الظرف تكفيه رائحة الفعل قوله ولاولى تقدير الحب فقط في الشرح تقدير حب العبادة ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم
فينبغي ان يكون هو المقدر ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم ولا ملبس الحكمي المنعي عليهم هو حب العبادة والعبادة قوله ولا
يتاتى ذلك في المثال السابق يعني ضربه زيد ضربي بعمرو حسنا او نحو الدين او بكر قوله فان قلت لو صح اذ كر في الاية والمثال السابق
يريد بالمثال السابق هنا زيد في الدار وعمرو قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقوا الخ انما لم يشهد لان الذي فيه الكلام هو الخبر
ولا كذلك في البيت مسألة لاخبر بيان كيفية المقدر قوله والثاني كقوله اذا قامتا تضوع الخ يريد بالثاني
استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفته والضمير في منها لام الحويرث وام الرباب المذكورتين في قوله قبله كدابك من ام
الحويرث قبلها وجارتها ام الرباب بمأسل والتضوع انتشار الرائحة والريا الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل والقرنفول
ثمرة شجرة بجزائر الهند افضل الافاوية الحارة وافكارها ومنه زهر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وهو اذكى وكلاهما
مسخن للدماغ والقلب مقو لهما نافع للخفقان والبصر والغشاوة والنكهة هضوم وطعام مقرنفل ومقرفن مطيب
به انتهى والداب العادة ومأسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين قوله والثالث
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس يريد بالثالث استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور ومضمر عائد على ما
يحتاج الى الرابط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرابط ينبغي ان يكون المحذوف
من لفظ المذكور قوله مهما امكن هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها مهما امكن وحسن قوله فالاولى نحو
زيدا اضرب اخاه ان يقدر هنا اهن دون اضرب في الشرح وقع في حواشي التسهيل للمصنف انه قال لو قدرت العامل في زيدا
من قولك زيدا ضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن متعديا بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور
كناية عن الضرب الحقيقي هذا مخالف لما وقع في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب معناه
كما مر في قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي فظ قوله اذا قدر دولي منصوبا قيد به لانه اذا قدر مرفوعا يكون
مبتدأ ومن ثم خبر فلا يكون ما هو بصدده قوله وقد مضى يعني في الشرط الثالث من شروط الحذف الثامنة قوله واضرب
منا بالسيوف القوانسا هذا عجز بيت لعباس بن مرداس السلمي صدره اكر واحمى للحقيقة منهم واكرم للجمع والحماية المنع والحقيقة

ما يحمل على الجمال نجيبة والقوانس جمع قونس على وزن كوثر وهو اعلى البيضة من الحديد وعظم ناتئ بين اذني الفرس وقيل هو البيت
ثم اورد مثل الحي حيا صبحنا ذلا مثلنا يوم النقيبا فوارسا والمراد بالحي احد آ و هو الصبح بفتح الباء الموحدة الذي يؤتى فيه الصبح
للغارة **قوله** والله ان يصلي الى آخره تقدم الكلام عليه في ان **قوله** وقال الفارسي ومتابعوه في واللائي لم يحضن التقدير فعدتهن
ثلاثة اشهر وهذا الاحسن وان كان ممكنا لانه لم يصح من اصح الفصحاء ان يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية هذا
بجميعه يقع في بعض النسخ وقد رأيته على هامش نسخة بخط المصنف مصححا عليه لكنه ليس بخطه **قوله اذا دار الامر بين كون**
المحذوف مبتدا او كونه خبرا فايهما اولى قوله قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا في الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز
في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجه مخالف والجواب ان ذلك جائز باعتبار تعارض القرائن فاعتبار
كل قرينة يتعين تحذف **قوله** ومثال الثاني فصبر جميل اي شأني صبر جميل او صبر جميل امثل نص في المطول ورجح حذف المبتدأ
بان الكثرة تحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله وبانه في الكلام من
المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به اي بيعقوب عليه السلام
قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا الاخير وجود القرينة شرط
الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هي انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى
صار هذا الكلام ما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان
معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ فيه معرفة اولى وان كانت النكرة
موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى
انتهى **قوله** ومثله طاعة معروفة يعني في قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة **قوله** لا يماك بالساك هو بكسر الهمزة بمعنى
التصديق **قوله** امثل بكم من هذه الايمان هو بفتح الهمزة جمع يمين **قوله اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا او كونه مبتدا**
والباقي خبرا قوله فالثاني اولى نحو زيد في جواب من قام فان اي ابن جني المبتدا المحذوف والتقدير القائم زيد اولى من ان يكون
فاعل الفعل محذوف والتقدير قام زيد **قوله** فالاول كقراءة شعبة يريد بهذا الاول اعتضاد كون المحذوف فعلا برواية
اخرى في ذلك الموضع **قوله** وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك هكذا في غالب النسخ والذي في التلاوة كذلك
يوحي اليك بدون واو **قوله** ليبك يزيد ضارع لخصومة هذا صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح وهو من ابيات
كتاب سيبويه يرثي بها الحارث بن ضرار النهشلي وقيل الحارث ابن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلي وفي المطول هو لضرار
نهشل في مرثية يزيد بن نهشل والضارع الذليل والخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة
الفعل اي يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى
والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس

القياس فانه قياس مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة قال الوحيد الطوائح والمطيحة الطوائح والاشعال الملوحات ولواقح
وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي اعطيناك الرجل اذ ذهب الوقائع بالمال اي يبكيه المقتدى اي يبكي لاجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على
التقدير بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة فالاحر الهائل وفي الشرح قال بعض المتأخرين يحتمل ان لا يكون البيت
من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا
ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت بضمها والموصوف مع بناء ليبك للفاعل نصب يزيد على انه مفعول فيكون ذلك من حمله
في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى **قوله** ولا يقدر هذه الثلاث مبتدآت حذفت اخبارها في الشرح في العبارة قلب من الرواة
اخبار حذفت مبتدآتها لا مبتدآت حذفت اخبارها وانما يكون في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها نفي كون المحذوف مبتدآت
والباقي اخبارها وليس كذلك وانما المقصود منها نفي وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدآت حذفت اخبارها
وقد نقل ابو البقاء في الآية الاولى فقال وقيل التقدير فيها اعاد الا انه ان المصنف بينا اولوية كون المحذوف مبتدا على
كونه فعلا وقال انه لا يقدر وعلى الا اذا اعتضد باخذ ما ذكر **قوله** والثالث كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبيه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم قال التفتازاني في مطوله وجمهور النحاة على ان المحذوف مثل المذكور فاعلا لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لان السؤال انما يكون عن الفاعل الاصطلاحي فيمنع بل لا معنى
له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وهو ما صدر عنه فتقدير مبتدا كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان
تقدير الفعل او ما يدل عليه اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خالقها والظاهر ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى ان يقدر
مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب
ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال السيد في حاشيته ان تلك الزيادة تشتمل على تكرير
الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية جزءها جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم فلهم
لما صرح به فيما فاضعف من حمله على الجملتين اولى وما قيل ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام في
الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب ان يقال السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة وبيان ذلك
ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل
اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من ذكرا اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى
الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لوجوب تقديم ما يدل على الذات
وفي الحقيقة هي فعلية مبنية بإيراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك

التنبيه لانه امنع مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من
الشاكرين قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه وما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل
يحييها وقوله من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما **قوله** وفي موضع آخر
هذا هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني معطوف على فاعل مثير هذا الموضع **اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا**
فكونه ثانيا اولى **قوله** يرد الغاليات اذا قلين هذا عجز بيت لعمرو بن معدي كرب صدره تراه كالثغام يعل مسكا
والضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام بمثلثة مفتوحة وغين معجمة نبت يكون في الجبال يبيض اذا يبس يشبه به الشيب
الواحدة ثغامة ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد اخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال علله يعله بالضم ويعله بالكسر اذا
سقاه السقية الثانية والفاليات بالفاء جمع فالية من فليت راسه من القمل ويقال ايضا فليت الشعر اذا تدبرته واستخرجت معانيه
ونحو سيبويه ولكن في التسهيل ان المحذوف الاول حائزه مذهب سيبويه في الشرح ونقل ما في التسهيل في باب المضمر في الفعل المفقود
لنون الوقاية وهو الباقية في فليني لا الاولى ونقل سيبويه تلك مذهبه على هذا حذف الفاعل وهو لا يجب مذهب سيبويه
اصحابه انتهى **قوله** نحو نادا التلظى ولقد كنتم تمنون اصلها تتلظى فالذي لم يمكن مضارعا لوجب ان يقال تلظت لاسناده
الى ضمير المؤنث واما تمنون فلانه لم يكن مضارعا لم يحتمل ذلك علامة الرفع **قوله** الى العمر نحو مقول ومبيع المحذوف منهما
واو مفعول والباقي عين الكلمة هذا عند سيبويه والخليل لانها زائدة وقربت من الطرف وعند الاخفش المحذوف عين
الكلمة لا الواو مفعول زيدت لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول منهما وفي الشرح وهذه المسئلة والتي
بعدها هي الخامسة ليست من هذا الباب في شيء فايرادها غير مناسب وان قلنا انه اراد ايرادها هنا مطلقا غير مناسب ثم نوع
وانما اورادها على سبيل الاستطراد ثم الكن لان ايرادها كذلك وانما اوردهما على سبيل الاستطراد **قوله** يا زيد زيد
اليعملات هذا بعض بيت من شطر الرجز تمامه الذبل وبعده تطاول الليل عليك فانزل واليعملات جمع يعملة بفتح المثناة
التحتية في اوله والميم الناقة النجيبة المطبوعة على العمل ومذكره يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل بضم المعجمة
وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهي الضامرة **قوله** وبني خذلي وجهته لا اسد الواو والاولى جعل المصنف العطف وما بعده
نحو بيت اللغز دق صدره يا من رأى عارضا اسر به والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب
الذي يعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول وذراعا الاسد وكوكبان معروفان من منازل القمر وجبهة الاسد اربعة
انجم من منازل القمر ايضا **قوله** خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثاني على جواز التقديم والتأخير
ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه **قوله** ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد اليعملات الحذف من الثاني مقتضى
كلام الرضي انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه قال واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف
والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد ترى في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول

الاول وهو كثير ولا يبعد كانت وبناءه مكان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه
باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا اباك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بعينه وبين المضاف اليه
لا بين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة
مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر كان الاول بلفظه كانه بلا
تغيير وكان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هنا انتهى **قوله** خليلي هل طب الى تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في اقسام
العطف **قوله** ومن الثاني اي ومما ورد فيه الحذف من الثاني في قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الآية فقوله لا ياتون
معطوف على قوله من الاول **قوله** فقلنا بذلك في نحو ان كلمت ان شربت فانت طالق في الشرح هذا الكلام ظاهر في ان
جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس كذلك
فان المقتضي لجعل الجواب للشرط الاول لا الثاني ثم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له وهو
وجواب جعلنا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتاخر جوابا واقول مراد المصنف انا قلنا بان الجواب
المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما قلنا بان الجواب في الآية للاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فيهما مختلفا **قوله**
ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلوا فهذه الآية تقتضي ان المذكور فيها جواب لولا ولو الا مع جوابها ودليل على جواب
لو وفي الكشاف غير هذا وحاصله ان المعنى انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفي الاماكن فقيل
ولولا كراهة ان تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف
ايديكم عنهم وحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنين لمرجعهما الى معنى
واحد ويكون لعذبنا هو الجواب انتهى وانما قال ان مرجع لولا وهذا الى معنى واحد لان لو هنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزيل المفارقة
قوله فاني وقيار بها لغريب هذا عجز بيت صدره فمن يك امسى بالمدينة رحله وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع
في اقسام العطف **قوله** ولما قال وتب نعوته نحو وحم جمع فانك نعين المبتدأ والخبر لا يجب لان الثاني لا يجب لها ضمير المثنى لا اول
لمغايرة المبتدأ ومغاير الخبر والثاني للمبتدأ والخبر وان اراد بين المبتدأ والخبر منهما في نحو وجه وجوه نحو قول الشارح هذا كل
فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدأ والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان كيف
واقبل الثلاث راكبين ومنها **حذف الاسم المضاف** **قوله** وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما **قوله** فلما ذهب الله بنورهم ذهب بالشيء اي اذهب الله نورهم
تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة **قوله** لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال لانه كما قال صاحب الايضاح البياني ان الحكم
الشرعي انما يتعلق بالافعال دون الاجرام كان اولى لتناوله المباح وهذا الذي جعله عند شمس فخر الاسلام البزدوي

الائمة السرخسي صاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فانهم ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو
حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها احلت لنا
ميتتان مضافان اليها بطريق الحقيقة كالتحليل والتحريم المضافين الى الفعل فيوصف المحل اولا بالحرمة ثم يثبت حرمة
الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اضافة العين بالحرمة خروجها ان يكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف
الفعل بالحرمة خروجه من الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمار لانه ضروري يصار اليه عند تعذر
العمل بظاهر اللفظ قوله ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه فقد العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم
الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وانما تعيين المحذوف لانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها
حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شانه اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني لان
الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا
له فتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة كذا في المطول قوله واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي
اهل القرية واهل العير فتكون الاية من مجاز الحذف ومن انكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية مجمع الناس من قرأت الماء
بينها ومنه القرآن قال ابن الحاجب في منتهى السؤل وهذا غلط في المعنى والاشتقاق لان مجمع الناس غيرهم ولام قرية ياء وكلام
قرأ والقرآن همزة وقيل المراد اسال القرية حقيقة فانها تجيبك بخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع
بانه ليس بمراد وان كان ممكنا فانما يقع عند التحدي واظهار المعجزات قوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
هذا صدر بيت عجزه وبت كما بات السليم مسهدا والسليم اللديغ كانهم تفالوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من
سهده بالسين المهملة والهاء المشددة جعله قليل النوم قوله وعكس ما بات الى آخر الصدر هكذا يقع في بعض النسخ وفي
بعضها وعكس في ما بات الخ من الصدر والمثال لاحد حذف المضاف اليه قوله وفي الغايات اي ويكثر حذف المضاف
اليه في الغايات والمحذوف هو المضاف اليه لا نفسها وان كان قوله في الغايات معطوفا على قوله في آباء المتكلم وهو ذلك
والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وقد تقدم في الكلام على ما وجه تسميتها غايات قوله
وجاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون اي فلا خوف عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ان التاني سلام الله او سلام
الكبير في الشرح لا وجه لتفريق المصنف بين الآيتين حيث جزم في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على
امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم واقول وجه التفريق ان تقدير كل من الوجهين في سلام تقليل
تعريف ليصح كونه مبتدا وفي فلا خوف احدهما تقدير تعريف والآخر تقدير تنكير ولا ضرورة فيه الى التعريف فلا
حاجة الى زيادة اعتباره حذف اسمين مضافين قوله فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب
هكذا قدره الزمخشري قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من

الى من ليرتبط به وتعرض ابو حيان بان ما قدره ما يرجع من الجزاء الى الشرط لان قوله فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب
ليس في شيء منه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي اداته من واصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون
الضمير في منه عائدا على من ويرتبط الجزاء بالشرط وهذا الذي قدره ابو البقاء واجاز عود ضمير فانها الى العظمة والحرمات او الخصلة
وفي اعراب السفاقسي الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو من في المعنى وهو قوله
ذوي ويكون قد بنى على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفي الشرح الذي حفظه لي ان في تقدير الزمخشري اشارة الى
الراجع لان الجهة التي ذكرها السفاقسي بلغ جهة ان المقدر في قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان
لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فلم يطلع على هذا بالضمير وهذا امر مجمع عليه وغايته
انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به منفصلا ويظهر ايضا ان من الجارة يحتمل ان يكون
للتعليل اي ان تعظيمها لاجل التقوى او لابتداء الغاية اي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى تقدير
المضافين المذكورين فان قلت لم جمع القلب واورد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها قوله وقال وقد جعلتني من خزيمة
اصبعا هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقال دوقد فما تخوان سند هذا الى ذي الرمة مهمل فانه من اهل الحجاز وهذا
ليس بجزء شعر في المفصل للاسود وهو عجز بيت صدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها والابقاء بالباء الموحدة ما تبقيه
الفرس منه جرح اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطي كل ما عندها من العدو بل تبقى منه شيئا فتظهره وقت الحاجة وقيل هو
بالنون جمع نقوة بالكسر وهو كل عظم ذي مخ اي ان الوجع الذي نشا منه غمز في مشيها ادرك عظامها التي فيها المخ والعرادة
اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والظلع بفتح الظاء المعجمة وسكون اللام غمز في المشي وخزيمة بفتح الخاء المعجمة وكسر
الزاي قبيلة من باهلة حذف الموصول الاسمي قوله ومن حجتهم امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم هكذا وقع في النسخ والآية
في سورة العنكبوت وهي قولوا امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون قوله ما الذي دابه احتياط
الخ الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد تفتح العادة والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم الضبط حذف
الصلة قوله وعند الذي واللات الخ هكذا يقع في اكثر النسخ وهو الصواب وفي بعضها وعندي الذي
بالاضافة الى ضمير المتكلم وفيه ان حينئذ مبتدا حين الظرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا للذي ...
بضم العين المهملة من العيادة وهي زيارة المريض والاحتساء بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة الحقد ...
الهمزة وفتح المهملة وفي الشرح وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من تقدم
ذكره ومنه مذكر فقد غلب على ذلك انه ليس من باب التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف اي كيد العوائد
والعائد فلا تغليب واقول الوجه هو الثاني لان المصنف ذكر في الثاني عشر من الباب السادس ان تغليب المؤنث على
المذكر في مسئلتين فقط وليس هذا منهما قوله وقال بعض اللئام والتي اذا علتها النفس ...

> وروي ارقال وهو نوع من السير وهكذا في نسخة

اللتيا فيهما نفس الجملة الشرطية المذكورة وقيل بعد اللتيا دقت واللتي دقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة الثالث
الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا عظمت كالتي دقت وان تصغيرها تعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل
هذا جميعه يقع في بعض النسخ واللتيا بفتح اللام تصغير التي قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا
الاخفش فانه اجاز ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة صلة اخرى في ذلك الكلام عليها نحو وعندي اللتي
واللات عليك والقول الثاني من باب حذف الصلة لدلالة غيرها عليها نحو نحو الاولى فنجم جمعت حذف
الموصوف قوله وفيه بحث سياتي بحثه في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان النصب
في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير فليضحكوه اي الضحك في حال كونه قليلا وليبكوه اي البكاء في حال
كونه كثيرا قوله وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى
القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهي نسخة الشارح اي دين الامة القيمة وهو موافق لما روي عن
النضر بن شميل انه قال سالت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقائم ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد
قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا هذا صدر بيت عجزه متى اضع العمامة تعرفوني وقد تقدم الكلام عليه في حرف
العين المهملة في نعم قوله نبئت اخوالي قال في الشرح يجب اشباع الميم من لهم اذ لو سكنت لزم الانخلاع اعني كون المصراع
الاول من نحو والمصراع الثاني من نحو آخر وذلك ان المصراع الثاني حينئذ من مخلع البسيط والمصراع الاول اما من مخلع
الرجز او من مشطور السريع المكشوف وفي شرح المفصل لابن يعيش وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه بالتاء المعجمة
اثنتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان ابو قبيلة معروفة اليه ينسب البرود التزيدية والفديد الصوت يقال فد
الرجل يفد فديدا اذا صوت قال وبني تزيد منصوب على البدل من اخوالي ولهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث
وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قال كل يوم لك ثوب ولا يعمل فيه فديد لانه
مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف دل
عليه لهم فديد والتقدير حملوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا على انه مفعول ثالث اي ذوي ظلم
ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من قال انما هو بالتاء الفوقية
غلط منه وتبجح بانه علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية وهو موهوم من وجهين احدهما ان الرواية
هنا بالياء يعني المثناة التحتية والثاني ان يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله كالجملة خطا حذف الصفة قوله
فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اي في تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعني تعييبها لا يخرجها
عن كونها صالحة فتكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديره قوله فلم اعط شيئا ولم امنع هذا عجز بيت صدره وقد
كنت في الحرب ذا تدرء ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابي الهيثم عباس بن مرداس السلمي بضم السين واخو الخنساء

الخنساء الشاعرة قاله في ابيات حين اعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين مائة مائة واعطاه اباعر وفيها اتجعل نهبي
ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان
مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد اسم
فرسه وحصن هو ابو عيينة وحابس هو ابو الاقرع ومرداس هو ابو صاحب هذه الابيات والتدرء عبارة في ضبط بالدال المهملة
ساكنة وراء مفتوحة من نهى القوم والعدة قوله ولبيت دارقا ناتا بدا او هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هذا مهاه وقع في اكثر
النسخ البيت بتمامه وهو لعمران بن حطان السدوسي الخارجي والمهاه بهائين معناه الصفاء والرونق وقيل النضارة والحسن
وقد روي مهاة بالتاء التي يبدل في الوقف هاء قوله دفعا للتناقض بينهما اي في الاية والبيتين اما وجه التناقض
في الاية فلان افعل التفضيل يجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك ان يكون كل واحدة من الآي اكبر
من الاخرى فيكون كل واحدة اكبر من الاخرى وغير اكبر منها واما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة اي
اختها السابقة عليها او بان المراد انها اكبر من اختها من وجه وقد يكون آيتان كل واحد منها افضل من الاخرى من وجه او بان المراد انها
هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان الحاضر اثرا في النفس ليس للغائب واما وجه التناقض في البيتين ودفعه فظاهر
وفي الشرح يمكن ان يكون التقدير في قوله فلم اعط شيئا انما هي لتحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا لكنه لم يرضه فاحتاج
الى تقدير صفة يكتفي الكلام بها جلباب الصدق ولا عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم
يناقضه معنى لكنه ينافيه عرفا حذف المعطوف قوله اي بين احد واحد ظاهر كلام ابي حيان في البحر ان هذا
التقدير له فانه قال وعندي ان يكون ثم حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين احد من رسله
وبين احد فيكون احد هنا بمعنى واحد والمعنى انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض قوله وفيه بحث
هذا نظر لان اللازم منه نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل التوزيع بالعين ليس تفريق الموصوف بهم بين كل الرسل بل اما التفريق
بين كل الرسل او التفريق بين بعض منهم قوله والذي يظهر لي ان وجه التقدير وان التقدير بين احد وبين الله في الشرح ليس هذا مذهب
الكبير واجع ما ذهب اليه القائل بان احد هنا هو المختص بالعموم فان هذا يحصل المراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل
في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك فان من امن ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله تعالى واقول لا نسلم انه يلزم
من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض والتفريق بين الله
ورسله الايمان بالله والكفر برسله او بعض رسله فلا نسلم ان ما ذهب اليه المصنف ليس براجح بل هو ارجح بما انه عليه بقوله
بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله لان القرآن يفسر بعضه بعضا ويستدل على التقدير في بعضه من بعض
قوله والاية من آل [illegible] والكشاف وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة الزمخشري وعبارته في الكشاف لم تكن آمنت
من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي آيات

ملجئة او مطلق ذهب وان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات او مقدمة ايمانها
غير كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في
وقتها ولم يكتسب خيرا او في حاشية للتفتازاني وهجر التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون معه كسب خير ليس
بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان او لاحد الامرين فهي في سياق النفي يفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع
منهم آثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم ههنا الا اذا
انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل او ههنا على المعنى الذي ذكره المصنف
يعني الزمخشري وهو التفريق بين النفس التي لم تكن آمنت من قبل ذلك اليوم والتي آمنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا
عطف احد الامرين على الآخر باو ثم سلط عليه النفي مثل لم يكن آمنت او عملت لا اذا عطف بلو نفي اي على نفي اي كما تقول لم تكن
آمنت او لم تكن كسبت وههنا يتعين الاول للزوم التكرار فتعين الثاني واجيب عن التمسك بان الآية من قبيل اللف التقديري
اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن آمنت من قبل او كسبت فيه خيرا فتوافق الآيات والاحاديث الشاهدة بان
مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلائم مقتضى الآية حيث وردت تحسيرا للذين اخلفوا ما
من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا عنه اي يوم تاتي الآيات لا ينفعهم التلهف على ترك
الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها العمل
الصالح لم تكن آمنت من قبل او لم يكن العمل الصالح قبل مختص بالعلم به انتهى ما في الحاشية قوله فما ادري ارشد طلابها
هذا آخر بيت لابي ذؤيب الهذلي وهو دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها وقد تقدم الكلام
عليه في حرف الالف المفردة قوله وقدم فيه بحث من ذلك في الالف المفردة حيث قال وقال ان تقول الحاجة الى تقدير
معادل في البيت ليصح قوله ما ادري ممنوع لصحة قولك ما ادري هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لها بمعادل حذف المعطوف عليه قوله
ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانعقاد على الضرب لان الجزاء اذا قصد به الماضي وقد لزم ان يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل
الشرط الواقع هنا لابد ان يكون مستقبل المعنى فيكون الانعقاد سابقا على الضرب وهو باطل لمنافاته الدلالة على الانعقاد الذي هو مرتب
الانعقاد على الضرب واعترض ابو حيان على الزمخشري بان دخول الفاء لابد منه من الجواب وكون ما دخلت عليه ماضيا
لفظا او معنى قوله الا ان يقال ان المراد فقد حكمنا بترتب الانعقاد على ضربك لان السابق على الضرب حينئذ الحكم بترتب ا
لانعقاد لا نفس الانعقاد وقال الشيخ لا يبعد ما ذكر في هذا الاستثناء شيئا في دفع الاعتراض من جهة ان امتناع الماضي
بعد تحقق معنى فلا يصلح ان يكون جزاء بالشرط مستقبل ما قول ليس اعتراض المصنف على الزمخشري من جهة ان الماضي
لا يصلح ان يكون جزاء بالشرط مستقبل لانه معترض به في عدة مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل بل من جهة ان تقدم
الانعقاد على الضرب في هذا المقام باطل في الطرفان جملتي الشرط والجزاء لان حاصله جعلت كلتاهما او احدهما

اسمية او فعلية بالحقيقة لمعنى على الاستقبال حتى انه يعني قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس ان تعتد باكرامك اياي الآن فامتن باكرامي
اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا
تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا ما يقع ويناسب المقام حذف
المبدل منه قوله وتقدم انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل عن ضمير الخبر المحذوف من ذلك في النوع الثالث من الجهة
الخامسة حذف المؤكد وبقاء التوكيد قوله قد تقدم ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه من ذلك في الشرط
الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في اول الخاتمة حذف المبتدا قوله قل افانبئكم بشر من ذلكم النار هكذا
وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لان الآية ليست الا في الحج وهي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل انبئكم بشر من ذلكم النار وهو
ليس بصواب قوله فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اي فشاهد في الشرح الا انسب بقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم
ان يكون هذا لنصف النعل اي فليستشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزمخشري مفعولا من الشهادة فقال فليشهد
رجل وامرأتان وما قدرناه اولى لان الكلام هو الحث على الاشهاد وعلى تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال المصنف
فليقدر فالشهيدان لان الشاهد واقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدا وان لم يقدره فالشهيدان لان الشهيد هنا
بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس قوله ونحو القول نحو وقالوا اساطير الاولين في الشرح والآية في سورة الفرقان
قال الله تعالى وقالوا اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا وكون اساطير الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكره المصنف
قاله غير واحد ولا مانع من ان يكون مبتدا وجملة اكتتبها فلا يكون فيه حذف المبتدا قوله ولا تقولوا ثلاثة من جعل النصارى الله
في جملة هذه الآية ما يحتمل الامرين فقال ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا الله ثلاثة في الوجه الخبر
ثلاثة او آلهتنا ثلاثة فحذف الخبر ثم الموصوف والمضاف او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة
والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح اي الى هذه الآية قسماه فان الكلام
فيما اذا حذف المبتدا واقعا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى واجيب بان هذا القول ليس هو غير القول
السابق لان ذلك خبر حذف الخبر قوله والحجر فيه ان الاصل عالك ثم اثبت الواو مناب الباء وقصد اللفظ
اللفظي لا الوضعي بحمل التركيب انت اعلم بحال قطيعك مالك فانت ومالك ثم حذف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا
المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق
باصلاح مالك فانت اعلم بما يصلحه قوله لهفي عليك اي التلهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وتحسر وقولهم يا لهف
فلان كلمة يتحسر بها على ما فات والجاء او مكن الحكم ان تعطي الجمل ذمة ممكن بها جاز لك فتحتج قوله وتقدم البحث في ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى في الشرح كما نبهه على كلا الجوابين والبحث في الآية
الاولى فان البحث فيها لم يرد في شيء مما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب لا الشرح وهذه الآية في سورة الحج قال الزمخشري

وخبران محذوف له لا للشرط جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من
عذاب اليم والآية الثانية في سورة حم السجدة وتقدم الكلام عليها مستوفى في المثال الاول من امثلة الجهة الى ابعد قوله
من صد عن نيرانها الى تقدم الكلام عليه في فصل لام حركت اللام قوله اذا قيل سيروا الى الغرب بالنون هنا قرن النون ونحو
وفي بعض النسخ الغرب بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة المكسورة القرن الداخل
شبه الحلى بليهم ويبني حجهم في القبح وسوء الحال بكبش مال قرنه وعضب ما يحتمل النوعين قوله يكون بعد الفاء يعني
عقيبها من غير فاصل بينه وبينها قوله ويأتي في غيرها اي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد عليه جملة كانت
احتمال النوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعده بالمعنى المذكور قوله ويدل للاول قوله فقالت على اسم الله امرك
طاعة في الشرح فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور هو لفظ الامر ان يكون كذلك
في كل تركيب ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهي اي امرك ذو طاعة اي مطاع ممتثل والامر المقدر في الآية
واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني واقول لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد
انه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور هو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ الخبر مذكورا يرجح
بذلك انه من الحذف خبر المبتدأ المحذوف هو الامر قوله وقد تجويز ابن عصفور الوجهين في لعمرك لا افعلن من
ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فيها اولى حذف الفعل وحده او مع مضمر مرفوع او
منصوب او معهما قوله نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم سيذكر المصنف في حذف الحال انه يجوز ان يكون
التقدير قائلين سلام عليكم قوله والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اي واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم فيكون
الايمان على حقيقته والتجوز في حذف الجملة وقال اليمني في حاشية الكشاف ويجوز ان يكون التجوز في الايمان على طريق
الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن المالك المتسلط في مكانه ومستقره بعد بنيه من
المدائن الحصينة تبوأها ووافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا بمشاكلة طلق على المخيل اسم الايمان المشبه وجعلت
القرينة نسبة التبوؤ اللازم المشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة له
علفتها تبنا وماء باردا هذا صدر بيت عجزه حتى شتت همالة عيناها ويروى حتى غدت والمعنى واحد قوله لها سبب
ترعى به الماء والشجر هذا عجز بيت صدره اعرفت هند ام ربع ذي حمة وفي القاموس والعضرة تركيب القطعة من الابل
نحو الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشرين الى الاربعين وما بين عشرة الى البضع عشرة حذف المفعول قوله
يكفي بعد لو شئت اي بعد فعل المشيئة او الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء
هدايتكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشيئة عليه لكنه
مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس ويستثنى من ذلك فعل المشيئة الذي يكون تعلقه بمفعول

بمفعول عجيبا نحو ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر
المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به قوله وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون في الشرح يحتمل ان يكون
هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ في الذم واقول احتماله لذلك لا يمنع احتماله لما نحن فيه من صحة مثالا
لما نزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى لا يقدر له
مفعول ولما لم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه تعلقه بمفعول مع ذكر حتى يجب تقديره بحسب القرائن قوله
وما شيء حيث يمتاح هذا عجز بيت صدره وحميت حمى تهامة بعد نجد قوله على ذنبا كله لم اصنع هذا عجز بيت لابي النجم صدره
قد اصبحت ام الخيار تدعي قوله فرب ثنيت وثوب لبست هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فاقبلت زحفا على الركبتين
ويروى بدل ثنيت نسيت قوله ومن غريب حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر هذا احد
الاوجه التي ذكرها الزمخشري في الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم اتقولون
اسحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق العيب منه ويطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من
قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم ثم
قال اسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه
قيل اتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية
لكلامهم كانهم قالوا اجئتمونا بالسحر تطلبون به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى
قوله ويجوز حذف مفعولي اعطى فقيد بذلك لان مفعولي علم وظن لا يحذفان معا قال الرضي اعلم ان الحذف المفعولين معا في باب
اعطيت يجوز بلا قرينة وان الى تعيينهما فتجعل فيهما نسيا منسيا فتنزل ذلك منزلة يعطي ويكسو اذ فيه فائدة من مثل ما يليه دون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة اذ لا يخلو العاقل
ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما بدون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي
يخل مسموعه صادقا فاما حذف احدهما دون الآخر فلانك في ظننت مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير قليل
وسبب الغلظ فيهما ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذفت احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
يحسبن الذين كفروا بالياء التحتية اي لا يحسبن الذين كفروا بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على عزائك
اننا طالما ندوش ما الاعداء اي لا تخلنا اذلة على عزائك الملك بنا قوله نحو فاما من اعطى في الشرح هذا مما نزل فيه المتعدي
منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعوله وقد تردد المصنف في ذلك في المتن قبل هذا انتهى واقول يعني بتردد المصنف قبل
هذا قوله في بيان انه قد يخفى ان الشيء من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له

البقية الى اليوم فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحين ابو قبيلة من اليمن **قوله** حلفت لها بالله الى تقدم الكلام عليه في قد **حذف لا النافيه غير هنا** اى غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالى اوالى وغير لا النافية وهي لا الناهية والعراب لاول ولهذا لم يمثل الا للا النافية **قوله** فقلت يمين الله ابرح قاعدا هذا اسد وبيت لامرئ القيس يعني ولو قطعوا راسي لديك واوصالى وفي القاموس والاوصال المفاصل او مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره **قوله** فان شئت آليت الخ في الشرح هذان البيتان من بحر المتقارب والاول منها مدرج اتى سكون الف المقام واول عجز ميمه ويحتمل الا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره ميم المقام اول عجز واو الوكي لكن يكون فيه الثلم والشريد لوائم والشاهد في صدر بيت وتسهل حذف لا منه كونه مستقبلا مع لا مر عامل في ظرف مستقبل وهو ما دام عقلي وتقديره مدة دوام عقلي كما سهل حذفها مع المضارع المستقبل **قوله** فلا والله نادى الحي قومي هذا اسد وبيت عجز هدوا بالمساة والعلاط والهد بضم الهاء والدال وقد يبدل الواو صدره هدآء وهدوا وبالمساة متعلق بنادى والعلاط بالعين المهملة المكسورة في اوله والطاء المهملة في آخره مصدر عاطره اذا ذكره وفي الشرح وزعم الكوفيون انه لا يحذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة اولا هي نافية للجواب قدم اعتناء بالنفي وفيه تقديم نافي جملة على جملة اخرى مع انه لا ينافى في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى **قوله** وقولي اذا ما اطلقوا الخ هذا البيت للنمر بن تولب وفي الصحاح والنخل بفتح الخاء المعجمة مثلها اسم شاعر قال لا افعل حتى يؤوب المنخل اي لا افعله حتى يؤوب القارظ العنزي وفي الشرح والمنخل يعني المنخل احد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك او يؤوب القارظان قال ابو ذويب وحتى يؤوب القارظان كلاهما وينشر في القتلى كليب لوائل وفي شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المصنف ا دوالله لا يلاقينه في حذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجاعة من النحاة يروزها حذفت منه لا النافية بعد ان حذفوا القسم وفهم المصنف والكلام ان كان ابن مالك اوالحكيكون من قبل انحبث منه في قياس امتناع حذف لا في جواب القسم **حذف ما النافيه قوله** والله ما ليتم الخ في الصحاح والرفق الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وفي ميالد اى ابها البن كفاتيهم لا تفضل وفي الشرح يحتمل ان الله يحمل في قوله بعيشك منعوى لا جبر والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعاه ومن المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لانافية ولا موصولة **حذف كي المصدرية قوله** انما يقصد الجمهور هنا ان يعينها لانها ام الباب فهي احق بالحذف اباك لو جر تقدير الجمهور وفيه اشارة الى حصر الحكم على السيرافي **حذف اداة الاستثناء قوله** لا اعلم احدا اجازه الا السهيلي في الشرح هذا عجيب جدا كيف لا يعلم المصنف احدا اجازه غير السهيلي والمسئلة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وبلاء بحواشيه وعنه في باب التنازع وبحوما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شيء غير حذف اداة الاستثناء

حذف الاستثناء اي المستثنى **قوله** يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد تقدم يعني الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الغين المعجمة **حذف حرف العطف** **قوله** ان امرءا رهطه بالشام منزله برمل يبرين الخ هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو بمثناة تحتية مفتوحة في اوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورايت نصيبين والنسبة اليه نصيبيني ومنهم من يجريه مجرى الجمع فيقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورايت نصيبين وكذلك القول في يبرين وفلسطين وياسمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبي ويبري وكذلك اخواتها انتهى واعترض عليه بان الذي ينبغي ان يقال في النسبة هنا نصيبي ويبري وهناك نصيبيني عكس ما ذكر **قوله** وقيل على بدل الاضراب هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساده وضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد تمسكه بالاول وهو بدل النسيان **قوله** وقد خرج على ذلك اي على حذف حرف العطف **قوله** وبعيده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع اي يبعد حذف العاطف في الآيتين ان فيه في الآية الاولى فصلا بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بمنصوب وفي الآية الثانية فصلا بين المنصوبين بمرفوع والظاهر ان الباء في بعيده للحذف العاطف من الثانية اي يبعد حذف العاطف منها ان فيه فصلا بين المتعاطفين اي المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهو انه لا اله الا هو وبين المنصوبين المتعاطفين وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله الاسلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة واولو العلم **قوله** او معمول الحكيم على انه صلة الحاكم ثم حول الى المبالغة قيد بذلك لانه لم يكن اسم فاعل كذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله في ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط عمل الصفة المشبهة ان يكون سببيا اي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه **قوله** واجاز الزمخشري ان يكون استئنافا اي ان يكون شهد الله الخ لا على انه محكم عليه استئنافا **حذف فاء الجواب** **قوله** وقد تركت ابا الحسن طليح الترك غير الوصية ابو الحسن هذا هو الاخفش والموضع الذي تقدم فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة **حذف واو الحال** **قوله** تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره الموضع الذي تقدم فيه ذلك هو الاشياء التي تحتاج الى الرابط في الرابع **حذف قد** **قوله** زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على قد **قوله** واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان يعني اشترط الكوفيون في الماضي الواقع خبر كان او احدى اخواتها الا ان يفيد ظاهرة كما في الحديث او مقدرة كما في البيت **قوله** وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة هذا اسد وبيت عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وجذام بجيم مضمومة فذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وهو بحاء مهملة مكسورة ارض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال اخر ماء نضب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية

والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة ايضا واعتبارا وفيها قال لئن انها محمول على الحذف دون التنازع انتهى واورد هذا
لا يرد على المصنف فانه لم يرد حذف اداة الاستثناء وحدها قوله وتاويل ذلك ان الاصل الا ان تقول الا ان يشاء الله
وحذف القول كثير فحذف تقول لذلك فبقي الا ان يشاء الله فحذفت الى اداة الاستثناء فبقي الا ان يشاء الله
منكرت الاية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحده لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا يصح في حذفه
قوله فتضمن كلامه هذا اعتراض على السهيلي بانه في الاية من حذف الاداة وحدها بما تحقق انها من حذف الاداة
والمستثنى جميعا قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله
ان قدر المستثنى مصدرا او الا ملتبسا بان يشاء الله ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو
ان يشاء الله لان معناه بان يشاء الله قوله وقد يعلم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك يعني بان يشاء الله الا بصريح الاستثناء
دالا على ان يشاء الله نحو لا افعل الا ان يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الاية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله
وهو حذف اداة الاستثناء وحدها في الشرح وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب في اماليه في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل
ذلك غدا الا ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها في الشرح وهذا معنى ما ظهر ابن الحاجب في اماليه في قوله
ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وهو على وجه فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا يجيئني الا
زيد ولا يخرج الا بمشيئة فلا بد على ان يكون لا عن المحذوف حالا او مصدرا فتقدير الحال لا يخرج على حال الا مستصحبا
لذلك وتقدير المصدر لا يخرج خروجا الا خروجا مستصحبا لذلك كقولك ما كتبت الا بالقلم وما خرجت الا بالقدوم
وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بان يشاء الله اي الا بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحبة في الاخبار
عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط او ما في معناه كقولك لا افعل ان شاء الله او لا افعل بمشيئة الله
تعالى او الا ان يشاء الله او المشيئة ذلك وما ذكر من انه استثناء منقطع او متصل على غير ذلك فبعيد اما الانقطاع فلانه
لانه يؤدي الى نهي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشيء او لم يقيده وهو خلاف الاجماع فلا خلاف
في جواز قول القائل لا افعل غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيؤدي
الى ان يكون المعنى انهيكم الا ان شاء الله والنهي لا يتقيد بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن نهي محقق فلا يصح تعليقه
بالمشيئة وان اريد نفس النهي الذي هو انشاء فلا يقبل تعليقه على المشيئة وان اريد دوامه الى ان ياتي ما ينقضه فذلك
معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا الا ان الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض
له وانما تعرض لنفس النهي او دوام النهي كما تقدم واما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل ففاسد اذ يصير المعنى اني فاعل بكل
حال الا في حال مشيئة الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي ان يقول اني فاعل ان شاء الله
فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله احد واما ما ذكر ان بعض النحويين زعم ان الا هنا ليست باستثناء اتصال فقد تقدم

تقدم الكلام عليه وان ادلتها ليست باستثناء اصلا لا منقطع ولا متصل فالبعيد وذلك لانه خرج عن ... والله اعلم انتهى قوله وقال بعضهم يجوز
ان يكون ان يشاء الله كلمة تابيد هكذا وقع ... والظاهر ان يقول الا ان يشاء الله حذف الجار قوله وقد يحذف مع بقاء
الجر قال ابن مالك الصحيح جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد ... كقوله اتى بها ... بالجر في قوله
ان الحاجزين ... وكقول ... كيف اصبحت فحذف الباء وابقى عملها لان معنى كيف باي حال ...
الحرف ... ان تثبت في القياس على ذلك حذف
ان الناصب قوله هو مطرد في مواضع معروفة وهي عشرة ... على سبيل الوجوب و... على سبيل
الجواز وكلها مستوفاة في النحو في باب اعراب الفعل حذف لام الطلب قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب
تقدم الكلام على الاية ... في حرف اللام قوله محمد تفد نفسك كل نفس هذا ... لابي طالب ...
... تقدم الكلام عليه في اللام حذف حرف النداء يريد به يا لانها اصل الباب لكثرة الاستعمال قوله وشذ
في اسمي الجنس والاشارة قال الرضي اما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة قبل النداء يصح تعريفها باللام سواء تعرف بالنداء نحو
يا رجل بالضم او لم يتعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه ومضارعا للمضاف نحو
يا طالعا جبلا ... هذه الثلاثة ... الا في الشعر ... النكرة ... حرف النداء ...
... المنادى ... عليك ... لا يكون الا في الموضع ... حرف النداء ...
الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف ... على الاصل ...
التعريف لا يحذف من المعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو ... مع التعريف ... والخطاب
فان قيل يجوز حذف حرف النداء من اي نحو ايها الرجل وهو جنس ... بالنداء ... المقصود بالنداء وهو وصف
اي وهو معرف قبل النداء باللام فلما حذف ... لانه لا يجوز الحذف ... هذا ...
لا يجوز الحذف من هذا ... في حذف حرف النداء من اي ... نحو يا ايها الرجل ... نحو يا ايهذا
الرجل واما اسم الاشارة فلانه موضوع ... وكان ... منادى ان مخاطبا
... في النداء ... الاصل ... ظاهرة ... على ... وهو حرف
النداء انتهى في الشرح ... المصنف ... حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس والاشارة ... في ان حذفه
من منادى غيرهما ... فعليه كلمة الله ... حرف النداء منها ... في آخرها وذلك
لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة ... الكلمة لكثرة ندائهم ... الحرف
لئلا يكون اجحافا ... كلمة الله ... حرف النداء ولا يحذف ايضا من المندوب نحو يا عمرا ولا من المستغاث
نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافيه ولا يحذف ايضا من المضمر ونداؤه شاذ وياتي

سيق المرفوع والمنصوب كقوله يا التيمي بن الجبر يا انشاد الذي لقيت عام حجنا وكقول بعضهم يا ايها الذي تكتبك قوله اصبح ليل هذا
القول لام جندب زوجة امرئ القيس لما تنازعا في الفصاح وكان امرؤ القيس مغرما بالنسيب الذي يبغض النساء
ويقال ان نساءها عن سبب تفريك النساء له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله
مثلك هذا الوجه [illegible] هذا عجز بيت صدره اذا هملت عيني لها قال صاحبي [illegible] على الحب [illegible] ومثلا الحب [illegible] والتاع
في اده اي احرق قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا هذا صدر بيت عجزه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا والرسيس ابتداء
الحب والنسيس [illegible] بينهما [illegible] بقية الروح وغاية جهد الانسان قوله واجيب بان هذي
مفعول مطلق في الشرح يمكن ان يجعل هذي منادى كلاسم [illegible] وذلك لان المتنبي كوفي ومذهب اصحابه نحاة الكوفة جواز
حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا ينكر او [illegible] قوله يا عمرو انك قد مللت الخ الملال السأم
ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قد مللت صحابتي وصحابتك [illegible] وفي الشرح الذي [illegible] ان ذلك
اشارة الى الملال المفهوم من قوله مللت او الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتي
اياك فيما [illegible] وهذا الامر [illegible] ذلك [illegible] اخبر عنه بقليل وقوله [illegible] الجملة التي [illegible] بها
بعد الجملة السابقة لبيان ان [illegible] عن الظن الى اليقين كما تقول زيد قائم [illegible] حينئذ
فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد بهذا البيت على ابن مالك فتامل وانا اقول وجه ان ذلك
اشارة الى المصدر الذي هو صحابتك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل اخبر عنه بقليل اما على ان يكون من التعليق
بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه في اني وجدت ملاك الشيمة الادب [illegible]
منك [illegible] ان الاصل [illegible] على ان يكون من الغاء المتوسط لان التوسط [illegible] ليس التوسط بين [illegible]
فقط بل [illegible] العامل في الكلام [illegible] ايضا [illegible] للتوسط بين [illegible] والعامل هنا قد سبق بالنداء
الذي هو صحابتي [illegible] في البيتين [illegible] المتوسط لان العامل في الاول سبق [illegible] وفي الثاني [illegible]
[illegible] حذف نون التاكيد قوله [illegible]
[illegible] مثل [illegible] فليس [illegible] الاحد والجمع [illegible] التاء [illegible]
بين الاحد والجمع الا التاء قوله ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن [illegible] ذلك [illegible]
الاسم المتمكن في الوصل [illegible] وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد يترك بلا مانع وايضا
ينبغي ان يكون النون اللاحقة للاسم فضل عن اللاحقة الفعل قوله ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها هي او السكون في نحو
يا قوم ويا الضمير في اضربن يا هند [illegible] الواو والياء عوض عن النون قوله اضرب عنك الهموم طارقها الخ
قونس الفرس [illegible] بين اذنيها حذف نون التثنية والجمع هذه الترجمة يقع في بعض النسخ ويسقط في بعضها قوله ها

ما خلطنا الخ الخطاب تثنية [illegible] وهي الاسم والقصر وقيل [illegible] ومنه [illegible] على الحكاية وحذف النون مع ذلك [illegible] فلا
كان [illegible] ما خلطنا [illegible] قوله [illegible] هذا عجز بيت صدره [illegible]
الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام على [illegible] حذف التنوين قوله اسلمي الخ هذا عجز بيت صدره [illegible]
[illegible] وفي الشرح ويمكن ان يكون منادى [illegible]
وفي الصحاح [illegible] اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة [illegible] الجمع [illegible] عند الاخفش في النكرة
والجمهور على ان النون في سلمى [illegible] في اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انها التنوين [illegible] في الشعر
هذا [illegible] والكاف والياء في موضع جر قوله ثم هو [illegible] الخ هذا يقع في
بعض النسخ دون بعض وهو لبيان ان مذهب الجمهور في [illegible] نحو سلمى [illegible] مذهب هشام [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] ابن [illegible] وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا [illegible] التخفيف لفظا [illegible]
موصوف [illegible] حذف الف ابن وكذلك [illegible] هذا [illegible] ابن [illegible] العلم [illegible] لم يكن بين علمين [illegible]
[illegible] ابن [illegible] التنوين لفظا [illegible] الاستعمال وكذا [illegible] صفة [illegible] زيد بن عمر
وعلى انه مبتدا وخبر [illegible] استعماله ايضا مع ان التنوين حذف في الموصوف [illegible] مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة
التمام [illegible] هذه [illegible] موجودة في المبتدا وخبره انتهى وفي امالي ابن الحاجب [illegible] بالالف لان قياس الكتابة
ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله باثبات الياء في [illegible]
الالف في الله وكذلك [illegible] كتبت [illegible] زيدا كتبت [illegible] لانك لو وقفت لقلت [illegible] فدل على ان قياس ابن ان
يكتب بالالف [illegible] مطلقا لانك لو ابتدات به لقلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت
[illegible] التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت [illegible] التنوين لاجلها هي التي حذفت الكتابة الالف لاجلها وانما
اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان
في محل يبتدا به غالبا لان القاري ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده [illegible] على [illegible]
النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجري مجرى الحمل الغالب [illegible] فاذا فات
ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه قوله جارية من قيس بن ثعلبة بعده [illegible] والعصبة في
الكوع [illegible] للذي [illegible] هذا البيت واجرى [illegible] ان يجري ابنا وصفا على ما قبله [illegible] لحذف
التنوين ولكن [illegible] ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك ان ينوى
انفصال ابن عما قبله [illegible] كذلك [illegible] ووجب ان يبتدا وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت
كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض [illegible]

لكان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل ضربت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه
ان يحمل على انه ضرورة **قوله** فالفيته غير مستعتب الخ هذا البيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا
جميلا **قوله** وانما انشده الشيخ على حذف الاضافة لا دلالة تماثل المتعاطفين في التنكير لا اشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقاء
الساكنين في ولا ذاكر الله واللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايتاء واراد بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه اى انه
انشاء على حذف التنوين في ذاكر الله لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الاشعار بان يضيف ذاكر الى الاسم الشريف ليماثل
في التنكير المعطوف وهو ذاكر والمعطوف عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا يقتضي بان ذاكر اذا حذف منه التنوين كما انه
الى الاسم الشريف يكون معرفة لاضافته اليه لفظية وهي لا تفيد التعريف اجيب بان اضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان
بمعنى الحال او الاستقبال وهو هيهنا بمعنى الماضي او الاستمرار **قوله** فان الاول مضاف الى المذكور والثاني للمجاور ونتر
له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا الضمير في له للمذكور الاول وفي ثانيه للمذكور وفي انه وكانه للثالث وهو صبح
كانه وما بعده والمجاور ثم تعليل لهذا الحكم تقدم للاهتمام به **حذف ال** **قوله** بخلاف الاضافة المعنوية لانها موضوعة
لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة ولتعريفه ان كان معرفة فلم يجمع ال مع المضاف اضافة معنوية لانه لم تعريف المحلى
ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكلا ذلك تحصيل الحاصل اما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه
اذا كان معرفا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لانه الا لا تحذف الاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها صفة مضافا
لمعموله لانها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك ان ال لا تمتنع فيها من المثنى وجمع المذكر بالواو والنون نحو الضاربا
زيد والضاربو زيد ولا في المفرد والجمع بغير الالف والنون اذا كانا متعديين وجردهما معنى نحو الضاربك والضاربك او
باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل او مضاف الى المحلى باللام مرة بعد اخرى نحو الضارب رجل غلام ابن الرجل
قوله قيل والاسم الشبيه بنحو يا الخليفة هيبة لانه تقديره يا مثل الخليفة هيبة فدخل يا في الحقيقة على غير المعرف
واللام **قوله** ويرده انها لا تجامع من الجارة للمفضل فيه ابدا لانها تجامع من الجارة بنية المفضل كما اذا بنى افعل التفضيل
ما استعمل من كون الكميت تمم لا تراك من كل اخي وهم لا ابعد وانت من كل ذم ويجوز ايضا ان يجامع فيه من الجارة المفضل
مقدمة عليها او موضوعة نحو زيد اقرب من عمرو من كل اخي **قوله** وليس هذا قياسا والتركيب قياسي هذا رد على الاخفش
في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كالاهامنا قياسي **قوله** وابدال الثاني ضعيف
ما كان حي ولا يطلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فانه لم يكن
جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قد والكوفيون اى فلا وابيك رجل خير منك **قوله** فالاولى
منه ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وهو ان يجعل ال لتعريف الجنس فيكون مساويا في المعنى للنكرة فيصح نعته
بالنكرة **حذف لام لافعل** **قوله** وقيل مرة اتاوك الخ هو بهمزة مضمومة ومد وكسر شدة ابو قبيلة من قيس وابى قبيلة

وابو قبيلة من قيس عيلان والتأوك بهمزة مفتوحة فتاء مثلثة ساكنة فهمزة مضمومة مضارع ثأوت القبيل وبالقبيل
ثأوا وثؤوة اذا قتلت منها قتيلا والفرع بكسر الفاء وفتحها وبالعين المعجمة الهدر **حذف لام الجواب** **قوله** ومنه
ان جاءني زيد والله لاكرمته هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثالث من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني
وقد صرح بذلك في اول الترجمة التي تأتي وهي حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا سهو وسبق قلم واتى الكلمة
ما ذكر هنا ولا في الترجمة الآتية سهو ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا اتى بعدهما بجواب الثاني مستغنى
عن جواب الثاني والاصل في الجوابات ان يلي ما هو جواب عنه فيكون اكرمته في المثال مقدما في النية على القسم ويكون المثال مما
حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في النية دون اللفظ فان قيل مثل هذا يأتي فيما ذكره في حذف جملة
الشرط وهو المثال جملة ان زيد لاكرمته وقد صرح فيه بانه مما اكتفت الشرط بما يدل على الجواب اجيب بان اعتبار الجواب
المذكور هنا مقدما على الشرط لا يلزم ممتنع وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار ولا امتناع لا
حذف جملة الشرط **قوله** وجاء بدونه نحو اذ او ضحى واسحر فاياي فاعبدون في حاشية
الشيخ عند قوله تعالى واياي فارهبون ونظائره من الصفة يعني الزمخشري انه من الخفي واياي فارهبون وحينئذ التأكيد
تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الرابطة معطوفا عليه ومعطوفا تقديره اياي ارهبوا فارهبون احدهما
مضمر والثاني مظهر وبان في الشرح تكرير الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون
قوله ويرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء في الشرح ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم حتى يتجه هذا الرد
وانما هو جملة اسمية حذف مبتدؤها اى فانتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط
محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم **قوله** وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير
كقوله فطلقها الخ الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء
لا النافية ايضا كهذا البيت **حذف جملة جواب الشرط** **قوله** ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية اى ما امنوا بدليل وهم
يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وانما قدر الطيبي وكذا الزمخشري هذا الوجه بعضهم ويليه بالآية
التي بعدها المصنف وذكر ايضا الوجه الذي ذكره المصنف من النحويين وبينه بقوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على
جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح لم يقدر المصنف شيئا انفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقدير
الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا تقع جوابا الا بالفاء في الشرح لم يقع في كلام
هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاستفهام جواب وانما هو تقدير والمعنى قل ارأيتم ان لم يجمع كون القرآن من عند الله
مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل مع استكباركم عنه وعن الايمان الستم اضل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت هذه
الجملة المقدرة انما يجعل جوابا للشرط فاين موقعها قلت موقعها ان تكون معمولة لا رأيتم والعامل معلق كما هو كذلك في قوله تعالى

قطعا

وقع

اسرائيل علماء ...

ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف
يدل عليه الجملة الكشاف لدى التقدير في آية الاحقاف ان كان من عند الله الآية فاخبروني الستم ظالمين وكذا تقدير الآية
اخبروني ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون انتهى قوله وعلم والان نجيز بالقول
اي فاعلم انه يغني من جوابه فانه يعلم في الشرح هذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا يشكل على هذا التحقيق فانهم
نصوا على ان الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ولذلك عد من الضرورات قوله لئن
تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع واقول يندفع الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء يسد مسده
الا اذا كان الشرط ماضيا وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شيء سد مسد الجواب حذف الكلام بجملته قوله
فان ان هنا بمعنى نعم لانها لو كانت العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها قوله الثالث بعد حرف النداء
في مثل ياليت قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى اي ياقوم ليت هذا اذا قيل ان حرف النداء اذا ولي ما ليس بمنادى يكون
لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته اي بحيث لم يبق منه عمدة
ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لادعو مقدرا واصل يا زيد يا ادعو زيدا فحذف ادعو لزوما
لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه فجرى الجملة الفعل والفاعل محذوفين فاذا حذف المنادى ايضا كان الكلام بجملته محذوفا
قوله قالت بنات العم الهمي بين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية مكسورة فمثناة تحتية مشددة من الحي
وهو خلاف البيات ويروى ضيرا مكان عيبا وفي الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب
الشرطية وجملتاه وليس شيء من الجملتين حال التعليق ان عمرا ومع ارتباطه بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك
هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملته واقول مراد المصنف
من حذف الكلام بجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك ان المحذوف في الرابع والخامس كذلك وان بقي اداة
شرط ومغنى حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قوله ان يكن طبك الخ الطب بالمهملة مثلثة والباء الموحدة مشددة هنا
العادة كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا قوله اي لما كان ما تقدم الدلالة فلو كان هذا فيما مضى لا حطناه
منك في الشرح هذا لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحرف الجزاء فمن كل هذا مما الا ما حذف منه اكثر من جملة
في غير ما ذكر نظر واقول ما ذكر هو حذف جملة الشرط وحدها وحذف جملة الجواب وحدها وقوله في غير ما ذكر اي في غير حذف
الشرط وحده وغير حذف الجواب وحده اعم من ان حذف اكثر من شرط وحذف اكثر من جواب فالمثال لا يخرج وحينئذ
فحذف جواب الشرط والجواب يكون مثالا لما حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قوله ولم اذكر نحو ذلك في كتابي نحوا على انهم
واقتد وهل انا الا من غزية الخ قال الشرح يحتمل ان يكون اقتد منصوبا بان مضمرة والعطف على المصدر المتقدم على حد قولها
للبس عباءة وتقر عيني ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستيناف والبيت لدريد بن الصمة وغزية بمعجمة مفتوحة

مفتوحة اي قبيلة ويقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه انه لم يذكر بعض الكرم في كتاب مما
يتعلق بهذا الباب لاجل الاقتصار لا انه غيره ممن فعل ذلك من اللغويين حتى يحتاج الى انشاد هذا البيت مثالا عن ذلك
وانما فعله لامر آخر وهو انه وضع كتابه لتفيد من نحوه حاجة التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى انه متمثل في ذلك العذر قوله
وانا قولهم في راكب الناقة طليحان قال صاحب المحكم الطلاحة الاعياء من السير ومن كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة
فحذف العاطف والمعطوف كما قال فانفجرت اي فضرب فانفجرت وكما قال التغلبي اذا ما الماء خالطها سخينا اي فشربناها
ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة لان حذف التابع وابقاء المتبوع اسهل من حذف الكلام وآخر لان اولى الاخرى ان كان تابع او وسطا او آخرا
لا اولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه ابو عثمان اكلت خبزا سمكا تمرا انتهى الباب السادس
من الكتاب قوله اذا اريد تفسيرها من حيث الجملة هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث وهي المراد واحد قوله واما الاولى
والتذكير واضدادهما فهي منها كالفعل يعني فيفرد النعت على الافصح ويضعف المطابقة فيه وبني فاعل في التثنية والجمع
الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى مفرده في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا
تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن
موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قعدوا غلمانه
قوله بكوت عليه بكوة الخ البكوة بالضم الفتحة وهمزة بكوت على الشيء واليه وفيه بكوا وبكوت بالتشديد وابتكوت
وابكوت وباكوت بمعنى اقمت بكوة والصريم الارض المحصود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد قوله والرابع قولهم في نحو
تكلم منها وغدا ان وغدا انت مصدر محذوف في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه
لانه لا يرى كلام المصنف الى ان الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب وان تخطئتهم بما نقل عن سيبويه ومن لم ايضا
الخ واقول انما عد المصنف مما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه
واستدلالهم على ذلك لانتفاء علامة النصب على اداتهم قوله فلا اذا ان المانع من الرفع كراهية اجتماع علامتين حذف الموصوف ونصب
الصفة مفعولا على السعة في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين امر مستكره ولا انه المانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا
الا وخوض شاب اليها الدهر مستحسنات الكلام واقول قد سبق مثل هذا في آخر الكلام على او وسبق منا توجيه كلام المصنف فليراجع
ثمة وبالجملة فما اراد المصنف هنا وهناك مجازات اللغوي بحث منها ومثل احيى الارض شباب الزمان ليس كذلك قوله
اي اشتمل الصماء والحال انه متعذرة لتعريضه في الشرح تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع ان يكون
عند عدم المانع والشملة كسوه هيئة الاشتمال بالثوب واشتمل بالثوب اداره على جسده كله حتى لا تخرج منه يده وفي القاموس
واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن
فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه قوله والعري

الطف بل موصل ما ملين في الشرح غاية باقناوه في هذا والذي قبله حذفوا مضافا لقيام قرينة عليه ولا يحذف في ذلك
ولا يقال ان الصواب خلافه في كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة **قوله** والصواب
ان يقال مرفوع المحل لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين سواء حل في محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب
نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع قال الرضي واعترض بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن
نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا
متقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدير اسما غير الاعراب مع تقدير
فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد
يقوم ان اصله قائما وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آئبا وقال ابن مالك بعد الدين والصحيح قول الكوفيين لان
البصريين اذا ارادوا الرافع للمضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة لزمهم جواز وقوع الاسم فيه كما في يجعل زيدا ومنعه
الاستعمال كما في جعل زيد يفعل فبطل الرفع المضارع بدله وجوب التخصيص وان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا
هو للاسم مطلقا فباطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في وان احد من المشركين
استجارك فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا مرفوعا واللازم منتف فالملزوم
كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التجريد من الناصب والجازم عدمي والرفع امر وجودي وكيف يصح ان
يكون الامر العدمي علة الوجودي قلت ابن مالك التجريد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول
احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي انتهى ونقل الكسائي عامل الرفع في المضارع
حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها لان الاصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا
الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فنسبه اليها او الى انها النزع على المعنى الحقيقي كما هو مذهب البصريين ومذهب الفراء
وهو المشهور بين المعربين وانما عزلها عامل النصب والجزم لفضلها وصيرورتها كجزء الكلمة **قوله** ثم اذا اعرب او عرب اي اعرب
الكلام او بين الطالب اي صلح يعرب **قوله** فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة الشبيهة لالف التانيث قال الرضي لان الالف
والنون انما يمنعان لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة
يبطل الالف والنون عن التاثير وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني
وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وهي قبيلة من قضاعة وليس بجيد لانه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال
ان النون ابدل منها وانما صنعاء وبهراء في القياس صنعاوي وبهراوي كما في حمراوي فابدل النون من الواو شاذا لانها استر التي

التي بينها الابدل المقام النون في الواو **قوله** عن مدلك الحق الحق بفتح الذال وسكون الكاء بمعنى ادعاك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال
والعقايد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب
وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع ومعنى حقيته
مطابقة الواقع اياه **قوله** وهو اعدل الاصول يعني التي ليست بمجهولة **قوله** وكلتاهما لي اذا ما نسر لح هذا البيت لساعدة الهذلي
وتبغي بالغين المعجمة المفتوحة المشددة واصله تتبغي بتائين فاوله حذفت احديهما من البغي وهو الطلب ومثنى وموحد
صفة لباب او خبر مبتدا محذوف اي بعضها مثنى وبعضها موحد **قوله** والجهل بموقع هذه الالفاظ يعني الالفاظ المعدولة **قوله**
احاد مسداس لح تقدم الكلام عليه **قوله** الكلام على اسم الذي اطلق اقابع **قوله** ولو افردت لم يكن له معنى قال التفتازاني لو قلت
اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة او اربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين حالا من المال الذي هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا
كرر فان المقصد حينئذ الى الوصف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح **قوله** ولو جئت فيه باو لاعلمت انه
لا يسوغ لهم ان يقتسموه قال التفتازاني وذلك لان او لاحد الامرين او الامور لا للجميع واما للاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن
او ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالستهما زيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولى بالجواز وحاصله ان
او لاحد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقيد في الكلام يكون نفيا لما يقابله بمعنى او ان تكون الاقسام على احد هذه الانواع
غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوز اياها الى ما فوقها وهذا معنى قوله فلو طوع عليهم لو اداء
ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع تمسكا بان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاثة والاربع وهي تسع وذلك
لان من نكح الخمس او ما فوقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس
انتهى **قوله** واختلف فيها هنا اي في الواو في قوله تعالى وثامنهم كلبهم **قوله** فيندفع الاشكال ايضا عن ان في قوله تعالى ايلكم
الا تكليل دالا على كون الواو في وثامنهم كلبهم للاستيناف وعلى كون الكلام فيه تم قولهم سبعة **قوله** فاما الواو الاولى بغير واو
الثمانية **قوله** قلنا العامل المعنوي لا يحذف في الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جاء بالمن قال
في الاداء زيد قائما الا تمالقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل وتضمر عاملها جوازا لحضور معناه او تقدم ذكره
في استفهام او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره انتهى واول يحمل على غير المعنوي لقول المصنف في بحث الواو ويجب قولهم ان
حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع وهذا رد على المبرد في قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها
خبر محذوف وتقديره واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم **قوله** ولا ارض ابقل ابقالها هذا عجز بيت صدره فلا مزنة ودقت
ودقها المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها للسحابة التي تشبه بها الجيش في البيت قبله وابقلت
الارض اي خرج بقلها **قوله** الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت
المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاولى قال التفتازاني في تلويحه الكلام فيما اذا اعيد اللفظ الاول تاما كيفية من التنكير

والتعريف وبدونها وحينئذ يكون طريق التعريف هو اللام او الاضافة ليصح اعادة المعرفة نكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكور
اولاً اما ان يكون نكرة او معرفة وعلى التقديرين اما ان يعاد نكرة او معرفة فيصير اربعة اقسام وحكمها ان ينظر الى الثاني فان كان
نكرة فهو مغاير للاول والا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول
حملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى كلام المصنف ان المعرفة اذا اعيدت نكرة
كانت عينا وكلام التفتازاني انها تكون غيرا قلت حكى ابن السبكي في هذه الصورة قولين وحكى عن والده الى ابن النحوي انه قال
انها غير الاولى لا تنافي في كلام المصنف على القول بانها عين والتفتازاني على القول بانها غير قوله وحملوا على ذلك ما روي
لن يغلب عسر يسرين وروي ذلك موقوفا على ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما وروي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم
وهو يضحك ويقول لن يغلب عسر يسرين وفي تفسير البغوي قال الناس في قوله لن يغلب
عسر يسرين فلم يحصل منه غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحد ويسران وهذا قول مدخول فان
قول القائل ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي
وعده الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الآخرة وانما يغلب احدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الآخرة فدائم غير زائل اي
لا يجمعهما في الغلبة كقوله صلى الله عليه وسلم شهرا عيد لا ينقصان اي لا يجتمعان في النقص قوله ويشهد للصورتين
الاوليين هما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة قوله والرابع هو اعادة المعرفة نكرة وذكره على تاويل
القسم والا فمقتضى قوله الاوليين ان يقول الاخيرة ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر اولا ما يشهد له
وهو المحكي عن الزجاج قوله صفحنا عن بني ذهل الخ هذا بيت من بحر الهزج والصفح العفو وذهل بضم المهملة وسكون
الهاء قوله والثالث ان في التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة قال التفتازاني في تلويحه واعلم ان المراد
هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا نزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية الذي خلقكم من ضعف
ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني قوة الشباب وهو من باب التاكيد اللفظي وقد تعاد
النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد
المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة
نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله كثير في الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا او دخلت الدار فرايت دارا
كذا وكذا ومنه بيت الحماسة انتهى قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام يعني فلا يكون الثاني عين
الاول لان المعنى من كون الثاني عين الاول ان المراد به هو المراد بالاول قوله لان اللام ان كانت فيه اي في العسر الاول للعهد في
العسر الذي كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر معهودة بين المتكلم والمخاطب فهو اي فالثاني عين الاول قوله الخامس قولهم

يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها في الشرح عند هذا الموضع فهذا الباب مبني على ان قول سيبويه في المسألة مضطرب
وقد رده بعد هذا قال الامر الى سلامة الشهير بينهم في ذلك الشرح العادي فلا ينبغي ان يعين من قبل ما هو من الخطا واقول ما ذكره
المصنف قول سيبويه واقتاده ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده قوله وليس بلازم عند سيبويه
لم يحك الرضي ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكي واختاره هو ونصه في باب المبتدا والذي اوهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها
لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي انتهى قوله معمول المضاف او مقدرة
قال الرضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه
في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لكن الحرف
لا يكون هنا عمل حرف الجر مقدرا والمجرور الدال عليه بالمضاف الذي هو مخصص بالمضاف اليه او مبين به ومن قال ان العامل
الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شوهد نسخه والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة
كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس
بشيء لانه ان اراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف
والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو
الاسناد قوله هابنا ذا اصبح الحق فاضح له هذا صدر بيت عجزه ولمع قطاعة ... وقد تقدم الكلام في الجملة
الخامسة فيما يحتمل باعتبار عامله وجهين قوله لان الحال حينئذ من المعرفة هذا هو الراجح لكونه موضحا للاخر المستتر في الظرف
قوله واما جواب ابن خروف اجاب ابن خروف عن ابي الفتح بكونه موضحا في البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف
هنا مستقر فيه لانه انما يكون فيه مستقر اذا تاخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بان هذه التفرقة
خلاف ما اتفقوا عليه ولقول ابي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول ابي الفتح معطوف على خلاف
قوله عليك ورحمة الله السلام هذا عجز بيت صدره الا يا نخلة من ذات عرق والمراد بنخلة هنا امراة وبذات عرق
موضع قوله وقد يعترض يعني انه اعترض على ابي الفتح في قوله ان عطف رحمة على المستتر في عليك اولى من عطفه على السلام
بان ما ذهب اليه فيه تخلص من ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة اخرى وهي العطف على الضمير المرفوع
المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على ابي الفتح بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على
ان الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدا قوله وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر اي والجواب عما اعترض به
على ابي الفتح من انه تخلص من ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى ضرورة اسهل منها
وذلك ليس بممتنع قوله واما جواب ابن مالك بان الحمل على الحال على الحال اولى لانه ظاهر وغيره يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف يعني ابن مالك
اجاب عن قولهم لان الاسم الذي صاحب الحال الحال به هو ضمير المستتر في الظرف بان جعل صاحب الحال الحال اولى من جعل الضمير المستتر في الظرف

حمل صاحب الحال الاسم الظاهر او لمنع جعل ضمير ذلك الاسم ومنع المصنف هذا الجواب بانه انما يثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة
كالمضمر واما اذا كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم اولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال قوله احدهما ضبعان في
تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر يعني ان المؤنث من الضباع يقال له ضبع بفتح اوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له
ضبعان بكسر اوله وسكون ثانيه وزيادة الف ونون في آخره فاذا ارادوا تثنيتهما غلبوا المؤنث لخفته وقالوا على المذكر
فقالوا ضبعان هذا ولكن في الصحاح الضبع معروف ولا تقل ضبعة لان المذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان و
سراحين والانثى ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع قوله وهو سهو فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان السهو عدم الصورة
الحاصلة عند العقل عما من شأنه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي وقت شاء يسمى ذهولا وسهوا
وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسيانا قوله ولا يجتمع الليل والنهار ولقائل ان يقول ان
اراد لا يجتمعان في الوجود فسلم لكن لا يفيده لان المراد بقوله ان يجتمع شيئان هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان اراد لا
يجتمعان في حكم فممنوع قوله وضابطها في الشرح يقع التغليب بدون هذا الضابط ففي التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام بلياليهن لكن لتغليب الليالي واورد هذا الضابط انما هو
لتغليب الليالي على الايام في التاريخ لا لتغليب الليالي على الايام مطلقا ثم مقتضى التغليب في هذه الآية انه لا اختصاص
لتغليب المؤنث على المذكر بتثنية المتماثلين قوله لانه تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه
ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته
الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين
ففعل العبد مقدور لله تعالى ايجادا ومقدور للعبد كسبا قوله وقد مضى وقته يعني في الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب
قوله الثالث عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات قال الرضي قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي خلافا
لسائر الافعال اما كون اثباته نفيا فلانك اذا قلت كاد زيد يقوم فالمثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي
فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا
ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قرب الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل
الفعل منك لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول فيه ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب
فيما كدت اقوم اثبات لذلك المقرون فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب
من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه
فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج
بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء

وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التنافي بين ثبوت الشيء و
انتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فتحصلت قرينة
هكذا مثلنا نثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون اي وما كادوا يذبحون قيل فذبحوها وقع منه
اشارة الى ما سبق قبله من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت دأب من لا يفعل
ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر فلنا نبقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى
انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر البيت اذ ليس فهذا الموضع ما يدل على حصول بعد
انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات قوله احدهما ان الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله نقل
كلام الزمخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين قوله الثاني قال بعضهم في سيجدون تقدم هذا
بجميعه في حرف السين قوله تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال
مخفوض بالاضافة في الشرح هذا تمام منه نفسي وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام
من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لانه هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم
لم يريدوا ان الخفض من حيث هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد
ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيح لان هذا قول مرجوح عندهم فلا ينبغي تخطئة الجماعة
عليه راجح واقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز
منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر
في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف لا الحرف المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قوله
الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب قوله ان كان حرفا واحدا يعني وليس يعني كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظ قوله
يقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال تا فاعل لان الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني
باسم المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه قوله انه لا يكون اسم هكذا اي اسم ظاهر قيد بانه لان الضمائر المتصلة اسماء
ومنها ما هو على حرف واحد يعني انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد
قوله فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه هذا جواب سؤال يرد على قوله انه لا
يكون اسم هكذا تقرير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقرير الجواب انها لما لازمت الاضافة و
اعتمدت على المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو اكثر من حرف لانها لا يعبر عنها عند الكلام عليها الا بما يلاقي التعبير عنها
بلفظها قطعها عما اعتمد عليه وهو لا يقطع عنه والكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه
قوله ولهذا اذا تكلمت على اعرابها بهذا الاشارة الى اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه قوله لان الحذف فيه اي في

م وق وش ول واللام فانك متلفظ بحروف قوله ولا ينطق بلفظها اي بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر وكذلك
حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا تبقى كلمة قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل من حرف تحضيض وهل حرف
استفهام لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه عليها وانما وضع اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا
له لفظا اخر لكان الوضع له متناهيا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا اضافي ان هذا التعبير وضع قصدي
لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا
ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول الحرف والمشار عليها ليست لا يجب خلاف الاتفاق والاصطلاح والتحقيق
انه وضع على كل مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به انتهى وظاهر كلام المصنف
ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما اللفظ وقصد اعرابها
شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على اقل اوزان
المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ او لم تقصد اعرابها فلا تشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا
لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك اي مما كان على حرفين بان يقال
في قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام قوله وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل من حرف استقبال
وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقولك
فعل ماض قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض
فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول
هو اللفظ انتهى وسوف ايضا في التركيب الذي ذكره المصنف اسم ولهذا اخبر عنها بقوله حرف استقبال وكان
المصنف لم يذكره لان الامثلة الثلاثة التي في قوله بذلك على ما ذكرنا الا انه مختص بضرب قوله وانما فتحت
على الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالاكثر فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف
حرف استقبال ولا يجوز الاعراب قال الشاعر ليت وهل ينفع شيئا ليت ثم ان اولت بمذكر كاللفظ انصرفت مطلقا
وان اولت بمؤنث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهي كهند في الصرف
وتركه وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة قوله وهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور
واسماء حروف المعجم وذلك انها الفاظ مسماها الفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلام
وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسأل اصحابه كيف تقولون اذا اردتم ان تلفظوا
بالكاف التي في ذلك والباء التي في ضرب فقيل نقول باء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول كه وبه
وفي الكشاف فان قلت من اي قبيل هي من الاسماء معربة ام مبنية قلت بل هي اسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما

من الاسماء حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل على ان سكونها وقف وليس بناء انها لو بنيت
لحذي بها حذو كيف واين وحيث وهؤلاء ولم يقل صاد وقاف ونون مجموعا فيها بين الساكنين قوله قياس همزات الاسماء يعني الاسماء
الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد نحو الانطلاق والاستخراج من المصادر والتي همزتها همزة وصل لانها ليست
باسماء صرفة بهذا المعنى قوله كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته في التسمية لانه حينئذ اسم صرف ولا يوجد
لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع همزة الانطلاق
اذا سمي به لانه عند التسمية من غير قصد وليس من الاسماء العشرة قلت ابقيت غير همزة الوصل على حالها لعدم نقل
الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثل اكرم واضرب قوله فقلت فكيف تقدم
ابن مالك النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه لقائل ان يقول لم
تنقض كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اي الاسناد الذي
المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة
ضرب ولفظة سوف او عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازي نص في المحصل على قولهم الفعل
لا يخبر عنه بان المخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم او فعل وعلى التقديرين فهو كاذب اما ان كان اسما
فلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه واما ان كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه وبعض الفعل يخبر عنه
ويلزم التناقض واجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جائز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها
او عبر عنها بالفاظ اخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ آخر فالاول من خواص
الاسم والاخيران تشترك بينه وبين غيره فاذا اريد الاخبار عن معناها بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير
لفظه او مع غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بحرف ذلك فلا تناقض في ذلك
قوله لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه لما تشدد الميم وخففوا بقاء حاجتهم والجملة باسمي حاجة
من سلب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به مفصل قوله وقد سمعت من بعض الهالكم التكاثر مبتدأ
وخبر الظنها مثل قولك المنطلق زيد في الشرح لا عيب على هذا الموجب الا ان صح بان الهالكم نفسه هو المبتدأ واما اذا اطلق
القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر والهالكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين في تجويز
تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولو ان الشيخ قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك
الموجب قصد ان الهالكم مبتدأ والتكاثر خبر قوله وذكر الحد رجل عن كثير من الفقهاء هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها
وذكر لي الحد رجل كثير من الفقهاء وكتبوا في جميع النسخ بالباء الموحدة قوله انبيت وبان الجفون الكرى اي والكرى ضد الطرف
والكرى النعاس تقول منه كري الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كر وامراة كرية على فعلة والمراد في البيت النوم والمسموع

اسم مفعول من لسعته الحية او العقرب لسعا والملدغ اللسيع كناية عن الملدغ السليم قوله وقال جماعة من النحويين في وكذلك نجي المؤمنين
في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره المصنف في آخر الجزء الرابع
من الباب الخامس فلا نعيد عليه قوله ولا البقل ابقلت في الشرح فيه ادخال اللام على حرف التانيث ليس وذلك المصنف
رحمه الله في ذلك في هذا الكتاب وهو ناشئ في عبارة غير من المصنفين قوله من باب ولا ارض ابقل ابقالها يعني من باب جبر
في حذف تاء التانيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان يعني مسندا الى ظاهر مؤنث حقيقي وابقل مسند الى
ظاهر مؤنث غير حقيقي قوله وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة لانه حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر مؤنث حقيقي
او الى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة بل عوالى حمل يعني في البيت كذلك لجي الزجاج مضارعا مجزوما
من اولها احدى التائين قوله فقلت هلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا فان ذلك فاعل نكرها او في آخره كسرة وكان
هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وهو لا يعرف الا ما يدرك بالحس
كالمرفوع والمجرور والمدركين بحاسة السمع قوله ومن هنا ايضا قال ابو الحسن هذا عطف على لهذا حذفت الواو
في يهب مشاركة له في الترتب على كون نائب الفعل ثقيلا قوله لان اصلها الياء اي اصل الالف في يا غلاما الا ان
يا غلامي يجوز فيه اسكان الياء وفتحها فاذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب الياء الفا قوله وشتمني من
الاول نحو اوليتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا ما ان الكاف فيها حرف خطاب هكذا وقع في كثير من النسخ بضمير المخاطب
وهو غلط على اوليتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا وفي بعض النسخ وهو الصحيح بخط المصنف باثبات الضمير وتذكيره
وهو عائد الى نحو وقد تقدم الكلام على اوليتك في الكاف المفردة قوله ونحو قولهم لا تهدني بالاثم فقامنه ولا تصغر
نحو مطلوحت على نحو الضاربك والاثم افعل تفضيل من لوم الرجل لوما على فعل وملأم على مفعلة ولا امرأة على افعل
ويقال منه الرجل بالمد ماك خلاف قولك يا مكرمان قوله وليست مضافة اليها والا لخفض او فتح بالكسرة لانه ما لا
ينصرف اذا اضيف او دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص
الاسماء عليه مما اعتني به نفس دخوله وتقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومضموما وداخلا عليه
حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يخرج عن دخوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين
فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل احد سببيه كالمساجد والحمراء
والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره قوله وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان فتحت الراء
يعني لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم يدخله اضافة ولا لام تعريف فانها منصوبة على التشبيه بالمفعول لان
احمر لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخلته لام التعريف انجر بالكسرة فانها مجرورة
المحل على الاضافة قوله كتمثيلهم الصورة الجميلة دمية في الصحاح والدمية الصنم والجمع الدمى وهي الصورة من العاج

من العاج ونحوه قوله فان قلت يحمل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الآية في الشرح في ايراد هذا السؤال
من الازراء بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر واقول
لا يخفى ان في جوابه رضا الزوم الازراء والغض بالزمخشري وفي حاشية التفتازاني انه لم يجوز شيئا من الحال في مجيء الجملة الطائفة صدقا
الى ان مضمونها مقيد ومعلوم الشرحت للمنافقين لا حاجة الى الاعتذار عنه لجواز حذف ما عدا ثمة طائفة او فيكم طائفة على
ان الخطاب للجمع من المؤمنين والمنافقين او وطائفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب ابن الحاجب الى ان قد اهمتهم صفة وتكون
خبرا ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبرا لان النكرة موصوفة في التقدير اي وطائفة اخرى وبالجملة الواو للحال لا غير وهو مسوغ نص عليه
سيبويه قوله وانما هو مفعول المصاب مصدر بمعنى الاصابة في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا
يكون مصدرا والمحل هو الجر بتقدير خرجت بعد اعف وفاء اي ان الذي اصبته هو مولاك هذا اقبح قوله وقد مضت الحكاية
يعني في آخر الجزء الاول من الباب الخامس قوله ومسألة طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فالزائدة بناء
منه على ان المثال المسؤول عنه ما كان احسن زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك في الشرح في السؤال اشعار بان كان تتحكم في هذا
التركيب الخالي على ما هو عليه وكان لا يقع فيه عند ذلك الا زائدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذ لو ان يقول اني
كان بعد احسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زيد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب
فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال الباب الثامن من الكتاب قوله لما دخله
من معنى الكشف هاهنا تكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان لما قوله لما دخله من معنى لا ينبغي ان هاهنا تتشبث باليم ولا حاجة
بهذا الى ادخال الباء بعد يتبرأ لتضمنه معنى يتقرب والضمير في لانه عائد على وصل الى كما انك تقول تبرأت براء وعلى تبرأت
به وهو بيان لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعد تبرأت في المثال بادخالها بعد يتبرأ لتضمنه معنى يتقرب ثم ان
المصنف لم يذكر هنا ان يتبرأ تضمن معنى يتقرب ويتبرك وذكره في حرف الباء ولم يذكر هناك تضمنه معنى يتقرب وذكر
هنا وكانه كثير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال قوله لما كان بفتح اللام وتشديد الميم قوله ولهذا
لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو لان ليت زيدا قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد
قائم يحتملهما قوله الثالث نحو انا زيدا غير ضارب قال السيرافي والزمخشري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما اضيف
اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا امتنع قوله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل
ضارب هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني قوله
فثم هو حقا الخ في منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وهو ثوله وحقا منصوب بحقا قوله الشاهد واخشى عدا مويعد
الخ هذا البيت لابي زبيد الطائي في مدح اخيه لامه الوليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان وكانت اخوال هذا الشاعر
اخذوا الربا الابل فشكاهم للوليد المذكور ورفع اليه فيهم وبعد هذا البيت ادعوا وارعوي واداني والمؤمن على العدو

نصب على تقدير معنى مع كونه تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والنائي المتباعد والمكفوف والمحجوب والواجب
اى منذ متعلق بمكروب ومعنى ادى حمل الى تزعل الكلاء وادوى اذهب عطشها بالسقى **قوله** ولو قلت جاءنى غير
ضارب زيدا لم يجز التقدير هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الذى رأيناه بخط المصنف اى تقديم غير ضارب زيدا بلا
ضربت زيدا وفى بعض النسخ التقديم بالميم اى تقديم زيدا على غير فى الشرح حكم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب لانه
عنده فى معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فلذلك قال لان النافى لا يحل
هنا محل غير اذ لو قلت جاءنى لا اضرب زيدا لم يكن قال الزمخشرى وتقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا
زيدا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب فجعل لا داخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازانى
فان قلت هب انه يصح التقديم فى مثل انا زيدا لا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغى ان يمتنع فى مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم ‎‏ يجوز ان
بمعنى غير على ما صرح به السخاوى غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاء بلا شيء ورايت لا شيئا
وفى التنزيل لا فارض ولا بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت لعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظرا الى صورة الحرفية
قوله ولولا ذلك لم يجز يعنى لو لا ان غير فى قام الزيدان بمعنى ما قام الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير
مبتدا وهو لا يجوز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغنى عن الخبر وغير فى غير قائم الزيدان ليس واحدا منها **قوله**
غير لاه الخ هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اى صدره والعجز فى الصحاح والعدى بكسر العين الاعداء
وهو جمع لا نظير له والشم بفتح الشين وكسرها الفخر وفى الشرح والمانع ان يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه
صفة لغير لى او لى فيكون فى معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت عداك غير فى لى لاه لصح فبطل الاستدلال حينئذ
قوله غير ماسوف على زمن تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير فى حرف الغين المعجمة **قوله** وادخلوا عليها ال فى الشرح
ظاهر هذا الكلام ان النحاة او العرب اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من قولك ضارب زيدا الآن او غدا فيقول الضارب
زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع **قوله** النابغة العطف بل فى الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بلا يجمع
قولك ولا **قوله** الى الثلاثة اسمى بام ولا باب هذا عجز بيت لطرفة بن الطفيل صدره فانى وان كنت ابن سيد عامر وقبله
وانى وان كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور فى كل موكب **قوله** ويضح فى هذا اى يضح لا وجب فى الثانى ان
لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ابن السيد صاحبتها ولا النافية تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير المصنف صاحبتها
قوله ومثله ثم لم تكن فتنتهم فى الشرح هذا مبنى على ان المصدر المؤول من هو الحرف او الفعل وليس ذلك متعينا لجواز ان
يأول بالمقال وهو كذا ايضا نقول قال زيد كذا وكذا ومقالا ومقال الرجل ان الذين وقع بهذا الاعتبار وان اول المصدر
الذى ليس غير باسم المصدر المزيد فعند الحاجة الى التاويل بالمصدر وينبغى ان يكون بغير المزيد **قوله** ولقد حكى ابو عمرو
بن العلاء فى الصحاح فى باب الباء فى مادة لغب بالمعجمة الاصمعى عن ابى عمرو بن العلاء قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب

لغوب جاءته كتابى فاحتقرها فقلت اتقول جاءته كتابى فقال اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب فقال الاحمق **قوله** فيها خطوط
الخ مثل النشاذ انه يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها فى تاويل ما ذكر وما تقدم كما
يكنى عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل المصدر لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرت وانما الاكثرة وقصة
طويلة كما تقول لمن الحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا انه فى اسم الاشارة اكثر وانتهى ولهذا قال ذو برادوت ذلك
وارد فيه بلفظ وتلك على عادة العرب تحقيرا وتقليلا وفى الاساس شىء ملمع ملمع وفرس ملمع وفى ارض تلمع وهو استطال الراء تلمع
وقال الاصمعى اذا كانت فى الدابة من ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع وله رجل غلطا وقيل هذين البيتين وقد عاك
مثل امراس الابق والعود بفتح القاف وسكون الواو الجبل والامراس جمع مرس والمرس جمع مرسة وهى الحبل والابق بفتح الباء
الموحدة القنب اى اوامر طول الطود والاعناق مثل حبال القنب **قوله** فرفعوا الفاعل يعنى ما عمل او لكادت والضاحر والمكنى
بالاسماء الجامدة التى هى الاب والكوكب والنوع لانها بمعنى الاله والفصحاء والخشنة وكل من هذه لو وقع هنا فى مستترا
فيه ملك له **قوله** بلغ ما ذكرنا من تنزيلهم من بيانه فيما ذكرنا وضميرها هو فى ده هو تنزيلهم ما يدل الى بلغ **قوله** وقد مضى ذلك
يعنى فى الباب الرابع فى اقسام العطف **قوله** ومضى ان الخفيفة وصلتها ابدها من هما فى باب عسى انما قلت ان الخفيفة
وصلتها مسد الجزئين فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما فهم من كلامهم بانها فعل تام مسند الى ان والفعل
قوله تقول عجبت من قيامك هذا شروع فى امثلة التنبيه الثالث على الترتيب المتقدم **قوله** وظننت ان لم ... يعنى ان
لعل مثل عسى فى سد ان الخفيفة مع صلتها مسد جزئيها وفى امتناع سد ان المشددة مع صلتها مسدهما **قوله** ودع
الفتى الخ تقدم الكلام عليه فى حرف الميم عند الكلام على ما **قوله** ما ان رايت ولا سمعت بمثله هذا صدر بيت لدريد
ابن الصمة وقيل للخنساء وعجزه كاليوم طالى اينق جرب ويقع البيت بكماله فى نسخ كثيرة وبعده متبذلا تبدو محاسنه
يضع الهناء مواضع النقب والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون
القاف بعدها موحدة جمع نقبة وهى اول ما يبدو من الجرب متفرقا والهانى الطالى بالهناء والاينق بتقديم المثناة التحتية
على النون جمع ناقة واصلها انوق فجمع على افعل واصله انوق فاستثقل الضم على الواو فحذفت وقلبت ياء **قوله** وحرز اولها
على النهى لم يحتج الى هذا الضمير فى اولها لا التى فى الاثنين اللتين الذين فيهما المضارع بالنون وبعد لا او الايات الموصوف انفسها
الا انت **قوله** لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تاويله بالنهى انه كان صفة لفتنة فالعدل من اسناد القول اى مقولا فيها لا
تصيبن وان كان غير صفة فنهى وان كان للعشر لا ان الى النهى القوم عن التعرض للظلم الذى هو سبب اصابة الفتنة
وفى بعض النسخ او لهان الضم للاثنين **قوله** الرابع حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر فى اعراب ابى البقاء
لفظه لفظ الامر ومعناه التعجب وبهم فى موضع رفع كقولك احسن بزيد اى احسن زيد وحكى عن الزجاج انه امر حقيقة والجار
والمجرور نصب والفاعل مضمر ضمير المتكلم بقوله لنفسه اوقع بهم سمعا او مدحا وانهم يوم الوقت والعامل فيه الحرف الذى

به قوله وقد مضى البحث فيها مفصلا في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة قوله ولكنها لما كانت الضمير في لكنها
وكانت واعطيت لأي في نحو اغفر لنا ايتها العصابة وفي حكمها لأي المستعملة في النداء واراد بموجب البناء موجب بناء المنادى
وهو وقوعه موقع حرف الخطاب قوله وانما نحو الويب في المثال هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رايناه بخط المصنف وفي
بعضها وانما نحو الويب في المثال وفي بعضها واما العرب في المثال وهو الصحيح لان الذي في المثال الويب لا نحو ولا نحو الحي
نفس المثال لا غيره قوله بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال البعيد بباب حذام ما كان على وزن فعال من اعلام
الاعيان المؤنثة سواء كان في آخره راء ام لم يكن وحذام بالحاء والدال المهملتين علم على امرأة وقطام في لغة الحجاز لا الكل تميم على ان ذوات
الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وغير ذوات الراء كقطام معرب منع صرفه للتأنيث والعلمية
واكثرهم على ان جمع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا فقال الربعي وعلة بناء الحجازيين له تضمنه معنى هاء التأنيث وقيل
شبهه بنزال وزنا وعدلا اجتمع الوزن والعدل والتعريف والتأنيث وهذا بناء على قول الاكثر ان نزال اسم للمنازلة لا لانزل كما
قال المبرد ومذهب المبرد الى انها مبنية لتوالي العلل لانها كانت ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث فلما وجد العدل فيها اذ
ليس بعد منع الصرف الا البناء قوله يا ليت حظي من الجدا بفتح الجيم والدال المهملة والقصر العطية قوله جالت لتصرعني الخ
هذا البيت في فرس جمحت بالشاعر فامرها بالرفق ووقع في بعض النسخ المعتمدة جالت من الجولان وهو الذي رايناه في نسخة المصنف
وفي بعضها جاحت من الجحي وفي الصحاح احصرت عنه كففت ونزعت مع القدرة عليه فالمحجوب عنه قلت فعرفت
بلا الف وفي بعض النسخ الحامي وقلى وهو الذي رايناه بخط المصنف وفي الشرح والذي رايته في نسخة صحيحة من غوامض
التلبيس مقروءة على الامام ابي زكريا التبريزي وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط جالت من الجولان
واقصدي بكسر الصاد والدال المهملتين من القصد وهو الرفق قوله وليس كذلك اذ ليس لفظه فعل ونه ملاحي بوكت
معدولا عن واحد منها قوله والدهر بالانسان دواري هذا عجز بيت صدره اطربا وانت قنسري وقد تقدم الكلام
عليه في حرف الالف قوله ولو اوتي لكان اولى لان الاواري في كلام الفراء في هذا البيت جمع كثرة للاري بالضم والكسر والقصيدة
التي منها هذا البيت مكسورة الروي فيما كان الاواري اولى حال كان مثبتا في القافية لانه مثال اخذ كلا نصحا او المنقل
استعمله كثيرا وفي الشرح وقد رايت في نسخة هذه الكلمة وهي حام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هذا الشاعر قد اوتي قوله
بنا منزلي بناه اولان بناه حاشي في قوله حاشى لله تقدم الكلام فيه في حرف الحاء المهملة قوله العاشرة اعطاء
الحرف حكم مقاربه في الشرح هذا لا يدخل لنحو كاعواب فاي السند ذكره مع ان التزم بجنب مثله كما سبق في ديباجة
الكتاب واقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد قوله
وحتى اجتمعا وهو بين الروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت الى
اول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن قوله ما تفتر الحرف الخ تقدم الكلام عليه في الباب

في الباب الاول في ام قوله اذا ركبت فاجعلوني الخ في الصحاح الماسط السير الذي يجوع الراكب ويقال عن التعبد والجمع مند من اكم
ودكم وانشد البيت عن ابي عبيدة لكنه ذكره جلالا بدل فاجعلوني قوله وتسمى ذلك اكفاء لا اكفاء من علم القوافي اجتماع
روبين متقاربين في المخرج في شعر واحد من اكفات بمعنى قلبت او بمعنى املت لان الشاعر يقلب الروي ويميله من طريقة الى طريقة
آخر وفي الشرح لاشتمال في ابيات الى جعل الاكفاء وجاز جهل بالكلم فيها دوما وقد فتشت بعض ماله الفراء على جانبيه من الك امنى كون البداء
النكتة التي لم ينفتح لبابها للمتكلم اولغيره وان كان قليلا قوله وانما لا الفيء اللام لتفي بمن امعة قوله يا املح غزلانا
شدن لنا هذا صدر بيت مخرج مرهاهم لياه كن الضال والسمر وتصغير املح قيل شاذ الا للتعجب وقيل الا للتعجب من الذي
وصف بامليح وشدن الغزال يشدن شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه وانشد صاحب الصحاح عطوك
مكان شدن من العطو وهو التناول ونح الكسر وهاء بيا وكن تصغيرها ولا وكن والضال بتخفيف اللام السدر البري
والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك قوله ولم يحك ابن مالك امثلة سيبويه الا عن ابن كيسان وليس كذلك
قال ابو حيان وما حكاه ابن مالك من ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا
اسميته افعل فهو عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس الفائدة الثانية قوله
كبير اناس في بجاد مزمل هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره كان ابانا في عرانين وبله وقد مر الكلام عليه في الباب الاول
التي يكتبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها وفي الشرح حركة الخفض على الجوار حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المجاورين
وليست اعرابية ولا بنائية والحاصل انها من جملة اصوات الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه قوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
وهو نكرة مقصودة عاد بتر من جملة التأنيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف اصله يا صاحبي فرخم اولا بحذف الكلمة الثانية
اي آخر لدعوى المركب المزجي ثم رخم ثانيا بحذف الباء والمراد بالذنب هنا الذكر قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع
من التجاور وفي شرح ابن مالك لكتابه المسمى بالعمدة في النحو يتعين الواو لجواز العطف على الجوار في الحو خاصة كقوله تعالى وامسحوا
برؤسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن
كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو قوله وقال الزمخشري
لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا
عطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها فقال التفتازاني فان قيل العطف على
الممسوح لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقته وبالنسبة الى المعطوف
الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا اللازم في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به
المعنى المجازي فيكون الارجل معطوفا على الرؤس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق اي وامسحوا بارجلكم بمعنى اغسلوها غسلا
شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى الغاء الجوار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار وكان في عذاب

يوم مطير وحجر ضب خرب وهو في الكون مضروب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما
ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجئ مع الالتباس وههنا ملبس اجاب بانه لا التباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وههنا
قد ذكر له غاية بقوله الى الكعبين فدل على انه ليس جزء معطوفا على الممسوح المقصود تعلق فعل المسح به لان ذلك يفضي الى ما
ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على ان يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهم العجمي ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على
ان كل مسح فعلم لم يضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الكف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يصح هي
بعضها وانت خبير بانه لولا ان الكلام المصنف يبنى الزمخشري على هذا المراد بجر الجوار وقد يقال ان العطف على
الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس من كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة
والمجاز ان كان من عطف المفرد الى بيان كيفية تعلق الغسل بالجر وان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا ارجلكم و
اقرب امثل في ايجاب غسل الارجل ان قراءة النصب يوجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الاتباع
فوجب حمل قراءة الجر عليه بتوفيق المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء الالتباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم اذا
بل الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القرائتين ولو
سلم تساويهما وجاز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل تقوية ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل
بالاجنبي فغايته ان تصير الاية بمنزلة المجمل او يدل على جواز الامرين حتى دلت الاحاديث المشهورة على وجوب
الغسل والوعيد على الترك فكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واولى في تحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب
الى الاحتياط لان الغسل مع المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فيصير الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني **قوله** على ما سيأتي
يعني في اخر القاعدة التاسعة **قوله** ومن ذلك قولهم هنيئا في ومريئا وكلاهما في الصحاح هنؤ الطعام يهنؤ هناءة
اي صار هنيئا وكذلك هنئ مثل فقه وفقه عن الاخفش قال وهناء في الطعام يهنئني ويهناني ولا نظير له في
المهموز هناء وهنئا وتقول هنئت الطعام اي تهنأت به وكلوه هنيئا مريئا وكل امر ياتيك من غير تعب فهو هنيء
ومراء الطعام يمرء وبرأه صار مريئا وكذلك مرئ الطعام قال الاخفش كما تقول فقه وفقه بكسر القاف
وبضمها ومراني الطعام وامراني وقال بعضهم امرأني الطعام وقال الفراء يقال هناني الطعام ومراني اذا
اتبعوها هناني فاذا افردوه قالوا امرأني وفي الشرح والكلام على هذا لا تعلق له بالاعراب وكذا الكلام على
وجيء ونجس وعلى قدم وحدث وعلى بقية ما في هذه القاعدة كلم لم يكن لذكره معنى لان المصنف التزم اجتناب ما هو
من هذا القبيل واول تدعوني غير مرة ان المصنف ما التزم اجتناب نحو هذا على سبيل القصد بان يترجم له لا سبيل
الاستطراد كما فعل هنا **قوله** اذ يقال فعل بكسر فتح فسكون في كل فعل بفتح فكسر نحو كتف كل اسم على فعل بفتح الاول
وكسر الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف حلق جاز فيه ايضا

كسر الاول تبعا للثاني واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم يكن عينه حرف حلق فلم يجز فيه من
الفرعية الا الاول فتقول كتف وفي الكشاف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقرئ لعلمه
باسكان اللام كقوله فان اهجه يضجر كما ضجر بازل من الادم دبرت صفحتاه وغاربه بتسكين الجيم من ضجر والباء من دبرت والبازل البعير
الشاب من الادم الشديد الرجوع **قوله القاعدة الثالثة قوله** صفحتاه جانباه الظهر وغاربه ما بين سنامه وعنقه وفي الكشاف
خليلي دمع العين جونا البلبات بفتح دمع لانه فعل ماض من باب علم اسكن وسطه للتخفيف ورفع العين لانه فاعل **قوله**
وقوله تجاهد سل السلال واغلال الاشهر بصرف سلاسل لتناسب ما بعده وهو اغلالا وسعيرا **قوله** ابي حبة هو بحاء مهملة مفتوحة
فباء موحدة مشددة **القاعدة الثالثة قوله** قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفيه
ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين هذا ظاهر في ان اللفظ المضمن مستعمل في المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه
الحقيقي ومعناه المجازي معا بحيث يكون كل واحد منهما متعلق الحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فمن
اجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد مر في اوائل الباب الخامس شيء من الكلام على المعنيين **قوله** وقوله تعالى
لا يسمعون الى الملأ الاعلى اي لا يصغون في الكشاف فان قلت اي فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث
وسمعت حديثه والى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك **قوله**
وقال ابو كبير الهذلي حملت به الى كبير بالباء الموحدة بعدها كاف من شعر الحماسة وهذا الشعر في وصف تابط شرا وقوله
بميم مفتوحة فاء ساكنة ضمومة مضمومة والعقد بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة
وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان وانما يجر الحبك
ذكره في الصحاح الحباك والحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه وجمع الحباك حبك وجمع الحبيكة حبائك وقوله تعالى والسماء
ذات الحبك قالوا طرائق النجوم وقال الفراء الحبك تكسر كل شيء كالرمل اذا مرت به الريح والدرع الحديد لها حبك
والشعرة الجعدة تكسرها حبك وفي حديث الدجال ان شعره حبك والمهبل المدعو عليه بالهبل او الكثير اللحم هبل اللحم
اذا ثقل والموسع يزعم ان المرأة اذا وطئت مكرهة فانتبت بولد كان نجيبا **قوله** كيف تراني قالبا بالقاف والموحدة
المجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وزياد هو زياد بن ابيه وادعى فاتى عبيد بن اسيد الثقفي عبد
للحارث بن كلدة زوج سمية جارية اسلم في زمان ابي بكر وولد عام الفتح وقيل غير ذلك وكان كاتبا لعتبة بن
غزوان ثم المغيرة بن شعبة ثم لابي موسى الاشعري ثم ولي العراق سنة ثمان واربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين
قال الواقدي سر اهل العراق دار ام [illegible] طاغية العراق وقال الاصمعي كان زياد يقعد شريح
القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكني وان حكمت بشيء ومنح الى جنب الحق فاعلمني وكان زياد
يحكم ولا يرد عليه شريح شيئا **القاعدة الرابعة قوله** فالهذا قالوا لا ابوين في الاب والام هذا تغليب احد المتناسبين

بالمصاحبة على الآخر بان يجعل الآخر موافقاً له في الاسم ثم يثنى ويقصد اليهما جميعاً قال التفتازاني فان قلت لا يكون في المثنى الا اتفاق
في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذلك تاولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق القرآن لا على الطهرين او الحيضين
لا على الطهر والحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازاً وجمع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له قوله ومنه
ولابويه لكل واحد منهما السدس الضمير في لابويه عائد على ما عاد عليه الضمير في ترك وهو الميت الذي الدال عليه معنى الكلام
وسياقه ولكل واحد منهما بدل من لابويه مفيد لمعنى التفصيل اذ لولاه لكان الظاهر اشتراكهما في السدس وهو اكد من كل واحد
من ابويه السدس بتكرر ذكرهما مرتين مرة بالاظهار ومرة بالضمير العائد عليهما وفي البحر قال الزمخشري والسدس مبتدأ وخبره
لابويه والبدل متوسط بينهما انتهى وقال ابو البقاء السدس رفع بالابتداء وكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا البدل
هو بدل بعض من كل ولذلك اتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة لجواز ابواك يصنعان كذا وامتناع
ابواك كل واحد منهما يصنعان كذا بل تقول يصنع كذا وفي قول الزمخشري والسدس مبتدأ وخبره لابويه نظر لان البدل هو الذي يكون
الخبر له دون المبدل منه كما في قولك ابواك كل واحد منهما يصنع وكذا اذا اعربنا كلاً بدلاً كما تقول ان زيداً عينه حسنة
فكذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البدل خبراً فلا يكون المبدل منه هو الخبر واستغنى عن جعل المبدل منه خبراً بالبدل كما استغنى
عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البدل انتهى ما في البحر وقال التفتازاني يعني ان الزمخشري جعل انه لا حاجة الى ان يجعل لابويه
خبر مبتدأ محذوف اي لابويه الثلث ثم بين قسمة الثلث بينهما بقوله لكل واحد منهما السدس وفيه […] ان يكون للاب نصف
ما للام وذلك ان الحكم المعلق بالمثنى او المجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد فبين بالبدل انه لقصد
الى الثاني وبهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغي ان يكون بحيث لو سقط استقام الكلام معنى وههنا لو قيل لابويه السدس لا
يستقيم قوله ومنه ورفع ابويه على العرش انما يكون منه على قول غير ابن اسحق الامام ان ام يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج يعقوب
عليه السلام باختها واما على قول ابن اسحق ان امه كانت باقية تحت ابيه فهو من الاول قوله والمشرقين والمغربين هذا عطف
على الابوين وقال اي المشرقين والمغربين وفي تفسير قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرق الصيف
والشتاء ومغربهما وقيل مشرقا الشمس والقمر ومغرباهما وعن ابن عباس للشمس مشرق في الصيف مصعد ومشرق في الشتاء منحدر انتهى
وهذا انما يرد على قول مجاهد مشرقي الصيف والشتاء وقيل المراد مطلع الفجر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشفق ومغرب
الشمس قوله ومثله الخافقان المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب لانه يقال خفقت النجم خفوقاً غابت واخفقت
اذا قلت المغرب لكن في الصحاح والخافقان المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فيهما انتهى وعلى هذا
فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب قوله والقمرين في الشمس والقمر هذا من تغليب احد المتناسبين بالمناسبة
على الآخر قال التفتازاني وينبغي ان يغلب الاخف لفظاً الا ان يكون احد اللفظين مذكراً فانه يغلب على المؤنث كالقرين

كالقرين انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وابا بكر افضل من عمر قال السبكي بهاء
الدين ويرد عليه البحران للملح والعذب فغلب صفة البحر الملح وهو اعظم من العذب وفي الشرح وفيه نظر اما اولاً فلان كون
البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امراً متفقاً عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير ملحاً كان
او عذباً واما ثانياً فلان العذب اعلى باعتبار انه ما تلذه النفوس ويقوم به البنية بالشرب ونحو ذلك وان كان الملح اعظم
جرماً وذكر ابن السبكي من شرح التبيان للطيبي ان شرطه تغليب الاعلى على الادون قوله وقال المتنبي واستقبلت قمر السماء الخ
قبل هذا البيت نشرت ثلاث ذوائب من شعرها في ليلة فارت ليالي اربعا قوله وقال التبريزي يجوز انه اراد قمراً وقمراً
لانه لا يجتمع قمران في ليلة الا بحمل الشمس والقمر واقول هذا ادعاء من الشاعر ومبالغة بجعل هذه المرأة قمراً فلا يمتنع فيه كونه
ملتزماً خلاف الواقع وهو اجتماع قمرين او اجتماع شمس وقمر وقال الصفدي في كتابه وصف الهلال في وصف الهلال
وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه رأى في وقت واحد القمر ووجهها وانما التحقيق
انها لما استقبلت قمر السماء او لشدة صقالة وجهها رأى القمرين في وقت واحد كما يقابل الاشكال المرآة فينطبع الضوء فيها
فيرى المرآة والاشكال المنطبعة فيها في وقت معاً واقول ما في هذا التحقيق جعل وجهها قمراً اذ ليس ذلك الا للاجسام الصقيلة
والاجسام المضيئة المشرقة لا ينطبع فيها الضوء وفي الشرح والاحسن قول القائل واستقبلت قمر السماء فاذكرتني ليالي وصلنا
بالرقمتين كلانا ناظر قمراً ولكن رأيت بعينها ورأت بعيني وهذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان
قمر السماء ليس قمراً حقيقياً وانما اطلق ذلك عليه مجازاً لمشابهته لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يشد […]
واقول ذكر هذا المعنى الصفدي في وصف الهلال وعلوه والحسن ما يمكن ان يقال في هذا ان معناه قمرين قمر حقيقي وهو
قمر السماء وقمر مجازي وهو وجه المحبوب فهو يقول هي رأت القمر المجازي وهو قمر السماء وانا رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي
لانها هي نظرت الى قمر السماء وهو نظر الى وجهها فصح انه رأى بعينها وهي رأت بعينه وهذه مبالغة وانه لطف في الوصف
وهي عادة الشعراء ان يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي والذي في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد المؤمن
ابن اللبان الشافعي الصوفي رحمه الله تعالى معنى هذين البيتين في بعض تصانيفه فقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشاق
محبوبته وان محبوبته رأته ذات ليلة فكسته برؤيتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها والقت عليه شبهها وامدته باسرارها وذكرت
هذا العاشق بتلك الليالي التي وصلته بالرقمتين وانها بوصالها له افنته عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالشخص
الواحد وكلاهما ينطق ولهذا قال كلانا ناظر قمراً اي قمراً واحداً تعدد مظهره لكنهما تطلع بعينه وهي بعين المحبة لان المحب صار محبوباً
وهو ينظر بعينها لانها اعارته عيناً ورآها بها فكان البصير لها انتهى قوله وما ذكرناه امدح لانه جعل وجهها شمساً وهو ابلغ من جعله قمراً
قوله وقالوا العمرين في ابي بكر وعمر هذا ايضاً من تغليب احد المتناسبين على الآخر وقال ابن رشيق في العمدة ان الكسائي قال ان التغليب في العمرين
انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام ابي بكر كذلك ذكر ابن الشجري قوله واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم يعني

ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على الغائبين فسم يرفع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب
في لعلكم شامل للناس الذين يوجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذين ذكروا بلفظ الغيبة اي لان لعلكم يتعلق بقوله خلقكم
لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون قوله والمذكرين على المؤنث حتى عدت
منهم المذكرين عطف على المخاطبين والمعنى ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين على المؤنث وهذا من تغليب الذكور على
الاناث بالتاء على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم لكن يقتضي اجراءها على الذكور خاصة نحو قوله تعالى
وكانت من القانتين فانه مريم عليها السلام جعلت من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل يكون لابتداء الغاية اي كانت
ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الوصف بدحها بانها صدقت حتى قوله بها
وبكتبه وكانت من القانتين له قوله والملائكة على ابليس يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم الملائكة مثنا ولا ابليس
حتى استثني منهم وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير ذلك الجنس مغمور فيما بين ذلك الافراد بان اطلق
اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تغليب في الامر فانه
الجني ايضا كان مامورا مع الملائكة لكنه استغني بذكر الملائكة عن ذكره فانه اذا علم ان الاكابر مامورون بالتذلل لاحد
والتوسل به علم ان الاصاغر ايضا مامورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلين وكانه قال فسجد المامورون بالسجود الا
ابليس قوله ومن التغليب اولتعودن في ملتنا ابدا لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا هذا من تغليب الاكثر
من جهة على الاقل منه بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام ادخل بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه
لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به وفي الشرح وفي الآية تغليب لم نا ان وهو تغليب شعيب عليه
الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المثل اشارة اليه لمن تامل قوله ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن
الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام في الطرفين فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجمع اعني الناس والانعام
بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجمع بلفظ كم المختص بالعقلاء فهو لفظ
كم المختص بيان تغليبان ولولا التغليب كان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول
جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض لها اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس في الخطاب
يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في
ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا لتبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم
وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما ذكروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا انتهى

الى المحل قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاكثر من مراعاة اللفظ في الشرح يعني ان الآية التاسعة من قبيل ما روعي فيه المعنى دون
اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العائد اليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر وطريق الغيبة
لكن لما كان المعني به هنا المخاطبين بقوله انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب واما الآية الاولى فروعي فيها
اللفظ لان الذي اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقيل امنوا
بضمير الغيبة واقول اما قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تغليبا قال التفتازاني وهو
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس ياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكن
لما كان المعني بها عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى وانه لا يخفى قول المصنف وانما هذا من رعاية
المعنى لا يدفع التغليب اذ لا منافاة بين رعاية المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى واما يا ايها
الذين امنوا فلا تغليب فيه لان التغليب انما كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى وانما فيه رعاية اللفظ اذ حق
هو العائد الى الموصولات ان يكون بلفظ الغيبة القاعدة الخامسة قوله الى ان ثم الخ الشاهد في قوله ودال الى اسيا
فان المراد وشارفت الى ابيات النظال قوله ومنه في غير ذا اي ومن التضمين بالفعل عن ادا دخل في غير الشرط قوله وقل
هما على الحذف مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم اي خلقنا اباكم آدم حينا غير مصور ثم صورناه من لخلقه
وتصويره منزل خلق الكل وتصويره قوله ثم دنا فتدلى الضمير في الفعلين لجبريل اي ثم دنا جبريل من النبي ثم تدلى اي تعلق
به وهو تمثيل لعروجه بالرسول وقيل ثم تدلى من الافق الاعلى فدنا من الرسول فيكون اشعار بانه عرج به غير منفصل
من محله وتقرير لشدة قوته فان التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة قوله فادرك الخ الجام هنا الاجتماع و
الى الحاجر ولا يلتبس منه فعل والجمع او طاد في الشرح ولعله كان المصنف في غفلة عن وروده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا
البيت وقد وقع في الحماسة لابي تمام قال ربيع بن مالك يرثي مالك بن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك فليات نسوتنا بوجه
نهار يجد النساء حواسرا يندبنه بالصبح قبل تبلج الاسحار قال الامام المرزوقي لا يعجب من ابي تمام مع تحفظه ذم جانب الاشعار
من الابيات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهي لفظة شنيعة جدا واصلح المرزوقي بقوله فليات ساحتنا ثم على قول الي مع اعتراض
وهو ان الصبح لا يكون لا بعد تبلج الاسحار فكيف قال قبل تبلج الاسحار واجيب بان المراد بقوله يندبنه بالصبح بالاول الليلة
والمناقب الواضحة التي هي كالصبح قوله واما قراءة الكسائي فتقديره هل تستطيع من ربك قراءة الكسائي بمثناة فوق
وقيل وادغام اللام في ما بعدها القاعدة السادسة قوله جلوتها الخ فعطع بضم المثناة الفوقية وفتح الفاء في
الصحاح ومضى البرق يمضي ومضا ووميضا لمع لمعا خفيفا ولم يعترض في نواحي الغيم وكذلك او ومض ما اذا لمع واعترض
في نواحي الغيم فهو الخفق فان استطال في وسط السماء من غير ان يعترض يمينا وشمالا فهو العقيقة قالوا ومضت المرأة اذا
سارقت النظر قوله يشرك حتى لا تحمي لا ابهم هذا صدر بيت يحيى لا اليمان من السواد المقبل وتدبير الكلام ماله في حرف الحاء

في حجم الفاصلة السابعة قوله وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله تقدم الكلام على هذه الآية في حرف الالف في ان المفتوحة

قوله لعمرك ما الفتيان الخ ان تنبت اللحى في تاويل بنبت اللحى وهذا المصدر في تاويل اسم الفاعل اي ما الفتيان نابتي اللحى واللحية بكسر اللام تجمع على لحى بكسر وكثرة وقرب ونحى بضمها كذروة وذرى ونذى الرجل اذا جاد بنو نبد قوله فشاهد على ان الشاعر على تاويل ان وصلتها بالمصدر وتاويل المصدر باسم الفاعل قوله وبرده عدم صلاحيتها اي صلاحية ان بعد عسى المشروط فلا تكون زائدة ولان الزائد في الاكثر يصلح المشروط وقيد بالاكثر لان ان تسقط بعد عسى قليلا قوله واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا الخ هذا دفع لما يتوهم من قول ابي الفتح يجوز ذكر ان زائدة في هذا البيت والحال ان مدخولها منصوب لان الزائدة تعمل وقبل هذا البيت ومن تكرمهم في المحل انهم لا يعلم الجار فيهم انه جار والتكرم تفعل من الكرم والمحل الجدب وحتى متعلقة بلا يعلم ومعنى بيتين جميعا يفارق وهو مجتمع الحال وقال في ابي الفتح ان في البيت ليست بزائدة بل الحروف في الحروف على المنصوب بعد حتى وان كانت تلزم الاضمار في الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل قوله والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغير المنصوب مبتدأ ولا يليق خبره وهذا الذي ذكره يستقيم بعبرة فيما ينتصب على الاستثناء وصاحبه قائم بالعبد الفاصلة الثامنة قوله ومحلها في الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضعه وفي القاموس السخلة ولد الشاة ما كان قوله واي فتى هيجاء انت وجارها في مضافة الى هيجاء وهي بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على قوله ولا يجوز ان يتم زيد عمرو في الاصح لان في الشيء احسن منه بالاصح من مذهب الفراء ان ذلك يكون في النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه الصلوة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا يغفر له قوله ان جميعا الخ في الصحاح ويقال صاد هذا الامر سبة بالضم اي عارا يسب به وبعل سبة اي يسبه الناس وسببة اي يسب الناس قوله اذ لا يضاف كل واي الى معرفة سبق في حرف الكاف في الكلام على كل انها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فكان ينبغي ان يقال يمتنع كل ويخليها الا ان كلا اذا اضيفت الى مفرد معرف افادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انما هو عموم الافراد الفاصلة التاسعة قوله فلذلك ضعف ابها الفعل الناقص من معمولي كان في الدار ومنك زيد جالسا هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج وابو علي الى جوازه لان كان واخواتها معمول خبرها في نحو كان طعامك يأكل زيد دون كان طعامك زيد يأكل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا قوله وفعل التعجب هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كان قوله وقد مر هنا عطف على فصلا بهما وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مثل لعله في المال وهو ندم هما دون قيده وهو جنوني قوله فلا لعمري الخ في الصحاح لحيت العود لحيا اذا لحيته اي قشرته والعلم الكثير والبلابل جمع بلبال وهو الهم ووسواس الصدر قوله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن في الشرح ليس الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن مختصا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره قوله انكد تعيد تقول الذاحاجا معتزها هذا صدر بيت عجزه شملي بهم ام دوام البعد محتوما في الصحاح جمع الثمد

ثماد اي ما قليل من الماء والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو القضاء المبرم وحتمت عليه الشيء اوجبته والحاتم القاضي قوله اذوب والشيب مبهم بحرب هذا صدر بيت عجزه يشيب الطفل من قبل المشيب قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به هذا صدر بيت ونهايته جوم لذوات كنت آمنا ودي من تولى الى تولي قوله ويكون عن وهو مع تأدى هذا عجز بيت صدره وقالى تعرضنا المنازل من منى قوله ابا خراشة الخ تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون قوله وان المسالة الاخيرة في تقدم الظروف على عاملها المعنوي الفاصلة العاشرة قوله من فنون كلامهم القلب قد تيجيل اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا له اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه وقبل السكاكي القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة وشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل والا فلا تضمن اعتبارا لطيفا رد لانه العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال قوله كان سبيئة من بيت راس الخ هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه قبل اسلامه وخبر كان قوله بعد هذا البيت على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سبأت الخمر سبأ ومسبأ اذا اشتريتها لتشربها ولا يقال ذلك الا في الخمر خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر سبيئة فاما اذا اشتريتها لتحملها الى بلد آخر قلت سبيت الخمر بلا همز وبيت راس قرية في الشام منهورة بجودة الخمر والغض بمعجمتين الطري وهصرت الغصن وبالغصن بفتح الهاء وتشديد الصاد اذا اخذت براسه فاملته اليك شبه ريق المرأة بخمر مزجت بعسل او بطعم تفاح طري قوله ويهماء معنى او جاوزه الخ المهمه المفازة والمغبرة المملوءة بالغبرة والارجاء النواحي جمع رجا بالقصر قوله فكسر التشبيه مبالغة يعني انه لوث السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث تشبيه به لون الارض في الغبرة قوله فان انت الخ في القاموس النجدة يطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفزع قوله ولا يهديني الخ اصل تهديني تهديني فخفف احدى النونين والمرداة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم او طائر صغير يطير بالليل وقال العدس الصدى هو هذا الطائر الذي يطير بالليل ويقفز قفزانا ويطير والناس يرونه الجندب وانما هو الصدى فاما الجندب فهو اصغر من الصدى والسحر قبيل الصبح قوله وقول القطامي فما الدمي الخ القطامي بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا والسمن بكسر السين وفتح الميم وصحفه بعضهم بفتح السين وسكون الميم يقال شبه يريد اكبر عليه سمنا بالقصر الذي طين بالسياع وقبل هذا البيت ما هو صريح في انه يصف ناقته وهو فلما ان مضت سنتان منها وصارت حقة

تلو الجدا ما عرفنا من ترى النصب فيها فاليسا ما عليها ان تباعا وفي الشرح ورايت البيت المذكور في شرح الغطاي في مختصر
قديمة مصححة على هذه الصورة فلا ان حوى عسس عليها كما طينت بالفدن السياعا او العس بالغم النجم
التقديم وقال الشيخ بهاء الدين السبكي ... وطينت كذا وقع في الصحاح وحلبة المحاضرة للحاتمي والتوسعة
لابن السكيت وجعله قلبا وغيره فظن انه يريد انه جعل القصر بطانة الطين لانه داخله ولا قلب وكل ما كان
ظهارة لشيء كان الشيء بطانة له انتهى **قوله** ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض
لان القلنسوة ظرف والراس مظروف ولذا كان المناسب ان تجعل المظروف في الظرف وان تأتي بالمعروض
عند المعروض عليه وههنا الامر بالعكس فقلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار **قوله** ورد على قول الزمخشري في الاية
فقال بعد ما ذكر كلاما لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فالحامل عليه
وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان
انتهى وقال بهاء الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره ولكنه
ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه لانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقة لانها
قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو
انهم مقهورون فكأنه لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما تقول عرضت
الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في الوجه قيل عرضت الوجه
على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا ابو حيان وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا
شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى **قوله** ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء
في الشرح الجوزاء برج في السماء كذا في القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل وطال النهار وعكس حلولها ببرج
القوس انتهى اقول قصر الليل مطلقا يكون اذا حلت الشمس في الجدي وهو برج تحل الشمس قبل الجوزاء باربعة بروج وقصر
الليل عن النهار يكون بعد استوائهما اذا حلت الشمس بالحمل وهو برج بينه وبين الجوزاء برج واحد وقصر الليل غاية قصره
اذا حلت الشمس بالجوزاء قصر الليل بان اريد ذلك ان يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخيرة من الجوزاء فلا يصح
قول القائل اذا كانت بالدرجة الاولى منه وهنا واقعة مناسبة حكاها الخطيب في تاريخه عن ابي محمد اسمعيل بن ابي منصور
وهو الجواليقي البغدادي قال كنت في حلقة والدي والناس يقرؤن عليه فوقف عليه سائل وقال يا سيدي بيتان
من الشعر انشدهما ... وصل الحبيب جنان الخلد اسكنها وهجره النار يصليني به النارا فالشمس في القوس امست وهي
نازلة ان لم يزرني وفي الجوزاء ان زارا فقال له والدي يا بني هذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة والى على نفسه
ان لا يجلس في حلقته حتى ينظر في علم النجوم ويعرف سير الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جلس في الحلقة ومعنى البيت ان ...

... ذلك قليلا في غاية طوله واذا وافاه قليلا في غاية قصره فكنى بكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان
ذلك لا يكون الا والشمس بهذا البرج وكونها نازلة بالجوزاء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس فيها ثم المراد
بطلوع الجوزاء فيما ذكره المصنف هو طلوعها بالفجر وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت
لانها دويبة ضعيفة لا عظم لها فيحصل بقوة الحر استرخاء ومن خاصة هذه الدابة انها تدور وكيف دارت الشمس
تجعلها ... **قوله** وقد مضى تأويلها مضى ذلك في القاعدة الخامسة **القاعدة الحادية عشرة** **قوله** من ملح كلامهم تقارض
اللفظين ملح الكلام الاحاديث التي تستملح منه اي تعد مليحة واحدها ملحة كغرفة وغرف والتقارض بالقاف
والضاد المعجمة من القرض استعير هنا للتلبس كل واحد من اللفظين بحكم الاخر **قوله** ان تقرأ على اسماء الخ ذكر المصنف هذا
البيت في ان المفتوحة الساكنة النون وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة
لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويدا **قوله** بدليل ان المعطوفة عليها في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان
المخففة وصلتها اذ هو عطف مفرد على مفرد ولا يمنعه احد واقول المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك
دليل من جهة امتناع عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى و
الثانية ليست مخففة من الثقيلة فكذا الاولى **قوله** واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى
عليكم ذكر ابن الحاجب في الشرح لا حاجة الى ان تجعل ما ناصبة هنا فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل
الفعل مرفوع ولكن النون محذوفة وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال الشاعر ابيت اسري وتبيتي تدلكي ... وقد خرج على ذلك قراءة
قال ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي تتظاهران وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا **قوله** ليت الطاهر بها ...
هذا صدر بيت عجزه لاحق الاقطال نهد ذو خصل والكميت بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعدها عين مهملة النشاط ...
جري الفرس والاقطال جمع ... وهو الخاصرة ... نهد بفتح النون وسكون الهاء اي جسيم وقد تقدم الكلام على هذا البيت
في ان **قوله** اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك في الشرح قد مضى في فصل لو ان ابن
السيد خرج قوله كان لم تراه قبلي اسيرا يمانيا على انه جاء على لغة من قال راء فاصله ترآء حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم ابدلت الهمزة
الساكنة الفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث متأت واقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لقيل فان لم ترأه
بالهمزة وكون تراه في الشرط من لغة ويراك في الجواب من لغة اخرى من غير دليل بعيد **قوله** وبهذا اي بانه لا بد من جواز مجيء الحرف
المتروك مكان الوصف المذكور يقدح في تخريج الحديث السابق وهو فان لا تراه فانه يراك على ما ذكره ابن مالك من ان ان
اعطيت فيه حكم لو في الاهمال اذ لا يجوز فلو لا تراه فانه يراك اما معنى فلانعكاس المعنى المراد لانه حينئذ دال على امتناع جوابها
لوجود ما يليها واما لفظا فلان لولا لا يقع بعدها الا المبتدأ **قوله** والظاهر انه اي الحديث السابق اعني ان لا تراه فانه يراك تخرج
على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر وقد ذكر المصنف في الباب الرابع

في اقسام العطف هذه القراءة وذكر فيها اوجها منها ما ذكره هنا وهو ابدال الفعل المجزوم الصحيح قوله واذا تصبك خصاصة
فتجمل هذا عجز بيت صدره فاستغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا قوله واعطاء لن حكم
لم في الجزم في الشرح تامل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بنحو سطرين وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما عمل عمله فان
غير تنافيا وذلك انه اذا الى المتكلم بان نعلم ان عوض النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل محل لم فكيف صح او حسن حمل
لن عليها واقول تاملنا ذلك فلم نجد غير تنافيا وذلك ان قول الشارح الآتي يمنع ان يكون عوض النفي في المستقبل كما
يمنع ان يكون عوض النفي في الماضي فلن في البيت اريد بها مجرد النفي وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محلها في
ذلك قوله قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم هجر هذا بيت حذف اوله وهو مثل القنا فقد هدأت والقنافذ بالذال
المعجمة جمع قنفذ حيوان معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذي يمشي في ارتعاش من هدج الظليم اذا مشى في
ارتعاش ونجران بلد باليمن وفي القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف وقد
يؤنث ويمنع واسم لجميع ارض البحرين ومنه المثل كمبضع تمر الى هجر وقرية كانت قرب المدينة اليها تنسب القلال او تنسب
الى هجر اليمن قوله هما خطتا اما اسار ومنة هذا صدر بيت عجزه واما دم والقتل بالحر اجدر والخطتان تثنية
خطة بمعنى الامر والقصة قوله ان يصاد عقعقا الخ في القاموس العقعق طائر ابلق يشبه صوته العين والقاف
والبوم والبومة بضم الموحدة طاير كلاهما للذكر والانثى وفي الشرح لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر
اراد عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال الثلاث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدا حذف
خبره اي ومعهما بوم قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل
حكم الحسن الوجه في الجر حق اسم الفاعل المقرون باللام الا يضاف الا الى ما عرف بها لعدم افادة اضافته التخفيف
وحق الصفة المشبهة المقرونة باللام ان لا تنصب الموصوف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما لما اشتبها
من حيث ان كلا منهما صفة معرفة باللام متصلة بالموصوف بها حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وحمل
الحسن الوجه على الضارب الرجل في النصب والتخفيف في اضافة الصفة المشبهة من جهة حذف الضمير واستتاره
في الصفة وقلب الضمة كسرة اذ اصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل الصفة وقد مر
ذلك يعني في آخر القاعدة الاولى والحمد لله على التمام وعلى نعمه العظام
ومننه الجسام ونسأله حسن الختام والعفو الكريم وتقبل الاتمام
وان يحشرنا في زمرة نبينا محمد عليه افضل الصلاة

والسلام وعلى آله واصحابه
السادة الكرام .
تمام

